

إثبات الحج والعمرة

وبأنه قاعد وجالس على عرشه

صنّفه

أبو محمد محمود بن أبي القاسم الدمشقي

المرقني سنة (١٦٦٥هـ)

رحمة الله

ويؤيده

الرد على منكر الحد

من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية

(٧٢٨هـ) رحمة الله

من كتابه: بيان تلبس الجهمية

قدّم له وعلق عليه

أبو عبد الله

حافظ ابن حجر عسقلاني

شفّا الله عنه

أبو معاذ

مسلم بن بندر العيني

رحمة الله

الطبعة الثانية

١٤٣٦هـ

للمراسلة

ص ب جدة (١٣٩٤٦٤) الرمز (٢١٣٢٣)

adelalhmdan@gmail.com

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (٥٧٢٨ هـ)

رَحِمَهُ اللهُ:

وقد ثبت عن أئمة السلف أنهم قالوا: (لله حدّ)،

وأن ذلك لا يعلمه غيره،

وأنه مبين لخلقه،

وفي ذلك لأهل الحديث والسنة مصنفات. اهـ

[«بيان تلبيس الجهمية» (٣/٥٩٠)]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله على إحسانه، والشكر له على توفيقه وامتنانه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد؛

فهذه هي الطبعة الثانية من كتاب «إثبات الحد لله ﷻ» لأبي محمد محمود بن أبي القاسم الدشتي المتوفى سنة (٦٦٥ هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

وقد أعدت النظر فيها، فأصلحت ما وفقني الله تعالى لإصلاحه، وأضفت كثيراً من التعليقات والفوائد أسأل الله أن ينفع بها.

وهذا الكتاب يُعد الكتاب (السادس) من سلسلتي في إخراج «كتب السنة والاعتقاد»، والتي صدر منها: «السنة» لعبدالله بن أحمد رَحِمَهُ اللهُ، و«السنة» لحرب الكرمانى رَحِمَهُ اللهُ، و«الإبانة الصغرى» لابن بطة رَحِمَهُ اللهُ، و«الجامع في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر»، وقد اشتمل على (٦٠) عقيدة من عقائد أهل السنة، و«الرد على المبتدعة» لابن

البناء رَحْمَةً، و«الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الإلهية والرد على المفوضة والمشبهة والجهمية».

وغيرها من الكتب التي أسأل الله تيسيرها وإتمامها.

والله أسأل أن يثبتنا وإياكم على الإسلام والسنة حتى نلقاه غير مُبدلين ولا مُغيرين، وأن يجعلنا ممن تحيا بهم السنن، وتموت بهم البدع، وأن يعصمنا من الفتن ما ظهر منها وما بطن.

وصلى الله على نبينا محمد صَلَّى وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه

أبو عبدالله

عادل آل حمدان

١٠/٥/١٤٣٦هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ
أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلَّهُ فَلَا
هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا
عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أما بعد،

فهذه رسالة لطيفة في بابٍ مهمٍّ من أبواب الاعتقاد؛ وهو إثبات
الحدِّ لله تعالى، وعلوّه على خلقه، واستوائه على عرشه، أُلِّفَتْ في القرن
السَّابِعِ مِنَ الْهَجْرَةِ.

وهي تُنَشَرُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ - حَسْبَ عَلِمْنَا -.

وهي مع صِغَرِ حَجْمِهَا تَضُمُّ آثَارًا مُهِمَّةً عَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِ،
وَفَوَائِدَ جَمَّةً، وَنَقُولَاتٍ عَنِ أئِمَّةِ أَعْلَامٍ مِنْ مُصَنِّفَاتٍ مَفْقُودَةٍ لَا تَكَادُ
تَقِفُ عَلَيْهَا فِي غَيْرِ هَذِهِ الرَّسَالَةِ.

نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُوَفِّقَنَا لِإِخْرَاجِهَا، وَالتَّعْلِيقِ عَلَيْهَا بِمَا يُوَافِقُ الْحَقَّ
وَالسُّنَّةَ.

موضوع الكتاب:

تَكَلَّمَ الدَّشْتِي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هَذَا الْكِتَابِ عَنْ مَسْأَلَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنْ

المسائل التي حصل فيها الخلاف بين أهل السنة والجماعة وبين مُعطّلة الصّفات.

المسألة الأولى:

إثبات الحدّ لله تعالى، وبيان تعلّقها بمسألة علوّ الرّبّ سبحانه وتعالى، وبينونته عن خلقه، واستوائه على عرشه.

المسألة الثانية:

إثبات الجلوس والعود لله تعالى على ما يليق به سبحانه، مع ذكر الأدلة على إثبات ذلك من السنة الصّحيحة الصّريحة، وآثار السلف الصّالح من الصّحابة رضي الله عنهم والتابعين ومن بعدهم رحمهم الله تعالى.

والمُصنّف رحمته الله في كتابه هذا قد اجتهد في ذكر مُعتقد أهل السنة والأثر وأقوالهم في هاتين المسألتين، فلم يأت بمُحدثٍ من القول، ولا بمُنكرٍ من الاعتقاد، بل تحرّى فيه الاقتداء والاتباع لما كان عليه سلف الأمة من الصّحابة رضي الله عنهم والتابعين وأئمة الدّين ممن جاء بعدهم، وسار على طريقتهم، واقتفى أثرهم، كما سترى في أثناء هذا الكتاب.

وعليه فلا تعجل - أخي القارئ - بردّ هذا الكتاب، ولا ما جاء فيه عن أئمة أهل السنة؛ فتقع في مخالفتهم؛ فإنه لم يأت إنكار هاتين المسألتين غالباً إلا عن الجهمية أعداء السنة والتوحيد، نفاة صفات ربّ العالمين، فعنهم تلقّفها من جاء بعدهم ممن اشتغل بالنظر في كتب أهل الكلام، وأعرض عن دراسة ما كتبه أهل السنة في هذه الأبواب.

« تنبيهان » :

التنبيه الأول :

طعن الكوثري (١٣٧١هـ) حامل لواء الجهمية والرّفص في عصره في هذا الكتاب طعناً خبيثاً كعادته في الطعن في أهل السنة ومُصنفاتهم. فمما قاله وهو يتكلّم عن كتاب «إثبات الحدّ لله تعالى» كما في «حواشي ذيول تذكرة الحفاظ» (٥/٢٦٣):

(وفيه عن الزاغوني، وأبي يعلى، وابن بطّة وغيرهم من مجانين العُقلاء نقول سَخيفة يضحك منها عُقلاء المجانين، وفيه - أيضاً - الأبيات المعزّوة إلى الدارقطني من غير خَجَلٍ ولا وَجَلٍ .. ومن العجب أن ترى خَطَّ الحافظ الجمال ابن عبدالهادي الحنبلي على مثلِ جزء الدّشتي المذكور، وتسميعه لأهله وخاصّته) !!

وقال: (.. وإنما أفضنا في هذا ليكون القارئ على بينة من أمر هؤلاء الحشوية المعادين لأهل السنة [يعني: الأشاعرة والماتريديّة !!]، حتى لا يغترّ بالدعايات القائمة التي لا تنطوي إلّا على جهلٍ فاضحٍ عند أصحاب العقول السّليمة، والنظر الصحيح). اهـ

قلت: رَحِمَ اللهُ أبا حاتم الرازي إذ يقول: علامة أهل البدع الوقية في أهل الأثر، وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل السنة: (حشوية)؛ يريدون إبطال الآثار. [اللالكائي (١/١٧٩)]

وقال حرب الكرماني رَحِمَهُ اللهُ فِي اعْتِقَادِهِ الَّذِي نَقَلَ فِي إِجْمَاعِ أَهْلِ السُّنَّةِ (١١٢): وَقَدْ أَحْدَثَ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدْعِ وَالْخِلَافِ أَسْمَاءَ شَنِيعَةً قَبِيحَةً، فَسَمَوْا بِهَا أَهْلَ السُّنَّةِ؛ يُرِيدُونَ بِذَلِكَ عِيْبَهُمْ، وَالطَّعْنَ عَلَيْهِمْ، وَالْوَقِيعَةَ فِيهِمْ، وَالْإِزْرَاءَ بِهِمْ عِنْدَ السُّفَهَاءِ وَالْجُهَّالِ .. وَأَمَّا (الْجَهْمِيَّةُ): فَإِنَّهُمْ يَسْمُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ: (مُشَبَّهَةً)، وَكَذَبَتِ الْجَهْمِيَّةُ أَعْدَاءُ اللَّهِ، بَلْ هُمْ أَوْلَى بِالتَّشْبِيهِ وَالتَّكْذِيبِ، افْتَرَوْا عَلَى اللَّهِ ﷻ الكَذِبَ، وَقَالُوا عَلَى اللَّهِ الزُّورَ وَالْإِفْكَ، وَكَفَرُوا فِي قَوْلِهِمْ ..

وَأَمَّا (أَصْحَابُ الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ): فَإِنَّهُمْ يُسَمُّونَ أَصْحَابَ السُّنَّةِ: (نَابِتَةً، وَحَشْوِيَّةً) وَكَذَبَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ أَعْدَاءُ اللَّهِ، بَلْ هُمْ النَّابِتَةُ وَالْحَشْوِيَّةُ؛ تَرَكَوْا أَثَرَ الرَّسُولِ ﷺ وَحَدِيثَهُ، وَقَالُوا بِالرَّأْيِ، وَقَاسُوا الدِّينَ بِالِاسْتِحْسَانِ، وَحَكَمُوا بِخِلَافِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَهَمَّ أَصْحَابُ بَدْعَةٍ جَهْلَةٌ ضَلَّالٌ طَلَّابٌ دُنِيََا بِالْكَذِبِ وَالبُهْتَانِ. اهـ

قلت: وليس هذا بغريبٍ من هذا الجهمي الذي ملأ كتبه وتعليقاته بالطعون الكاذبة، والالتهامات الزائفة لأئمة السلف ومن تبعهم من أهل السنة في كلِّ زمانٍ ومكانٍ.

وإنما ذكرته هاهنا حتى يتبين لك أن هذا الكتاب التي سطره الدَّشْتِي رَحِمَهُ اللهُ، وذكر فيه عقيدة أهل السنة في العلو والاستواء أنه: شجى في حلق أهل البدع من الجهمية والأشاعرة وغيرهم من مُعْطَلَةِ الصِّفَاتِ أَوْ مِنْ تَأَثَّرَ بِهِمْ.

التنبيه الثاني:

ذكر الألباني كتاب: «إثبات الحد لله تعالى» في فهرست «مخطوطات دار الكتب الظاهرية» (ص ٣٧٦)، وعلق عليه بقوله:

(ليس فيه ما يشهد لذلك من الكتاب والسنة) !!

ولا يخفى أن هذا الكلام ينقض الكتاب من أوله إلى آخره !

فالدّستي في هذا الكتاب إنما هو ناقلٌ لكلام أهل السنة والجماعة من الصّحابة رضي الله عنهم والتابعين وغيرهم من أئمة الدّين: كعبدالله بن المبارك، والحُميدي، وأحمد، وإسحاق، وحرب الكرماني، وعبدالله بن أحمد، والخلال، والدّارمي، وابن بطة وغيرهم من أئمة أهل السنة رَحِمَهُمُ اللهُ، وهم مَنْ أُمِرنا بالاعتداء بهم، والتمسك بما كانوا عليه.

وَمِنَ الْمُسْلِمِ بِهِ عِنْدَ كُلِّ صَاحِبِ سَنَةٍ وَاتِّبَاعٍ: أَنَّهُمْ لَا يُثْبِتُونَ مَسَائِلَ التَّوْحِيدِ وَالْإِعْتِقَادِ إِلَّا بِدَلِيلٍ صَحِيحٍ صَرِيحٍ، وَأَنَّهُمْ أَوْرَعٌ وَأَخْشَى لِقَاءَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ أَنْ يَصْفُوهُ بِمَا لَا يَثْبُتُ، أَوْ مَا لَا يَلِيقُ بِهِ سُبْحَانَهُ.

ولهذا لما سئل الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ عن قول الإمام عبدالله بن المبارك رَحِمَهُ اللهُ في إثبات الحد لله تعالى، لم يقل: ليس على ما قاله دليل من الكتاب والسنة، بل قال رَحِمَهُ اللهُ مقرّاً له: لهذا شواهد من القرآن في خمسة مواضع: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿ءَأَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]. [وسياتي بتمامه عند رقم (١٩)].

قلت: ولت الأمر اقتصر من الألباني على التعليق بهذه العبارة على

كتاب «إثبات الحد لله ﷻ» فحسب! بل تعدى إلى أعلى من ذلك، فهذا هو يُعلّق على كتاب «نقض الإمام عثمان بن سعيد الدارمي على بشر المريسي الجهمي» بعد طعن الكوثري الجهمي فيه بقوله: (صاحب «النقض» مُجسّم مكشوف الأمر، يعادي أئمة التنزيه، ويصرّح بإثبات: القيام والقعود، والحركة، والثقل، والاستقرار المكاني، والحد ونحو ذلك لله تعالى، ومثله يكون جاهلاً بالله سبحانه، بعيداً عن أن تقبل روايته). انتهى كلام الكوثري الجهمي.

وقد دافع عن الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ الْعَلَمِي رَحِمَهُ اللهُ فِي «التنكيل» (١/٣٤٨) فقال: كان الدارمي من أئمة السُّنَّة الذين يصدقون الله تعالى في كل ما أخبر به عن نفسه، ويصدقون رسوله في كل ما أخبر به عن ربه بدون تكييف، ومع إثبات أنه سبحانه ليس كمثله شيء، وذلك الإيذان وإن سماه المكذبون جهلاً وتجسّياً). اهـ

أما الألباني فقال: (لا شك في حفظ الدارمي وإمامته في السُّنَّة؛ ولكن يبدو من كتابه «الرد على المريسي» أنه مغالٍ في الإثبات!! فقد ذكر فيه ما عزاه الكوثري إليه من: القعود، والحركة، والثقل ونحوه، وذلك مما لم يرد به حديث صحيح، وصفاته تعالى توقيفية.. إلخ. [حاشية التنكيل] (١/٣٤٩)).

قلت: فأَي غلوٍّ في الإثبات في هذا الكتاب، ومن سبقه إلى وصفه بذلك من أئمة السُّنَّة؟! بل لا يزال أئمة السُّنَّة على مرِّ الدهور والأزمان يفتخرون بهذا الكتاب، ويديمون النظر فيه، ويوصون به

طلابهم ومن أراد منهم الوقوف على كلام السلف في أبواب الصفات. وهذا ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ فِي «اجتماع الجيوش» (ص ٢٢٨) وهو يتكلم عن الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ وَكُتَابِيهِ: «الرد على الجهمية»، و«النقض على المريسي»، قال: وكتابه من أجل الكتب المصنفة في السنة وأنفعها، وينبغي لكل طالب سنة مُرَادِهِ الوقوف على ما كان عليه الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَالتَّابِعُونَ والأئمة أن يقرأ كتابه، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ يوصي بهذين الكتابين أشد الوصية، ويعظمهما جدًّا، وفيهما من تقرير التوحيد والأسماء والصفات بالعقل والنقل ما ليس في غيرهما. اهـ

وهذا ابن عبد الهادي رَحِمَهُ اللهُ يَقُولُ: عثمان بن سعيد .. ناصر السنة، قانع البدعة .. صنّف كتابًا جليلًا في الرد على بشر المريسي وأتباعه من الجهمية .. وقد هتَكَ رَحِمَهُ اللهُ فِي هذا الكتاب ستر الجهمية، وبَيَّن فضائحهم، ولا أعلم للمتقدمين في هذا الشأن كتابًا أجود منه، ومن كتابه الآخر في الرد على عموم الجهمية. اهـ

فكيف يسوغ بعد هذا القول أن يقال: هذا الكتاب فيه غلوٌّ في الإثبات؟! وإثبات ما لم يرد فيه دليل على إثباته؟! وأما ما ذكره من القعود والحركة والثقل فقد أثبتتها سلف الأمة وعلماء السنة والأثر، ولم أقف على من أنكرها منهم كما سيأتي بيانه. انظر: (ص ٩٠ و١٧٢ و٢٢٥).

ولما كان الألباني يعتقد أن في بعض كتب السلف غلوًّا في الإثبات، وإثبات ما لم يرد به الدليل، رأى أن ما يطعن به عليهم أعداؤهم

المُعْطَلَّةُ له نظر من الصَّحَّة، فها هو يقول عن الكوثري الجهمي وفيما يطعن به على أهل السنة في أبواب الاعتقاد: (.. ولكن - والحق يقال - قد يجد أحياناً في ما يرويه بعضهم [يعني: أئمة السنة] من الأحاديث والآثار ما يدعم به فريته ..) إلخ. [مختصر العلو] (ص ١٤).

فالمقصود أن قوله في كتاب «إثبات الحد لله تعالى» للدشتي: (ليس فيه ما يشهد لذلك من الكتاب والسنة) غير صواب، وكم من كتاب لأهل البدع قد ذكره الألباني في فهرسه «مخطوطات دار الكتب الظاهرية» ولم يتعقبه بالتحذير والتنبية!! وكانت أولى بالتعقب من كتاب «إثبات الحد لله تعالى» للدشتي الذي لم يذكر فيه إلا معتقد أهل السنة والجماعة!

وَرَحِمَ اللهُ الأَجْرِي (٣٦٠هـ) إذ يقول في «الشرعية» (١ / ٣٠١): علامة مَنْ أراد الله به خيراً سُلوك هذه الطَّرِيق: كتاب الله، وسنن رسول الله ﷺ، وسنن أصحابه رضي الله عنهم، ومن تبعهم بإحسان، وما كان عليه أئمة المسلمين في كل بلد، إلى آخر ما كان من العلماء، مثل: الأوزاعي، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والشافعي، وأحمد بن حنبل، والقاسم بن سلام، ومن كان على طريقتهم، ومُجانبة كل مذهب لا يذهب إليه هؤلاء العلماء. اهـ

وقال حرب الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ في عقيدته التي نقل فيها إجماع العلماء (٨٩): وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَرَى التَّقْلِيدَ، وَلَا يُقَلِّدُ دِينَهُ أَحَدًا؛ فَهُوَ قَوْلٌ فَاسِقٌ مُبْتَدِعٌ، عَدُوٌّ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ﷺ، وَلِدِينِهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِسُنَّةِ نَبِيِّهِ عَلَيْهِ

الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ، إِنَّمَا يَرِيدُ بِذَلِكَ إِبْطَالَ الْأَثْرِ، وَتَعْطِيلَ الْعِلْمِ، وَإِطْفَاءَ السُّنَّةِ، وَالتَّفَرُّدَ بِالرَّأْيِ وَالْكَلامِ وَالبَدْعَةِ وَالخِلَافِ.

فَعَلَى قَائِلِ هَذَا الْقَوْلِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَأْتِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ.

فَهَذَا مِنْ أَحْبَثِ قَوْلِ الْمُبْتَدِعَةِ وَأَقْرَبِهَا إِلَى الضَّلَالَةِ وَالرَّدَى، بَلْ هُوَ

ضَلَالَةٌ. اهـ

قُلْتُ: قَدْ بَيَّنْتُ فِي تَعْلِيْقِي عَلَى «السُّنَّةِ» لِحَرْبِ أَنْ الْمُرَادُ بِالتَّقْلِيدِ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَأُمَّةِ السُّنَّةِ إِنَّمَا هُوَ الْإِتْبَاعُ لِلْأَثَارِ وَلِلصَّحَابَةِ ﷺ وَمَنْ اقْتَفَى آثَارَهُمْ مِنْ عُلَمَاءِ السَّلَفِ، وَهَذَا هُوَ التَّقْلِيدُ الْمَحْمُودُ، وَأَمَّا التَّقْلِيدُ الْمَذْمُومُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ إِنَّمَا تَقْلِيدٌ مِنْ لَا يُجْتَنَبُ بِقَوْلِهِ بغير حُجَّةٍ وَلَا دَلِيلٍ، وَلَا أَثَرَ.

وَقَالَ أَيْضًا (٩٠): فَهَذِهِ الْأَقَاوِيلُ الَّتِي وَصَفْتُ: مَذَاهِبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَالْأَثَرِ، وَأَصْحَابِ الرَّوَايَاتِ، وَحَمَلَةِ الْعِلْمِ الَّذِينَ أَدْرَكْنَاهُمْ، وَأَخَذْنَا عَنْهُمْ الْحَدِيثَ، وَتَعَلَّمْنَا مِنْهُمْ السُّنَنَ؛ وَكَانُوا أُمَّةً مَعْرُوفِينَ، ثِقَاتٍ، أَهْلَ صِدْقٍ وَأَمَانَةٍ، يُقْتَدَى بِهِمْ، وَيؤْخَذُ عَنْهُمْ، وَلَمْ يَكُونُوا أَصْحَابَ بَدْعٍ، وَلَا خِلَافٍ، وَلَا تَخْلِيْطٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَئِمَّتِهِمْ وَعُلَمَائِهِمْ الَّذِينَ كَانُوا قَبْلَهُمْ. اهـ

وَقَالَ الْبَرْبَهَارِيُّ (٣٢٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: فَاللَّهُ اللَّهُ فِي نَفْسِكَ، وَعَلَيْكَ بِالْأَثَارِ، وَأَصْحَابِ الْأَثَارِ، وَالتَّقْلِيدِ، فَإِنَّ الدِّينَ إِنَّمَا هُوَ التَّقْلِيدُ - يَعْنِي: لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَأَصْحَابِهِ رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ -، وَمَنْ قَبْلَنَا لَمْ يَدْعُونَا فِي لَبْسٍ، فَقَلِّدْهُمْ وَاسْتَرْحِ، وَلَا تَجَاوِزِ الْأَثَرَ، وَأَهْلَ الْأَثَرِ. اهـ

وقال الدارمي (٢٨٠هـ) رَضِيَ اللهُ فِي «الرد على الجهمية» (٢١٠):

وقال بعضهم: إنا لا نقبل هذه الآثار ولا نحتج بها.

قلت: أجل، ولا كتاب الله تقبلون، أرأيتم إن لم تقبلوها أتشكون أنها مروية عن السلف، مأثورة عنهم، مستفيضة فيهم، يتوارثونها عن أعلام الناس وفقهائهم قرنًا بعد قرن؟ قالوا: نعم.

قلنا: فحسبنا إقراركم بها عليكم حجة لدعوانا أنها مشهورة مروية تداولتها العلماء والفقهاء، فهاتوا عنهم مثلها حجة لدعواكم التي كذبت بها الآثار كلها، فلا تقدر أن تأتوا فيها بخير ولا أثر وقد علمتم إن شاء الله أنه لا يستدرك سنن رسول الله وأصحابه وأحكامهم وقضاياهم إلا بهذه الآثار والأسانيد على ما فيها من الاختلاف، وهي السبب إلى ذلك، والنهج الذي درج عليه المسلمون، وكانت إمامهم في دينهم بعد كتاب الله ﷺ، منها يقتبسون العلم وبها يقضون، وبها يقيمون، وعليها يعتمدون، وبها يتزينون، يورثها الأول منهم الآخر، ويبلغها الشاهد منهم الغائب، احتجاجًا بها، واحتسابًا في أدائها إلى من لم يسمعها، يسمونها السنن والآثار والفقهاء والعلم، ويضربون في طلبها شرق الأرض وغربها، يُحِلُّون بها حلال الله، ويُحَرِّمُونَ بها حرامه، ويُميزون بها بين الحق والباطل، والسنن والبدع، ويستدلون بها على تفسير القرآن ومعانيه وأحكامه، ويعرفون بها ضلالة من ضلَّ عن الهدى، فمن رغب عنها فإنها يرغب عن آثار السلف وهديهم ويريد مخالفتهم؛ ليتخذ دينه هواه، وليتأول كتاب الله برأيه خلاف ما عنى الله به.

فإن كنتم من المؤمنين، وعلى منهاج أسلافهم، فاقتبسوا العلم من آثارهم، واقتبسوا الهدى من سبيلهم، وارضوا بهذه الآثار إمامًا، كما رضي القوم بها لأنفسهم إمامًا، فلعمري ما أنتم بأعلم بكتاب الله منهم، ولا مثلهم، بل أضلّ وأجهل، ولا يمكن الاقتداء بهم إلاّ باتباع هذه الآثار على ما تُروى، فمن لم يقبلها فإنما يُريد أن يتبع غير سبيل المؤمنين.

وقال الله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نُبَيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ ۖ جَهَنَّمَ سَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء: ١١٥]. اهـ

وقال اللالكائي رَحِمَهُ اللهُ فِي مقدمة كتابه «أصول اعتقاد أهل السنة» (٢٧/١): أَسْتَدِلُّ عَلَى صحة مذاهب أهل السنة بما ورد في كتاب الله تعالى فيها، وبما روي عن رسول الله ﷺ، فإن وجدت فيها جميعًا ذكرتهما، وإن وجدت في أحدهما دون الآخر ذكرته، وإن لم أجد فيهما إلاّ عن الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ الذين أمر الله ورسوله أن يُقتدى بهم، ويهتدى بأقوالهم، ويستضاء بأنوارهم لمشاهدتهم الوحي والتنزيل، ومعرفتهم معاني التأويل؛ احتججت بها، فإن لم يكن فيها أثر عن صحابي فعن التابعين لهم بإحسان الذين في قولهم الشفاء والهدى، والتدين بقولهم القربة إلى الله والزلفى، فإذا رأيناهم قد أجمعوا على شيءٍ عولنا عليه، ومن أنكروا قوله، أو ردوا عليه بدعته أو كفروه حكمنا به واعتقدناه.

ولم يزل من لدن رسول الله إلى يومنا هذا قومٌ يحفظون هذه الطريقة، ويتدينون بها، وإنما هلك من حاد عن هذه الطريقة لجهله طرق الاتباع. اهـ

وقال الكرجي رَحِمَهُ اللهُ: فإن اتباع من ذكرناه من الأئمة في الأصول في زماننا بمنزلة اتباع الإجماع الذي يبلغنا عن الصحابة والتابعين، إذ لا يسع مسلماً خلافة، ولا يعذر فيه، فإن الحق لا يخرج عنهم؛ لأنهم الأدلاء، وأرباب مذاهب هذه الأمة، والصدور والسادة، والعلماء القادة، وأولو الدين والديانة، والصدق والأمانة، والعلم الوافر، والاجتهاد الظاهر، ولهذا المعنى اقتدوا بهم في الفروع، فجعلوهم فيها وسائل بينهم وبين الله، حتى صاروا أرباب المذاهب في المشارق والمغارب، فليرضوا كذلك بهم في الأصول فيما بينهم وبين ربهم، وبما نصُّوا عليه ودعوا إليه.

قال: فإننا نعلم قطعاً أنهم أعرَف قطعاً بما صحَّح من معتقد رسول الله ﷺ وأصحابه من بعده، لجودة معارفهم، وحيازتهم شرائط الإمامة، ولقرب عصرهم من الرسول ﷺ وأصحابه. [«مجموع الفتاوى» (٤/١٧٩)]

- وقد كتب عمر بن عبد العزيز إلى الحسن رَحِمَهُ اللهُ يسأله: ما بال من مضى من الأئمة قبلنا أقرُّوا المجوس على نكاح الأمهات والبنات؟ وذكر أشياء من أمرهم قد سماها. قال: فكتب إليه الحسن: أما بعد؛ فإنما أنت مُتَّبِع، ولست بمُبتَدِع، والسَّلَام. [«الأموال» (٩٤)].

والمقصود هاهنا: بيان اعتقاد أهل السنة والأثر في هاتين المسألتين، وأن السُّنِّي لا يسعه إلاَّ الاتباع والتَّسليم لما كان عليه السَّلف الصَّالح الذين اجتهد الدثتي في جمع كلامهم فيها في هذا الكتاب. والله المستعان.

ترجمة المصنف

الاسم:

محمود بن أبي القاسم إسفنديار بن بدران بن أيان.

- سقط من نشرة التوضيح [أبي] قبل القاسم، ولم يذكر الاسم، فصارت الكنية اسمًا!

أيان - بفتح الهمزة وتشديد الياء المثناة التحتية - قاله الدمياطي والذهبي في «المشبه» في ترجمة ابن أخيه، وابن ناصر في «التوضيح» في ترجمته.

وقد تتصحَّف المثناة التحتية إلى الموحدّة كما وقع في نشرة «المعجم الكبير» للذهبي في ترجمة ابن أخيه.

الكنية:

أبو محمد، ولم أقف على ذكر لولده.

اللقب:

الدّشتي: دشتى قرية بأصبهان - بفتح الدال المهملة، وسكون الشين المعجمة - الأصبهاني.

وفي «معجم البلدان» (٢/٤٥٦): الدشت: .. بليدة في وسط الجبال

بين إربل وتبريز، رأيتها عامرة كثيرة الخير، أهلها كلهم أكراد. اهـ
الإربلي، قاله: الذهبي.

وإربل - بكسر فسكون فكسر - وهي تقع مسيرة سبعة أميال من
بغداد للقوافل، وهي من أعمال الموصل.

الأنمي. قاله ناسخ كتابه في «إثبات الحد»، والدمياطي، وهو في
ترجمة ابن أخيه.

الحلبي، الكردي، الحنبلي؛ كل هذا في ألقاب ابن أخيه.
المصري - لوفاته بمصر.

- التمييز بينه وبين ابن أخيه:

وابن أخيه هو: أحمد بن محمد، أبو بكر الدشتي شيخ الذهبي.

المولد:

نحو الستائة، فقد نيف على الستين، ومات سنة: (٦٦٥ هـ)

شيوخه:

قال الذهبي: سمع الكثير.

ومنهم:

١- إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصّريفيّني. «الحد» (٩).

٢- إسماعيل بن أحمد العراقي، أبو الفضل. «الحد» (٥١).

- ٣- جعفر بن علي بن هبة الله الهمداني المالكي (٦٣٦هـ).
- ٤- سُليمان بن إبراهيم بن هبة الله الإسعردى، أبو الربيع.
«الحد» (١٤ و ٢٨ و ٣٨).
- ٥- عبدالله بن الحسين بن رواحة، أبو القاسم الشافعي (٦٤٦هـ).
- ٦- وعبدالله بن محمد بن أحمد - ابن أبي عمر ابن قدامة الخطيب،
أبو إبراهيم. «معجم الدمياطي».
- ٧- عبدالرحمن بن محمد بن أحمد المقدسي. «الحد» (٢٩).
- ٨- علي بن الحسين بن المقيّر، أبو الحسن الحنبلي (٦٤٣هـ).
- ٩- محمد بن عبدالحق بن خلف بن عبدالحق الدمشقي، أبو عبدالله.
«الحد» (١٤ و ٣٨ و ٥٠).
- ١٠- محمد بن عبدالواحد المقدسي الضياء الحافظ، أبو عبدالله.
روى عنه في «الحد»: (٣٠ و ٣١ و ..)، و«النهي عن السماع».
- ١١- يعيش بن علي بن يعيش الموصلبي، أبو البقاء (٦٤٣هـ).
- ١٢- يوسف بن خليل الحافظ، أبو الحجاج الدمشقي (٦٤٨هـ).
في «الحد» (٤ و ١٥ و ١٦ و ٢٠ و ..)، و«معجم الدمياطي».

تلاميذه:

- ١- ابن أخيه أحمد بن محمد أبو بكر، (اعتنى به عمّه، فأسمعه

الكثير - قاله الذهبي في ترجمة أحمد من «معجمه»، وسماه أحمد بن أبي القاسم! ووقع في نشرة «التبصير» أنه ابن أخته، وهو تصحيف).

٢- وعبدالمؤمن بن خلف الدمياطي في «معجمه».

٣- وأبو عبدالله... ابن عبدالله الرومي الزجاج (قرأ عليه كتاب الحد).

آثاره العلمية:

له تعليقات وتوايف (قاله الذهبي في «التاريخ»)، ومنها:

١- «كتاب إثبات الحد» وهو كتابنا هذا.

٢- كتاب في طرق حديث الأبيط، قال في كتابه «إثبات الحد» عقب حديث الأبيط: (إني لأورده إن شاء الله تعالى في كتاب غير هذا بطرقه وأسانيده، وكلام الأئمة في ثقة رجاله، وصحة روايته، على وجه لا سبيل إلى دفعه وردّه إلا بطريق العناد، ولا طعن في صحته إلا بطريق المكابرة). لكن ضَبَبَ عليها النَّاسُخ.

ونحو هذا الكلام ذكره الدشتي لابن الزاغوني.

٣- كتاب في «النهي عن الرقص والسَّماع»، حدّث فيه عن الضّياء - قاله ابن ناصر -، ألّفه في عام (٦٥٤ هـ)، وهو مخطوط في دار الكتب المصرية (٣٩٣) في نحو تسعين ورقة، وقد نُشر في مجلدين في رسالة جامعية (١٤٢٨ هـ) دار السنة للنشر.

ومن الغريب أن المحقق نسب الدشتي رَحْمَتَهُ إِلَى الأحناف! ولا يخفى بطلان ذلك، والمُصنّف في كتابه هذا قد أكثر النقل عن أئمة الحنابلة، ولم ينقل عن أحدٍ من أئمة الأحناف، ولم يذكرهم أصلاً في كتابه هذا، فلا يمكن نسبته إليهم وخاصة أن كلام الأحناف في أبواب السُّنة والاعتقاد قليل، وغالب من تكلم منهم في هذه الأبواب سار على طريقة الأشاعرة والكُلاّبية والماتريدية.

٤ - «جزء في الأمر بإخفاء الذُّكر». (قاله ابن ناصر).

٥ - ذكر في كتابه «النهي عن الرِّقص والسَّماع» أنه أرسل إلى قاضي حماة في الرّد على الصُّوفية في استدلالهم بحديث عائشة رضي الله عنها في إباحة الغناء.

أقوال أهل العلم فيه:

قال ناسخ كتابه في «إثبات الحد»:

(حدثنا الشيخ، الإمام، العالم، الحافظ، المفتي، موضح المشكلات، أوجد زمانه، سيد الحفاظ، المؤيد بدين الله، الدّاعي إلى الله، سيف السُّنة والمسلمين، قانع المبتدعين، ناصر الدّين: أبو محمد، محمود بن أبي القاسم بن بدران بن أيان الأنمي الدّشتي)

وذكره الدمياطي في «مُعجم شيوخه»، وقال: (الزَّاهد).

وقال عنه جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي:

(الشيخ، الصّالح، الأثري، كان محدثًا فاضلاً).

وقال الذهبي في «التاريخ»: (الشيخ الصّالح، الزّاهد العالم، سمع الكثير، ونسخ الأجزاء ..

كان قانعًا مُتَعَفِّفًا صَبُورًا على الفقر، ولا يقبل من أحد شيئًا.

كان كثير الصّوم؛ فإذا أفطر فعلى أربع عشرة لُقمة، أو نحوها يقتصر عليها، ويأثر ذلك عن عمر رضي الله عنه.

كان أَمَارًا بالمعروف، نَهَاءً عن المنكر:

١ - وقد دخل مرّةً على السُّلطان [الذي يقال له]: النَّاصر، فأنكر على السُّلطان بعض هناته، فلكّمه السُّلطان، وأُخْرِج، وندم السُّلطان، وبعث إليه يستعطفه، فقال:

وددتُ أني أدخل إليه، وأخاطبه بها خاطبته، فيعود، فيضربني!

٢ - وأنكر على البادراني القيام عند الدُّعاء للخليفة بدار السَّعادة!

٣ - وكان يُنكر على الأمراء الكبار، ويغلظ لهم في المحافل.

وكان رَحِمَهُ اللهُ داعيًا إلى السُّنة، مُجَانِبًا للبدعة:

١ - يُبالغ في الرَّدِّ على نفاة الصِّفات الخبرية، وينال منهم سبًّا،

وتبديعًا، وهم يرمونه بالتَّجسيم، وكان بريئًا من ذلك رَحِمَهُ اللهُ.

قال الذهبي هاهنا: (لكنه ناقص الفضيلة، قاصر عن إفحام الخصوم).

قال بعض أهل العلم: لعله يعني بنقص الفضيلة؛ نقص مراتب الدنيا من المناصب والهيئة، وهذا مما يزيد شرفاً وفضلاً!
وأما القصور عن إفحام الخصوم فإنه من الذهبي لا من الدثتي:
فقد وصفه بأنه من العلماء!

وكتابه في «إثبات الحد» يدلُّ على قوة الحجَّة؛ ولكن أهل السنة ليسوا بأصحاب كلام وجدل وخصومات، بل أصحاب سنة وأثر واتباع.

كما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: لقد جعل برغوث [أحد الجهمية] يقول يومئذ: الجسم، وكذا، وكلام لا أفهمه، فقلت: لا أعرف، ولا أدري ما هذا، إلا أنني أعلم أنه أحد صمَدٌ، لا شبه له، ولا عدل، وهو كما وصف نفسه. فيسكت عني. [«الإبانة الكبرى» (٢٤٨٩) بتحقيقي]

٢- وقد ضربه لؤلؤ نائب السلطنة بحلب؛ لأنه قرأ مناقب الصحابة ﷺ، وقصد إسماعه يوم الجمعة، وكان هذا النائب يتشيع، ولهذا ضربه!

الوفاة:

توفي رَحِمَهُ اللهُ: يوم الاثنين عند مغيب شمس الحادي والعشرين من رجب سنة خمس وستين وستمائة (٦٦٥هـ)، بخان مسرور الكبير بالقاهرة، وقد دُفِنَ بسفح المقطم جوار تربة الحافظ عبدالغني المقدسي، وقد أناف على ستين سنة - قاله الدمياطي، ونحوه عند الذهبي.

التراجع:

«معجم الشُّيوخ» للدِّمياطي.

التواريخ: «تاريخ» الذهبي (٦٦١-٦٧٠ ص ٢٠٦-٢٠٧)،

و«الإشارة إلى وفيات الأعيان» للذهبي (٣٦١)،

و«تاريخ مصر» المعروف: «بالنجوم الزاهرة» (٣٢٣ / ٧)،

و«الدليل الشَّافي» لابن تغري بردي (٧٢٣ / ٢).

و«المقتفى» للبرزالي، و«المشتبه» للذهبي (٤ / ١).

و«التوضيح» لابن ناصر (١٢٤ / ١).

و«التبصير» (٤ / ١).

و«حاشية الذيل على طبقات الحنابلة» (٩٠ / ٤)، (٦٨٤).

معاجم اللغة: «تاج العروس» (دشت، وأين) (٥٢٠ / ٤).

و«الأنساب» (٣٥٣ / ٥)، و«معجم البلدان» (٤٥٦ / ٢).

وترجمة ابن أخيه.

ومن القصور أن «العبر» (للذهبي)، و«البداية والنهاية» (لابن

كثير)، و«الشذرات» (لابن العماد)، لم يترجموا له مع أنهم ترجموا في

السنة ذاتها لمخالفه أبي شامة المقدسي!

ولم أقف عليه في «طبقات الحنابلة» لابن رجب، ولا «طبقات

الحفاظ» للذهبي، ولا «معجم المؤلفين»!

وصف المخطوط:

لم نقف لهذا الكتاب إلا على نسخة واحدة من محفوظات دار الكتب الظاهرية بدمشق.

وهي نسخة تامة جيدة الخط، تقع في (٢٩) ورقة، في أغلب الورق وجهان، وفي كل ورقة (١٣) سطرًا، وعليها سماعات.

منهج التحقيق:

١ - مقدمات بمسائل الكتاب.

٢ - الترجمة للمؤلف.

٣ - تحقيق المتن، و الزيادة [] مما لا بد منه.

٤ - تخريج الأحاديث والآثار.

٥ - الترجمة للمذكورين في المتن ممن تدور عليهم الأقوال.

٦ - إلحاق جزء ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي مناقشة الخطابي في مسألة إثبات

الحد لله تعالى.

٧ - الفهارس.

مُقدِّمات ومباحث في إثبات الحدِّ وجُلوسِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ

الباب الأول: إثبات الحدِّ لله تعالى.

المبحث الأول : معنى الحدِّ.

المبحث الثاني: إطلاق الحدِّ عند أهل السُّنَّة بين

الإثبات والنفي.

المبحث الثالث: سبب ذكر أهل السُّنَّة الحدَّ لله تعالى.

المبحث الرَّابع : الحدِّ ليس صفة من صفات الله.

المبحث الخامس : من صرح من أهل العلم بإثبات الحدِّ لله.

المبحث السَّادس : من قال بالوقف في إثبات الحدِّ.

المبحث السَّابع : حكم من أنكر الحدَّ لله تعالى،

وموقف أهل السُّنَّة منه.

المبحث الثامن: المخالفون لأهل السُّنَّة في إثبات الحدِّ.

المبحث الأول:

معنى «الحد»

تكلّم أهل العلم عن معنى الحد، ومن ذلك:

- قال الخليل بن أحمد رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ «العين» (١٧٥):

حد: فصل ما بين كل شيئين حدٌّ بينهما، ومُتَهَي كُلُّ شَيْءٍ حُدَّهُ.

- وقال ابن فارس رَحِمَهُ اللهُ فِي «مقاييس اللغة» (٣/٢):

(حد): الحاء والذال أصلان: الأول المنع، والثاني طرف الشيء،

فالحدُّ: الحاجز بين الشيئين. اهـ

- وقال أبو القاسم التيمي الأصبهاني رَحِمَهُ اللهُ: حدُّ كل شيءٍ موضع

بينوته عن غيره، فكل موجود له حدٌّ ينتهي إليه، ويُمَيِّزُه عن غيره في

صفته وقدره. [سيأتي برقم: (٤)]

- وقال الدارمي رَحِمَهُ اللهُ [«النقض» (ص ٥٧)]: الخلق كلهم علموا أنه

ليس شيء يقع عليه اسم الشيء إلا وله: حدٌّ، وغايةٌ، وصفةٌ، وأن لا

شيء: ليس له حدٌّ، ولا غايةٌ، ولا صفة.

فالشيء أبداً موصوفٌ لا محالة، ولا شيء يوصف بلا حدٍّ، ولا غاية،

وقولك: (لا حد له): يعني أنه لا شيء. اهـ

المبحث الثاني:

إطلاق «الحد» عند أهل السُّنَّة بين النفي والإثبات

أجمع أهل السُّنَّة على إثبات الحدِّ لله تعالى، وورد عن بعضهم إطلاق نفي الحدِّ؛ وإنما أرادوا بهذا النفي معنىً صحيحًا يوافق ما أجمعوا عليه، لا ما يُريده الجهمية من نفي الحدِّ الذي يعنون به نفي العلوِّ لله تعالى على خلقه.

أولاً: معنى « الحد » الذي أثبته أهل السنة.

أجمع أهل السُّنَّة والجماعة على إطلاق لفظ (الحدِّ) لله تعالى بمعنى: إثبات علوه سبحانه وتعالى، وبينوته عن خلقه، واستوائه على عرشه.

- قال عثمان الدارمي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في «النقض» (ص ٦٢): اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله في السَّمَاءِ، وحدُّوه بذلك؛ إلاَّ المريسيّ الضَّالُّ وأصحابه، حتى الصُّبَّان الذين لم يبلغوا الحِثَّ قد عرفوه بذلك. اهـ

ثانياً: نفي بعض أهل السُّنَّة « الحدِّ » عن الله تعالى.

ثبت عن بعض أهل السُّنَّة نفي الحدِّ لله تعالى، وهو يُجْمَل على

معنيين:

الأول: عدم إحاطة شيء من المخلوقات به سبحانه وتعالى، كما قال:

﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣]

وقوله: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾ [طه: ١١٠]

الثاني: نفي علم الخلق بحدّه سبحانه وتعالى، فلا يعلم كيفية حدّه إلا هو سبحانه.

قال أبو القاسم التيمي الأصبهاني رَحِمَهُ اللهُ: إن كان غرض القائل بقوله: (ليس له حدٌّ): لا يحيط علم الخلق به؛ فهو مُصِيبٌ.

وإن كان غرضه بذلك: لا يحيط علم الله بنفسه؛ فهو ضالٌّ.

أو كان غرضه: أن الله في كلِّ مكانٍ بذاته؛ فهو أيضًا ضالٌّ. اهـ

[سيأتي تخرجه برقم (٤)]

ومن ورد عنه أنه نفى الحد وأثبتته: الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (١/٤٣٣)، وانظر كلامه كذلك في «درء التعارض» (٢/٣٣-٣٦) - بعد أن نقل كلام الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ في نفي الحد - قال:

(فهذا الكلام من الإمام أبي عبد الله أحمد رَحِمَهُ اللهُ يُبَيِّنُ أنه نفى أن العباد يحدُّون الله تعالى، أو صفاته بحدٍّ، أو يقدرّون ذلك بقدرٍ، أو أن يبلغوا إلى أن يصفوا ذلك، وذلك لا يُنافي ما تقدم من إثبات أنه في نفسه له حدٌّ يعلمه هو لا يعلمه غيره، أو أنه هو يصف نفسه، وهكذا كلام سائر

أئمة السلف: يُثبتون الحقائق، وينفون علم العباد بكنهها).

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ فِي «درء التعارض» (٣٥ / ٢): فهذا مثاله مما نقل عن الأئمة كما قد بَسَطَ فِي غير هذا الموضوع وَبَيَّنَّا أَن ما أثبتوه له من الحدِّ لا يعلمه غيره، كما قال مالك وربيعه وغيرهما: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول)، فَبَيَّنَ أَن كَيْفِيَّةَ اسْتِوَاءِ مَجْهُولَةٍ لِلْعِبَادِ، فلم ينفوا ثبوت ذلك في نفس الأمر؛ ولكن نفوا علم الخلق به، وكذلك مثل هذا في كلام عبدالعزيز بن عبدالله بن الماجشون، وغير واحد من السلف والأئمة ينفون علم الخلق بقدره وكيفيته. اهـ

ومن جرى منه هذا النفي بهذا المعنى من أهل السنة قبل الإمام أحمد ورحمَهُ اللهُ وَبعده:

- قال أبو داود الطيالسي رَحِمَهُ اللهُ: كان الشوري، وشعبة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وشريك، وأبو عوانة: لا يحدُّون، ولا يشبهون، ولا يمثلون الحديث، ولا يقولون: كيف.

[أخرجه البيهقي في «السُّنن الكبرى» (٣ / ٣)، و«الأساء والصفات» (٩٩٩)].

ومنه كذلك قول ابن قتيبة رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرَّدُّ عَلَى الْجَهْمِيَّة» (ص ٥٣):

(نؤمن بالرؤية، والتجلي، وأنه يعجب، وينزل إلى السماء الدنيا، وأنه على العرش استوى ... من غير أن نقول في ذلك بكيفية، أو بحد). اهـ

أي: من عندنا.

«نبيه»:

ما قاله ذاك التميمي في كتابه «عقيدة الإمام أحمد بن حنبل» (ص ٤٠):
 (كان أحمد يقول في معنى الاستواء: هو العلو، والارتفاع .. ولا يجوز
 أن يقال: استوى بمماسة، ولا بملاقاة .. ولا تلحقه الحدود قبل خلق
 العرش، ولا بعد خلق العرش ..). اهـ

قلت: ليس هذا كلام أحمد رَحِمَهُ اللهُ لا لفظاً ولا معنى، وقد كان الإمام
 أحمد ينكر مثل هذه العبارة المبتدعة، ومن ذلك:

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ: كنت أنا وأبي عابرين في المسجد،
 فسمع قاصاً يقصُّ بحديث النزول، فقال: إذا كان ليلة النصف من
 شعبان، ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا، بلا (زوال)، ولا (انتقال)، ولا
 (تغير حال)، فارتعد أبي رَحِمَهُ اللهُ، واصفرَّ لونه، ولزم يدي، وأمسكته
 حتى سكن، ثم قال: قف بنا على هذا المتخوِّض، فلما حاذاه، قال: يا
 هذا، رسول الله ﷺ أغير على ربه تعالى منك، قل كما قال رسول ﷺ،
 وانصرف. [«الاقتصاد في الاعتقاد» لعبد الغني المقدسي (٢١)].

والتميمي هذا هو أبو الفضل عبدالواحد بن عبدالعزيز (٤١٠هـ)،
 وقد ذكر عقيدة الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ بالمعنى الذي فهمه لا باللفظ والرواية.

وقد تكلم ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ مراراً عن عقيدته هذه، وبين أنه على
 طريقة ابن كلاب، وأنه أبعد عن الإثبات، ويميل إليه كثير من
 الأشاعرة كالبيهقي والباقلاني.

وقال: له في هذا الباب مُصنَّف ذكر فيه من اعتقاد أحمد مما فهمه؛ ولم يذكر فيه ألفاظه، وإنما ذكر جمل الاعتقاد بلفظ نفسه، وجعل يقول: (وكان أبو عبد الله)، وهو بمنزلة من يُصنَّف كتابًا في الفقه على رأي بعض الأئمة، ويذكر مذهبه بحسب ما فهمه ورآه. اهـ

[انظر: «مجموع الفتاوى» (٥٣/٦)، و(٤/١٦٧-١٦٨)، و(١٢/٣٦٧).]

وانظر كذلك كتابي: «الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الإلهية والرد على المفوضة والمُشبَّهة والجهمية»، (المبحث الخامس عشر): (الألفاظ المحدثه التي يستخدمها أهل الكلام ويريدون منها: نفي حقيقة صفات الله تعالى).

المبحث الثالث:

سبب ذكر أهل السنّة «الحدّ» لله تعالى

لما كانت الجهمية ينفون علو الله تعالى على خلقه، واستوائه على عرشه، ويقولون: إن الله تعالى لا يُباين خلقه، وليس بينه وبينهم حدٌّ، ولا يتميز عنهم.

أنكر عليهم أهل السنّة من السلف الصّالح، واشتدّ نكيرهم عليهم، حتّى كفّروهم، وحذروا منهم، وبينوا للناس أمرهم وتلييسهم.

- قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ فِي «بيان تلييس الجهمية» (٣/٤٣):

.. لما كان الجهمية يقولون ما مضمونه: إن الخالق لا يتميّز عن الخلق، فيجحدون صفاته التي تميّز بها، ويجحدون قدره، حتّى يقول المعتزلة: إذا عرفوا أنه: حيٌّ، عالمٌ، قديرٌ، قد عرفنا حقيقته وماهيته.

ويقولون: إنه لا يُباين غيره، بل إما أن يصفوه بصفة المعدوم فيقولون: لا داخل العالم، ولا خارجه، ولا كذا، ولا كذا. أو يجعلوه حالاً في المخلوقات، أو وجود المخلوقات.

فبيّن ابن المبارك أن الرّب سبحانه وتعالى على عرشه مُباينٌ لخلقِه، مُنفصلٌ عنه وذكر الحدّ؛ لأن الجهمية كانوا يقولون: (ليس له حدٌّ)، وما لا حدّ له لا يُباين المخلوقات، ولا يكون فوق العالم؛ لأن ذلك مُستلزمٌ

للحدِّ).

فلما سألوا أمير المؤمنين في كلِّ شيءٍ عبد الله بن المبارك: بماذا نعرفه ؟

قال: بأنه فوق سمواته على عرشه، بائنٌ من خلقه.

فذكروا له لازم ذلك الذي تنفيه الجهمية، وبنفيهم له ينفون ملزومه

الذي هو موجود فوق العرش ومُبايئته للمخلوقات، فقالوا له: بحدِّ ؟

قال: بحدِّ.

وهذا يفهمه كل من عرف ما بين قول المؤمنين أهل السنة والجماعة،

وبين الجهمية الملاحدة من الفرق. اهـ [سيأتي في الملحق (ص ٣٣٣)].

قلت: واعلم أن من أهم ما يُريد الجهمية المُعظلة الوصول إليه:

هو نفي علو الله تعالى على خلقه، واستوائه على عرشه كما صرح بذلك

أئمة السلف الصالح.

- قال حماد بن زيد (١٧٩هـ) رَحِمَهُ اللهُ - وذكر هؤلاء الجهمية - :إنما

يحاولون أن يقولوا: ليس في السماء شيء. [«السنة» لعبد الله بن أحمد (٤١)].

- وقال عباد بن العوام (١٨٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ: كلمت بشرًا المريسي

وأصحاب بشر فرأيت آخر كلامهم ينتهي أن يقولوا: ليس في السماء

شيء. [«السنة» لعبد الله بن أحمد (٦٧)].

- وقال عبدالرحمن بن مهدي (١٩٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ: ليس في أصحاب

الأنواء شرٌّ من أصحاب جهنم يدورون على أن يقولوا: ليس في السماء

شيء. [«السنة» لعبد الله بن أحمد (١٣٠)].

- وقال جرير بن عبد الحميد (١٨٨ هـ) رَحِمَهُ اللهُ: كلام الجهمية أوله غسل، وآخره سُم، وإنما يحاولون أن يقولوا: ليس في السماء إله. [رواه ابن أبي حاتم كما في «بيان تلبيس الجهمية» (١/٢٠٠)].

فهم لم يصرحوا بذلك لقوة شوكة أئمة السنة في وقتهم، فلجؤوا إلى نفي ما يستلزم العلو من الحد والبينونة وغيرها، وإلى نفي باقي الصفات كالرؤية والكلام والسمع والبصر وغيرها حتى لا يفتضحوا عند العامة والخاصة بنفي علو الله تعالى الذي فطر الله تعالى الناس على إثباته.

ولما قويت شوكة أهل البدع صرَّح المتأخرون منهم بما لم يصرح به مُتَقَدِّمُوهم، فنفوا علوَّ الله تعالى على خلقه، وصنَّفوا في ذلك المصنفات، وأظهروا نفي العلو، بل وتعدَّى الأمر عند بعضهم إلى تكفير من أثبت علو الله ﷻ على خلقه ووصفه بأقبح الأوصاف !!

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: وهذا الذي كانت الجهمية يحاولونه قد صرَّح به المتأخرون منهم، وكان ظهور السنة وكثرة الأئمة في عصر أولئك يحول بينهم وبين التصريح به، فلما بعد العهد، وخفيت السنة، وانقرضت الأئمة؛ صرَّحت الجهمية النفاة بما كان سلفهم يُحاولونه ولا يتمكنون من إظهاره. [«اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص ٧١)].

قلت: ولم يقتصر الأمر عندهم على التصريح بنفي علو الله تعالى على خلقه فحسب بل تعدى إلى تكفير من اعتقد ذلك وعدم قبول إسلام من أسلم من اليهود وهو يثبت علو الله تعالى لأنه مُجَسَّم كافر!

ومن ذلك ما قاله ابن حجر الهيتمي في كتابه «الإعلام بقواطع الإسلام» (ص ١٣٩): لو قال: (الله في السماء)، فقيل: يكفر، وقيل: لا يكفر، والقائلون بالجهة لا يُكفرون على الصحيح؛ نعم إن اعتقدوا لازم قولهم من الحدوث أو غيره كفروا إجماعاً. اهـ

قلت: وقد اشدت نكيره على ابن تيمية وابن القيم رَحِمَهُمَا اللهُ بسبب إثباتهما العلو!!

فيقول: (هذا من قبيح رأيهما وضلالهما؛ إذ هو مبني على ما ذهبوا إليه، وأطالا في الاستدلال له، والخطّ على أهل السنة [يريد: الأشاعرة] في نفیهم له، وهو إثبات الجهة والجسمية له، تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون علواً كبيراً).

ولهما في هذا المقام من القبائح وسوء الاعتقاد ما تصم عنه الآذان، فيقضى عليه بالزور، والكذب والضلال والبهتان قبحهما الله!! وقبح مَنْ قال بقولهما، والإمام أحمد وأجلاء مذهبه مبرؤون عن هذه الوصمة، كيف وهو كُفّر عند كثيرين!! اهـ

وهذا ابن حجر العسقلاني يقول في «الفتح» (١٣ / ٣٥٩): ولو قال من ينسب إلى التجسيم من اليهود: (لا إله إلا الذي في السماء)، لم يكن مؤمناً كذلك! إلا إن كان عامياً لا يفقه معنى التجسيم، فيكتفى منه بذلك، كما في قصة الجارية التي سأها النبي ﷺ: «أنت مؤمنة؟»، قالت: نعم. قال: «فأين الله؟»، قالت: في السماء. فقال: «اعتقها فإنها

مؤمنة». وهو حديث صحيح أخرجه مسلم. اهـ

قلت: فعنده أن اليهودي إذا نطق بكلمة التوحيد واعتقد أن الله تعالى في السماء فهو مُجَسِّمٌ - والمجسم عندهم كافر - لا يقبل منه نطقه بالشهادة إلا أن يكون جاهلاً بعقيدة المُجَسِّمة كحال الأمة السّوداء التي قَبِلَ منها النبي ﷺ قولها لكونها جاهلة بعقيدة المجسمة! نعوذ بالله من ذلك.

بينما يقول أئمة السُّنة ما قال الدارمي رَحِمَهُ اللهُ في «الرد على الجهمية» (٦٣): ففي حديث رسول الله ﷺ دليل على أن الرجل إذا لم يعلم أن الله ﷻ في السماء دون الأرض فليس بمؤمن، ولو كان عبداً فأعتقد لم يجز في رقبة مؤمنة، إذ لا يعلم أن الله في السماء ألا ترى أن رسول الله ﷺ جعل أمانة إيمانها معرفتها أن الله في السماء. اهـ

وقال القرطبي الأشعري أحمد بن عمر بن إبراهيم المالكي (٦٥٦هـ) في «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٦ / ٦٧٠): قوله: «إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين ساهم الله فاحذروهم»، يعني: يتبعونه ويجمعونه طلباً للتشكيك في القرآن، وإيضالاً للعوام، كما فعلته الزنادقة والقرامطة الطاعنون في القرآن.

أو طلباً لاعتقاد ظواهر المتشابه كما فعلته المُجَسِّمة الذين جمعوا ما وقع في الكتاب والسُّنة مما يوهم ظاهره الجسمية، حتى اعتقدوا: أن البارئ تعالى جسم مُجَسِّمٌ، وصورة مُصَوِّرة ذات: وجه، وعين، ويد، وجنب، ورجل، وإصبع، تعالى الله عن ذلك، فحذر النبي ﷺ عن

سلوك طريقهم.

فأما القسم الأول: فلا شك في كفرهم، وأن حكم الله فيهم القتل من غير استتابة.

وأما القسم الثاني: فالصحيح القول بتكفيرهم، إذ لا فرق بينهم وبين عبّاد الأصنام والصور، ويستتابون، فإن تابوا وإلا قتلوا، كما يفعل بمن ارتد. اهـ

ويقول السنوسي الأشعري (٨٩٥هـ) في «شرح الكبرى»: أصول الكفر ستة .. السادس: .. التمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير بصيرة في العقل: هو أصل ضلال الحشوية!! فقالوا بالتشبيه، والجهة، عملاً بظاهر قوله ﷺ: ﴿ءَأَمِنُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ونحو ذلك. اهـ

ويقول الكوثري الجهمي في «تبديد الظلام» (٣٥) وهو يتكلم عن الذين أثبتوا علو الله على خلقه واستواءه على عرشه: لا حظّ لهم في الإسلام، غير أن جعلوا صنمهم الأرضي صنماً سماوياً. اهـ

قلت: فهذه جرأة أهل التعطيل والباطل في نشر باطلهم وتكفير مخالفينهم، وهم عند كثير من المتسبين إلى السنة أئمة مجتهدون!

وانظر كتابي: «الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الإلهية والرد على المفوضة والمشبهة والجهمية» (فصل المعطلة يدورون في تعطيلهم الصفات: على إنكار علو الله تعالى على خلقه).

المبحث الرابع:

«الحدّ» ليس صفةً من صفات الله تعالى

شنع الخطّابي على أهل السُّنة في إثباتهم «الحدّ» لله تعالى، فزعم أنهم زادوا لله ﷻ صفة من الصّفات التي لم ينطق بها الكتاب والسُّنة.

وقد تعقبه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «بيان تلبيس الجهمية» (٤٢/٣) فقال:

أهل الإثبات المنازعون للخطّابي وذويه يُجيبون عن هذا بوجوه:
أحدها: أن هذا الكلام الذي ذكره إنما يتوجّه لوقالوا: إن له صفة هي (الحدّ) كما توهمه هذا الرّادّ عليهم!

وهذا لم يقله أحدٌ، ولا يقوله عاقلٌ؛ فإن هذا الكلام لا حقيقة له؛ إذ ليس في الصّفات التي يوصف بها شيء من الموصوفات - كما يوصف باليد والعلم - صفة مُعينة يقال لها: (الحد)، وإنما الحد ما يتميِّز به الشيء عن غيره من صفته وقدره، كما هو المعروف من لفظ الحد في الموجودات. اهـ

قلتُ: سيأتي نصّ كلام الخطّابي وردّ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ عليه في الملحق بهذا الكتاب (ص ٣٣٢)، فانظره هناك.

المبحث الخامس:

مَنْ صَرَّحَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِإِثْبَاتِ «الْحَدِّ» لِلَّهِ تَعَالَى

تضافرت أقوال أهل العلم على إثبات وإطلاق (الحد) لله تعالى، حدًّا لا يعلمه غيره سبحانه وتعالى، حتى نقل عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ اتِّفَاقَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَافِرِينَ عَلَى ذَلِكَ؛ فَقَالَ فِي «النَّقْضِ عَلَى الْمُرَيْسِيِّ» (ص ٦٢): (اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله في السماء، وحدّوه بذلك؛ إلا المرسي الضالّ وأصحابه). اهـ

وكذلك قال حرب الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ فِي عَقِيدَتِهِ الَّتِي نَقَلَ فِيهَا إِجْمَاعَ مَنْ أَدْرَكَهُمْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ كَمَا سَيَأْتِي.

وسأذكر في هذا المبحث بعض من وقف على تصريحه بإثبات الحدِّ

لله تعالى:

١- عبدالله بن المبارك (١٨١هـ) رَحِمَهُ اللهُ. [سيأتي برقم (١٤)].

٢- الحميدي عبدالله بن الزبير (٢١٩هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

ذكر حرب الكرماني رَحِمَهُ اللهُ فِي عَقِيدَتِهِ أَنَّهُ مِمَّنْ أَثْبَتَ الْحَدَّ.

[انظر: «السنة» لحرب الكرماني (٢) بتحقيقي].

٣- سعيد بن منصور (٢٢٧هـ) رَحِمَهُ اللهُ. [المصدر السابق برقم (٢)].

٤- إسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ. [سيأتي (٢١)].

٥- أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللهُ. [سيأتي برقم (١٥)].

٦- حرب بن إسماعيل الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

- قال الكرماني رَحِمَهُ اللهُ في «مسائله» المعروفة التي نقلها عن أحمد وإسحاق وغيرهما، وذكر معها من الآثار عن النبي ﷺ، وأصحابه رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، وغيرهم ممن ذكر، وهو مُصنّفٌ كبير صنّفه على طريقة الموطأ ونحوه من المصنفات، قال:

(باب القول في المذهب: هذا مذهب أئمة العلم، وأصحاب الأثر، وأهل السُّنة المعروفين بها، المقتدى بهم فيها، وأدركت من أدركت من علماء أهل: العراق، والحجاز، والشَّام، وغيرهم عليها، فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب، أو طعنَ فيها، أو عاب قائلها، فهو مُبتدعٌ خارجٌ عن الجماعة، زائلٌ عن منهج السُّنة وسبيل الحق، وهو مذهب: أحمد، وإسحاق بن إبراهيم بن مخلد، وعبدالله بن الزُّبير الحُمَيْدي، وسعيد بن منصور، وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم، فكان قولهم:

- وذكر قولهم في الإيمان، والقدر، والوعيد، والإمامة، وما أخبر به رسول الله ﷺ من أشراط السَّاعة، وأمر البرزخ، والقيامة، وغير ذلك - إلى أن قال: (وهو سبحانه بائنٌ من خلقِهِ، لا يخلو من علمه مكان، والله عرشٌ، وللعرشِ حملة يحملونه، وله حدٌّ، والله أعلم بحدِّه، والله على عرشه عز ذكره وتعالى جدُّه ولا إله غيره..). [«السُّنة» لحرب (٥٥ و٥٦)].

٧- الأثرم أحمد بن محمد بن محمد بن هانئ (٢٧٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ. [سيأتي (١١)]

٨- عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ. [سيأتي قوله (٥)].

وقد أكثر رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «النقض على بشر المريسي» الكلام عن إثبات الحد لله تعالى، والرّد على من أنكره.

٩- عبدالله بن أحمد بن حنبل (٢٩٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

[كتاب «السنة» (٢٠٢)].

١٠- الخلال أبو بكر أحمد بن محمد (٣١١هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

[سيأتي قوله برقم (١٧)].

١١- محمد بن علي الكرجي القصاب (٣٦٠هـ وما قبلها) رَحِمَهُ اللهُ.

قال في كتابه «نكت القرآن» (١/٤٢٦): له حد عند نفسه لا بحد يدركه خلقه، والمحيط بالأشياء علمه سبحانه.

وقال: قوله: ﴿فَإِنْ أَسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨]: رد على الجهمية والمعتزلة ومن ينفي المكان والحد عن الله - جل الله - ويزعم: أنه ليس في السماء وحدها دون الأرض. وقد قال كما ترى: ﴿فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾، وهم الملائكة، لا يشكُّ أحد أنهم في السماء، وإذا كانوا عنده، فهو - جل وتعالى - فيها بحدٍّ يعرفه من نفسه، وإن عجز خلقه عن كنهه. اهـ

١٢- أبو عبدالله ابن بطة العُكبري (٣٧٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ. [سيأتي برقم (٢٢)]

١٣- يحيى بن عمار السجستاني (٤٢٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

«الإمام المُحدِّث الواعظ، شيخ سجستان أبو زكريا.. وكان مُتحرِّقاً على المبتدعة والجهمية.. وكان له جلاله عجيبة بهراة وأتباع وأنصار». [«السير» (١٧/٤٨٢)]
وقد أنكر على ابن حبان، وطرده من سجستان لما أنكر الحد لله تعالى كما في «ذم الكلام» للهروي (٤/٤٠٢)، وسيأتي كلامه بتمامه (ص ٥٦).

١٤- أبو القاسم ابن منده (٤٧٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ. [سيأتي برقم (٩)]

١٥- أبو إسماعيل الأنصاري الهروي (٤٨١هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

قال في كتابه «الأربعين في دلائل التوحيد» (ص ٥٧): (باب إثبات الحد لله ﷻ). [سيأتي برقم (٢٣)].

١٦- أبو الحسن الجزري رَحِمَهُ اللهُ. [كتاب «الروايتين والوجهين» (ص ٥٦)].

قال: هو على العرش بحد يعلمه هو ولا نعلمه نحن. اهـ

١٧- القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ). [سيأتي برقم (١١-١٢)].

١٨- أبو العلاء الهمداني (٥٦٩هـ) رَحِمَهُ اللهُ. [سيأتي برقم (٩٩)].

١٩- أبو القاسم التيمي (٥٣٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ. [سيأتي برقم (٤)].

٢٠- ابن الزاغوني (٥٢٧هـ). [سيأتي برقم (١٠)].

٢١- الدّشتي (٦٦٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ. كما في كتابه هذا.

٢٢- شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

قال في «بيان تلبس الجهمية» (٣/ ٥٩٠): وقد ثبت عن أئمة السلف أنهم قالوا: (لله حد)، وأن ذلك لا يعلمه غيره، وأنه مَبِين خلقه، وفي ذلك لأهل الحديث والسنة مُصنفات. اهـ

وقد أطال الكلام في إثبات الحد لله تعالى في كتابه «بيان تلبس الجهمية»، وردَّ على الخطابي الذي شنَّع على أهل السنة إثباتهم الحد لله تعالى، ولما كان في كلامه من الفوائد الكثيرة رأينا أن نلحقه بتمامه بهذا الجزء إتماماً للفائدة.

٢٣- ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

كما في «مختصر الصواعق المرسلّة» (٣/ ١٠٨٧-١٠٨٨).

٢٤- ابن أبي العز الحنفي (٧٩٢هـ) شارح الطحاوية.

قال في «شرحه» (ص ٢١٩) بعد أن ذكر أثر ابن المبارك رَحِمَهُ اللهُ في إثبات الحد لله تعالى، قال: ومن المعلوم أن الحدَّ يقال [في] ما ينفصل به الشَّيء ويتميِّز به عن غيره، والله تعالى غير حالٍّ في خلقه، ولا قائم بهم، بل هو القيوم القائم بنفسه، المقيم لما سواه.

فالحدُّ بهذا المعنى لا يجوز أن يكون فيه مُنازعة في نفس الأمر أصلاً، فإنه ليس وراءه شيء إلا نفي وجود الرّب، ونفي حقيقته.

وأما الحدُّ بمعنى العلم والقول، وهو أن يحده العباد فهذا مُنتفٍ بلا منازعة بين أهل السنة. اهـ

٢٥- الجمال ابن عبدالمهادي الحنبلي، يوسف بن حسن بن عبد الهادي المشهور بـ «ابن المبرد» (٩٠٩هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

فقد سمع «كتاب الحد»، واسمه مثبت في سماعات هذا الكتاب، وكان يجمع أهله وخاصته ليسمعهم إياه.

قلت: ومن أثبت الحد كذلك مشايخ حرب الكرمانى رَحِمَهُمُ اللهُ الذين ذكرهم في عقيدته ممن أدركهم من أئمة أهل السنة كما تقدم (ص ٤٥).

ومن المعاصرين ممن وقفتُ على كلامه؛ جماعة منهم:

٢٦- الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى النَّجْدِي رَحِمَهُ اللهُ.

وهو شارح نونية ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ.

في كتابه: [«تنبيه النبيه والغبي في الرد على المدراسي والحلبي» (ص ٥٠).

٢٧- الشيخ سليمان بن سَحْمَانَ النَّجْدِي (١٣٤٩هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

في كتابه: «تنبيه ذوي الألباب السليمة عن الوقوع في الألفاظ المتبدعة الوخيمة» (ص ٤٠-٤٩) فقد ذكر كلام ابن المبارك، وأحمد، وإسحاق، والدارمي، وابن تيمية رَحِمَهُمُ اللهُ في إثبات الحد.

٢٨- الشيخ عبدالعزيز بن باز (١٤٢٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

قال في تعليقه على «الطحاوية»: من قال من السلف بإثبات الحد في الاستواء أو غيره فمراده: حد يعلمه الله سبحانه ولا يعلمه العباد. اهـ

[مجموع فتاوى الشيخ ابن باز] (٧٨ / ٢).

٢٩- الشيخ صالح الفوزان في «شرح للمعة الاعتقاد».

قال عن قول ابن المبارك رَحِمَهُ اللهُ (ص ٢٩٧) في إثبات الحد:

ابن المبارك لا يقصد معنى سيئاً أبداً؛ لأنه من أئمة السلف

رَحِمَهُمُ اللهُ، وقصده بالحدّ: الحقيقة، يعني: أنه استواء على العرش

حقيقة. اهـ

المبحث السادس:

من قال بالوقف في إثبات «الحد» لله تعالى

تبيّن لنا فيما تقدّم أن سبب ذكر أهل السُّنة والجماعة للحد لله تعالى كان منشؤه كشف زيغ وضلال الجهمية الذين لبّسوا على العامة اعتقادهم في علو الله تعالى بذاته على خلقه، فإنهم كانوا يقولون:

(إن الخالق لا يتميّز عن الخلق، بل هو معهم بذاته في كل مكان).

فأثبت أهل السُّنة والجماعة علو الرّب على عرشه، وبينونته عن خلقه، وأطلقوا من باب زيادة البيان والإيضاح: (بائنٌ من خلقه، بحدّ)، لتثبيت ذلك الاعتقاد في قلوب العامة، وكشفاً لشبه الجهمية.

وهذه المسألة لها شبهة بمسألة (القرآن)، وأنه كلام الله غير مخلوق.

فإن القرن الأول كانوا على القول بأنه كلام الله، ولم يصرّ حوا بأنه غير مخلوق، حتى نشأت الجهمية وصرّ حوا بخلق القرآن، وامتحنوا الناس على ذلك، ولبّسوا على العامة أمر دينهم وعقيدتهم في كلام الله تعالى.

فلم يسع أئمة أهل السُّنة حينئذٍ السُّكوت أمام هذا الكفر الظاهر والضلال البيّن، فصرّ حوا بالقول بأن القرآن كلام الله، وزادوا زيادة بيان: بأنه (غير مخلوق)، بل وأنكروا على من توقّف فيه، وقال: لا أقول: (مخلوق، ولا غير مخلوق).

- قال عثمان الدارمي رَحِمَهُ اللهُ فِي «النقض» (ص ٣١٠-٣١٢): إِنَّمَا كَرِهَ مَنْ كَرِهَ الْخَوْضَ مِنْ هَوْلَاءِ الْمَشَائِخِ - إِنْ صَحَّتْ عَنْهُمْ رَوَايَتُكَ - لِمَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَخْوُضُ فِيهِ إِلَّا شَرْدِمَةً أَذْلَهُ سِرًّا بِمُنَاجَاةٍ بَيْنَهُمْ، وَإِذَا الْعَامَّةُ مُتَمَسِّكُونَ مِنْهُمْ بِالسِّنَنِ الْأُولَى، وَالْأَمْرُ الْأَوَّلُ.

فَكَرِهَ الْقَوْمَ الْخَوْضَ فِيهِ إِذْ لَمْ يَكُنْ يُخَاصُّ عِلَانِيَةً، وَقَدْ أَصَابُوا فِي تَرْكِ الْخَوْضِ فِيهِ إِذْ لَمْ يُعْلَنَ، فَلِمَا أَعْلَنُوهُ بِقُوَّةِ السُّلْطَانِ، وَدَعَا الْعَامَّةَ إِلَيْهِ بِالسِّيُوفِ وَالسِّيَاطِ، وَادَّعَوْا أَنْ كَلَامَ اللَّهِ مَخْلُوقٌ، أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ مَنْ غَبَرَ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَمَنْ بَقِيَ مِنَ الْفُقَهَاءِ، فَكَذَّبُوهُمْ، وَكَفَرُوا بِهِمْ، وَحَذَرُوا النَّاسَ أَمْرَهُمْ، وَفَسَّرُوا مَرَادَهُمْ مِنْ ذَلِكَ، فَكَانَ هَذَا: مِنْ الْجَهْمِيَّةِ: خَوْضًا فِيهَا تُهْمُوا عَنْهُ، وَمِنْ أَصْحَابِنَا: إِنْكَارًا لِلْكَفْرِ الْبَيِّنِّ، وَمَنَافِحَةً عَنِ اللَّهِ كَيْلًا يُسَبِّ وَتُعْطَلُّ صِفَاتُهُ، وَذَبًّا عَنِ ضَعْفَاءِ النَّاسِ كَيْلًا يَضْلُؤُوا بِمَحْتَتِهِمْ هَذِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْرِفُوا ضِدَّهَا مِنَ الْحُجْجِ الَّتِي تَنْقُضُ دَعْوَاهُمْ، وَتَبْطُلُ حُجُجُهُمْ.

فَقَدْ كَتَبَ إِلَيَّ عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَيْسَى بْنَ يُونُسَ يَقُولُ: لَا تُجَالِسُوا الْجَهْمِيَّةَ، وَبَيِّنُوا لِلنَّاسِ أَمْرَهُمْ كَيْ يَعْرِفُوهُمْ فَيَحْذَرُوهُمْ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: لِأَنَّ أَحْكِي كَلَامَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْكِي كَلَامَ الْجَهْمِيَّةِ.

فَحِينَ خَاضَتِ الْجَهْمِيَّةُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ، وَأَظْهَرُوهُ، وَادَّعَوْا أَنْ كَلَامَ اللَّهِ مَخْلُوقٌ، أَنْكَرَ ذَلِكَ ابْنُ الْمُبَارَكِ وَزَعَمَ أَنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَأَنْ مِنْ قَالَ: ﴿أَنَا

اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا ﴿١٤﴾ مخلوق؛ فهو كافر.

حدثني يحيى الحماني، عن الحسن بن الربيع، عن ابن المبارك. فكره ابن المبارك حكاية كلامهم قبل أن يُعلنوه، فلما أعلنوه؛ أنكر عليهم، وعابهم على ذلك.

وكذلك قال ابن حنبل: كنا نرى السُّكوت عن هذا قبل أن يخوض فيه هؤلاء، فلما أظهروه لم نجد بُدًّا من مُحالفتهم، والرد عليهم..). اهـ

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرد على الجهمية» (٣٥٨): احتجنا بهذه الحجج وما أشبهها على بعض هؤلاء الواقفة، وكان من أكبر احتجاجهم علينا في ذلك أن قالوا: إن ناسًا من مشيخة رواة الحديث الذين عرفناهم عن قِلَّةِ البصر بمذاهب الجهمية سئلوا عن القرآن، فقالوا: لا نقول فيه بأحد القولين، وأمسكوا عنه إذ لم يتوجهوا المراد القوم؛ لأنها كانت أغلوطة وقعت في مسامعهم لم يعرفوا تأويلها، ولم يتلوا بها قبل ذلك، فكفوا عن الجواب فيه وأمسكوا. فحين وقعت في مسامع غيرهم من أهل البصر بهم وبكلامهم ومرادهم ممن جالسوهم وناظروهم وسمعوا قبح كلامهم، مثل من سمينا، مثل: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، وابن المبارك، وعيسى بن يونس، والقاسم الجزري، وبقية بن الوليد، والمعافي بن عمران، ونظرائهم من أهل البصر بكلام الجهمية، لم يشكوا أنها كلمة كفر، وأن القرآن نفس كلام الله كما قال الله تبارك وتعالى، وأنه غير مخلوق إذ رد الله على

الوحيد قوله: إنه قول البشر وأصله عليه سقر، فصرَّ حوا به على علم ومعرفة أنه غير مخلوق، والحجة بالعارف بالشيء، لا بالغافل عنه القليل البصر به، فتعلَّق هؤلاء فيه بإمساك أهل البصر ولم يلتفتوا إلى قول من استنبطه وعرف أصله، فقلنا لهم: إن يك جبن هؤلاء الذين احتججتهم بهم من قلة بصر، فقد اجترأ هؤلاء، وصرَّ حوا ببصر، وكانوا من أعلام الناس وأهل البصر بأصول الدين وفروعه حتى أكفروا من قال: مخلوق، غير شاكين في كفرهم ولا مرتابين فيهم. اهـ

قلت: فإذا تبَيَّن لك سبب كلام أهل السنة في القرآن وأنه غير مخلوق فلا تغترَّ بكلام الشوكاني في «تفسيره» وهو يتكلم عن هذه المسألة العظيمة، فيقول عند قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٌ﴾ [الأنبياء: ٢]: (والتمسك بأذيال الوقف، وإرجاع علم ذلك إلى عالمه هو الطريقة المثلى، وفيه السلامة والخلوص من تكفير طوائف من عباد الله، والأمر لله سبحانه). اهـ

وكذا لا تلتفت إلى تعليق الذهبي في «سيره» (١٢/١٧٧) على قول أحمد بن صالح رَحِمَهُ اللهُ لما سُئِلَ عن قال: القرآن كلام الله، ولا يقول: مخلوق، ولا غير مخلوق؟ فقال: هذا شاكٌّ، والشَّاكُّ كافر.

فقال الذهبي: بل هذا ساكت، ومن سكت تورُّعاً لا ينسب إليه قول، ومن سكت شاكاً مُزرياً على السلف، فهذا مبتدع. اهـ

قلت: وأيُّ ورعٍ في ترك الجزم على مسألة دَلَّ عليها الكتاب والسُّنة،

وأجمع على القول بها سلف الأمة.

ولهذا أنكر أئمة السُّنة على من توقف في هذه المسألة من باب الورع زعموا!

ففي «الطبقات» (١/ ٤٦٠) قال شاهين بن السמידع: سألت أحمد [ابن حنبل] عن يقول: أنا أف في القرآن تورُّعاً.

قال: ذاك شكُّ في الدِّين، إجماع العلماء والأئمة المتقدِّمين على أن القرآن كلام الله غير مخلوق، هذا الدِّين الذي أدركت عليه الشُّيوخ، وأدرك الشُّيوخ من كان قبلهم على هذا.

وقال أبو داود رَحِمَهُ اللهُ فِي «مسائله» (١٧٠٥): سمعت أحمد [يعني: ابن حنبل] سئل: لهم رخصة أن يقول الرجل: كلام الله ثم يسكت؟ فقال: ولم يسكت؟! لولا ما وقع فيه الناس كان يسعه السُّكوت؛ ولكن حيث تكلموا لأي شيء لا يتكلمون!

وعند الخلال (١٧٨٤) عن المروزي قال: سألت أحمد عن وقف، لا يقول: غير مخلوق، قال: أنا أقول: كلام الله؟

قال: يقال له: إن العلماء يقولون: غير مخلوق؛ فإن أبي فهو جهمي.
قال إبراهيم بن الحارث: سألت أحمد، قلت: يا أبا عبد الله، يكون من أهل السُّنة من قال: لا أقول القرآن مخلوق، ولا أقول: ليس بمخلوق؟
قال: لا، ولا كرامة، لا يكون من أهل السُّنة، قد بلغني عن ذلك الخبيث

ابن معدّل أنه يقول بهذا القول، وقد فتن به قوم كثير من أهل البصرة.

قلت: وكذلك يُقال هاهنا في إثبات الحد لله تعالى.

لما نفت الجهمية علو الرّبّ تعالى، واستواءه على عرشه، وبينوته عن خلقه، وادّعوا أن الله تعالى بذاته في كلّ مكانٍ، ولبسوا على العامة أمر دينهم؛ لم يسع أهل السنة السكوت عن ضلالهم، فأثبتوا علو الله تعالى واستواءه على عرشه؛ وزادوا من باب البيان والإيضاح: إثبات (البنونة والحد لله تعالى)؛ كما قال الإمام عبدالله بن المبارك والإمام أحمد رَحِمَهُمَا اللهُ تعالى: (نعرف ربنا عِزَّكَ فوق سبع سَمَوَاتٍ، على العرشِ، بائناً من خلقه بحدٍّ، ولا نقولُ كما قالت الجهمية: هاهنا، وأشار بيده إلى الأرض).

ولما عرض على أحمد رَحِمَهُ اللهُ قول ابن المبارك رَحِمَهُ اللهُ (على العرشِ استوى بحدٍّ)، قال: لهذا شواهد من القرآن في خمسة مواضع: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿ءَأَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]. [سيأتي في نص الكتاب برقم (١٩)]

فلم يُنكر ذلك رَحِمَهُ اللهُ، ولم يجعل الكلام في هذه المسألة من فضول الكلام التي ينبغي ترك الخوض فيها كما صنع الذهبي عند إنكاره على أهل السنة ما صنعه بابن حبان لما أنكر الحد لله تعالى.

- قال أبو إسماعيل الهروي رَحِمَهُ اللهُ في «ذم الكلام» (٤/٤٠٢):

سألت يحيى بن عمار عن أبي حاتم ابن حبان البستي قلت: رأيتَه؟

قال: كيف لم أَره، ونحن أخرجناه من سجستان!

كان له علمٌ كثير، ولم يكن له كبير دين، قديمَ علينا، فأنكرَ الحدَّ لله، فأخرجناه من سجستان. اهـ

فقال الذهبي في «السير» (٩٧ / ١٦) مُعلِّقًا: إنكاركم عليه بدعةٌ أيضًا، والخوض في ذلك لم يأذن به الله، ولا أتى نصٌّ بإثبات ذلك ولا بنفيه.

ومن حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه!! وتعالى الله أن يُجد ويوصف إلا بما وصف به نفسه، أو علّمه رسله. اهـ

وقال أيضًا في «الميزان» (٥٠٧ / ٣): إنكاره للحدِّ، وإثباتكم للحدِّ نوعٌ من فضول الكلام!! والسُّكوت عن الطَّرفين أولى؛ إذ لم يأت نصٌّ بنفي ذلك ولا إثباته!! والله تعالى ليس كمثله شيء. اهـ

قلت:

١- كلام الذهبي يدلُّ على أنه ما فهم المسألة، ولا عرف سبب إثبات السلف الصَّالح للحدِّ لله تعالى، ولا مغزى الجهمية في إنكارهم الحد، وأنهم يصدون بذلك إنكار علو الله تعالى على خلقه.

٢- السُّكوت عن ذلك أولى قبل أن يخوض أهل البدع في نفي علو الله على خلقه، وقولهم بالحلول في خلقه، تعالى عما يقولون علوًّا كبيرًا.

٣- أما إنكاره على من صرَّح بالحدِّ؛ فهم كما تقدم ذكر أسمائهم من أئمة الإسلام: كعبدالله بن المبارك، والحُميدي، سعيد بن منصور، وأحمد، وإسحاق، والكرماني، وعبدالله بن أحمد، والخلال، والدارمي،

وابن بطّة، وعبدالرحمن بن منده، و.. وغيرهم من الأئمة الذين هم
سُرج الهدى، ومصايح الدُّجى.

فكيف يقال بعد ذلك: بأن الكلام فيها بدعة، والخوض فيها من
فضول الكلام؟!!

بل نقول بما قالوا، ونكفّ عما كفوا عنه، ونقول: بأن مخالفتهم فيما
اتفقوا عليه بدعة، فإنه يَسْعُنَا ما وَسِعَهُمْ، فإنهم كانوا بالله، وبصفاته،
وبما يليق به سبحانه أعلم، وعن الباطل، والجدال، وعلم الكلام،
والخوض فيه أبعد.

وَرَحِمَ اللهُ ابن تيمية إذ يقول في «مجموع الفتاوى» (٤٧٧ / ٢):
السلف والأئمة أعلم بالإسلام وبحقائقه، فإن كثيراً من الناس قد لا
يفهم تغليظهم في ذم المقالة حتى يتدبرها ويرزق نور الهدى. اهـ

وللأسف فإن كثيراً من المشتغلين بتدريس عقائد أهل السنة والتأليف
فيها قد تابعوا الذهبي في هذه المسألة، وغيرها من المسائل التي خالف
فيها أهل السنة؛ كمسألة: الطعن في الأقران، والمقام المحمود، والصورة،
والتبرك بقبر النبي ﷺ، والتمسح به، وشدّ الرحل إليه، وغيرها من
المسائل والمخالفات التي أخذت على الذهبي!! كما بيتهها في كتابي:
«الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الإلهية» (ص ٣٠٦-٣١٣).

والله أعلم.

المبحث السابع:

حُكْمٌ مِنْ أَنْكَرِ «الْحَدِّ» لِلَّهِ تَعَالَى،
وَمَوْقِفِ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْهُ

أَنْكَرَ أُمَّةُ أَهْلِ السُّنَّةِ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ نَفِيهِمُ الْحَدَّ لِلَّهِ تَعَالَى، وَمِنْهُمْ:

١ - قال عثمان الدارمي رَضِيَ اللَّهُ فِي «النقض على المريسي» (ص ٦٦):

(باب الحد والعرش)

وَادَّعَى الْمَعَارِضُ أَيْضًا: (أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حَدٌّ، وَلَا غَايَةٌ، وَلَا نِهَايَةٌ).

قال: وهذا الأصل الذي بنى عليه جهمٌ جميع ضلالاته، واشتقَّ منه
أُغْلُوطَاتِهِ.

وهي كلمةٌ لم يبلغنا أنه سبق جهمًا إليها أحدٌ من العالمين.

فقال له قائل ممن يحاوره: قد علمت مُرَادَكَ أَيُّهَا الْأَعْجَمِيُّ؛ تَعْنِي:
أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا شَيْءَ؛ لِأَنَّ الْخَلْقَ كُلَّهُمْ عَلِمُوا أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يَقَعُ عَلَيْهِ
اسْمُ الشَّيْءِ إِلَّا وَلَهُ حَدٌّ وَغَايَةٌ وَصِفَةٌ، وَأَنَّ لَا شَيْءَ لَيْسَ لَهُ حَدٌّ وَلَا غَايَةٌ
وَلَا صِفَةٌ، فَالشَّيْءُ أَبَدًا مَوْصُوفٌ لَا مَحَالَةَ، وَلَا شَيْءٌ يُوصَفُ بِلَا حَدٍّ،
وَلَا غَايَةٍ، وَقَوْلِكَ: (لَا حَدَّ لَهُ) تَعْنِي: أَنَّهُ لَا شَيْءَ.

قال أبو سعيد: واللهُ تَعَالَى لَهُ حَدٌّ لَا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ، وَلَا يُجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ

يتوهم لحدّه غاية في نفسه؛ ولكن نؤمن بالحدِّ، ونكلِّ عِلْمَ ذلك إلى الله تعالى، ولمكانه أيضًا حدٌّ، وهو على عرشه فوق سمواته، فهذان حدان اثنان.

.. من ادّعى أن ليس لله حد فقد ردَّ القرآن، وادّعى أنه لا شيء؛

لأن الله وصف حدَّ مكانه في مواضع كثيرة في كتابه، فقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ﴿ءَأَمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِّنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]

فهذا كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحد؛ ومن لم يعترف به

فقد كفر بتنزيل الله، وجحد آيات الله. اهـ

قلت: فنفي الحد عند الدارمي رَحِمَهُ اللهُ يستلزم نفي علو الله على خلقه

واستوائه على عرشه، ونفي ذلك كفرٌ بإجماع المسلمين، وسيأتي قريباً زيادة بيان في كلام ابن منده والدَّشْتِي رَحِمَهُمُ اللهُ.

وسيأتي كذلك في المبحث القادم ذكر بعض من أنكر الحد لله تعالى

وأنهم من نفاة علو الله تعالى على خلقه.

٢- قال أبو القاسم عبدالرحمن بن الحافظ أبي عبدالله بن منده رَحِمَهُ اللهُ:

ولا دين لمن لا يرى لله الحد؛ لأنه يُسْقَطُ من بينه وبين الله الحاجز،

والحجاب، والإشارات، والخطاب. اهـ [سيأتي الفقرة (٩)]

٣- قال الدَّشْتِي رَحِمَهُ اللهُ: فمن مذهب أصحاب الحديث الذين هم

أهل السُّنة وأئمة المسلمين وعلمائهم؛ يعتقدون ويشهدون أن من قال:

(ليس لله حد) يعني بذلك: أن الله في كلِّ مكان .. فقد ارتدَّ عن دين الإسلام، ولحق بالمشركين، وكفر بالله وبآياته .. اهـ [وسياقي (ص ١٨٥)]

وأما موقف بعض أهل السنة ممن أنكر الحد؛

فقد تقدم نقل قول أبي إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» (٤/٤٠٢):

سألت يحيى بن عمّار عن أبي حاتم ابن حبان البُستي قلت: رأيتَه؟

قال: كيف لم أره، ونحن أخرجناه من سجستان!

كان له علم كثير، ولم يكن له كبير دين، قدّم علينا، فأنكر الحد لله،

فأخرجناه من سجستان.

ويحيى بن عمّار من الأئمة رَجَمَهُ اللهُ تعالى.

وأما ابن حبان فهو من مُعطلّة الصّفات كما هو ظاهر في كتابه

«الصّحيح» كما سيأتي، والله أعلم.

المبحث الثامن:

ذِكْر مَنْ أَنْكَرَ «الْحَدَّ» لِلَّهِ تَعَالَى

أول من اشتهر عنه إنكار الحد لله تعالى هم الجهمية مُعطلة صفات الله تعالى، والنافون لعلو الله تعالى على خلقه، ثم تلقَّفها عنهم كثير ممن تأثَّر بهم، ودان بدينهم من إنكار الصفات وتأويلها.

- قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي «بيان تلبس الجهمية» (٣/ ٦٨٣):

وذكروا [أي الأئمة] أن جهماً وأتباعه هم أول من أحدث في الإسلام هذه الصِّفَات السُّلْبِيَّة وإبطال نقيضها، مثل قولهم: (ليس فوق العالم)، و(لا هو داخل العالم)، و(لا خارجه)، و(ليس في مكان دون مكان)، و(ليس بمتحيز)، و(لا جوهر)، و(لا جسم)، و(لا له نهاية)، و(لا حد)، ونحو هذه العبارات؛ فإن هذه العبارات جميعها وما أشبهها لا تؤثر عن أحدٍ من الصحابة والتابعين، ولا من أئمة الدين المعروفين، ولا يروى بها حديث عن رسول الله ﷺ، ولا توجد في شيء من كتبِ الله المُنزَّلة من عنده؛ بل هذه هي من أقوال الجهمية، ومن الكلام الذي اتفق السلف على ذمِّه لما أحدثه من أحدثه، فحيث ورد في كلام السلف ذم الجهمية كان أهل هذه العبارات داخلين في ذلك، وحيث ورد عنهم ذم الكلام والمتكلمين كان أهل هذه العبارات

داخِلين في ذلك؛ فإن ذلك لما أحدثه المبتدعون كثر ذمُّ أئمة الدين لهم، وكلامهم في ذلك كثير قد صُنِّفَ فيه مصنفات، حتى إن أعيان هذه العبارات وأمثالها ذكرها السلف والأئمة فيما أنكروه على الجهمية وأهل الكلام المحدث. اهـ

ومن ذكِرَ عنه نفى الحد لله تعالى من الجهمية وغيرهم من الطوائف:

١- إمام الجهمية: الجهم بن صفوان (١٢٨ هـ).

- قال الدارمي رَحِمَهُ اللهُ فِي «النقض» (ص ٥٧): «وَأدَّعَى المعارض - يعني الجهمي - أَيضاً أَنه ليس لله حدٌّ، ولا غايةٌ، ولا نهايةٌ».

وهذا الأصل الذي بنى عليه جهم جميع ضلالاته، واشتقَّ منه أغلوطاته، وهي كلمة لم يبلغنا أنه سبق جهماً إليها أحد من العالمين. اهـ

وروى ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللهُ بِإِسْناده عن الأصمعي أن امرأة جهم - لعنها الله وإياه - كانت تسخر من الاستواء، تقول: (محدود على محدود)!

فقال الأصمعي: هي كافرة بهذه المقالة.

[«اجتماع الجيوش» (ص ٢٢٥)]

٢- بشر المريسي (٢١٨ هـ).

ذكر ذلك عنه عثمان الدارمي رَحِمَهُ اللهُ فِي ردِّه عليه في كتابه «النقض» (ص ٥٧) وغيرها.

وهو من نفاة علو الله تعالى كما قال الدارمي عنه (ص ٦٩): وقد

اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله في السماء، وحدُّوه بذلك إلا المريسي الضَّال وأصحابه. اهـ

٣- أحمد بن أبي دؤاد القاضي (٢٤٠هـ)، رأس من رؤوس الجهمية.

قال: يا أمير المؤمنين إن هذا - يعني: أحمد بن حنبل - زعم أن الله يُرى في الآخرة، والعين لا تقع إلا على محدود، والله تعالى لا يُحدُّ. اهـ

[«تاريخ بغداد» (١١/٤٦٦-٤٦٧)]

وهو ممن ينكر العلو واستواء الرب على العرش.

قال محمد بن أحمد بن النضر الأزدي: سمعت ابن الأعرابي يقول: أرادني أحمد بن أبي دؤاد أن أطلب في بعض لغات العرب ومعانيها: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ بمعنى: استولى.

فقلت: والله لا يكون هذا ولا أصبته. [«الإبانة الكبرى» (٢٦٨٣) بتحقيقي].

٤- ابن حبان البستي (٣٥٤هـ).

كما تقدم في أثر يحيى بن عمار رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وأنه بسبب إنكاره للحدُّ أخرج وطرد من سجستان.

وقد نظرت في كتابه الصحيح فلم أقف على كلام له في العلو والاستواء، وإن كان قد تكلم عن بعض صفات الله تعالى، وسلك فيها مسلك الجهمية من التأويل والتحريف.

٥- الطحاوي الحنفي (٣٢١هـ).

قال في عقيدته «الطَّحَاوِيَّة» (ص ٢١٨): وتعالى عن: (الحدود)،
و(الغايات)، و(الأركان)، و(الأعضاء)، و(الأدوات)، لا تحويه
الجهات السَّتّ كسائر المُبتدعات. اهـ

- قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ فِي «الصَّوَاعِقُ الْمُرْسَلَةُ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ وَالْمَعْطَلَةِ»
(٣/ ٩٣٤-٩٣٦): ويقولون - يعني: الجهمية -: نحن نُنَزِّهُ اللهُ تَعَالَى عَنْ:
(الأعراض)، و(الأغراض)، و(الأبعاض)، و(الحدود)، و(الجهات)،
و(حلول الحوادث)، فيسمع الغرَّ المخدوع هذه الألفاظ فيتوهم منها
أنهم ينزهون الله عَمَّا يفهم من معانيها عند الإطلاق من العيوب
والنقائص والحاجة، فلا يشك أنهم يُمجِّدونَه، ويُعظِّمونَه، ويكشف
الناقد البصير ما تحت هذه الألفاظ فيرى تحتها الإلحاد، وتكذيب
الرُّسل، وتعطيل الرَّبِّ تَعَالَى عَمَّا يَسْتَحِقُّه مِنْ كَمَالِهِ.

فتنزيههم عن (الأعراض): هو جحد صفاته: كسمعه، وبصره،
وحياته، وعلمه، وكلامه، وإرادته، فإن هذه الأعراض له عندهم لا
تقوم إلاَّ بجسم فلو كان مُتصِفًا بِهَا لكان جَسَمًا، وكانت أعراضًا له،
وهو مُنَزَّهٌ عَنِ الْأَعْرَاضِ.

وأما (الأغراض): فهي الغاية والحكمة التي لأجلها يخلق، ويفعل،
ويأمر، وينهى، ويثيب، ويُعاقب، وهي الغايات المحمودة المطلوبة من
أمره، ونهيه، وفعله، ويسمونها أغراضًا منه، وعللاً ينزهونه عنها.

وأما (الأبعاض): فمرادهم بتنزيهه عنها؛ أنه ليس له وجه، ولا
يدان، ولا يمسك السموات على إصبع، والأرض على إصبع ...

وأما (الحدود والجهات): فمرادهم بتنزيهه عنها أنه: ليس فوق السموات ربًّا، ولا على العرش إله، ولا يُشار إليه بالأصابع، إذ لو كان كذلك لزم إثبات الحدود والجهات، وهو مُنزّه عن ذلك ...

وأما (حلول الحوادث): فيريدون به أنه لا يتكلم بقدرته ومشيئته، ولا ينزل كل ليلةٍ إلى سماء الدنيا، ولا يجيء، ولا يغضب بعد أن كان راضياً، ولا يرضى بعد أن كان غضبان، ولا يقوم به فعل البتّة، ولا أمر مُجَدّد بعد أن لم يكن، ولا يريد شيئاً بعد أن لم يكن مُريداً له .. اهـ.

٦- الخطابي (٣٨٨هـ).

أنكر الحد لله تعالى في رسالته التي سماها: «الرسالة الناصحة»، فقال: ومن هذا الباب أن قومًا منهم [يعني: أهل السنة] زعموا أن الله حدًّا، وكان أعلى ما احتجّوا به في ذلك؛ حكاية عن ابن المبارك ... إلخ.

وقد ذكر كلامه هذا ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي «بيان تلبس الجهمية» (١/٤٤٢) وردّ عليه كما سيأتي في مُلحق هذا الكتاب.

٧- صاحب كتاب «البدء والتاريخ» المنسوب للمطهر بن طاهر المقدسي (٣٥٥هـ).

فقد قال في نفي الاستواء (١/١٦٦): (جلّ وتبارك أن يكون محمولاً، أو محدوداً، أو مُحاطاً)!

٨- ابن فورك الأشعري (٤٠٦هـ).

قال: استوى بمعنى علا، ولا يريد بذلك علو المسافة والتحيز

والكون في مكان متمكناً فيه، ولكن يريد معنى قول الله ﷻ: ﴿أَمْ أَنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، أي: من فوقها، على معنى نفى الحد عنه. اهـ
[«الأسماء والصفات» للبيهقي (١٠٣٣/٣)]

٩- أحمد بن الحسين البيهقي الشافعي الأشعري (٤٥٨ هـ).

فقد أنكر الحد لله تعالى، ولم يثبت علو الله تعالى على خلقه، واستواءه على عرشه.

وقال عن الروايات المروية عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره من السلف في تفسير الاستواء بالعلو والارتفاع بعد أن تأولها وضعفها، قال في «الأسماء والصفات» (١٠٤٤/٣): هذه توجب الحد، والحد يوجب الحدث، لحاجة الحد إلى حاد خصّه به، والباري قديم لم يزل. اهـ
وروى أثر عبد الله بن المبارك في إثبات الحد لله تعالى ثم حرفه وأوله عن ظاهره كطريقتهم في تأويل وتحريف كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ، فقال في «الأسماء والصفات» (١٠٧٣/٣): إنما أراد عبدالله بالحد: حد السمع، وهو أن خبر الصادق ورد بأنه على العرش استوى. اهـ

قال ابن حجر في «الفتح» (٤١٦/١٣): قال البيهقي: صعود الكلام الطيب والصدقة الطيبة عبارة عن القبول، وعروج الملائكة هو إلى منازلهم في السماء، وأما ما وقع من التعبير في ذلك بقوله: (إلى الله) فهو على ما تقدم عن السلف في التفويض، وعن الأئمة بعدهم في التأويل. اهـ
قلت: وهذا الكلام بنحوه في كتابه «الأسماء والصفات» (١٠٣٩/٣)، وهو بعينه كلام الجهمية في تحريف نصوص الصفات.

١٠ و١١- القاضي عياض (٥٤٤هـ)، وتبعه النووي (٦٧٦هـ) كعادته في «شرح صحيح مسلم» (٢٤/٥-٢٥).

وكلاهما من نفاة علو الله تعالى على خلقه واستوائه على عرشه، فهذا النووي ينقل عن عياض من غير نكير إجماع المتكلمين على تأويل آيات وأحاديث إثبات العلو وأن ظاهرها غير مراد!

قال في شرحه «لصحيح مسلم» (٢٤/٥) وهو يشرح حديث الأمة السوداء التي أشارت إلى الله تعالى في السماء، قال: .. قال القاضي عياض: لا خلاف بين المسلمين قاطبةً، فقيهم ومحدثهم ومُتكلّمهم ونُظّارهم ومُقلّدهم أن الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في السماء كقوله تعالى: ﴿أَمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦] ونحوه ليست على ظاهرها بل مُتأولة عند جميعهم !! اهـ.

قلت: وإن ذكرَ النووي في شرحه قولاً آخر في الصّفات، فإنه سيذكر قول المفوضة، وهو أن معناها لا يعلمه إلا الله تعالى، وهذا القول الذي أخبر عنه ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ مِنْ شَرِّ أَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْإِلْحَادِ، فقال في «درء التعارض» (١/٢٠٤): فبتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أَنَّهُمْ مُتَّبِعُونَ لِلسُّنَّةِ وَالسَّلَفِ مِنْ شَرِّ أَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْإِلْحَادِ. اهـ.

قلت: وأما قول أهل السُّنة مثبتت الصفات فلا يذكره إلا في مقام الرد عليه، والطعن في من قال واعتقده، فهو كما قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٥/٣٣٥): والنووي رجلٌ أشعري العقيدة معروف بذلك، يُبدع من خالفه، ويُبالغ في التغليظ عليه. اهـ.

١٢- عبد الوهاب بن علي السُّبكي (٧٧١هـ).

في كتابه «طبقات الشافعية» (٣/١٣٢-١٣٣).

وهو ممن ينكر علو الله تعالى على خلقه واستواءه على عرشه، يقول في «طبقاته» (٩/٣٤) في ترجمة: أحمد بن يحيى بن إسماعيل .. ووقفت له على تصنيف صنفه في نفي الجهة ردًّا على ابن تيمية لا بأس به. اهـ
وعلق على قول محمد بن عبد الملك الكرجي (٥٣٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ فِي قَصِيدَتِهِ فِي السُّنَّةِ:

عقائدهم أن الإله بذاته ... على عرشه مع علمه بالغوائب
قال السُّبكي «طبقاته» (٦/١٤٣): ليس فيها ما ينكر معناه إلا قوله:
(بذاته). اهـ

وسياتي التعليق على نفي الجهمية لكلمة: (بذاته) في (ص ١٢٧).

١٣- ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ).

فقد علقَ الذهبي في «الميزان» (٣/٥٠٧) على قصة إخراج ابن حبان من سجستان بسبب إنكاره الحد لله تعالى، فقال: وقال هو [يعني: من أثبت الحد لمن نفاه]: ساويت ربك بالشيء المعدوم، إذ المعدوم لا حدَّ له. اهـ
فقال ابن حجر في «لسان الميزان» (٥/١١٤) مُعَلِّقًا عَلَى قَوْلِ الذَّهَبِيِّ هَذَا: قوله: (ساويت ربك بالشيء المعدوم، إذ المعدوم لا حدَّ له)؛ نازلُ [أي: كلامٌ ساقطٌ] فإننا لا نُسَلِّمُ أَنَّ الْقَوْلَ بِعَدَمِ الْحَدِّ يُفْضِي إِلَى مَسَاوَاتِهِ بِالْمَعْدُومِ بَعْدَ تَحْقِيقِ وَجُودِهِ. اهـ

وعَلَّقَ أَيضًا عَلَى قَوْلِ الذَّهَبِيِّ فِي «الميزان» (٣/ ٥٠٧): بَدَّتْ مِنْ ابْنِ حَبَانَ هَفْوَةٌ طَعَنُوا فِيهِ بِهَا. اهـ

قال ابن حجر في «لسان الميزان» (٥/ ١١٤): إن أراد القصة الأولى التي صدرَ كلامه - أي إخراجَه من سجستان بسبب إنكاره للحد-؛

فليست هذه بهفوة، والحق أن الحقَّ مع ابن حبان فيها !!

وإن أراد الثانية - أي قول ابن حبان: النبوة والعلم -

فقد اعتذرَ هو عنها أولاً، فكيف يحكم عليه بأنه هفا؟!

ماذا إلَّا تعصبٌ زائدٌ على المتأولين !!

وابن حبان قد كان صاحب فنون وذكاء مُفَرِّط، وحفظ واسع ..

انتهى كلام ابن حجر.

قلت: وابن حجر في شرحه للبخاري يُصرِّح بنفي العلو فضلاً عن أن يثبت الحد لله تعالى، ومن ذلك:

أ- نقله عن الكرمانى ما يؤيد ذلك بقوله: (قوله: «في السماء»: ظاهره غير مراد، إذ الله مُنَزَّهٌ عن الحلول في المكان، لكن لما كانت جهة العلو أشرف من غيرها أضافها إليه إشارة إلى علو الذات والصفات). اهـ

ب- قال ابن حجر في «الفتح» (١/ ٥٠٨): (وفيه الرد على من زعم أنه على العرش بذاته). اهـ

وتقدم نقل كلامه (ص ٤٠) أن اليهودي إذا قال: (لا إله إلَّا الذي في السماء) لا يقبل منه لأنه مُجَسِّم ! إلَّا أن يكون جاهلاً كالأمة السوداء التي

قبل النبي ﷺ قولها لجهلها !

قلت: وتأمل كيف دافع عن ابن حبان بقوة موافقته له في معتقده، ورمى من طعن فيه بأنهم يتحاملون على كل من تأول الصفات وسلك فيها مسلك المعطلة.

ثم ها هو في كتابه «الدرر الكامنة» يذكر الخلاف في تكفير شيخ الإسلام ابن تيمية رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ ولا يدافع عنه كدفاعه عن ابن حبان !

فقال (١/ ١٨٠): افترق الناس فيه شيعاً، فمنهم من نسبه إلى التجسيم لما ذكر في العقيدة «الحموية» و«الواسطية» وغيرهما من ذلك كقوله: إن اليد، والقدم، والساق، والوجه صفات حقيقية لله، وأنه مستو على العرش بذاته، فقيل له: يلزم من ذلك التحيز والانقسام. فقال: أنا لا أسلم أن التحيز والانقسام من خواص الأجسام، فألزم بأنه يقول بتحيز في ذات الله.

ومنهم من ينسبه إلى الزندقة لقوله: إن النبي ﷺ لا يُستغاث به، وأن في ذلك تنقيصاً ومنعاً من تعظيم النبي ﷺ .. إلخ فذكر ذلك ولم يتعقبه بشيء كما صنع مع ابن حبان.

١٤- الكوثري الجهمي كما تقدم كلامه في المقدمة.

١٥- حسن بن فرحان المالكي.

قد زعم في كتاب «قراءة في العقائد» وساق قول القيسي لأحمد: (يُحكى عن ابن المبارك ..)، فقال: (الرّواية مُنقطعة عن ابن المبارك، ولو صحت عنه لما كانت حُجة، فلم يرد لفظ (الحد) في الكتاب ولا

السُّنَّة، فلماذا اللجاجة في هذه الغرائب؟!؟

وهذا من ضلاله وتلييسه على الجُهال الضُّلال أمثاله:

١- فالرواية عن عبدالله بن المبارك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وإن كانت مُنقطعة في هذا الإسناد، فقد أقرَّ صحتها عن ابن المبارك: أحمد بن حنبل، وهو من هو في علم الحديث والعلل!

٢- وهي موصولة صحيحة عن عبدالله رَضِيَ اللهُ كَمَا تَرَى فِي كِتَابِ السُّنَّةِ، ومنها هذا الجزء! وصححها علماء هذا الشأن عنه.

٣- أمر الكتاب والسُّنَّة باتباع سبيل المؤمنين، وسؤال أهل العلم والذكر، وقد أثبتوا الحد لله تعالى من: الكتاب، والسُّنَّة، وأقوال سلف الأُمَّة.

٤- أتدري أيها الجاهل من وصفت باللجاجة؟! إنك تصف بها عبدالله بن المبارك وأحمد بن حنبل رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، فضلاً عن أئمة أهل السُّنَّة الذين اتفقوا على هذه العقيدة.

٥- ما وجه اللجاجة والغرابة؟! فالحدُّ هو معنى بينونة الرَّبِّ جَلَّ وَعَلَا عن خلقه، وهذا هو اتفاق أهل السُّنَّة جميعاً، لا يخالف فيه إلا الجهمي الحلولي!

١٦- ومنهم: السِّفَّاريني قال في «دُرَّتِه»:!

سُبْحَانَهُ قَدْ اسْتَوَى كَمَا وَرَدَ مِنْ غَيْرِ كَيْفٍ قَدْ تَعَالَى أَنْ يُحَدَّ

ثم شرحه في «لوامعه» (١/ ٢٠١) فقال: فيه الرد على من زعم أنه يلزم من كونه مُستويًا على عرشه أن يُحدَّ اللهُ، تعالى عن ذلك، إذ المحدود

محدث، والمحدث مُفْتَقِرٌ للخالق، والخالق سبحانه هو الأول والآخر. اهـ
ورد عليه الشيخ ابن سحمان رَحِمَهُ اللهُ فِي «التنبيه» (ص ٤٠ وما بعدها).

والسِّفَّارِينِي من الحنابلة الذين ابتلوا بالأخذ عن الأشاعرة وغيرهم
من أهل الكلام، شأنه شأن كثير من المتأخرين الذين لم يأخذوا السُّنة من
المعين الصَّافي من السَّلف الصَّالح ومن تبعهم.

١٧- ومنهم: محمد حامد الفقي - مؤسس جمعية أنصار السُّنة بمصر
والسُّودان - في حاشية تحقيقه لـ «طبقات الحنابلة».

قلت: فإذا كان هذا هو حال هؤلاء ممن اشتهر بنصر عقيد أهل
السنة، فكيف بحال المعروفين بالتأويل؟!

١٨- ومنهم: شعيب الأرنؤوط في «مقدمة ترتيب صحيح ابن حبان»
(١/٢٣-٢٤).

وغيرهم كثير ممن يطول المقام بذكرهم.
والحمد لله على الإسلام والسُّنة.

الباب الثاني:

إثبات جلوس الربِّ عزَّ وجلَّ

المبحث الأول: معنى الاستواء في كلام العرب.

المبحث الثاني: تفسير الاستواء عند أهل السنة.

المبحث الثالث: إثبات جلوس الربِّ عزَّ وجلَّ.

المبحث الرابع: ما روي عن النبي ﷺ في إثبات الجلوس

المبحث الخامس: أقوال الصحابة رضي الله عنهم في
إثبات الجلوس.

المبحث السادس: أقوال التابعين ومن بعدهم من أهل
العلم في إثبات الجلوس.

المبحث السابع: إثبات المكان لله تعالى.

المبحث الأول:

معنى الاستواء في كلام العرب

- قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: إن لفظ الاستواء في كلام العرب الذي خَاطَبَنَا اللهُ تعالى بُلُغَتِهِمْ، وأنزل بها كلامهم نوعان: مُطْلَقٌ، ومُقَيَّدٌ.

١- المُطْلَق: ما لم يوصل معناه بحرف.

مثل قوله: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ، وَأَسْتَوَىٰ﴾ [القصص: ١٤] وهذا معناه: كَمِيلٍ، وتمَّ. يقال: استوى النبات، واستوى الطَّعام.

٢- وأما المُقَيَّدُ فثلاثة أضرب:

أحدها: مُقَيَّدٌ بـ (إلى)؛ كقول: استوى فلان إلى السَّطح، وإلى الغُرفة، وقد ذكر سبحانه هذا المُعَدَّى يلى في موضعين من كتابه:

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩]

﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١]

وهذا بمعنى: العلو والارتفاع بإجماع السلف.

الثاني: مُقَيَّدٌ بـ (على)؛ كقوله تعالى: ﴿لِئَسْتَوَىٰ عَلَىٰ ظُهُورِهِ﴾

[الزخرف: ١٣]، وقوله: ﴿وَأَسْتَوَىٰ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤]، وقوله:

﴿فَأَسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوْقِهِ﴾ [الفتح: ٢٩]

وهذا أيضًا معناه: العلو، والارتفاع، والاعتدال بإجماع أهل اللُغة.

الثالث: المقرون بواو (مع) التي تعدّي الفعل إلى المفعول معه؛ نحو: استوى الماء والخشبة، بمعنى ساواها.

وهذه معاني الاستواء المعقولة في كلامهم، ليس فيها معنى: (استولى) البتة، ولا نقله أحدٌ من أئمة اللُّغة الذين يعتمد قولهم؛ وإنما قاله متأخرو النحاة ممن سَلَكَ طريق الجهمية والمعتزلة .. اهـ

[مختصر الصواعق المرسلّة] (٣/ ٨٨٨-٨٨٩)

- قال ابن الأعرابي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: إن ابن أبي دوّاد [الجهمي] سألتني: أتعرف في اللُّغة استوى بمعنى استولى؟ فقالت: لا أعرفه. [تاريخ بغداد] (٥/ ٢٨٣)

- قال أبو سُلَيْمان داود بن علي: كنا عند ابن الأعرابي فأتاه رجل فقال له: ما معنى قول الله ﷻ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾؟ فقال: هو على عرشه كما أخبر ﷻ.

فقال: يا أبا عبد الله ليس هذا معناه؛ إنما معناه: استولى.

قال: اسكت، ما أنت وهذا، لا يقال: (استولى على الشيء) إلا أن يكون له مُضادٌّ، فإذا غلب أحدهما قيل: استولى، أما سمعت النابغة: ألا لمثلك أو من أنت سابقه سبق الجواد إذا استولى على الأمد

[رواه اللالكائي (٦٦٦)]، [وانظر: «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٢٥٧)]

- وسئل الخليل بن أحمد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: هل وجدت في اللُّغة استوى بمعنى

استولى؟

فقال: هذا ما لا تعرفه العرب ولا هو جائز في لغتها.

- قال بيان بن أحمد: كنا عند القعني، فسمع رجلاً من الجهمية يقول:
﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] استولى.

فقال القعني: من لا يوقن أن الرحمن على العرش استوى كما تقرّر في
قلوب العامة فهو جهمي. [«اجتماع الجيوش» (ص ١٣٥)].

وقال الدارمي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في «النقض» (ص ١٩٩) وهو يرد على المريسي في
تفسيره الاستواء بالاستيلاء: فيقال لهذا المعارض العامه التائه المأبون،
الذي يهذي ولا يدري: هذه تأويلات محتملة لمعانٍ هي أقبح الضلال
وأفحش المحال، ولا يتأولها من الناس إلا الجهال، وكل راسخ في الضلال.

ويحك! وهل من شيء لم يستول الله عليه في دعواك، ولم يعلمه حتى
خص العرش به من بين ما في السموات وما في الأرض؟ وهل نعرف من
مثقال ذرة في السموات وفي الأرض ليس الله مالكة ولا هو في سلطاته،
حتى خص العرش بالاستيلاء عليه من بين الأشياء على ما غالبه عليه
مغالبة ومنازعة، ومع أنك قد صرحت بما قلنا، إذ قسته في عرشه بمتغلب
على مدينة فاستوى عليها بغلبة؟ ففي دعواك لم يأمن الله أن يغلب؛ لأن
الغالب المستولي ربما غلب وربما غلب، فهل سمع سامع بجاهل أجهل
بالله ممن يدعي أن الله استولى على عرشه مغالبة. اهـ

- قال أبو أحمد القصاب الكرجي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في تفسيره «نكت القرآن»

(١/٤٢٦): قولهم: الاستواء: الاستيلاء من غير جهة؛ خطأ.

فأولها: المكابرة في اللغة؛ تقول العرب: استوى فلان على الفرس أي استقر عليه، قال الله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَنَسَمَاءُ أَقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَفُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ٤٤] أي: استقرت عليه. أفيجوز أن يقال: استولت السفينة على الجبل!؟

وإذا كان الرجل في شيء ثم تركه وعمد إلى غيره يقال: استوى إلى كذا، قال الله تبارك وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩].

ويقال: استوى الميزان والحساب إذا اعتدلا، واستوى الرাকع وغيره إذا اعتدل بعد الانحناء.

فهذه وما شاكلها مواضع الاستواء لا نعرف في شيء من شواذ اللغات، ولا مشهورها أحداً عدَّ الاستواء استيلاء؛ إذ الاستيلاء: هو الغلبة والقهر والتملك.

فهل كان العرش ممتنعاً عليه خارجاً من يديه حتى استولى عليه؟ والثانية: أن الاستيلاء إن كان اسماً واقعاً على الغلبة والقهر، فلا يجوز أن يكون في الله حادثاً؛ لأنه جلَّ وتعالى قاهر غالب في الأول، والاستواء يجوز أن يحدثه بعد خلق العرش، فقولته: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ بين أن الاستواء بعد خلق السموات والأرض.

والثالثة: مكابرة العقول ومقابلة الأمة عالمهم وجاهلهم بالخلاف فيما ليس فيه لبس ولا إشكال. اهـ

المبحث الثاني:

تفسير الاستواء عند أهل السنة

الاستواء صفةٌ ثابتةٌ لله تعالى بالقرآن والسنة، وقد أجمع السلف الصالح على إثباتها.

وأهل السنة يثبتون لله تعالى هذه الصفة إثباتاً حقيقياً على ما يليق به سبحانه وتعالى من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تمثيل ولا تشبيه.

وقد تنوّعت عبارات السلف في إثبات حقيقة الاستواء لله تعالى؛ ومقصودهم واحد كما قال ابن تيمية رحمته الله في «شرح حديث النزول» (ص ٣٩٣): أقوال السلف الثابتة عنهم مُتَّفَقَةٌ في هذا الباب، لا يُعرف لهم فيه قولان، كما قد يختلفون أحياناً في بعض الآيات، وإن اختلفت عباراتهم فمقصودهم واحد، وهو: إثبات علو الله على العرش. اهـ

ومما ورد عن السلف الصّالح وغيرهم من أهل اللّغة في معاني الاستواء:

(١) - استوى بمعنى: (علا). ومن قال به:

١ - مجاهد (١٠٣ هـ) رحمته الله.

[أخرجه البخاري عنه مُعلّقاً (٤/٣٨٧) (باب وكان عرشه على الماء)].

٢- أبو عبيدة مَعمر بن المثنى (٢٠٩هـ).

[«العرش» للذهبي (٤)، و«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٥/٥٢٠)].

٣- محمد بن جرير الطَّبْرِي (٣١٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

[«التفسير» (١/١٩٢)، (١٣/٩٤)، (١٩/٢٨)، و«العرش» للذهبي (٣)]

٤- أبو العباس ثعلب أحمد بن يحيى (٢٩١هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

[«اعتقاد أهل السنة» للالكائي (٦٦٨)]

(٢) - بمعنى: (ارتفع).

وَمَنْ قَالَ بِهِ:

١- ابن عباس رضي الله عنهما. [«تفسير» البغوي (١/٥٩)].

٢- أبو العالية (٩٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

[أخرجه البخاري مُعَلَّقًا عنه (٤/٣٨٧)، و«تفسير» ابن أبي حاتم (٣٠٨)]

٣- الحسن البصري (١١٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

[«تفسير» ابن أبي حاتم (٣٠٨)، و«الأربعين» للذهبي (ص٣٧)]

٤- الرَّبِيع بن أنس (١٤٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

[«تفسير» ابن جرير الطبري (١/١٩١) و«تفسير» ابن أبي حاتم (٣٠٨)]

٥- الخليل بن أحمد (١٧٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

[«العرش» للذهبي (١٢)]

٦- بشر بن عمر الزهراني (٢٠٧هـ) رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: سَمِعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الْمَفْسَرِينَ يَقُولُ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾: أَي أَرْتَفَعَ. [«درء التعارض» لابن تيمية (٢/٢٠)، و«العرش» للذهبي (٢)]

٧- ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ. [«العرش» للذهبي (٣)]

٨- البغوي (٥١٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

[«تفسيره» (١/٥٩)، ونسبه إلى أكثر مفسري السلف].

(٣) - بمعنى: (صعد).

ومن قال به:

١- قال الفراء: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى﴾ أَي صَعَدَ، قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

[«العرش» (٥) للذهبي، و«الأسماء والصفات» للبيهقي (٣/١٠٣٧) (١٠٣٧/٣) (٨٧٨)]

٢- أبو عبيدة معمر بن المثنى (٢٠٩هـ).

[«تفسير البغوي» (٢/١٦٥)]

(٤) - بمعنى: (استقرَّ).

ومن قال به:

١- عبد الله بن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

[«الأسماء والصفات» للبيهقي (٨٧٣)، و«اجتماع الجيوش» لابن القيم

(ص٢٤٩)].

٢- مجاهد (١٠٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ. [«مختصر الصواعق» (٢/١٤٣)]

٣-٤- الكلبى، ومقاتل. [«تفسير البغوي» (٢/١٦٥)]

٥- عبد الله بن المبارك (١٨١ هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

[«مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٥/٥٩١)، وقال: ومن تابعه من أهل العلم وهم كثير].

٦- ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

[«تأويل مختلف الحديث» (ص ١٧١)]

٧- ابن عبد البر (٦٣٤ هـ). [«التمهيد» (٧/١٢٩)]

٨- قال أبو إسحاق الهروي في تفسيره باللغة الفارسية: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾، استواء في اللغة العرب يأتي بمعنى: (الاستقرار)، كقوله تعالى: ﴿إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [الزخرف: ١٣]، ﴿وَأَسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤]، ﴿لِئَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: ١٣]، ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَاقِ﴾ [المؤمنون: ٢٨].

٩- أبو أحمد القصاب الكرجي رَحِمَهُ اللهُ في عقيدته التي كتبها للقادر بالله وجمع الناس عليها، وذلك في صدر المائة الخامسة، وأمر باستتابة من خرج عنها من: معتزلي، ورافضي، وخارجي.

ومما قال فيها: .. خلق العرش لا حاجة إليه، فاستوى عليه استواء استقرار كيف شاء وأراد، لا استقرار راحة كما يستريح الخلق. اهـ

[«العلو» للذهبي (٢/١٣٠٣)]

وقال في تفسيره «نكت القرآن» (١/٤٢٦): ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] حجة على الجهمية؛ لأن الاستواء في هذا الموضع هو الاستقرار، فقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ أي استقرَّ عليه. اهـ

١٠- أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرجي الشافعي (٥٣٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال في كتابه «الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول»:
 وإذا تقررَ أن تأويل الصحابة مقبول؛ فتأويل ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُما أولى بالاتباع والقبول، فإنه البحر العباب، وبالتأويل أعلم الأصحاب، فإذا صحَّ عنه تأويل الاستواء: (بالاستقرار)، وضعنا له الحد والإيمان والتصديق، وعرفنا من الاستقرار ما عرفناه من الاستواء، وقلنا: إنه ليس باستقرار يتعقب تعبًا واضطرابًا، بل هو كيف شاء، وكما شاء، والكيف فيه مجهول، والإيمان به واجب، كما نقول في الاستواء سواء. اهـ [«بيان تلبيس الجهمية» (٦/٤٠٣)]

١١- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

[«الفتاوى» (٥/٥١٩)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٦/٤٠١)، و(٨/٣٠٤)، و..]

١٢- ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

وقد جمع في «النونية» (٢/٣٦١) هذه المعاني، فقال:

فَلَهُمْ عِبَارَاتٌ عَلَيْهَا أَرْبَعٌ قَدْ حُصِّلَتْ لِلْفَارِسِ الطَّعَانِ
 وَهِيَ اسْتَقَرَّ وَقَدْ عَلَا وَكَذَلِكَ أَر تَفَعَّ الَّذِي مَا فِيهِ مِنْ نُكْرَانِ

وكذاك قد صعد الذي هو رابعٌ وأبو عبدة صاحبُ الشيباني
يختارُ هذا القولَ في تفسيره أدرى من الجهميِّ بالقرآن
- وقال: إن استواء الشيء على غيره يتضمن استقراره وثباته
وتمكنه، كما قال تعالى: ﴿وَأَسْوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤]، أي: رست
عليه واستقرت على ظهره. [«مختصر الصواعق» (٣/٩١٦)].

١٣- الشيخ عبدالرحمن بن حسن (١٢٨٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ فِي «الدَّرر
السَّنية» (٣/٢١٥) قال: إن معنى استوى: استقرَّ، وارتفع، وعلا،
وكلها بمعنى واحد، لا ينكر هذا إلا جهمي زنديق، يحكم على الله
وعلى أسمائه وصفاته بالتعطيل، قاتلهم الله .. اهـ

١٤- الشيخ عبدالرحمن السعدي (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

قال: .. ثبت أنه استوى على عرشه استواء يليق بجلاله، سواء
فُسِّرَ ذلك: بالارتفاع، أو بعلوه على عرشه، أو بالاستقرار، أو
الجلوس، فهذه التفاسير واردة عن السلف، فنثبت لله على وجه لا
يُمِثِّله ولا يُشابهه فيها أحد، ولا محذور في ذلك إذا قرنا بهذا الإثبات
نفي مماثلة المخلوقات .. اهـ [«الأجوبة السعدية الكويتية» (ص ١٤٦)]

١٥- الشيخ عبدالعزيز بن باز (١٤٢٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ كما سئل عن
هذا المعنى في «شرحه للعقيدة الواسطية المسجل» فقال:

للاستواء معانٍ كثيرة: كاستقرَّ، وعلا، وارتفع، كلها ألفاظ

سلفية. اهـ

١٦- الشيخ محمد بن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ، فقد قال في «شرح العقيدة السفارينية»: فهم مجمعون [يعني: السلف] على أن استوى بمعنى: علا على العرش، واستقرَّ. اهـ

فهذه أقوال أهل العلم والسُّنة في تفسير الاستواء بالاستقرار من غير نكير لها، وعليه فلا عبرة بقول الذهبي في «العلو» مُعلِّقًا على عقيدة الكرجي التي كتبها للخليفة القادر بالله وأقرَّه عليها أهل العلم في وقتهم، فقال: ليته حذف (استواء استقرار) وما بعدها، فإن ذلك لا فائدة فيه بوجه. اهـ

وقوله كذلك (٢/١٣٥٨): لا يعجبني قوله: (استقرَّ)، بل

أقول كما قال مالك الإمام: (الاستواء معلوم).

قلت: ونحن نقول كما قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ: (الاستواء معلوم)، ومن معانيه المعلومة عند السلف قاطبة: تفسيره بالاستقرار، فنقول كما قال السلف الصالح، وليس لنا رأي معهم.

واعلم أن إنكار تفسير الاستواء بالاستقرار إنما أتى من معطلة الصفات كالجهمية والأشاعرة وغيرهم ممن تأثر بهم، ومن ذلك:

١- قال الأشعري في «الإبانة» (ص ٢١) هو يتكلم عن صفة الاستواء: استواء مُنَزَّهًا عن الممارسة، والاستقرار، والتمكن، والحلول، والانتقال. اهـ

٢- قال ابن بطال في «شرح للصحيح» (٤٤٧/١٠) وهو يتكلم عن معاني الاستواء: وأما من قال تأويله: استقرَّ، فقول فاسد أيضًا؛ لأن الاستقرار من صفات الأجسام. اهـ

٣- قال القُرطبي في «المفهم شرح مسلم» (٤٣٦/١) وهو يتكلم عن العرش: وإضافته إلى الله على جهة الملك أو التشريف، لا لأن الله استقرَّ عليه أو استظلَّ به كما قد توهمه بعض الجهَّال في الاستقرار، وذلك على الله محال؛ إذ استحيل عليه الجسمية ولو احقها. اهـ

٤- قال ابن حجر في «الفتح» (١٥٦/٧): وليس العرش بموضع استقرار الله .. إلخ.

وقال (٤١٦/١٣): وقالت الجسمية: معناه: الاستقرار. اهـ
قلت: وقولهم: (الجسمية) (والمُجسِّمة) يقصدون بهم أهل السنة وكل من أثبت صفات الله تعالى على الحقيقة اللائقة به سبحانه وتعالى، وهذه التسمية موروثه عن الجهمية الأولى معطلة الصفات ينزون بها أهل السنة، وهي علامة من علاماتهم كما نصَّ على ذلك أئمة السلف.

٥- قال العيني الحنفي في «شرح للبخاري» (١١١/٢٥): وقالت المُجسِّمة معناه: استقرَّ، وهو فاسد؛ لأن الاستقرار من صفات الأجسام. اهـ

قلت: وهذه الشُّبهة التي وقعوا فيها بسبب وقوعهم في تشبيه الله

تعالى بخلقه، ثم ارتقوا به إلى سُلم التعطيل ونفي الصِّفات.

«نبيهان»:

التنبيه الأول:

قول ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ الْمُتَقَدِّمُ فِي «نُونِيته»:

وكذاك قد صَعِدَ الذي هو رابعٌ وأبو عُبيدةَ صاحبِ الشَّيباني

(وأبو عُبيدة) يريد به: معمر بن المثنى (٢٠٨هـ) صاحب التصانيف، ومنها كتابه: «مجاز القرآن» في تفسير غريب القرآن، اعتمد عليه أهل العلم قديماً وحديثاً، ويُريد بالمجاز ما يجوز في لغة العرب من التعبير عن الألفاظ والأساليب القرآنية، لا المجاز الاصطلاحي عند البلاغيين والمتكلمين الذي هو صرف الكلام عن ظاهره.

وفي كتابه هذا تأويل لبعض الصِّفَات: كالوجه، والعين، والمكر، وغيرها. وهو كذلك مُتهمٌ برأي: الخوارج، والشُّعوبية.

- قال ابن قتيبة (٢٧٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ فِي كتاب «المعارف» (ص ٥٤٣):

كان الغريب أغلب عليه، وأخبار العرب وأيامهم، وكان مع معرفته رُبما لم يَقم البيت إذا أنشده حتى يكسره، ويُخْطئ إذا قرأ القرآن نظراً، وكان يبغض العرب، وألَّف في مثالبها كتاباً، وكان يرى رأي الخوارج. اهـ

قلت: وهو غير أبي عُبيد القاسم بن سلام (٢٣٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ، الإمام المشهور صاحب كتاب: «غريب الحديث»، و«الإيمان»، وغيرهما.

التنبيه الثاني:

أنكر الألباني في «مختصر العلو» (ص ٤٠)، و«السلسلة الضعيفة» (١١/٥٠٦) أن يكون من معاني الاستواء الصحيحة: (الاستقرار)!

ولم يذكر من سبقه إلى ذلك مع تصريح أهل السنة بهذا المعنى كما تقدم، ثم نفى أن يكون ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ قَالَ !!
واحتج على ذلك:

١- بالرأي؛ وذلك أنه فهم أن تفسير الاستواء بالاستقرار معنى زائد على إثبات العلو!

٢- زعم أن هذا المعنى لم يرد به الشرع.

فقال: فأين رأيت ابن تيمية يقول بالاستقرار على العرش؟!
علمًا بأنه أمر زائد على العلو، وهو مما لم يرد به الشرع. اهـ

قلت: وفيمن نقلت عنهم ممن أثبت هذا المعنى أبلغ بيان في بطلان ما ذهب إليه، فهم أهل اللغة والفهم للكتاب والسنة.

أما نفيه أن يكون ابن تيمية قال به !! فهذه كتبه؛ كثيرًا ما ينقل فيها هذا القول ويحتج به، وينسبه إلى أكثر أئمة أهل السنة.

(٥) - ومن معاني الاستواء:

الجلوس والوقوف، كما سيأتي في المبحث القادم.

المبحث الثالث؛

إثبات جلوس الرب عز وجل

صَرَخَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ بِإِطْلَاقِ لَفْظِ: (الجلوس والقعود لله تعالى)، كما ورد ذلك صريحاً في أحاديث النبي ﷺ، وأثار الصَّحَابَةَ، وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أَعْيَانِ سَلَفِ هَذِهِ الْأُمَّةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

وقد استشكل كثيرٌ من المُتَأَخِّرِينَ - مِمَّنْ دَخَلَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ عِلْمِ الْكَلَامِ الْمَذْمُومِ - إِثْبَاتَ الْجُلُوسِ وَالْقُعُودِ لِلَّهِ تَعَالَى بِنَاءً عَلَى أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ فِيهِ إِيْهَامٌ مَحْذُورٌ لَيْسَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَلْفَاظِ !

- قال ابن تيمية رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى: من أطلقه إنما اتبع في ذلك الأثر، ولا شك أن الله تعالى ليس كمثله شيءٌ لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، واتفاق اللفظين لا يوجب اتفاق الحقيقتين، كما في سائر ألفاظ الصِّفَاتِ: مِنَ النُّزُولِ، وَالْمَجِيءِ، وَالْفَرَحِ، وَالصَّحْكِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. اهـ

قلت: فنحن مُتَّبِعُونَ لَا مُبْتَدِعُونَ، مُقْتَدُونَ لَا مُبْتَدِئُونَ، وَاقْفُونَ حَيْثُ وَقَفَ السَّلْفُ، قَائِلُونَ بِمَا قَالُوا، كَافُونَ عَمَّا كَفُّوا عَنْهُ، يَسْعُنَا مَا وَسِعَهُمْ، كَمَا قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى: اصْبِرْ نَفْسُكَ عَلَى السُّنَّةِ، وَقِفْ حَيْثُ وَقَفَ الْقَوْمُ، وَقِلْ بِمَا قَالُوا، وَكُفَّ عَمَّا كَفُّوا عَنْهُ، وَاسْلُكْ سَبِيلَ سَلْفِكَ الصَّالِحِ، فَإِنَّهُ يَسْعُكَ مَا وَسِعَهُمْ.. [رواه اللالكائي (١/ ١٠٤)]

وقد روى أهل السنة في مُصنفاتهم أحاديث وآثار السلف في إثبات جلوس الربّ تعالى، وتلقوها بالقبول والتسليم، وحدثوا بها من غير نكير، فنحن مُتبعون لهم في ذلك، كما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ لما أرسل إليه شاذان يستأذنه في أن يُحدّث بحديث: قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قال: «رَأَيْتُ رَبِّي». فقال أحمد: حدّث به، فقد حدّث به العلماء. وقال المرُودي لأحمد: في هذا يُشنعُ به علينا؟

قلت: أفليس العلماء تلقته بالقبول؟

قال أحمد: بلى. [«بيان تلبس الجهمية» (٧/ ١٩٥-١٩٦)]

وكما جاء في أثر وكيع لما حدّث بحديث: إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن خليفة، عن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «إِذَا جَلَسَ الرَّبُّ ﷻ عَلَى الْكُرْسِيِّ». فاقشعرَّ رجلٌ عند وكيع، فَغَضِبَ وكيع، وقال: أدركنا الأعمش، وسُفيان، مُحدّثون بهذه الأحاديث لا ينكرونها. [سيأتي تحريجه (٤٣)]

وقال الدارمي (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ فِي «النقض» (ص ٣٤٣): فقد أخذنا بما قال رسول الله ﷺ، فلم نقبل منها إلا ما روى الفقهاء الحفاظ المتقنون؛ مثل: معمر، ومالك بن أنس، وسفيان الثوري، وابن عُيينة، وزهير بن معاوية، وزائدة، وشريك، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، وابن المبارك، ووكيع، ونظرائهم الذين اشتهروا بروايتها ومعرفتها والتفقه فيها، خلاف تفقه المريسي وأصحابه، فما تداول هؤلاء الأئمة ونظراؤهم على القبول قبلناه، وما ردّوه رددناه، وما لم يستعملوه

تركناه؛ لأنهم كانوا أهل العلم والمعرفة بتأويل القرآن ومعانيه، وأبصر بها وافقه منها مما خالفه من المريسي وأصحابه، فاعتمدنا على روايتهم، وقبلنا ما قبلوا، وزيفنا منها ما روى الجاهلون من أئمة هذا المعارض، مثل: المريسي، والثلجي ونظرائهم. اهـ

- وقال أيضًا (ص ٤٤٨-٤٤٩): ومن الأحاديث أحاديث جاءت عن النبي ﷺ قالها العلماء، ورووها ولم يُفسرَوها، ومن فسرها برأيه اتهموه. فقد كتب إليّ علي بن خشرم أن وكيعًا سئل عن حديث عبد الله ابن عمرو رضي الله عنه: الجنة مطوية معلقة بقرون الشمس. فقال وكيع: هذا حديث مشهور، قد روي فهو يُروى، فإن سألوا عن تفسيره لم نفسر لهم، ونتهم من ينكره وينازع فيه، والجهمية تنكره. اهـ

وقال ابن منده رحمته الله وهو يتكلم عن حديث أبي رزين الطويل، وفيه إثبات كثير من صفات الله تعالى: روى هذا الحديث محمد بن إسحاق الصنعاني، وعبد الله بن أحمد بن حنبل وغيرهما، وقد رواه بالعراق بمجمع العلماء وأهل الدين جماعة من الأئمة منهم: أبو زرعة الرّازي، وأبو حاتم، وأبو عبد الله محمد بن إسماعيل، ولم يُنكره أحد، ولم يتكلم في إسناده، بل رَوَوْه على سبيل القبول والتسليم، ولا يُنكر هذا الحديث إلا جاحدٌ، أو جاهل، أو مخالف للكتاب والسنة. اهـ [نقلًا من «زاد المعاد» (٣/٦٧٨)].

- وقال ابن تيمية رحمته الله في «مجموع الفتاوى» (٤/٣٦٩) وهو يتكلم عن أثر لزيد بن أسلم رحمته الله في تفضيل صالحى البشر على الملائكة: فلا

يقول مثل هذا القول إلا عن [علم] بين، والكذب على الله ﷻ أعظم من الكذب على رسوله ﷺ، وأقل ما في هذه الآثار: أن السلف الأولين كانوا يتناقلون بينهم أن صالحى البشر أفضل من الملائكة من غير نكيرٍ منهم لذلك، ولم يخالف أحدٌ منهم في ذلك، إنما ظهر الخلاف بعد تشتت الأهواء بأهلها، وتفرق الآراء، فقد كان ذلك كالمستقرّ عندهم.

- وقال في «بيان تلبيس الجهمية» (٢٦٨ / ٣) وهو يتكلم عن أثر كعب الأخبار وفيه نسبة الثقل لله تعالى: وهذا الأثر وإن كان هو رواية كعب، فيحتمل أن يكون من علوم أهل الكتاب، ويحتمل أن يكون مما تلقاه عن الصحابة رضي الله عنهم، ورواية أهل الكتاب التي ليست عندنا شاهد هو لا يدفعها ولا يصدقها ولا يكذبها، فهؤلاء الأئمة المذكورة في إسناده هم من أجل الأئمة، وقد حدثوا به هم وغيرهم، ولم ينكروا ما فيه من قوله: (من ثقل الجبار فوقهن)، فلو كان هذا القول منكرًا في دين الإسلام عندهم لم يحدثوا به على هذا الوجه .. اهـ

- وقال ابن القيم رحمته الله كما في «مختصر الصواعق» (١٢٨٣ / ٣) وهو يتكلم عن حديث جابر رضي الله عنه: «يحشرُ الناسَ يومَ القيامةِ، أو قال: العبادُ عُرَاءَ غُرْلًا بُهْمًا، قال: قلنا: وما بهما، قال: ليسَ معهم شيءٌ، ثم يُناديهم بصوتٍ يسمعه من قُربٍ: أنا الملكُ، أنا الدَّيَّانُ ..» الحديث.

ورواه عبدالله بن أحمد في «السنة»، والطبراني في «المعجم»، و«السنة»، وأبو بكر ابن أبي عاصم في «السنة» مُحْتَجِّينَ بهم، فمن الناس سوى هؤلاء

الأعلام سادات الإسلام، ولا التفات إلى ما أعلَّه به بعض الجهمية ظلمًا منه، وهضمًا للحقّ.. ورواه أئمة الإسلام في كتب السنّة، وما زال السلف يروونه، ولم يُسمع من أحدٍ من أئمة السنّة أنكره، حتى جاءت الجهمية فأنكرته، ومضى على آثارهم من اتبعهم في ذلك... إلخ.

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ وهو يتكلم عن أثر لكعب الأخبار رَحِمَهُ اللهُ وفيه إثبات العلو لله تعالى: وهب أن المعطل يُكذَّب كعبًا ويرميه بالتجسيم، فكيف حدّث به عنه هؤلاء الأعلام مُثبتين له غير منكرين؟ اهـ

[«مختصر الصواعق» (٣/١٠٧٥)]

- وقال الذهبي في «العرش» (٢/١٢١) في حديث عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «إذا جلس الربُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَلَى الكُرْسِيِّ:

فإن كان هؤلاء الأئمة: أبو إسحاق السبيعي، والثوري، والأعمش، وإسرائيل، وعبدالرحمن بن مهدي، وأبو أحمد الزبيري، ووكيع، وأحمد ابن حنبل، وغيرهم، ممن يطول ذكرهم وعددهم، الذين هم سُرج الهدى، ومصابيح الدُّجى، قد تلقوا هذا الحديث بالقبول، وحدّثوا به، ولم ينكروه، ولم يطعنوا في إسناده، فمن نحن حتى نُنكره، ونتحدلق

عليهم؟!، بل نؤمن به، ونكل علمه إلى الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. اهـ

قلت: وقوله: (نكل علمه) أي كيفيته، وإلا فالمعنى معلوم، والإثبات واجب، وللذهبي تعليقات على بعض نصوص الصفات يفهم منها التفويض المحدث المبتدع، وقد تكلمت عن ذلك في كتابي: «الاحتجاج

بالآثار السلفية» (فصل في بعض الأمثلة للقائلين بتفويض معاني نصوص الصفات) (ص ٣٠٤).

وَرَحِمَ اللهُ الشَّيْخَ ابْنَ سَحْمَانَ إِذْ عَلَّقَ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ بِقَوْلِهِ: (فَإِذَا ثَبِتَ هَذَا عَنْ أُمَّةٍ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَلَا عِبْرَةَ بِمَنْ خَالَفَهُمْ مِنَ الطَّغَامِ أَشْبَاهِ الْأَنْعَامِ). اهـ [«الضياء الشارق» (ص ١٨٠)]

وإليك بعض ما ورد في إثبات جلوس الله تعالى على عرشه من أحاديث رسول الله ﷺ، ثم أقوال الصحابة رضي الله عنهم، ثم أقوال التابعين ومن تابعهم من أهل العلم رَحِمَهُمُ اللهُ، رجاء أن يكون في ذلك مقنع لمن أراد السَّلامَةَ وَالِاتِّبَاعَ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

المبحث الرابع:

ما رُوي عن رسول الله ﷺ في إثبات الجلوس

رُويَت فيه أحاديثٌ كثيرة:

منها: ما هو صحيحٌ ثابتٌ تلقاه أهل السنة بالقبول، واحتجوا به في الردِّ على الجهمية مُنكرة الصِّفات.

ومنها: ما هو ضعيف؛ ولكن يُستأنس به في هذا الباب إذ له أصلٌ وشاهد من أحاديث أُخرى تشهد له.

ومن تلك الأحاديث:

١- حديثُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وفيه قول رسول الله ﷺ: «وإن كرسية فوق السموات والأرض، وإنه يقعد عليه».

وفي لفظٍ: «إذا جلسَ الرَّبُّ ﷻ على كرسية».

[سيأتي تخرجه برقم (٣٦)]

- قال ابن تيمية رحمته الله في «مجموع الفتاوى» (١٦ / ٤٣٤): .. أكثر

أهل السنة قبلوه .. وله طُرُقٌ كثيرة ثابتة إلى سِدِّ فيان، وإسرائيل

وغيرهما، وقد صنَّفَ أبو الحسن ابن الزاغوني جُزءًا في جمع طُرُقهِ،

والكلام عليه بما ينفي عن الله النقص والحدوث. اهـ

- وقال الذهبي في «العرش» (١٢١/٢): وهذا الحديث صحيح عند جماعة من المحدثين، أخرجه الحافظ ضياء الدين المقدسي في «صحيحه»، وهو من شرط ابن حبان فلا أدري أخرجه أم لا؟! فإن عنده أن العدل الحافظ إذا حدث عن رجل لم يُعَرَفَ بجرح، فإن ذلك إسناد صحيح.

فإذا كان هؤلاء الأئمة: أبو إسحاق السَّيِّعِي، والثوري، والأعمش، وإسرائيل، وعبدالرحمن بن مهدي، وأبو أحمد الزُّبَيْرِي، ووكيع، وأحمد بن حنبل، وغيرهم ممن يطول ذكرهم وعددهم الذين هم سُرج الهدى، ومصاييح الدُّجَى، قد تلقوا هذا الحديث بالقبول، وحدثوا به، ولم ينكروه، ولم يطعنوا في إسناده، فَمَنْ نحن حتى ننكره، ونتحذلق عليهم؟! .. اهـ

ورواية عبدالرحمن بن مهدي له نوع توثيق لرواته كما هو معلوم. واعلم أن أكثر من تكلم فيه من أهل السنة إنما تكلموا فيه لعلّة في إسناده، ولم يتعرّضوا لمتنه بالطعن والنيكار.

وأما من أعلّه بنكاره متنه؛ فإن أغلبهم من الجهمية نفاة الصفات، ومَنْ نحى منحاهم ممن تأثر بهم، أو اغترّ بنفسه، ولم يُسلم لأهل السنة العنان. والله المستعان.

٢- حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه في قصة مقدّم جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه من أرض الحبشة، وفيه إقرار النبي صلى الله عليه وآله لقول المرأة العجوز التي

قالت: (الويلُ لك إذا جلس الملك على كُرسيه ...). الحديث.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: هذا الحديث محفوظ عن أبي الزُّبَيْر، عن جابر من طُرُقٍ كلها صحاح.

قلت: وقد صحَّحه جماعة من أهل العلم كما سيأتي في تخرجه (٤٩).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في «نونيته» (ص ١٠٣):

ولقد أتى ذُكْرُ الجُلوسِ به وفي أثرِ رواه جعفر الرِّباني

أعني ابن عم نبيِّنا وبعيره أيضًا أتى والحقُّ ذو التبيان

٣- حديث ثعلبة بن الحكم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قال النبي ﷺ: «يقولُ اللهُ ﷻ

للعلماءِ يومَ القيامةِ إذا قعدَ على كُرسيه لقضاءِ عباده: إني لم أجعلَ علمي وحُكمي فيكم إلا وأنا أريدُ أن أغفرَ لكم على ما كان فيكم ولا أبالي».

أرواه الطبراني في «معجمه الكبير» (٢ ح ١٣٨١)، وعنه أبو نعيم في

«المعرفة» (١٣٨٧)، وقال ابن كثير في «التفسير» (٥/٢٦٧): إسناده جيد. وقال

الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/١٢٦): رجاله موثقون. وقال المنذري في

«الترغيب والترهيب» (١/٥٧): رواه الطبراني في «الكبير»، ورواته ثقات. اهـ

ولم يتعقبه الناجي في «العجالة» بشيء.

وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٧٩٣٧): رواه الطبراني في «الكبير»

بسند رواه ثقات. وقال السيوطي في «اللآلئ» (١/٢٢١): لا بأس به. اهـ

وفي إسناده هذا الحديث: (العلاء بن سالم) كما عند أبي نعيم وابن كثير في تفسيره.

وفي «معجم الطبراني»: العلاء بن مسلمة.

وابن سالم لا بأس به، وابن مسلمة تكلم فيه ابن حبان، والأزدي].

٤- حديث أنس رضي الله عنه في الشفاعة، وفيه قوله ﷺ: «يأتوني حتى أمشي بين أيديهم حتى نأتي باب الجنة فأستفتح فيؤذن لي فأدخل على ربي فأجده قاعدًا على كرسي العزة ..».

[سيأتي تخريجه برقم (٥٢)]

٥- حديث عبدالرزاق، عن معمر، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه في النزول، وفيه قوله ﷺ: «.. فإذا نزل إلى السماء الدنيا جلس على كرسيه ..».

[رواه ابن منده في «الرد على الجهمية» (ص ٨٠)، وقال: وله أصل عند سعيد ابن المسيب مُرسل. اهـ

ورواه ابن المحب في «الصفات» (١-٢١٨ ق).

قال ابن القيم رحمته الله في «اجتماع الجيوش» (١٠٩): رواه أبو عبدالله في «مسنده»، وروى عن سعيد بن المسيب مُرسلًا وموصولًا، قال الشافعي رحمته الله: مرسل سعيد عندنا حسن].

٦- حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما في الشفاعة الطويل، وفيه قوله ﷺ: «فأتي ربي فأجده على كرسيه - أو سريه - جالسًا».

[قال ابن القيم في «اجتماع الجيوش» (ص ١٠٨): رواه أحمد في «مسنده».

قلت: الحديث عند أحمد في «مسنده» (١/ ٢٨١، ٢٩٥) ووجدته من غير لفظة:

«جالسًا»، وسيأتي تخريجه برقم (٥٢)]

٧- حديث عبدالله بن أنيس رضي الله عنه في قصة رحلة جابر بن عبدالله رضي الله عنه، وهي قصة مشهورة، وفيها: «إذا كان يوم القيامة حشر الناس عُراءَ حُفَاءَ غُرًّا، ثم يجلسُ اللهُ على كرسيه، ثم يُناديهم بصوتٍ يسمعه من بُعدٍ كما يسمعه من قُربٍ ..» الحديث.

رواه بهذا اللفظ الروياني في «مسنده» (٢/ ٤٧١)، وفي إسناده ضعف. وأصل الحديث من غير ذكر (الجلوس) عند أحمد في «مسنده» (٣/ ٤٩٥)، والبخاري مُعلِّقًا في «صحيحه»، وفي «الأدب المفرد» (٩٧٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤/ ٧٩)، والحاكم (٤/ ٥٧٤)، وهو حديث صحيح.

٨- حديث أبي هريرة رضي الله عنه الطويل في ذكر زيارة المؤمنين لربهم تبارك وتعالى، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم: «إنا جالسنا اليوم الجبار تبارك وتعالى ..».

[رواه الترمذي (٢٥٤٩)، وابن ماجه (٤٣٣٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٩٨)، والآجري في «الشریعة» (٥٩٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٤٣٨).

قال ابن القيم رحمته الله في «حادي الأرواح» (١/ ٥٧١-٥٧٣): رواه الترمذي في «صفة الجنة»، عن محمد بن إسماعيل، عن هشام بن عمار. وليس في هذا الإسناد من ينظر فيه إلا عبد الحميد بن حبيب، وهو كاتب الأوزاعي، فلا تُنكر عليه تفرده عن الأوزاعي بما لم يروه غيره، وقد قال الإمام أحمد وأبو حاتم الرّازي: هو ثقة. وأما دُحيم والنسائي: فضعفاه. ولا يعرف أنه حَدَّثَ عن غير الأوزاعي. والترمذي قال: هذا الحديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه. اهـ كلام ابن القيم.

قلت: وقد رواه ابن أبي الدنيا عن الحكم بن موسى، حدثنا هقل بن زياد، عن الأوزاعي قال: نبئت أن سعيد بن المسيب لقي أبا هريرة .. فذكره. اهـ

المبحث الخامس:

أقوال الصحابة رضي الله عنهم في إثبات الجلوس

١- عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، قال: جالس.

[سيأتي تخريجه برقم (٤٧)]

٢- عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، قال: قعد.

[أخرجه ابن المحب في «الصفات» (١ - ١٠٦ ق).

وأقرّ به التيمي كما في «السير» (٨٧ / ٢٠) وسيأتي بتامه.

وقال ابن القيم في «اجتماع الجيوش» (ص ٢٥١): (وفي تفسير السدي، عن أبي مالك وأبي صالح، عن ابن عباس رضي الله عنهما فذكره).

وصحح هذا الإسناد محمود شاكر في حاشية «تفسير الطبري»

[(١٥٦/١)]

المبحث السادس:

أقوال التابعين ومن بعدهم من أهل العلم رَحِمَهُمُ اللَّهُ في إثبات الجلوس والقعود لله تعالى

١ و ٢- الحسن البصري (١١٠هـ)، وعكرمة (١٠٦هـ) رَحِمَهُمُ اللَّهُ قالا في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾: جالس. [سيأتي برقم (٤٨)]

٣ و ٤- محمد بن كعب (١٠٨هـ) حَدَّثَ عمر بن عبدالعزيز رَحِمَهُمُ اللَّهُ قال: إذا فرغَ اللهُ من أهل الجنة والنار، أقبل في ظُللٍ من الغمام والملائكة .. إلى أن قال: حتى يستوي [أي الرب ﷻ] في مجلسه.

وفي لفظٍ: حتى ينتهي إلى مجلسه.

ذكر ذلك عند تفسير قول الله تعالى: ﴿سَلَّمَ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨]. [رواه ابن جرير (٢٣/٢١-٢٢) بإسناده من طريق تفسير ابن وهب، وغيره بإسناد جيد، وله شاهد من حديث عبدالله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند ابن مردويه في تفسير سورة البقرة آية (٢١٠) عند قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْعَمَامِ﴾

- قال القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (٢/٤٧١): (قيل: هذا غلط؛ لأن الحديث الذي روينا غير موقوف على محمد بن كعب، وإنما رواه عن عمر بن عبد العزيز وهو من أعيان التابعين وعلمائهم.

ولو كان موقوفاً على محمد بن كعب لم يضر أيضاً؛ لأن محمد بن كعب من العلماء الثقات، رَوَى عن ابن عباس، وعن جابر، وغيرهما من الصَّحابة رضي الله عنهم، ولا يجوز أن يظنَّ به أن يروي في شرعنا ما هو باطل منسوخ، ويجب أن يحسن الظن فيه). اهـ

والذي عند ابن جرير هو من رواية سُلَيْمان بن حميد، سمع محمد ابن كعب القُرظي يُحدث عمر بن عبد العزيز].

وقال الدارمي رحمته الله في «الرد على الجهمية» (١٤٧) بعد أن ساق هذا الأثر وغيره من الآثار: فهذه الأحاديث قد جاءت كلها وأكثر منها في نزول الرّبِّ تبارك وتعالى في هذه المواطن، وعلى تصديقها والإيمان بها أدركنا أهل الفقه والبصر من مشايخنا، لا ينكرها منهم أحدٌ، ولا يمتنع من روايتها حتى ظهرت هذه العصابة، فعارضت آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم بردً، وتشمروا لدفعها بجدٍّ. اهـ

٥- مجاهد (١٠٣هـ) رحمته الله، في قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]، قال: يُجلسه معه على العرش.

وفي لفظ: يُقَعده معه.

[رواه الخلال في «السنة» (٢٦٤، ٢٤٨)، وقد حكى الإجماع على ثبوته والقول به، وساق كتاب شيخه أبي بكر المروزي في إثبات أهل السنة لهذا الأثر، والطعن فيمن رده، أو طعن فيه، وسيأتي الكلام عنه تحت أثر (٥٦)]

٦- قال خارجة بن مُصعب (١٦٨هـ) رحمته الله: هل يكون الاستواء إلاً بجلوس.

[وهذا الأثر مروى في معظم كتب السُّنة والاعتقاد بغير نكير، وقد احتجوا به على الجهمية المعطلة. وسيأتي تخريجه برقم (٤٦)]
 ٧ و ٨ و ٩- الأعمش (١٤٨هـ)، وسفيان الثوري (١٦١هـ)، ووكيع (١٩٧هـ) رَجَّهَهُ اللهُ تَعَالَى.

حدَّث وكيع بحديث عمر رضي الله عنه: «إِذَا جَلَسَ الرَّبُّ ﷺ عَلَى الْكُرْسِيِّ» فاقشعرَّ رَجُلٌ عِنْدَ وَكَيْعٍ، فَغَضِبَ وَكَيْعٌ، وَقَالَ: أَدْرَكَتِ الْأَعْمَشُ، وَسُفْيَانَ، يُحَدِّثُونَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ لَا يُنْكِرُونَهَا. [سيأتي برقم (٤٣)].
 ١٠ و ١١- الإمام أحمد (٢٤١هـ)، وابنه عبدالله (٢٩٠هـ) رَجَّهَهُ اللهُ.

- قال عبدالله بن أحمد رضي الله عنه في كتابه «السُّنة»: سئل أبي عما رُوِيَ فِي الْكُرْسِيِّ وَجُلُوسِ الرَّبِّ عَلَيْهِ جَلًّا ثَنَاوَهُ.

قال: رأيت أبي يصحح هذه الأحاديث، أحاديث الرؤية، ويذهب إليها وجمعها في كتاب، وحدثنا بها.

ثم ساق عبدالله حديث عمر رضي الله عنه: «إِذَا جَلَسَ الرَّبُّ ﷺ عَلَى الْكُرْسِيِّ» مِنْ طُرُقٍ، ثُمَّ ذَكَرَ إِنْكَارَ وَكَيْعِ السَّابِقِ. [سيأتي برقم (٤٠)]

١٢- عبد الوهاب الوراق (٢٥١هـ) رَجَّهَهُ اللهُ.

قال في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ قال: قعد. [سيأتي (٥٠)]

١٣- عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) رَجَّهَهُ اللهُ.

قال في معرض رده على الجهمي في «النقض» (ص ٥٢) عند ذكره معنى

القيوم، قال: لأن القيوم يفعل ما يشاء، ويتحرك إذا شاء، ويهبط ويرتفع إذا شاء، ويقبض وييسط، ويقوم ويجلس إذا شاء. اهـ

١٤- قال علي بن عمر الدارقطني (٣٨٥ هـ) رَحِمَهُ اللهُ فِي قَصِيدَتِهِ:

وَلَا تُنْكِرُوا أَنَّهُ قَاعِدٌ ... وَلَا تُنْكِرُوا أَنَّهُ يُقْعِدُهُ.

[وهذه القصيدة صحيحة الإسناد عن الدارقطني كما ستأتي برقم (٥٦)]

١٥- قال أبو إسماعيل الهروي (٤٨١ هـ) رَحِمَهُ اللهُ فِي تَفْسِيرِهِ بِاللُّغَةِ الْفَارَسِيَّةِ:

استواء في اللغة العرب يأتي بمعنى: (الاستقرار) .. وبمعنى: (الجلوس) كاستوى الرسول ﷺ على على المنبر استواء في اللغة، وبمعنى: (صعود إلى)، ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩]، استواء بمعنى: عمد وصعد، أما الاستواء بمعنى: الاستيلاء؛ فهذا كفر وضلال). اهـ

١٦- ١٧- أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي (٥٣٥ هـ)، وأبو موسى المدني (٥٨١ هـ) رَحِمَهُمَا اللهُ.

قال أبو موسى: سألت إسماعيل يوماً: أليس قد رُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿أَسْتَوَى﴾: قعد؟

قال: نعم. [«السير» (٨٧/٢٠)]

١٨- أبو عبدالله ابن حامد الحنبلي (٤٠٣ هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

[انظر: «الروايتين والوجهين مسائل من أصول الديانات» لأبي يعلى (ص ٥٢)].

١٩- القاضي أبو يعلى الحنبلي (٤٥٨هـ).

[«الروايتين والوجهين» (ص ٥٢)، و«إبطال التأويلات» (ص ٦٠١)].

٢٠- شيخ الإسلام ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

قال في «شرح حديث النزول» (ص ٤٠٠): وإذا كان قعود الميت في قبره ليس هو مثل قعود البدن، فما جاءت به الآثار عن النبي ﷺ من لفظ: «القعود»، و«الجلوس» في حق الله تعالى، كحديث جعفر بن أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وحديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وغيرهما أولى أن لا يُثابَلَ صفات أجسام العباد. اهـ.

وسياتي قوله في حديث عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ برقم (٣٦): «إذا جلس الرَّبُّ ﷻ على كرسیه»: قال .. أكثر أهل السنة قبلوه .. وله طرق. اهـ.

٢١- ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

أ- قال في «نونيته» (ص ١٠٣):

ولقد أتى ذكْرُ الجلوسِ به وفي أثر رواه جعفرُ الربّاني
أعني ابن عم نبينا وبغيره
والدارقطني الإمام يُثبِتُ الـ
أثارَ في ذا البابِ غيرَ جَبانِ

ب- ونقل في «الصواعق المرسلّة» (٣/١٣٠٣) قول خارجه بن مصعب رَحِمَهُ اللهُ: هل يكون الاستواء إلا بجلوس؟ ولم يتعقبه بشيء.

ج- وقال: وأما فوقية الذات فإنها تتنوع بحسب معناها، فيقال

فيها: استوى، وعلا، وارتفع، وصعد، ويعرج إليه كذا، ويصعد إليه، وينزل من عنده، وهو عالٍ على كذا، ورفيع الدرجات، وتُرفع الأيدي إليه، ويجلس على كرسيه. اهـ [«مختصر الصواعق» (٣/ ١٠٩٥-١٠٩٦)].

٢٢- الذهبي (٧٤٨هـ).

وقد صحَّح أثر عمر رضي الله عنه: «إذا جلس الرَّبُّ عزَّ وجلَّ على الكرسي» في «كتابه العرش» (١٢١/ ٢)، وعلَّق عليه كما تقدم ذكره، وسيأتي كذلك قوله عند تخريج حديث عمر رضي الله عنه.

٢٣- محمد بن عبدالله بن المُحبِّ (٧٨٩هـ) رحمَّ اللهُ، بَوَّب في كتابه الكبير «الصفات» (١/ ٩٠ ق): (باب القعود).

٢٤- الشيخ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب (١٢٨٥هـ) رحمَهُمُ اللهُ في شرحه «فتح المجيد» (ص ٤٩٨) (باب من جحد شيئاً من الأسماء والصفات)، فقد استدلَّ في شرحه بحديث عمر رضي الله عنه: «إذا جلس الرَّبُّ عزَّ وجلَّ على الكرسي».

٢٥- الشيخ سليمان بن سحمان (١٣٤٩هـ) رحمَّ اللهُ.

قال في «الضيء الشارق في ردِّ شبهات الماذق المارق» (ص ١٨٠):

قال العراقي الملحد: (ومن عجيب أمره [يعني: شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمَّ اللهُ] أنه يموّه على الناس بدعوى توحيد الله وتنزيهه قائلاً: (إن التوسل بغير الله شرك)، مع أنه يفصح عن

استواء الله تعالى على العرش بمثل الجلوس عليه، ويثبت له اليد، والوجه، والجهة، ويقول بصحة الإشارة إليه في السماء، ويدعي أن نزوله إلى السماء الدنيا حقيقة فيجسّمه تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، فأين تنزيه الله تعالى بعد جعله جسماً يشترك معه حتى أخس الجمادات، وفي ذلك من التنقص والإزراء بألوهيته سبحانه ما هو منزّه عنه).

قال الشيخ ابن سحمان رَحِمَهُ اللهُ:

فالجواب: أن يقال لهذا الجهمي المشرك بالله في عبادته، النافي لصفاته ونعوت جلاله: قد بينا فيما تقدم أن الشيخ لا يكفر بمجرد التوسل الذي يعرفه أهل العلم من لفظ التوسل.

وأما التوسل باصطلاح هؤلاء الغلاة فسيأتي الكلام عليه في محله إن شاء الله تعالى.

وأما قوله: (يفصح عن استواء الله تعالى على العرش بمثل الجلوس عليه).

فالجواب أن نقول: قد جاء الخبر بذلك عن أمير المؤمنين عمر ابن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الذي ضرب الله الحق على لسانه، كما رواه الإمام عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل في كتاب «السنة» له في الرد على الجهمية. ثم ذكر بإسناده: «إذا جلس تبارك وتعالى على الكرسي سمع له أطيظ كأطيظ الرحل الجديد».

وذكر أبيات الدارقطني وابن القيم السابقة في إثبات الجلوس، ثم قال: فإذا ثبت هذا عن أئمة أهل الإسلام، فلا عبرة بمن خالفهم من الطغام أشباه الأنعام. اهـ

٢٦- الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١٣٨٩) رَحِمَهُ اللهُ.

فقد أثبت أثر مجاهد في إجلاس النبي ﷺ مع ربه على العرش. كما سيأتي (ص ٢٦٦)، وانظر: «مجموع الفتاوى والرسائل» (١٣٦/٢).

٢٧- الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السَّعدي (١٣٧٦ هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

سُئِلَ عما رواه عبدالله ابن الإمام أحمد رَحِمَهُمَا اللهُ في «السُّنة»:

١- قول خارجة: (هل يكون الاستواء إلا بجلوس).

٢- وحديث عبدالله بن خليفة، عن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: إذا جلسَ

الرَّبِّ ﷻ على الكرسي سُمِعَ له أطيظ .. الحديث.

فكان من جوابه لمن استشكل هذه الآثار: ..

ولكن استشكلكم إنما هو مما في هذه الآثار في ذكر صفات الله والتصريح بالجلوس في الاستواء، وإذا جلس على كرسيه... إلخ.

فهذه التصريحات يزول الإشكال عنها إذا بُنيت على الأصل الثابت في الكتاب والسُّنة وإجماع سلف الأمة: أن الله تعالى ليس كمثل شيء، وأنه يجب إثبات جميع ما ورد في الكتاب والسُّنة من صفات الباري وأفعاله الثابتة على وجه يليق بعظمة الباري .. فكما

أجمع الناس على أن الله ذاتاً لا تشبهها الذوات، فله تعالى صفات لا تشبهها الصِّفات، فكما أننا نثبت لله: العلم، والقُدرة، والرَّحمة، والحكمة، ونحوها من الصِّفات، ونعلم أنّها صفات عظيمة لا تشبهها صفات خلقه لا علمهم، ولا قدرتهم، ولا رحمتهم، ولا حكمتهم، فكَذلك نُثبت أنه استوى على عرشه استواء يليق بجلاله، سواء فُسِّرَ ذلك: بالارتفاع، أو بعلوه على عرشه، أو بالاستقرار، أو الجلوس، فهذه التفاسير واردة عن السَّلف، فُنُتبت لله على وجه لا يُمائله ولا يُشابهه فيها أحد، ولا محذور في ذلك إذا قرَّنا بهذا الإثبات نفي مماثلة المخلوقات .. اهـ [الأجوبة السَّعدية الكويتية] (ص ١٤٦)

٢٨- كل من قال بفضيلة النبي ﷺ بأنه يقعد مع ربه على العرش يوم القيامة من جملة المقام المحمود، فهو يثبت جلوس الربِّ على عرشه، كما قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ:

واذكر كلامَ مُجاهد في قوله أقم الصَّلَاة وتلك في سُبحان
 في ذِكْرِ تفسِيرِ المقام لأحمد مَا قِيلَ ذا بالرَّأْيِ والحسبان
 إن كان تَجْسِيمًا فإن مُجاهدًا هو شَيْخُهُمْ بل شَيْخُه الفوقاني
 ولقد أتى ذِكْرُ الجلوس به وفي أثرِ رَوَاهُ جعفرُ الرِّبَّاني

وأثر مجاهد رَحِمَهُ اللهُ اتفق أهل السنة على قبوله والقول به.

[وسياتي الكلام عن هذه المسألة تحت أثر رقم (٥٦)]

«تنبيه»:

سئل الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ فِي «لقاء الباب المفتوح» (اللقاء ١١ / سؤال ٤٥٠): عثمان الدرامي في رَدِّهِ عَلَى بشر المريسي أورد أن الاستواء يأتي بمعنى الجلوس، ما رأي فضيلتكم؟

الجواب: الاستواء على الشيء في اللغة العربية يأتي بمعنى (الاستقرار)، و(الجلوس)، قال تعالى: ﴿لَسْتُمْ عَلَى ظُهُورِهِ﴾ والإنسان على ظهر الدابة جالس أم واقف؟ هو جالس؛ لكن هل يصح أن نثبته في استواء الله على العرش؟ هذا محل نظر؛ فإن ثبت عن السلف أنهم فسروا ذلك بالجلوس: فهم أعلم منا بهذا. اهـ

وقال أيضًا في «مجموع فتاوى والرسائل» (١ / ١٣٥): وأما تفسيره (بالجلوس) فقد نقل ابن القيم في «الصواعق المرسله» (٤ / ١٣٠٣) عن خارجه بن مُصعب في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، قوله: (وهل يكون الاستواء إلا بالجلوس)، وقد ورد ذكر الجلوس في حديث أخرجه الإمام أحمد عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا مرفوعًا، والله أعلم. اهـ

قلت: فالشيخ لم ينكر تفسير الاستواء بالجلوس، وهو كالمتوقف في إثباته بسبب بعض الآثار المروية في هذا التفسير، وقد تقدم قوله:

(فإن ثبت عن السلف أنهم فسروا ذلك بالجلوس: فهم أعلم منا

بهذا).

وقد تقدم ذكر إثبات السلف للجلوس، وتقدم قريباً قول شيخه السعدي فيما روي عن السلف في ذلك، فنحن أهل اتباع وتسليم لسلفنا الصالح، ولن نكون أعلم ولا أتقى لله تعالى منهم. والله أعلم.

ثم اعلم أني لم أقف على أحدٍ من أئمة السلف ومن بعدهم من أئمة أهل السنة والأثر أنكر وصف الله تعالى بالجلوس أو القعود على ما يليق به سبحانه، وإنما اشتهر إنكار تلك المعاني عن أهل التعطيل والتحريف لنصوص الصفات من الجهمية والأشاعرة وغيرهم ومن تأثر بهم أو أدمن النظر في كتبهم من المتأخرين!
ومن ذلك:

١ - قال ابن فورك في «مشكل الحديث» (ص ٣٩١): واعلم أن وصف الله تعالى ذكره بالقعود مما لم يثبت به نص كتاب ولا سنة، ولو ثبت لكان ذلك محمولاً على ما تحمل عليه سائر أوصاف أفعاله كنعو ما ذكر أنه ينزل إلى سماء الدنيا .. إلخ

قلت: أي على تأويل صفة النزول وسائل الصفات تعالى التي سار على تأويلها وتحريفها في كتابه هذا.

١ - قال النسفي في «تفسيره» (١/١٤٨): ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، فالاستواء يكون بمعنى الجلوس، وبمعنى القدرة والاستيلاء، ولا يجوز الأول على الله تعالى بدليل المحكم وهو قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾. اهـ

٢- قال ابن العطار في كتابه «الاعتقاد»: وأنه سبحانه استوى على العرش .. مع تنزيهه سبحانه عن الجلوس أو القعود. اهـ

٣- قال ابن عاشور في «التحرير والتنوير» (١٢٧/٢٩): في قوله: ﴿وَجَلُّ عَرْشِ رَبِّكَ﴾ [الحاقة: ١٧]: وإضافة عرش إلى الله إضافة تشريف مثل إضافة الكعبة إليه في قوله: ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦] .. الآية [الحج: ٢٦]، والله مُنَزَّهٌ عَنِ الْجُلُوسِ عَلَى الْعَرْشِ، وَعَنِ السُّكْنَى فِي بَيْتٍ. اهـ

فهذه بعض أقوالهم في نفي الجلوس والقعود لله تعالى، وهي كما ترى كلها صادرة من معطلة الصفات أو من تأثر بهم، وهي مناقضة لما نقله السلف وأئمة السُّنة من بعدهم كما تقدم نقل ذلك عنهم.

قال الأَجْرِي (٣٦٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ فِي «الشريعة» (١/٣٠١): علامة مَنْ أَرَادَ اللهُ بِهِ خَيْرًا سُلُوكَ هَذِهِ الطَّرِيقِ: كِتَابُ اللهِ، وَسُنَنُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَسُنَنُ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ بَلَدٍ، إِلَى آخِرِ مَا كَانَ مِنَ الْعُلَمَاءِ، مِثْلُ: الْأَوْزَاعِيِّ، وَسَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَالْقَاسِمَ بْنَ سَلَامٍ، وَمَنْ كَانَ عَلَى طَرِيقَتِهِمْ، وَجُنَابَةِ كُلِّ مَذْهَبٍ لَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ هُوَ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ. اهـ

المبحث السابع:

إثبات المكان لله تعالى

من المسائل المتعلقة بعلو الرَّبِّ تعالى على خلقه، واستوائه على عرشه:

إثبات المكان لله تعالى كما دلت عليه النصوص الصحيحة الصريحة، وآثار السلف الصالح في القرون الثلاثة الأولى، وتبعهم عليه أهل السنة في كلِّ مكان وزمان.

وأغلب من صرَّح بنفي المكان لله تعالى هم نفاة علو الرَّبِّ على خلقه، واستوائه على عرشه، من الجهمية وغيرهم من الذين يقولون: (كان الله ولا مكان، وهو الآن على ما كان)؛ يريدون بذلك نفي العلوِّ.

١- قال أبو حامد الغزالي في «المقصد الأسمى»: «العليُّ هو الذي يعلو على خلقه بقهره وقدرته، ويستحيل وصفه بارتفاع المكان؛ لأنه تعالى منزّه عن المكان. اهـ»

وقال (ص ١٠٨) وهو ينتقص أهل السنة ويسخر بهم في إثباتهم لعلو الله تعالى على خلقه واستوائه على عرشه وإمرارهم الصفات كما جاءت: (لم يفهموا عظمة الله إلا بالمساحة، ولا علواً إلا بالمكان، ولا فوقية إلا به)، وقال: (والعجب من الحشوي الذي لا يفهم من فوق

إِلَّا الْمَكَانَ). اهـ

٢- وقال ابن عطية في «المحرر الوجيز» (١/ ٣٤٢): (العلي): يراد به علو القدر والمنزلة، لا علو المكان؛ لأن الله مُنَزَّهُ عن التحيز، وحكى الطبري عن قوم أنهم قالوا: هو العلي عن خلقه بارتفاع مكانه عن أماكن خلقه. قال: وهذا قول جهلة مجسمين، وكان الوجه أن لا يحكى. اهـ

٣- قال ابن فورك في «مشكل الحديث» (ص ٣٩١): قال تعالى: ﴿ءَأَمِنُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، ومعنى ذلك أنه فوق السماء لا على معنى فوقية المتمكن في المكان؛ لأن ذلك صفة الجسم المحدود المحدث؛ ولكن بمعنى ما وصف به أنه فوق من طريق: الرتبة، والمنزلة، والعظمة، والقدرة. اهـ

٤- قال ابن حزم في «الفصل والنحل» (٢/ ٩٨): الله تعالى لا في مكان ولا في زمان أصلاً، وهو قول الجمهور من أهل السنة وبه نقول، وهو الذي لا يجوز غيره لبطلان كل ما عداه. اهـ

قوله: (جمهور أهل السنة) لا يريد بهم أهل السنة مثبتة الصفات كما يتبادر إلى ذهني السني، وإنما يريد بهم معطلة الصفات، لأنه منهم وعلى طريقتهم في هذا الباب، فقد قال ابن عبد الهادي رَحِمَهُ اللهُ فِي «طبقات علماء الحديث» (٣/ ٣٥٠) وهو يتكلم عن ابن حزم: تبين لي أنه جهميٌّ جلدٌ، لا يُثبت من معاني أسماء الله الحسنى إِلَّا القليل:

كالخالق، والحق، وسائر الأسماء عنده لا تدلُّ على معنى أصلاً: كالرحيم، والعليم، والقدير، ونحوها، بل العلم عنده هو: القدرة، والقدرة هي: العلم، وهما عين الذات، ولا يدلُّ العلم على معنى زائد على الذات المجردة أصلاً، وهذا عين السفسطة والمكابرة. اهـ

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي «درء التعارض» (٥ / ٢٥٠) وهو يتكلم عنه: قد بالغ في نفي الصفات، وردّها إلى العلم. اهـ

٥- قال ابن الجوزي في «دفع شبه التشبيه» (ص ١٧٠): الواجب علينا أن نعتقد أن ذات الله تعالى لا تتبعض، ولا يحويها مكان. اهـ

٦- قال عبدالقاهر البغدادي في «أصول الدين» (ص ١١٢) بعد أن أنكر العرش والاستواء عليه: (..) وأجمعوا على أنه لا يحويه مكان، ولا يجري عليه زمان (..).

٧- قال ابن حجر في «الفتح» (١٣ / ٤١٦): قال ابن بطال: قد تقرر أن الله ليس بجسم فلا يحتاج إلى مكان يستقرّ فيه، فقد كان ولا مكان، وإنما أضاف المعارج إليه إضافة تشریف، ومعنى الارتفاع إليه: اعتلاؤه مع تنزيهه عن المكان. اهـ

وقال أيضًا (١٣ / ٤٢٩): قوله: «فأستأذن على ربي في داره فيؤذن لي عليه»، قال الخطابي: هذا يوهم المكان، والله مُنَزَّهُ عَنْ ذَلِكَ. اهـ

وقال أيضًا (١٣ / ٤١٢): قال الكرماني: قوله: «في السماء»: ظاهره غير مراد، إذ الله مُنَزَّه عن الحلول في المكان .. إلخ.

٨- قال ابن حجر الهيتمي في «الزَّوَجِر» (ص ٦٥): نزول الله كناية عن نزول رحمته، أو بعض ملائكته؛ لتعالیه تبارك وتعالى عن (الجهة)، و(المكان)، و(الجسم)، و(الزمان). اهـ

قلت: وتبع كلامهم في نفي المكان عن الله تعالى يطول، ومدار شبهتهم تدور على أن إثبات المكان لله تعالى يوهم عندهم إثبات أنه جسم، ويوهم التحيز وغير ذلك من الشُّبه التي أملتها عليهم عقولهم التي تشبعت بشبه أهل التعطيل والتحريف الباطلة.

- قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ «الصَّوَاعِقُ الْمُرْسَلَةُ» (٢ / ٤٠٧): شبهتهم في نفي الجهة: أنه يوجبُ إثبات المكان، وإثبات المكان يُوجبُ إثبات الجسمية. اهـ

[وانظر: «بيان تلبيس الجهمية» (١ / ٥٦٤)].

ولا يخفى أن هذه الشُّبهات لا تلزم أهل السُّنة؛ لأنهم مُتَّبِعُونَ لِلسَّلَفِ الصَّالِحِ الَّذِينَ هُمْ أَعْلَمُ بِاللَّهِ تَعَالَى وَبِصِفَاتِهِ.

فاحذر من نفي المكان لله تعالى، واحذر عبارات المتكلمين أن تدخل عليك من حيث لا تشعر تحت قناع التَّنْزِيهِهِ وَالتَّقْدِيسِ الَّتِي يَنْفُونَ بِهَا صِفَاتِ الرَّبِّ رَحِمَهُ اللهُ.

«تنبیه»:

قال صديق حسن خان في تفسيره لسورة يونس: (وقد تقدَّسَ
الدَّيَّانُ عن المكان)، وتابعه الألباني في «مختصر العلو للذهبي»
(ص ٧١)، فقال:

(وأنه مع ذلك - يعني: علوه - ليس في جهةٍ، ولا مكان)!!
قلت: ولا يخفى أن هذه العبارات ليست من كلام السَّلَفِ
الصَّالِحِ. وانظر (ص ١٨٣) في الكلام عن نفي الجهة عن الله تعالى.
والمُتَعَيِّنِ على السُّنِّي الاتِّباع، وترك ما لم ينطق به السَّلَفِ
الصَّالِحِ رَحِمَهُمُ اللهُ تعالى في حق الله تعالى.

- قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «بيان تلبس الجهمية»
(٢/ ٤٥): لا يقدر أحد أن ينقل عن أحدٍ من سَلَفِ الأُمَّة وأئمتها
في القرون الثلاثة حرفاً واحداً يخالف ذلك؛ لم يقولوا شيئاً من
عبارات النَّافِيَةِ: إن الله ليس في السَّمَاءِ، والله ليس فوق العرش، ولا
أنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا أن جميع الأمكنة بالنسبة إليه
سواء، ولا أنه في كل مكان، أو أنه ليس في مكان، أو أنه لا تجوز
الإشارة إليه، ولا نحو ذلك من العبارات التي تطلقها النُّفَاة بأن
يكون فوق العرش: لا نصّاً، ولا ظاهراً.. اهـ

وكيف يُنْفَى عن الله المكان؟! وقد دلَّت عليه الآثار كما سترى.
وفقنا الله وإياكم لاتِّباع الأثر وأهل الأثر.

ومما ورد في إثبات المكان لله تعالى:

١- حديث الإسراء، وفيه: «.. فاحتبسهُ موسى، فقال: يا محمد، ماذا عهدَ إليك ربُّك؟ قال: عهدَ إليَّ خمسين صلاة كل يوم وليلة، قال: إن أمتك لا تستطيعُ ذلك، فارجع فليُخفِّف ربُّك عنهم، فالتفت النبي ﷺ إلى جبريل كأنه يستشيرُهُ في ذلك، فأشارَ إليه جبريل: أن نعم إن شئت، فعلا به إلى الجبار، فقال وهو مكانه: يا ربِّ خفِّف عنا فإن أمتي لا تستطيع هذا..» الحديث.

[رواه البخاري في «صحيحه» (٧٥١٧)]

٢- عن أنس رضي الله عنه، قال النبي ﷺ: «فأستأذنُ على ربي في دارِهِ فيؤذُن لي عليه، فإذا رأيتَهُ وقعت ساجداً..». [رواه البخاري (٧٤٤٠)].

٣- حديث معاوية بن الحكم السُّلمي رضي الله عنه، وفيه سؤال النبي ﷺ الجارية: «أين الله؟» فقالت: في السماء. [رواه مسلم (٥٣٧)].

- قال الدَّارمي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في «الرد على الجهمية» (ص ٣٩): وفي قول الرسول ﷺ: «أين الله؟» تكذيب لقول من يقول: هو في كلِّ مكان لا يوصف بـ «أين»؛ لأن شيئاً لا يخلو منه مكان يستحيل أن يقال: «أين الله؟» ولا يقال: «أين؟» إلا لمن هو في مكان يخلو منه مكان. اهـ

٤- قصيدة العباس بن مرداس السُّلمي رضي الله عنه التي امتدح فيها النبي ﷺ، وأقره عليها رسول الله ﷺ، وفيها قوله:

تعالى علوًّا فوق عرش إلهنا وكان مكان الله أعلى وأعظمًا

[انظر: «الجلس الصالح والأنيس الناصح» للمعافي بن زكريا (ص ٤١)، و«إثبات صفة العلو» (٢٤)، و«اجتماع الجيوش» لابن القيم (٣٠٩)، و«العلو» للذهبي (١ / ٤٤١). ونسبها ابن تيمية لحسان بن ثابت رضي الله عنه، ولم ينكر منها شيئاً، كما في «درء التعارض» (٣ / ٦٢٤).]

٥- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا لَثَلثَ لَيْلٍ يَقُولُ: أَلَا عَبْدٌ مِنْ عِبَادِي يَدْعُونِي فَاسْتَجِيبُ لَهُ؟ .. الْحَدِيثُ

وفيه: «فيكون ذلك مكانه حتى يُصَلِّيَ الفجرُ، ثم يعلو ربنا صلى الله عليه وسلم إلى السماء العليا على كرسيه». [رواه الدارقطني في «النزول» (٧)].

٦- قول محمد بن كعب القرظي لعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه في وصف نعيم أهل الجنة، قال: فيقول - يعني: الله - : سلوني، فيقولون - يعني: أهل الجنة - : ماذا نسألك، فوعزتك، وجلالك، وارتفاعك في مكانك .. [تقدم تخريجه (ص ١٠١)]

٧- قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

- قال عثمان الدارمي رضي الله عنه في «الرد على الجهمية» (٨٥): حدثنا محمد بن عمران بن أبي ليلى، ثنا موسى - أبو محمد من موالي عثمان ابن عفان - قال: وكان من خيار الناس - عن خالد بن يزيد بن عبد الله، عن أبيه، عن جده، قال: خطب علي رضي الله عنه الناس الخطبة التي لم يخطب بعدها، فقال: الحمد لله الذي دنا في علوه، ونأى في دونه، لا يبلغ شيء مكانه، ولا يمتنع عليه شيء أرادته.

٨- مجاهد بن جبر المكي (١٠٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

قال في قوله تعالى: ﴿وَقَرَّنتُهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢]: بين السماء السابعة وبين العرش سبعون ألف حجاب، فما زال يقرب موسى حتى كان بينه وبينه حجاب واحد، فلما رأى مكانه، وَسَمِعَ صرير القلم، قال: رَبِّ أَرني أنظر إليك.

[رواه ابن جرير (٧١ / ١٦)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢٨٠). وقال الذهبي في «العرش» (١٦٦ / ٢): هذا ثابت عن مجاهدٍ إمام التفسير.]

٩- حماد بن زيد (١٧٩هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

- قال الخلال في «السنة»: أخبرني جعفر بن محمد الفريابي، حدثنا أحمد بن محمد المقدمي، حدثنا سُلَيْمان بن حرب، قال: سأل بشر بن السري حماد بن زيد، فقال: يا أبا إسماعيل الحديث الذي جاء: «ينزل الله إلى السماء الدنيا»، يتحوّل من مكانٍ إلى مكانٍ؟ فسكت حماد بن زيد ثم، قال: هو في مكانه، يقرب من خلقه كيف يشاء. [«درء التعارض» (٢٤-٢٥)].

١٠- عبد الله بن المبارك (١٨١هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

قال محمد بن سلام: سألت ابن المبارك في نزول ليلة النصف من شعبان. فقال عبد الله: يا ضعيف، ليلة النصف؟ ينزل كل ليلة. فقال الرجل: يا أبا عبد الرحمن كيف ينزل؟ أليس يخلو ذلك المكان منه؟ فقال عبد الله: ينزل كيف يشاء.

[«عقيدة أصحاب الحديث» للصابوني (٤٢)]

١١- الفضيل بن عياض (١٨٧هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

قال: إذا قال لك جهمي: (أنا أكفر برب يزول عن مكانه).

فقل: أنا أو من بربِّ يفعل ما يشاء.

[رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٦١)]

١٢- ابن قتيبة (٢٧٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

قال في «تأويل مختلف الحديث» (ص ١٧٢): ولو أن هؤلاء رجعوا

إلى فِطْرِهِمْ، وما رُكِّبَ عليه خَلَقْتَهُمْ من معرفة الخالق سبحانه؛ لعلموا

أن الله تعالى هو العلي، وهو الأعلى، وهو بالمكان الرَّفِيع.. اهـ

١٣- حرب الكرماني (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

قال: الجهمية أعداء الله، وهم الذين يزعمون أن القرآن مخلوق ..

وأنه لا يُعْرَفُ اللهُ مكان، وليس على عرش، ولا كرسي، وكلام كثيرٍ أكره

حكايته، وهم كفارٌ زنادقةٌ أعداءُ الله فاحذروهم. اهـ

[«السنة» لحرب (٩٦) بتحقيقي].

١٤- عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

قال في «النقض على المريسي» (ص ٣): كيف يهتدي بشر - يعني:

المريسي - للتوحيد، وهو لا يعرف مكان واحده. اهـ

وقال في (ص ٦٢): فكلُّ واحدٍ بالله وبمكانه أعلم من الجهمية. اهـ

وقد أكثر في كتابه «النقض» من إطلاق لفظ المكان على الله تعالى.

[انظر: (ص ٢٤٤ و٢٤٨ و٢٨٠)]

١٥- عبيدالله بن محمد بن بطة العُكبري (٣٨٧هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

قال في «الإبانة الكبرى» (٢٦٥٦) وهو يتكلم عن الحلولية الجهمية :
نقول: إنه تحت الأرض السابعة كما هو فوق السماء السابعة، وإنه
في كل مكانٍ لا يخلو منه مكان، ولا يكون في مكان دون مكان.

قُلْنَا: .. قد أخبرنا الله تعالى أنه في السماء على العرش، فقال: ﴿أَمِنْتُمْ مَن
فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٧] ﴿إِنِّي مُؤَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، ثم
ذكر الآيات في إثبات العلو، ثم قال: فهذا ومثله في القرآن كثير؛ ولكن
الجهمي المعتزلي الحلولي الملعون يتصامم عن هذا وينكره، فيتعلق بالمتشابه
ابتغاء الفتنة لما في قلبه من الزيغ؛ لأن المسلمين كلهم قد عرفوا أماكن كثيرة
ولا يجوز أن يكون فيها من ربهم إلا علمه وعظمته وقدرته، وذاته تعالى
ليس هو فيها، فهل يزعم الجهمي أن مكان إبليس الذي هو فيه يجتمع الله
تعالى وهو فيه؟! بل يزعم الجهمي أن ذات الله تعالى حالة في إبليس؟!
تعالى الله عما يقوله أهل الزيغ والإلحاد علواً كبيراً.

وزعم الجهمي: أن الله لا يخلو منه مكان، وقد أكذبه الله تعالى، ألم
تسمع إلى قوله: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣]؟
فيقال للجهمي: رأيت الجبل حين تجلَّى له؟ وكيف تجلَّى للجبل وهو
في الجبل؟! ..

ويقال للجهمي في قوله: (إن الله في كل مكان): أخبرنا هل تطلع عليه
الشمس إذا طلعت؟ وهل يصيبه الريح، والثلج، والبرد؟ ولو أن رجلاً
أراد أن يبني بناء، أو يحفر بئراً، أو يلقي قدرًا أكان إنما يلقي ذلك ويصنعه

في ربه؟ فجلَّ ربنا وتعالى عما يصفه به المُلحدون، وينسبه إليه الزائغون. لكننا نقول: إن ربنا تعالى في أرفع الأماكن، وأعلى عليين، قد استوى على عرشه فوق سمواته، وعلمه مُحيطٌ بجميع خلقه، يعلم ما نأى كما يعلم ما دنا، ويعلم ما بطن كما يعلم ما ظهر، كما وصف نفسه تعالى. اهـ

١٦- الكرجي القصاب رَحِمَهُ اللهُ.

قال تفسيره «نكت القرآن» (٧٩ / ٤) عند قوله رَحِمَهُ اللهُ: ﴿فَإِنْ أَتَاكَ بُرُوءٌ فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [فصلت: ٣٨]: رد على الجهمية والمعتزلة ومن ينفي المكان والحد عن الله رَحِمَهُ اللهُ ويزعم: أنه ليس في السماء وحدها دون الأرض. اهـ

١٧- الحافظ أبو القاسم عبدالرحمن بن محمد بن منده (٤٧٠ هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

له كتاب في إثبات العلو والمكان لله تعالى، واسمه: «الرد على من زعم أن الله في كل مكان، وعلى من زعم أن الله ليس له مكان، وعلى من تأول النزول على غير تأويله».

١٨- أبو إسماعيل الهروي (٤٨١ هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

قال في «ذم الكلام» (١٣٥ / ٥): فاسمعوا الآن يا ذوي الألباب، وانظروا ما فضل هؤلاء على أولئك، قالوا - قبح الله مقالتهم [يعني الجهمية]-: إن الله موجود بكل مكان.

وهؤلاء يقولون [يعني الأشاعرة]: ليس هو في مكان، ولا يوصف بأين؟ وقد قال المبلغ عن الله رَحِمَهُ اللهُ لجارية معاوية بن الحكم

السلمي رحمته الله: «أين الله؟».

وقالوا: هو من فوق كما هو من تحت، لا يدري أين هو؟ ولا يوصف بمكان، وليس هو في السماء، وليس هو في الأرض، وأنكروا الجهة والحد. اهـ

١٩- عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (٦٠٠هـ) رحمته الله.

[انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» (٢/٢٢)]

٢٠- الدشتي (٦٦٥هـ) رحمته الله.

كما سيأتي كلامه في كتابه هذا عند فقرة (٢٤).

٢١- ابن رجب (٧٩٥هـ) رحمته الله.

قال في «ذيل الطبقات» (٢/٢٤): وفي «الصحيحين» إثبات لفظ المكان.

٢٢- الشيخ عبد العزيز بن باز رحمته الله.

سئل في تعليقاته على الواسطية (ص ٢٩ / من التفريغ المسجل):

هناك من إذا سئل عن الله يقول: لا يوصف بزمان ولا مكان؟

فأجاب: أخطأ في الزمان، أما المكان ثابت، أما الزمان فلم يزل

موجوداً سبحانه وتعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، لم يزل

موجوداً أبداً، ما يقال: إنه في زمان معدوماً ثم وجد، لكن المكان فوق

العرش، أخبر عن نفسه: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]. اهـ

نصّ الكتاب
المُحقّق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حدثنا الشيخ، الإمام، العالم، الحافظ، المفتي، موضح المشكلات، أوجد زمانه، سيد الحفاظ، المؤيد بدين الله، الداعي إلى الله، سيف السنة والمسلمين، قانع المبتدعين، ناصر الدين: أبو محمد محمود بن أبي القاسم بن بدران بن أيان الأنمي الدشتي، قال:

الحمد لله الذي حبب إلي الإسلام والسنة والهدى، وبغض إلي الضلالة والبدع والردى، وكره إلي الكفر والفسوق والعصيان والهوى.

فسبحان الذي خلق فسوى، وقدر فهدى، ورفع السموات العلى، وزينها بمصابيح الدجى، وبسط الأرضين السفلى، ومهداها واسعة القرى، ثم بذاته^(١) على العرش بالحد استوى، وقبض قبضة من أديم

(١) صرح جمع من أهل السنة بلفظة: ب (ذاته) في إثبات الاستواء، ومنهم: عثمان الدارمي (٢٨٠هـ)، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة (٢٩٧هـ)، وابن جرير الطبري (٣١٠هـ)، وابن أبي زيد القيرواني (٣٨٦هـ)، وأبو عمر الطلمنكي (٣٩٩هـ)، ويحيى بن عمار (٤٢٢هـ)، وسعد الزنجاني (٤٧١هـ)، والسجزي (٤٤٤هـ)، والأنصاري الهروي (٤٨١هـ)، وغيرهم كثير من أهل السنة رحمهم الله.

بل ونقل غير واحد من أهل السنة إجماع السلف على إثبات هذه اللفظة، ومن ذلك: قول أبي نصر السجزي رحمه الله في كتاب «الإبانة» فإنه قال: وأئمتنا: كالثوري، ومالك، والحمادين، وابن عينة، وابن المبارك، والفضيل، وأحمد، وإسحاق متفقون على أن الله فوق العرش بذاته وأن علمه بكل مكان).

[«العلو» للذهبي (١٢٩٠/٢)]

= وقول أبي إسماعيل الهروي: ولم تنزل أئمة السلف نُصْرَحَ بذلك.

[«اجتماع الجيوش» (ص ١٧٦)]

وقال ابن القيم: وقال أئمة السُّنة: إنه بذاته فوق عرشه، وإن ذلك حقيقة لا مجاز. «مختصر الصواعق المرسلّة» (٣/ ٩٤٥).

وسبب تصريح أهل السُّنة بهذه اللفظة؛ ما قاله ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: إن الجهمية لما قالوا: (بأن الاستواء مجازٌ)، صرَّحَ أهل السُّنة بأنه مستوٍ (بذاته) على العرش. اهـ

[«مختصر الصواعق» (٣/ ٩٠٢)]

فأئمة أهل السُّنة إنما نطقوا بها زيادة في البيان، وردًّا على أهل التعطيل في تلبسهم على العامة أمر دينهم وعقيدتهم، فليست هذا العبارة من فضول الكلام الذي من حسن إسلام المرء تركه، كما قاله الذهبي في كتابه «العلو» (ص ٢٣٦)، بعد ذكره لمن صرَّح بها من أئمة أهل السُّنة !!

وليست هذه العبارة من كيس الإمام السجزي رَحِمَهُ اللهُ كما زعمه كذلك الذهبي بعد أن نقل كلامه السابق، فقد تعقَّبَه فقال: هذا الذي نقله عنهم مشهور محفوظ سوى كلمة (بذاته) فإنها من كيسه .. إلخ.

ولهذا تعقَّبَه الشيخ التوحيدي رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «إثبات علو الله ومبايسته لخلقه» (ص ٣٢) فقال: قد تقدم ما حكاه أبو عمر الطلمنكي من الإجماع على أن الله تبارك وتعالى فوق السموات (بذاته)، مستو على عرشه كيف شاء، وقد نقله شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «شرح حديث النزول»، وأقرَّه على ذكر الذات، ونقله الذهبي في كتاب «العلو» قبل كلام السجزي بصفتين، وأقرَّه على ذكر الذات، فلا وجه إذاً لاعتراضه على السجزي.

وقد ذكر هذه الكلمة عدد كثير من كبار العلماء، كما ذكر ذلك الذهبي في كتاب «العلو»، بعد ذكره لكلام ابن أبي زيد المالكي .. وذكر شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية عن علماء المالكية أنهم حكوا إجماع أهل السُّنة والجماعة على أن الله بذاته فوق عرشه، وفي هذا مع ما تقدم رد على اعتراض الذهبي على السجزي، وقد بيَّن الذهبي مراد العلماء من ذكر هذه الكلمة، وهو التفريق بين كونه تعالى على العرش، =

وكونه معنا بالعلم، وعلى هذا فليس ذكر الذات من فضول الكلام، كما سيأتي في كلام الذهبي الذي تعقّب به كلام ابن أبي زيد القيرواني، وإنما هو من الإيضاح والتفريق بين علو الله فوق العرش بذاته، وبين معيته بالعلم مع الخلق. اهـ

قال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن رَحِمَهُمُ اللهُ فِي «الرسائل والمسائل» (٣/٣٤٧): قال ابن أبي زيد القيرواني في قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥]: أي (بذاته). وقد أنكر عليه من لا عِلْمَ له، ولا اِطِّلاعَ على مذهب السَّلَفِ والأئمة [الْمُتَقَدِّمِينَ] رضي الله عنهم أجمعين، وخبّط في هذا المقام بما لا طائل تحته من فضول الكلام الدّال على فسادِ القصدِ، وعدمِ رُسوخِ الأفهامِ، فنعودُ بالله من معرّة الجهل والأوهام، ونستجير به من مزلة الأقدام. اهـ

قلت: ولا عبرة كذلك بقول الذهبي في «سيره» (١٩/٦٠٧): قد ذكرنا أن لفظة: (بذاته) لا حاجة إليها، وهي تشغّب النفوسَ، وتركها أولى، والله أعلم. اهـ قلت: بل ننطق بها كما نطق بها أئمة السّنة من غير نكير.

وقوله: (وهي تشغّب النفوسَ)، فقد صدق، فهي تشغّب نفوس أهل البدع من الجهمية والأشاعرة وغيرهم المُعَطَّلَةِ لعلو الرب تعالى، ولا عبرة بهم، ولهذا يصرحون في عقائدهم وكتبهم بنفيها.

قال ابن القيم في استتابة بشر المريسي لما أنكر أن يكون الله فوق العرش، قال: (وبشر إنما أنكر ما أنكرته المعطلة أن ذاته فوق العرش). اهـ «مختصر الصواعق» (٣/١٠٨٤) قال ابن حجر في «الفتح» (١/٥٠٨): (وفيه الرد على من زعم أنه على العرش بذاته). اهـ

وهذا ابن السُّبكي الأشعري في «طبقات الشافعية الكبرى» (٦/١٤٣) يتعقب الكرجي رَحِمَهُ اللهُ فِي قوله في قصيدته في السّنة:

عقائدهم أن الإله بذاته على عرشه مع علمه بالغوايب

فقال: ليس فيها ما يُنكر معناه إلّا قوله: (بذاته). اهـ

بل هم يُكفِّرون من نطق بها واعتقادها، كما قال السجزي رَحِمَهُ اللهُ فِي «رسالته» =

الثَّرى، وخمَّرها أربعين صباحًا تتوالى^(١) [١/ب]، ثم خلقَ منها بيده آدمَ

(ص ٢٢): وعند الأشعري أن من اعتقد أن الله بذاته في السماء فهو كافر. اهـ

وقد تقدم نقل بعض كلامهم في ذلك في المقدمة (ص ٣٩).

والمقصود أن لفظة (بذاته) مما اتفق على النطق بها أهل السنة لإثبات حقيقة الاستواء لله تعالى، لا أنها مجاز كما تقوله الجهمية المعطلة.

وهي كلفظة: (بائن من خلقه)، فأهل السنة إنما نطقوا بها زيادة في البيان، وإغاية للجهمية المعطلة الذين يثبتون الألفاظ دون الحقائق والمعاني.

فقد رواه ابن أبي حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن هشام بن عبيد الله الرّازي القاضي - صاحب محمد بن الحسن - حبس رجلاً في التجهم، فتاب، فجيء به إلى هشام ليمتحنه، فقال: الحمد لله على التوبة، أتشهد أن الله على عرشه (بائنٌ من خلقه)؟ قال: أشهد أن الله على عرشه، ولا أدري ما بائنٌ من خلقه.

فقال: ردوه إلى الحبس فإنه لم يُتَب. «بيان تلبيس الجهمية» (١/٤٤٠).

(١) يشير إلى حديث رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ خَمَّرَ طِينَةَ آدَمَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا - أَوْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً - ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ هَكَذَا، فَخَرَجَ فِي يَمِينِهِ كُلُّ طَيْبٍ، وَخَرَجَ فِي الْأُخْرَى كُلُّ خَبِيثٍ..» الحديث.

رواه الدارقطني في «الأفراد» (٢٢٢١) مرفوعًا، وقال: تفرّد به يحيى بن كثير أبو النضر البصري التيمي، وعاصم مرفوعًا، ورواه عمرو بن علي، عن مُعتمر، عن يزيد بن زريع، ويحيى بن سعيد، ومعاذ بن معاذ، عن التيمي عنه، عن سلمان، أو ابن مسعود قال: (إِنَّ اللَّهَ ﷻ خَمَّرَ طِينَةَ آدَمَ)، وهذا هو المحفوظ موقوف.

وقال في «العلل» (٥/٢٣٨): يرويه سُلَيْمَانُ التيمي، عن أَبِي عَثْمَانَ النهدي، عن سلمان، أو ابن مسعود موقوفًا، وهو الصّحيح، ومن رفعه فقد وهم. اهـ

والموقوف: رواه الدارمي في «النقض» (٥٢)، والآجري في «الشریعة» (٤٣١)، وأبو الشيخ في «العظمة» (١٠٠٦)، وابن منده في «التوحيد» (٤٨٤)، والفريابي في «القدر» (١٠) عن سلمان، أو عبدالله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شك فيهِ الرَّاوي. =

المُجْتَبَى^(١)، خَلَقًا عَلَى صُورَتِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى^(٢)، وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ

ورواه موقوفًا كذلك ابن جرير في «التاريخ» (١/٩٣)، والآجري في «الشرعة» (٤٣٢)، وابن منده في «التوحيد» (٤٨٥)، عن سلمان رضي الله عنه من غير شك.

وإسناده صحيح كما قال الدارقطني، ولا يخفى أن مثله لا يقال بالرأي فله حُكْم الرَّفْعِ. والله أعلم. [وانظر: تحقيق «النقض» للسماري]

قلت: ومن العجيب أن يرد بعض المشتغلين بتحقيق كتب السلف هذا الأثر بأن الصحابي رضي الله عنه أخذه (من جراب أهل الكتاب) فلا يقبل منه! فلعله تفتن لما لم يتفتن له هذا الصحابي رضي الله عنه! بل ولم يتفتن له أئمة السنة والاعتقاد الذين رووا هذا الأثر في مصنفاتهم من غير رد ولا نكير.

ولكن لعل هذه التهمة دخلت عليه وعلى غيره من شبه أهل التحريف والتعطيل من الجهمية والأشاعرة وغيرهم، فهم يردون كثيرًا من هذه الروايات وما دلت عليه من إثبات الصفات بحجة أنها مُتَلَقَّاة من أهل الكتاب!

وهذا كما لا يخفى طعن في الصحابة رضي الله عنهم، وذلك باتهامهم أنهم يروون في ديننا ما لا يجوز لهم روايته، ويصفون الله تعالى بما يتنزه الله عنه!

ومنها هذا الأثر؛ فهذا البيهقي الأشعري في كتابه «الأسماء والصفات» (١٥١/٢) الذي ملأه بالتحريف والتأويل للصفات يقول بأن سلمان الفارسي رضي الله عنه - وهو روائي هذا الأثر - قد أخذه عن أهل الكتاب!

قال ابن تيمية رحمته الله في «مجموع الفتاوى» (١٣/٣٤٥): ومع جزم صاحب فيما يقوله، فكيف يقال: إنه أخذه عن أهل الكتاب، وقد نهوا عن تصديقهم. اهـ وسيأتي في أثناء حواشي هذا الكتاب ردٌّ على هذه الشبهة الجهمية التي يَرُدُّون بها كثيرًا من صفات الله تعالى.

(١) يشير إلى قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِدْنِي ﴾ [ص: ٧٥].

(٢) يشير إلى حديث: «إن الله خلق آدم على صورة الرحمن»، وسيأتي برقم (٣٧).

تخصيصاً له من بين الورى^(١)، ينزل إذا ثلث الليل مضى، من عرشه إلى السماء الدنيا، بلا كيف، ولا شبه له، ولا مثل في الورى، فيقول: هل من سائل؟ هل من تائب؟ هل من مُستغفر؟ كذلك إلى الصباح المُجتلي^(٢).

(١) يشير إلى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ﴾ [السجدة: ٩].

(٢) يشير إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ينزل ربنا صلى الله عليه وسلم كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، فيقول: من يدعوني فأستجيب له، ومن يسألني فأعطيه، ومن يستغفرني فأغفر له». [رواه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (١٧٢١)]. قال الفضيل بن عياض رضي الله عنه: إذا قال الجهمي: أنا أكفر برب ينزل ويصعد، فقل: آمنت برب يفعل ما يشاء. [مجموع الفتاوى (٣٨٦/٥)].

وقال نعيم بن حماد رضي الله عنه: حديث النزول يرد على الجهمية قولهم، قال: ينزل بذاته وهو على كرسیه. [«التمهيد» لابن عبد البر (١٤٤/٧)]

قلت: والمعطلة من الجهمية والأشاعرة وغيرهم إما أن ينفوا نزول الله صلى الله عليه وسلم صراحة، وإما أن يأتوا بالألفاظ مجملة يريدون منها إبطال حقيقة النزول، كنفى الانتقال والحركة والزوال وغير ذلك من الألفاظ المتدعة، ومن ذلك:

١- قول ابن حبان في «صحيحه» (٢٠٠/٣): ينزل بلا آلة، ولا تحرك، ولا انتقال من مكان إلى مكان. اهـ

٢- قال ابن حجر «الفتح» (١١/١٢٩) قال الكرمانى: .. النزول محال على الله! لأن حقيقته الحركة من جهة العلو إلى السفل، وقد دلت البراهين القاطعة على تنزيهه عن ذلك! فليتأول ذلك بأن المراد: نزول ملك الرحمة ونحوه، أو يفوض مع اعتقاد التنزيه .. إلخ

٣- قال ابن حجر الهيتمي في «الزواجر» (ص ٦٥): نزول الله كناية عن نزول رحمته، أو بعض ملائكته؛ لتعالیه صلى الله عليه وسلم عن الجهة، والمكان، والجسم، والزمان. اهـ
قلت: النزول حق لا شك فيه، وأما الجسم، والانتقال، والجوارح، والأعضاء =

فُسُبِحَانَهُ مِنْ عَزِيزٍ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى، وَالْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى لَهُ، مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى ﴿٦﴾ [طه: ٦].

أَحْمَدُهُ عَلَى لَطَائِفِ نِعَمِهِ الَّتِي لَا تُحْصَى، وَأَشْكُرُهُ عَلَى وَظَائِفِ قِسْمِهِ الَّتِي لَا تُحَدُّ وَلَا تُسْتَقْصَى.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، شَهَادَةً عَالِيَةَ الذَّرَى،

وغيرها من الألفاظ المبتدعة التي يُشْنَعُ بها المعطلة على أهل السُّنَّةِ فإنما يطلقونها ويريدون منها نفي حقيقة صفات الله ﷻ، وقد أنكرها غير واحد من الأئمة.

قال عبدالله بن أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ: كنت أنا وأبي عابرين في المسجد، فسمع قاصًّا يقصُّ بحديث النزول، فقال: إذا كان ليلة النصف من شعبان، ينزل الله ﷻ إلى السماء الدنيا، بلا زوال، ولا انتقال، ولا تغير حال، فارتعد أبي رَجَمَهُ اللهُ، واصفر لونه، ولزم يدي، وأمسكته حتى سكن، ثم قال: قف بنا على هذا المتخوِّص، فلما حاذاه، قال: يا هذا، رسول الله ﷺ أُغِيرَ على ربه ﷻ منك، قل كما قال رسول ﷺ، وانصرف.

[«الاقتصاد في الاعتقاد» لعبد الغني المقدسي (٢١)]

وقال الدارمي رَحِمَهُ اللهُ في «النقض» (ص ٣١٠): هذا الذي تكرره مرَّةً بعد مرَّةً: (جارج)، و(عضو)، وما أشبهه؛ حشو وخرافات وتشنيع لا يقوله أحد من العالمين. وقال (١٤٨): وأما تشنيعك على هؤلاء المقرين بصفات الله ﷻ، المؤمنين بما قال الله أنهم يتوهمون فيها جوارح وأعضاء، فقد ادعيت عليهم في ذلك زورًا وباطلاً، وأنت من أعلم الناس بما يريدون بها، إنما يثبتون منها ما أنت له معطل، وبه مكذب، ولا يتوهمون فيها إلا ما عنى الله ورسوله ﷺ، ولا يدعون جوارح، ولا أعضاء كما تقولت عليهم، غير أنك لا تألو في التشنيع عليهم بالكذب؛ ليكونن أروج لضلالتك عند الجهال. اهـ

وانظر المقدمة المبحث السابع (إثبات المكان لله تعالى) ففيه زيادة بيان.

خالية المشرب عن شوائب الفرى.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي به أسرى [٢ / أ] من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، ورقاه إلى سدرة المنتهى، وأراه من آياته الكبرى، ثم دنا فتدلى، فكان قاب قوسين أو أدنى، فأوحى إلى عبده ما أوحى (١).

(١) يشير إلى ما رواه البخاري في «صحيحه» (٧٥١٧) عن شريك بن عبد الله بن أبي نعيم، قال: سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول - ليلة أسري برسول الله صلى الله عليه وسلم من مسجد الكعبة .. - فذكر حديث الإسراء بطوله، وفيه: «.. ثم علا به فوق ذلك بما لا يعلمه إلا الله، حتى جاء سدرة المنتهى، ودنا الجبار رب العزة فتدلى، حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى، فأوحى الله فييا أوحى إليه: خمسين صلاة على أمتك، كل يوم وليلة ..». الحديث.

وقد رد بعضهم ما دلت عليه هذه الرواية من نسبة الدنو والتدلي إلى رب العزة صلى الله عليه وسلم، وغيرها من الألفاظ التي ذكرت في حديث أنس رضي الله عنه بسبب تفرد شريك بن عبد الله رضي الله عنه بها، ولا يسلم لهم في ذلك في كثير منها.

وقد رد عليهم الحافظ أبو الفضل ابن طاهر، فقال: تعليل الحديث بتفرد شريك، ودعوى ابن حزم أن الآفة منه، شيء لم يسبق إليه؛ فإن شريكاً قبله أئمة الجرح والتعديل، ووثقوه، ورووا عنه، وأدخلوا حديثه في تصانيفهم، واحتجوا به، وروى عبد الله بن أحمد الدوري، وعثمان الدارمي، وعباس الدوري، عن يحيى بن معين أنه قال: لا بأس به. وقال ابن عدي: مشهور من أهل المدينة، حدث عنه مالك وغيره من الثقات، وحديثه إذا روى عنه ثقة لا بأس به؛ إلا أن يروي عنه ضعيف.

قال ابن طاهر: وحديثه هذا رواه عنه ثقة، وهو سليمان بن بلال.

قال: وعلى تقدير تسليم تفرده برواية: «قبل أن يوحى إليه»؛ فإن ذلك لا =

يقتضي طرح حديثه، فوهم الثقة في موضع من الحديث لا يسقط جميع الحديث، ولا سيما إذا كان الوهم لا يستلزم ارتكاب محذور، ولو تُرِكَ حديث من وَهَمَ في تاريخ، لثُرِكَ حديثُ جماعة من أئمة المسلمين. اهـ - [«الفتح» (١٣/ ٤٩٣)].

قلت: وما دلت عليه هذه اللفظة من دنو الجبار ﷺ لم ينفرد بها شريك، كما في «الفتح» (١٣/ ٤٨٨) قال: وفي دعوى التفرد نظر؛ فقد وافقه كثير بن خنيس - بمعجمة ونون، مصغر - عن أنس، كما أخرجه سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي في «كتاب المغازي» من طريقه. اهـ

وهذه الزيادة رواها ابن جرير في «تفسيره» (١١/ ٥٠٩)، قال: حدثنا خلاد بن أسلم، قال: أخبرنا النضر، أخبرنا محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، عن كثير، عن أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لما عرج بي مضى جبريل حتى جاء الجنة، قال: فدخلت، فأعطيت الكوثر، ثم مضى حتى جاء سدره المنتهى، فدنا ربك فتدلى، فكان قاب قوسين أو أدنى، فأوحى إلى عبده ما أوحى...». ورواها ابن خزيمة في «كتاب التوحيد» (٤٣٦).

وله متابعات أخرى، منها: ما رواها ابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» (١/ ٤٢٠ - ٤٢١)، من طريق ميمون بن سياه، عن أنس ﷺ. ومنها: ما رواها البيهقي في «الدلائل» (٢/ ٣٨٢ - ٣٨٣) من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك ﷺ.

فهذه لفظة صحيحة، وقد جاءت الروايات عن الصحابة ﷺ، ومن بعدهم من التابعين على ما يشهد لها بالقبول والصحة، ونطق بها أهل السنة في مصنفاتهم وعقائدهم، ومن ذلك:

١ - عن أبي سلمة، عن ابن عباس ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَأَاهُ نَزَّلَ آخْرَهُ ﴿١٣﴾ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى﴾ [النجم]، قال: دنا ربه منه فتدلى، فكان قاب قوسين أو أدنى، فأوحى إلى عبده ما أوحى. قال: قد رآه النبي ﷺ.

رواه الطبري في «التفسير» (١١/ ٥١٤)، واللالكائي (٩١٦).

٢- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: لما أُسري بالنبي صلى الله عليه وسلم اقترب منه ربه، فكان قاب قوسين أو أدنى.

ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٦ / ١٥٨)، وعزاه لابن المنذر، وابن مردويه.
 ٣- وروى ابن خزيمة في «التوحيد» (٤٣٥) بعد حديث شريك، عن عباد بن منصور، قال: سألت الحسن، فقلت: ثم دنا فتدلى، من ذا يا أبا سعيد؟ قال: ربي.
 ثم قال ابن خزيمة رحمته الله: وفي خبر كثير بن حبيش، عن أنس رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال مثل هذه اللفظة التي في خبر شريك بن عبد الله. ثم ذكره.

قلت: كذا ضبطها هنا: (حبيش) بالحاء المهملة والشين المعجمة، وقد تقدم قريباً ضبطه بالحاء المعجمة والسين المهملة وعلى هذا الضبط أكثر كتب التراجم.

٤- قال ابن خزيمة رحمته الله في «التوحيد» (١ / ٤١٨): فأما قوله جل وعلا: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴾ (٨) فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴿ [النجم: ٨-٩] ففي خبر شريك بن عبد الله بن أبي نمر، عن أنس بن مالك رضي الله عنه بيان وضوح أن معنى قوله: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴾ إنما دنا الجبار رب العزة لا جبريل. ثم ذكر سياق الحديث.

٥- وقال أبو عوانه رحمته الله في «مسنده» (١ / ١٣٢): أبواب في الرد على الجهمية، وبيان أن الجنة مخلوقة، وأن النبي صلى الله عليه وسلم دخلها، وأنها فوق السموات، وأن السدرة المنتهى فوقها، وأن الله فوقها وأن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى إليها، وأنه دنا من رب العزة ورب العزة دنا منه قاب قوسين أو أدنى، وأن ما غشي السدرة من الألوان كان من نوره تبارك وتعالى .. اهـ

٦- وقال ابن سريج رحمته الله في رسالته التي كتبها في إثبات الصفات، وقد ساق فيها كثيراً من الصفات: ونظائرها مما نطق به القرآن، كالفوقية، والنفس واليدين ... والدنو كقاب قوسين أو أدنى ... إلخ. [انظر كتابي: «الجامع في عقائد أهل السنة والأثر» (٤٣) / عقيدة ابن سريج، فقرة (٥)].

٧- وقال ابن بطه رحمته الله في «الإبانة الصغرى» (٣١٠): وأنه ركب البراق، =

وأتى بيت المقدس من ليلته، ثم عرج به إلى السماء، حتى دنا من ربه فتدلى، فكان قاب قوسين أو أدنى. اهـ

٨- وقال أبو الحسن الكرجي الشافعي رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ «الْفُصُولُ فِي الْأُصُولِ عَنْ الْأَثْمَةِ الْفُحُولِ» عِنْدَ سِرْدِهِ لِأَحَادِيثِ الصِّفَاتِ الَّتِي يُؤْمِنُ بِهَا أَهْلُ السُّنَّةِ: وَفِي حَدِيثِ الْمَعْرَاجِ فِي الصَّحِيحِ: «.. ثُمَّ دَنَا الْجِبَارُ رَبَّ الْعِزَّةِ فَتَدَلَّى حَتَّى كَانَ مِنْهُ قَابُ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى». اهـ «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٨٤).

٩- وقال معمر بن أحمد الأصفهاني رَحِمَهُ اللهُ فِي عَقِيدَتِهِ الَّتِي حَكَى فِيهَا إِجْمَاعُ أَهْلِ السُّنَّةِ: «.. وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ عُرِجَ بِرُوحِهِ وَبَدَنِهِ.. فَكَانَ قَابُ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى.. إلخ. [الجامع في عقائد أهل السنة والأثر] (٥٤/ عقيدة معمر)، فقرة (٣١) تحقيقي].

١٠- قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَنْ لُؤَازِمِ مَعَارِضَةِ الْوَحْيِ بِالْعُقُولِ وَالْأَرْأَاءِ: وَمِنْ لُؤَازِمِهِ - بَلْ صَرَّحَ بِهَا - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَعْجِزْ بِهِ إِلَى اللَّهِ حَقِيقَةً، وَلَمْ يَدْنُ مِنْ رَبِّهِ حَتَّى كَانَ مِنْهُ قَابُ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى، وَلَمْ يَرْفَعْ مِنْ عِنْدِ مُوسَى إِلَى عِنْدِ رَبِّهِ مَرَارًا يَسْأَلُ التَّخْفِيفَ لِأَمْتِهِ، فَإِنْ (مِنْ) وَ (إِلَى) عِنْدَهُمْ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى مُحَالٌ، فَإِنَّمَا تَسْتَلْزِمُ الْمَكَانَ ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً. اهـ «مختصر الصواعق» (٢/ ٤٦٦).
وقال في «النونية» (١/ ١٩٤):

وإليه قد عرج الرسول فقدرت من قُربه من ربه قوسان
وقال أيضًا (٢/ ٤٤٦):

وإليه قد عرج الرسول حقيقة لا تنكروا المعراج بالبهتان
ودنا من الجبار جل جلاله ودنا إليه الرب ذو الاحسان

ومن أهل العلم من رد هذه اللفظة في هذا الحديث لمخالفتها لما ثبت مرفوعاً وموقوفاً في تفسير قوله تعالى في سورة النجم: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ [النجم: ١٣]، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهَا جَبْرِيْلَ ﷺ، كَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ ابْنُ الْقَيْمِ، فَقَالَ فِي تَعْقِبِهِ عَلَى الْهَرَوِيِّ فِي اسْتِدْلَالِهِ بِهَذِهِ الْآيَةِ، قَالَ: كَأَنَّهُ فَهَمُّ مِنَ الْآيَةِ: أَنَّ الَّذِي دَنَى فَتَدَلَّى فَكَانَ مِنْ مُحَمَّدٍ ﷺ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى: هُوَ اللَّهُ ﷻ، وَهَذَا وَإِنْ قَالَه جَمَاعَةٌ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ؛ =

فالصحيح: أن ذلك هو جبريل عليه الصَّلَاة والسَّلَام، فهو الموصوف بما ذُكِرَ من أول السورة إلى قوله: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ﴾ هكذا فسره النبي ﷺ في الحديث الصحيح. قالت عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: سألت رسول الله ﷺ عن هذه الآية، فقال: «جبريل لم أره في صورته التي خُلِقَ عليها إلا مرتين».

ولفظ القرآن لا يدل على غير ذلك من وجوه .. ثم أطال في ذكرها حتى أوصلها إلى ستة عشر وجهًا. [«المدارج» (٣/٣١٩) بتصرف يسير].

فهذا الدنو والتدلي في هذه الآية لا يعارض به ما ثبت في حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من نسبة الدنو والتدلي للرب ﷻ، فإن هذا غير هذا كما قال ابن القيم رحمه في «زاد المعاد» (٣/٣٨): وأما قوله تعالى في سورة النجم: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَنَّا ﴿٨﴾﴾ [النجم: ٨] فهو غير الدنو والتدلي في قصة الإسراء، فإن الذي في (سورة النجم) هو دنو جبريل وتدليه كما قالت عائشة وابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، والسياق يدل عليه، فإنه قال: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ﴾ وهو جبريل ﴿دُومِرَةً فَاَسْتَوَىٰ ﴿٦﴾ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ﴿٧﴾ ثُمَّ دَنَا فَتَدَنَّا ﴿٨﴾﴾ فالضائرت كلها راجعة إلى هذا المعلم الشديد القوى، وهو ذو المرة أي: القوة، وهو الذي استوى بالأفق الأعلى، وهو الذي دنى فتدلى فكان من محمد ﷺ قدر قوسين أو أدنى، فأما الدنو والتدلي الذي في حديث الإسراء فذلك صريح في أنه دنو الرب تبارك وتدليه، ولا تعرّض في سورة النجم لذلك، بل فيها أنه رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى، وهذا هو جبريل، رآه محمد ﷺ على صورته مرتين؛ مرة في الأرض، ومرة عند سدرة المنتهى. والله أعلم. اهـ

قال ابن كثير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في «تفسيره» (٧/٤٤٥): فإن هذه الرؤية لجبريل لم تكن ليلة الإسراء، بل قبلها، ورسول الله ﷺ في الأرض، فهبط عليه جبريل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وتدلّى إليه، فاقترب منه وهو على الصورة التي خلقه الله عليها، له ستائة جناح، ثم رآه بعد ذلك نزلة أخرى عند سدرة المنتهى، يعني: ليلة الإسراء، وكانت هذه الرؤية الأولى في أوائل البعثة بعدما جاءه جبريل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أول مرة، فأوحى الله إليه صدر سورة =

اقرأ، ثم فتر الوحي فترة .. حتى تبدى له جبريل ورسول الله ﷺ في الأبطح في صورته التي خلقه الله عليها، له ستمائة جناح قد سد عظم خلقه الأفق، فاقرب منه وأوحى إليه عن الله ﷻ ما أمره به، فعرف عند ذلك عظمة الملك الذي جاءه بالرسالة، وجلالة قدره، وعلو مكانته عند خالقه الذي بعثه إليه .

ثم ذكر حديث شريك عن أنس ؓ في حديث الإسراء: (ثم دنا الجبار رب العزة فتدلى)، وقال: فإن صح فهو محمول على وقت آخر، وقصة أخرى، لا أنها تفسير لهذه الآية؛ فإن هذه كانت ورسول الله ﷺ في الأرض لا ليلة الإسراء؛ ولهذا قال بعده: ﴿ وَلَقَدْ رَأَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ ﴾، فهذه هي ليلة الإسراء، والأولى كانت في الأرض. اهـ

قلت: وقد صحَّ الحديث كما تقدم والحمد لله.

واعلم أن معظم من طعن في هذه اللفظة من هذا الحديث هم معطلة الصفات؛ لأن فيها إثبات دنو الله تعالى من نبيه ﷺ، وهذا تجسيم عندهم تأباه قلوبهم وعقولهم، ولهذا هم يستبشعونه ويردونه بشدة، ومن ذلك ما قاله الخطابي: ليس في هذا الكتاب - يعني: صحيح البخاري - حديث أشنع ظاهراً، ولا أشنع مذاقاً من هذا الفصل، فإنه يقتضي تحديد المسافة بين أحد المذكورين وبين الآخر، وتمييز مكان كل واحد منهما، هذا إلى ما في التدلي من التشبيه والتمثيل له بالشيء الذي تعلق من فوق إلى أسفل. ثم اختار أن هذا الحديث رؤيا منام، أو أن أنساً ؓ حكاه من تلقاء نفسه لم يعزه إلى النبي ﷺ. [«الفتح» (١٣/٤٤٣)]

قلت: بل والله الشناعة والبشاعة في قول من رد الأحايث الصحاح بعقله ولم تطب نفسه لها، وذهب فيها مذهب الجهمية ومن تأثر بهم من الذين يزنون كلام الله وكلام رسوله ﷺ بعقولهم التي تشبعت بالتعطيل والتحريف لكلام الله تعالى ولكلام رسوله ﷺ، وإلا فأين أئمة السلف وعلماء السنة عن هذه الأحاديث التي هي عند المعطلة منكرة!؟

وهكذا هم يحاولون الطعن في أحاديث الصفات بكل ما أوتوه من مكرٍ، إما برده صراحة، وإما برده بتأويله، وإما رده بالطعن في رواته ولو كانوا أصحاب النبي ﷺ بأنهم يروون ما لا يفهمون! أو أنهم تلقوه عن أهل الكتاب وحدثوا به مع ما فيه من التشبيه والتجسيم! أو بمجرد ما يحسبون أنه حق وصواب! كما هو مقتضى قول الخطابي في هذا الحديث، فقد ادعى أن أنسًا ﷺ حكاه من تلقاء نفسه لم يعزه إلى النبي ﷺ! وكذا صنيعة مع ابن مسعود ﷺ في قصة اليهودي الخبر الذي جاء إلى النبي ﷺ فقال للنبي ﷺ: (إن الله يضع السموات على إصبع، والأرضين على إصبع ..) الحديث، فقال الصحابي ابن مسعود ﷺ: فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه تصديقًا لقول الخبر.

فقال الخطابي: إنما هذا من الصحابي ظنًا منه وحسبانًا.

ثم ردَّ هذا الحديث بأنه من أحاديث الآحاد التي لا تقبل في أبواب الصفات، وأيضًا هو من قول اليهود المشبهة فلا يلتفت إليه. «أعلام السنن» (٣/١٨٩٨). وقد رد عليه وعلى أمثاله ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ في «التوحيد» (١/١٧٨) فقال: .. وقد أجلَّ الله قدر نبيه ﷺ عن أن يُوصف الخالق البارئ بحضرته بما ليس من صفاته، فيسمعه فيضحك عنده، ويجعل بدل وجوب النكير والغضب على المتكلم به ضحكًا تبدو نواجذه تصديقًا وتعجبًا لقائله، لا يصف النبي ﷺ بهذه الصفة مؤمن مُصدِّق برسالته. اهـ

وقال (١/١٨٧): (باب إثبات الأصابع لله تعالى ﷻ من سنة النبي ﷺ قِيلًا له، لا حكايةً عن غيره، كما زعم بعض أهل الجهل والعناد أن خبر ابن مسعود ﷺ ليس هو قول النبي ﷺ وإنما هو قول اليهود، وأنكر أن يكون ضحك النبي ﷺ تصديقًا لليهودي). اهـ

وأما قول الخطابي في حديث المعراج: (إن ذلك يقتضي تحديد المسافة بين أحد المذكورين وبين الآخر، وتمييز مكان كل واحد منهما).

فهو صريح في نفي علو الله تعالى على خلقه، إذ لا تمييز بين مكان الخالق =

ورآه بعينه مرّة بعد أخرى^(١)، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أئمة

تعالى وبين المخلوق، ولا مسافة ولا تحديد بينهما، فإما أن يكون الرب تعالى حالاً في خلقه، ومداخلاً لهم، فهو في كل مكان، وهذا مذهب الحلوية الذي أجمع أهل السنة على كفرهم.

وإما أنه لا مكان لله أصلاً، لا في جهة العلو ولا في غيرها من الجهات، فهو عدم لا وجود له، والعدم هو إله المعطلة والملاحدة. فنعوذ بالله من ذلك.

واعلم أن صفة الدنو التي دلّ عليها حديث المعراج هي ثابتة في غير ما حديث، ومنها: ما رواه البخاري (٢٤٤١)، ومسلم (٢٧٦٨)، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول في النجوى: «إن الله يُدني المؤمن فيضع عليه كنفه ويستره، فيقول: أتعرف ذنب كذا؟ أتعرف ذنب كذا؟ ..»، الحديث.

قال الدارمي رحمته الله «النقض» (ص ٣٥٣): فتأويل هذا: أنه على الستر، مع القرب والدنو والمناجاة التي قالها النبي صلى الله عليه وآله وسلم. اهـ

(١) رؤية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لله تعالى في ليلة المعراج بعينه من المسائل التي حصل فيها خلاف بين أهل السنة والجماعة.

وقد نصّ جماعة من العلماء على إثبات رؤية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لربه تعالى بعينه ليلة المعراج، ومن نصّ على ذلك: معمر بن أحمد الأصفهاني، وأبو إسماعيل الأنصاري الهروي، وابن النّجاد، والقاضي أبو يعلى الحنبلي، وابن البناء الحنبلي، وأبو القاسم الأصبهاني، وغيرهم.

والاختلاف في هذه المسألة قديم كما قال الإمام أحمد رحمته الله لما سُئِلَ عن حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن محمداً صلى الله عليه وآله وسلم رأى ربه، فقال: في رؤية الدنيا قد اختلفوا، أما رؤية الآخرة فلم يختلف فيه إلا هؤلاء الجهمية. [«المنتخب من العلل» (١٨١)]

وقد استدللّ من ذهب إلى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى ربه بعينه ببعض الأحاديث والآثار التي تنصّ صراحة على ذلك، وقد تكلمت عنها في تحقيق كتاب «الرّد =

على المتدعة» (فقرة/ ١٨١ - ١٩٠) لابن البناء الحنبلي.

واستدلوا كذلك بما تقدم تقريره من دنو الرب تعالى وتدليه من نبيه ﷺ في ليلة المعراج، وهذا ليس فيه إلا إثبات الدنو وليس فيه التصريح برؤية العين، ولا يلزم منه الرؤية، فنقف مع النص ولا نزيد عليه.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي «بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ١٥٧): الذي عليه أكثر أهل السنة والحديث إثبات رؤية محمد ﷺ ربه، لكن اختلفوا هل يقال: (رآه بعينه)، أو يقال: (رآه بقلبه)، أو يقال: (رآه)، ولا يُقال رآه بعينه ولا بقلبه؟ على ثلاثة أقوال .. اهـ [وانظر: «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٨٦)]

قلت: ثبت عند مسلم في «صحيحه» (٣٥٥) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَبَّهُ بِقَلْبِهِ. وَفِي لَفْظِ (٣٥٦): رَأَاهُ بِفُؤَادِهِ مَرَّتَيْنِ. وَثَبِتَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللَّهِ الْغُرْبَةَ .. [رواه البخاري (٣٢٣٤)، ومسلم (٣٥٨)].

ولقد جمع بعض أهل العلم بين هذين القولين، فقال: (عائشة أنكرت رؤية العين، وابن عباس أثبت رؤية الفؤاد، والألفاظ الثابتة عن ابن عباس هي مُطلقة، أو مُقيدة بالفؤاد، تارة يقول: (رأى محمد ربه)، وتارة يقول: (رآه بفؤاده)، ولم يثبت عن ابن عباس لفظ صريح بأنه رآه بعينه .. وليس في الأدلة ما يقتضي أنه رآه بعينه، ولا ثبت ذلك عن أحدٍ من الصَّحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، ولا في الكتاب والسنة ما يدل على ذلك، بل النصوص الصَّحيحة على نفيه أدل، كما في «صحيح» مسلم (٣٦٢) عن أبي ذرٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ هَلْ رَأَيْتَ رَبَّكَ؟ فَقَالَ: «نُورٌ أَتَى أَرَاهُ».

[انظر كلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٠٩ - ٥١٠)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ٢٥٠)]

وأما رؤية نبينا ﷺ لربه ﷻ عياناً في الأرض؛ فقد اتفق أهل السنة على أنه لم ير ربه بعينه في الأرض، وأن كل حديث فيه ذلك فهو كذب باطل باتفاق علماء المسلمين. [«مجموع الفتاوى» (٣/ ٣٨٦ - ٣٨٩)]

الهُدَى، وَأَزِمَّةِ التُّقَى، وَسَلْمِ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

أما بعد،

فَإِنْ سَأَلْنَا سَأَلْنِي، وَقَالَ: (أَحِبُّ أَنْ تَجْمَعَ مَا جَاءَ فِي إِثْبَاتِ الْحَدِّ لِلَّهِ تَعَالَى)، وَيَعْنِي بِذَلِكَ: حَدٌّ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ.

وَأَمَّا مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ ﷻ حَدًّا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ؛ فَهُوَ: ضَالٌّ، مُضِلٌّ، مُبْتَدِعٌ.

فَأَجَبْتُ إِلَى ذَلِكَ، وَجَمَعْتُ فِي كِتَابِي هَذَا شَيْئًا يَسِيرًا مِنْ مَذْهَبِ عُلَمَاءِ السَّلَفِ وَأَثْمَتِهِمْ، وَمَا رُوِيَ وَصَحَّ عَنْهُمْ، وَمَا احْتَجُّوا فِي ذَلِكَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَمَا ذَكَرُوهُ فِي كِتَابِهِمْ وَتَصَانِيفِهِمْ.

مِنْهُمْ: الْإِمَامُ عَبْدِ اللَّهِ [٢/ب] بْنِ الْمُبَارَكِ، وَالْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَلٍ ^(١)، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ ^(٢)، وَعَثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ

وَأَمَّا غَيْرُ نَبِينِنَا ﷺ؛ فَقَدْ قَالَ ﷺ: «... إِنْ كُمْ لَنْ تَرَوْا رَيْكُم حَتَّى تَمُوتُوا».

[رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٣٢٤)، وَالنَّسَائِيُّ (٧٧٦٤)، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ]

- قَالَ الْبَرْبَهَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (٥١): مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَرَى رَبَّهُ فِي دَارِ

الدُّنْيَا، فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ ﷻ. اهـ

(١) ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ، تُوْفِيَ سَنَةَ: (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ إِمَامُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَحْمَدُ إِمَامٌ فِي السُّنَّةِ.

(٢) إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ التَّمِيمِيِّ الْحَنْظَلِيِّ الْمَرْوَزِيِّ، أَبُو يَعْقُوبَ، الْمَعْرُوفُ

بِابْنِ رَاهَوِيَةَ، تُوْفِيَ سَنَةَ: (٢٣٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: مِثْلُ إِسْحَاقَ يُسْأَلُ عَنْهُ! إِسْحَاقُ عِنْدَنَا إِمَامٌ مِنْ أُمَّةِ

الْمُسْلِمِينَ. وَقَالَ: لَا أَعْرِفُ لِإِسْحَاقَ بِالْعِرَاقِ نَظِيرًا.

الدارمي^(١)، وأبو عبدالله ابن بَطَّة^(٢)، وأبو إسماعيل الأنصاري^(٣)،

(١) الإمام المشهور المتوفى سنة: (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ، وهو صاحب كتاب «نقص عثمان

ابن سعيد على المريسي الجهمي العنيد»، وكتاب: «الرَّد على الجهمية».

وقد تقدم في المقدمة (ص ١٢) ثناء أهل العلم على كتابيه، وأنها من أفضل ما صنف في أبواب السُّنة والرد على الجهمية المعطلة.

(٢) عُبَيْدالله بن محمد العُكْبَرِي، الإمام المشهور، صاحب سنة واتباع، توفي سنة:

(٣٨٧هـ) رَحِمَهُ اللهُ. جاء في ترجمته في «السير» (١٦ / ٥٢٩): الإمام القدوة، العابد،

الفقيه، المحدث، شيخ العراق. اهـ

من أشهر مصنفاته: «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومُجانبة الفرق المذمومة»،

والمشهور: بـ «الإبانة الكبرى»، مُصنّف كبير في بيان عقيدة أهل السُّنة، سار فيه

على طريقة أهل الأثر في الاستدلال بالكتاب والسُّنة وآثار السُّلف مع ذكر الأسانيد

لكل ما يورده، وله كذلك: «الشرح والإبانة على أصول السُّنة والدبّانة»، والمشهور:

بـ «الإبانة الصُّغرى»، وهي رسالة نافعة مختصرة في عقيدة أهل السُّنة، وقد وفقني

الله بتحقيقها والتعليق عليهما، وله كذلك كتاب «إبطال الحيل»، وغيرها.

(٣) هو عبدالله بن محمد بن علي، أبو إسماعيل الهروي (٤٨١هـ) رَحِمَهُ اللهُ، صاحب

كتاب: «ذم الكلام وأهله»، و«الأربعين في دلائل التوحيد»، و«الفاروق».

وهو صاحب كتاب «منازل السائرين» الذي ذمّه قومٌ من أهل السُّنة بسببه،

وقد حوا فيه بذلك، كما قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٣٣ / ٥٥): وقد كان

شيخنا ابن تيمية بعد تعظيمه لشيخ الإسلام يحطّ عليه، ويرميه بالعظائم بسبب ما

في هذا الكتاب. اهـ

وقال ابن رجب «ذيل طبقات الحنابلة» (١ / ١١٨): له كلام في التصوف والسلوك

دقيق، وقد اعتنى بشرح كتابه «منازل السائرين» جماعة، وهو كثير الإشارة إلى مقام

الفناء في توحيد الربوبية، واضمحلال ما سوى الله تعالى في الشهود لا في =

وأبو القاسم ابن مندَه^(١)، وإسماعيل بن الفضل الأصبهاني^(٢)، والقاضي أبو يعلى ابن الفراء^(٣)، والإمام

الوجود، فيتوهم فيه أنه يشير إلى الاتحاد حتى انتحله قوم من الاتحادية، وعظموه لذلك، وذمّه قومٌ من أهل السُّنة، وقدحوا فيه بذلك، وقد برّأه الله من الاتحاد، وقد انتصر له شيخنا أبو عبد الله ابن القيم في كتابه الذي شرح فيه «المنازل» [يعني: «مدارج السالكين»]، ويبيّن أن حمل كلامه على قواعد الاتحاد زور وباطل. اهـ
وقد أخذ على الهروي كذلك كلامه في الجبر، كما في «مجموع الفتاوى» (٣٣٩ / ٨) لابن تيمية، فالله أعلم.

(١) هو عبدالرحمن بن أبي عبدالله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن إبراهيم بن منده العبدي، الأصبهاني، توفي سنة: (٤٧٠ هـ) رَحِمَهُ اللهُ.
وقد كان من بيت علمٍ وفضلٍ. قال تلميذه الدقاق: وله تصانيف كثيرة، وردود جَمَّة على المبتدعين والمنحرفين في الصفات وغيرها. اهـ.
قلت: ووالده الحافظ صاحب التصانيف، ككتاب «التوحيد»، و«الإيمان». انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» (٢٨ / ١).

(٢) التيمي الأصبهاني المعروف: بـ (قوام السُّنة)، توفي سنة: (٥٣٥ هـ) رَحِمَهُ اللهُ.
صاحب كتاب: «الحُجَّة في بيان المحجة، وشرح عقيدة أهل السُّنة».

(٣) هو محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء البغدادي، توفي سنة: (٤٥٨ هـ)، وهو من كبار الحنابلة في وقته، تأثر بالمتكلمين من: الكلابية، والأشاعرة، وغيرهم، وألّف على طريقتهم كتابه «مختصر المعتمد في أصول الدين».

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «درء التعارض» (٣٤-٣٥ / ٧) وهو يتكلم عن تأثر بأئمة النُفاة من الجهمية والمعتزلة: (نوع ثالث: سمعوا الأحاديث والآثار، وعظّموا مذهب السلف، وشاركوا المتكلمين الجهمية في بعض أصولهم الباقية، ولم يكن لهم من الخبرة بالقرآن والحديث والآثار ما لأئمة السُّنة والحديث، لا من جهة =

أبو الحسن بن الزاغوني^(١)، والحافظ أبو العلاء

المعرفة والتمييز بين صحيحها وضعيفها، ولا من جهة الفهم لمعانيها، وقد ظنّوا صحة بعض الأصول العقلية للثقة الجهمية، ورأوا ما بينها من التعارض. وهذا حال ... القاضي أبي يعلى، وابن عقيل وأمثالهم.

ولهذا كان من هؤلاء .. تارة يُفوضون معانيها ويقولون: تجري على ظواهرها كما فعل القاضي أبو يعلى وأمثاله في ذلك .. اهـ

قلت: وله في كتابه: «إبطال التأويلات» تفويض لمعاني الصفات، انظر: (٢٠٦/١ و ٢٤٢)، وغيرها.

انظر ترجمته في: «طبقات الحنابلة» (٣٦١/٢)، و«تاريخ بغداد» (٣٥٤/٢)، و«المنهج الأحمد» (١٢٨-١٤٢)، و«السير» (١٨/٨٩-٩٢).

(١) هو علي بن عبدالله بن نصر بن السري بن الزاغوني البغدادي، توفي سنة: (٥٢٧هـ) - اختلّف في اسمه - كان من فقهاء الحنابلة، اشتغل بالنظر في علم الكلام!! فوافقهم في كثير من مسائلهم الكلامية.

ومنها: إنكاره قيام الأفعال الاختيارية بالله تعالى: كالاستواء، والنزول، والإتيان، والمجيء، ونحوها.

ومنها قوله: أول واجب على العباد هو النظر، ومعرفة الله لا تحصل إلّا به.

انظر: «درء التعارض» (٤٥/٩).

ومنها: نفي الحكمة كقول الجهمية، والأشاعرة، ومن تبعهم من المجبرة الذين قالوا: يفعل ما يشاء لا لحكمة، فأثبتوا القدرة والمشيئة، وهذا تعظيم، ونفوا الحكمة لظنهم أنّها تستلزم الحاجة. [مجموع الفتاوى] لابن تيمية (٣٧/٨)

وقد أكثر ابن تيمية رَحْمَةُ اللهِ فِي كِتَابِهِ مِنْ تَتَبِعَ أَقْوَالَ ابْنِ الزَّاعُونِيِّ وَالرَّدَّ عَلَيْهِمَا، وَخَاصَّةً فِي كِتَابِهِ «دَرْءُ التَّعَارُضِ».

انظر ترجمته في: «ذيل طبقات الحنابلة» (٤٠١/١)، و«شذرات الذهب» (٨٠/٤).

الهِمَّذَانِي^(١) ﷺ.

وكل واحد منهم : له تصانيف كثيرة، وإمام من أئمة الإسلام، وحافظ من الحفاظ، وعالم من العلماء، وفقية من الفقهاء، وشيخ من المشايخ، فكلهم من أصحاب الحديث، يعرفون تفسير القرآن العظيم، والأحاديث عن النبي ﷺ وتأويلها^(٢).

واحتجوا في إثبات الحد لله عز وجل بنص الكتاب والسنة.

وما قالوا في ذلك بالمقاييس والآراء، ولا بأهواء أنفسهم؛ وإنما

قالوا بدلائل وبراهين من الكتاب والسنة.

ولا يكون على [أ/٣] وجه الأرض أحد أعلم بالكتاب والسنة من

أصحاب الحديث^(٣).

(١) هو الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد العطار، أبو العلاء (٥٦٩ هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢٨٦/١٢): كان على طريقة حسنة، سخيًّا، عابداً، زاهداً، صحيح الاعتقاد. اهـ

وقال الذهبي في «السير» (٤٤/٢١): وكانت السنة شعاره ودثاره اعتقاداً وفعلاً.. كان أبو العلاء الحافظ في القراءات أكبر منه في الحديث، مع كونه من أعيان أئمة الحديث. اهـ

قلت: له جزء منشور بعنوان: «فتيا وجوابها في ذكر الاعتقاد وذم الاختلاف» درج فيها على طريقة السلف في الاستدلال: بالكتاب، والسنة، والآثار.

اظر: ترجمته في «السير» (٤٠/٢١)، و«شذرات الذهب» (٤/١٣١).

(٢) في قوله هذا نظر، فإن بعض من ذكرهم قد أخذت عليه مخالفات في الاعتقاد كما تقدم.

(٣) قال اللالكائي رَحِمَهُ اللهُ في مقدمة كتابه «اعتقاد أهل السنة» (٢٣/١) وهو يتكلم =

فمن يُخالفهم، ولا يقول ما قالوه، ولا يعتقِدُ ما اعتقدوه؛ فهو مُبتدِعٌ ضالٌّ مُضِلٌّ^(١).

١- قال عبدالله بن المبارك: الإسنادُ من الدين، لولا الإسنادُ لقال مَنْ شاء ما شاء^(٢).

عن أصحاب الحديث: فهؤلاء الذين تعهدت بنقلهم الشريعة، وانحفظت بهم أصول السُّنة، فوجبت لهم بذلك المنة على جميع الأمة، والدعوة لهم من الله بالمغفرة، فهم حملة علمه، ونقلة دينه، وسفرته بينه وبين أمته، وأمناءه في تبليغ الوحي عنه، فحريٌّ أن يكونوا أولى الناس به في حياته ووفاته، وكل طائفة من الأمم مرجعها إليهم في صحة حديثه وسقيمه.. فهي الطائفة المنصورة، والفرقة الناجية، والعصبة الهادية، والجماعة العادلة المتمسكة بالسُّنة التي لا تريد برسول الله بديلاً، ولا عن قوله تديلاً، ولا عن سنته تحويلاً، ولا يثنهم عنها تقلب الأعصار والزمان.. إلخ.

وانظر كتاب: «شرف أصحاب الحديث» للخطيب البغدادي.

(١) وكذا قال حرب الكرماني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فيمن خالف أهل السنة وما اعتقدوه وأجمعوا عليه، فقال في عقيدته: هذا مذهبُ أئمةِ العلم.. وأهلِ السُّنةِ المعروفين بها، المقتدى بهم فيها، من لدن أصحاب النبي ﷺ إلى يومنا هذا، وأدركت مَنْ أدركت من علماء أهل العراق، والحجاز، والشام وغيرهم عليها، فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب، أو طعنَ فيها، أو عابَ قائلها؛ فهو مخالفٌ، مبتدِعٌ، خارجٌ من الجماعة، زائلٌ عن منهجِ السُّنةِ وسبيلِ الحقِّ. اهـ. [«السُّنة» لحرب الكرماني (١ و ٩٠) بتحقيقي]

(٢) رواه مسلم في «مقدمة صحيحه» (١/١٥)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١٦/٢)، والهروي في «ذم الكلام» (١٠١٦).

وفي «شرف أصحاب الحديث» (٨٠) قال ابن المبارك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: مثل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد، كمثل الذي يرتقي السطح بلا سُلَّم.

٢- وقال سُفيان الثوري: الإسنادُ سلاحُ المؤمن؛ فإذا لم يكن معه سلاحُ فبأيِّ شيءٍ يُقاتل؟^(١).

لا بد من تقييده بأنه اسناد

٣- وعند أهل العلم:

أن مَنْ ادَّعى في خيرٍ رُوِيَ بإسنادٍ أنه خطأ لا يجوز العملُ به؛
فقوله مردودٌ عليه؛ لم يُصدِّقْ إلا برهانٍ واضحٍ، مع إسنادٍ أصح
منه، مِنْ ثِقَةٍ يشهدُ أنه غير صحيح.

وإن عجزَ عن ذلك، فقوله مردودٌ عليه؛ لأنه كذبٌ وزورٌ، وما
قلناه أصحُّ وأولى أن يُصدِّق.

وهكذا يفضحُ اللهُ مَنْ عاندَ الحقَّ، واتَّبَعَ الباطلَ بالهوى والرأي
والقياس.

وقد قال اللهُ تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ

صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

فصحَّ أن مَنْ لم يُبرهن من الكتاب، أو مِنْ [٣/ب] السُّنَّةِ، أو
إجماعٍ من الصَّحابةِ على صحَّةِ قولٍ قاله، أو فعلٍ فعله؛ فليس
بصحيحٍ، ولا صادقٍ فيما قال أو فعل؛ بل افتري على اللهِ ﷻ، وعلى

(١) رواه ابن حبان في «المجروحين» (١/٢٧)، والخطيب في «شرف أصحاب

الحديث» (٨١)، والهروي في «ذم الكلام» (٩٠٤).

وفي «شرف أصحاب الحديث» (٢٩٦) عن سفيان الثوري رَحِمَهُ اللهُ قال: أكثرُوا

من الأحاديث فإنها سلاح.

رسوله ﷺ.

وَمَنْ أَجْهَلُ جَهْلًا، وَأَسْخَفُ عَقْلًا، وَأَسْوَأُ حَالًا، وَأَضْلُ سَبِيلًا؛
مِمَّنْ يَسْمَعُ مِنْ هَؤُلَاءِ رُؤَسَاءِ الْجُهَالِ بِلَا دَلَائِلَ، وَلَا بُرَاهِينَ، وَيَرُدُّ
الْحَقَّ الَّذِي صَحَّ عَنْ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعِلْمَائِهِمْ بِدَلَائِلَ وَبُرَاهِينَ مِنْ
الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

فهذا نحن نروي عن أئمة المسلمين وعلماهم من أصحاب
الحديث، بأسانيد ودلائل ننقلها من كتبهم المعروفة المشهورة
عند أئمة المسلمين، أهل الحديث المصنفين الثقات، المعروفين
العدول الصالحين^(١).

فمن أين لهم هذه الخدقة والفلسفة على أن يردوا على الله، وعلى

(١) وهذه هي الطريقة التي أمر الله تعالى ورسوله ﷺ باتباعها، وأجمع عليها أئمة السنة
في كل مكان، كما نقل إجماعهم عليها حرب الكرمانى رَحِمَهُ اللهُ فِي عَقِيدَتِهِ، فَقَالَ:
(وَالدِّينُ إِنَّمَا هُوَ: كِتَابُ اللهِ ﷻ، وَأَثَارٌ، وَسُنَنٌ، وَرَوَايَاتُ صِحَاحٍ عَنِ الثَّقَاتِ
بِالْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ الْقَوِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ الْمَشْهُورَةِ، يَرُويهَا الثَّقَةُ الْأَوَّلُ الْمَعْرُوفُ عَنِ
الثَّانِي الثَّقَةُ الْمَعْرُوفِ، يَصَدِّقُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، حَتَّى يَنْتَهِيَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ
أَصْحَابِ النَّبِيِّ، أَوْ التَّابِعِينَ، أَوْ تَابِعِ التَّابِعِينَ، أَوْ مَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْأُمَّةِ الْمَعْرُوفِينَ
الْمُقْتَدِي بِهِمْ، الْمُتَمَسِّكِينَ بِالسُّنَّةِ، وَالْمُتَعَلِّقِينَ بِالْأَثَرِ، الَّذِينَ لَا يُعْرِفُونَ بَدْعَةً،
وَلَا يُطْعَنُ عَلَيْهِمْ بِكَذِبٍ، وَلَا يُرْمَوْنَ بِخِلَافٍ، وَليَسُوا أَصْحَابَ قِيَاسٍ وَلَا
رَأْيٍ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ فِي الدِّينِ بَاطِلٌ، وَالرَّأْيَ كَذَلِكَ، وَأَبْطَلَ مِنْهُ.
وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ فِي الدِّينِ: مُبْتَدِعَةٌ جَهْلَةٌ ضَلَالٌ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ
أَثَرٌ عَمَّنْ سَلَفَ مِنَ الْأُمَّةِ الثَّقَاتِ، فَلَا خُذُّ بِالْأَثَرِ أَوَّلِي. اهـ [«السنة» ل حرب (٨٧)]

رسوله ﷺ، وعلى أئمة المسلمين وعلمائهم من أهل الحديث؟ [٤/أ]

ولا أئمة للمسلمين غير أصحاب الحديث.

٤- أخبرنا الحافظ أبو الحجاج يوسف بن خليل بن عبد الله الدمشقي، أنا أبو مسلم هشام المعروف بالمؤيد بن عبد الرحيم بن الإخوة البغدادي - بأصبهان -، قال: قال الإمام إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى (١):
تكلّم أهل الحقائق (٢) في تفسير الحدّ بعباراتٍ مُتخَلِّفَةٍ، محصُولُ تلك العباراتِ: أن حدَّ كلِّ شيءٍ موضعُ بينونته عن غيره.

فإن كان غرض القائل بقوله: (ليس لله حدٌ):

أ- لا يُحيطُ علمُ الخلقِ به؛ فهو مُصيبٌ.

ب- وإن كان غرضه بذلك: لا يحيطُ علمُ الله بنفسه؛ فهو ضالٌّ.

ج- أو كان غرضه: أن الله في كلِّ مكانٍ بذاته؛ فهو أيضاً ضالٌّ (٣).

- (١) وهو قوام السنة أبو القاسم التيمي رَحِمَهُ اللهُ، وقد تقدمت ترجمته قريباً.
- (٢) وهم أهل السنة والتحقيق في العلم، وليس المراد بهم أهل الحقائق على طريقة أهل البدع من الصوفية وغيرهم الذين يُقسّمون العلم إلى شريعة وحقيقة.
- (٣) لم أجد هذا النص في كتابه المشهور «الحُجّة في بيان المحجة»؛ ولكن نقله عنه الذهبي في ترجمته في «السير» (٢٠/٨٥)، فقال: سئل أبو القاسم التيمي رَحِمَهُ اللهُ، هل يجوز أن يقال: لله حدّ أو لا؟ وهل جرى هذا الخلاف في السلف؟ فأجاب: هذه مسألة أستعفي من الجواب عنها لغموضها، وقلة وقوفي على غرض السائل منها؛ لكنني أُشيرُ إلى بعض ما بلغني: تكلّم أهل الحقائق .. إلخ
ثم ذكر نحو ما ساقه المصنف.

٥- قال عثمان بن سعيد الدارمي - وهو إمام أهل المشرق - :
 زعمت الجهمية أن ليس لله حدٌ، وإنما يعنون بهذه الكلمة:
 أن الله تعالى لا شيء [٤/ب]، إذ كان معلوماً عند الخلق كلهم أنه
 ليس شيء يقع عليه اسم الشيء إلا وله : حدٌ، وصِفَةٌ.
 فقولهم: (لا حدَّ له): إنه لا شيء.

وقد قال الله تعالى: ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ ﴾ [الأنعام: ١٩] (١).

وقد علّق عليه الذهبي بقوله: قلت: الصواب الكف عن إطلاق ذلك، إذ لم
 يأت فيه نصٌّ، ولو فرضنا أن المعنى صحيح، فليس لنا أن نتفوه بشيء لم يأت به
 الله خوفاً من أن يدخل القلب شيء من البدعة .. اهـ

قلت: كيف يكون الصواب في الكف عن أمر نطق به أئمة السلف وعلماؤا السنة؟!
 وهم أخشى وأورع وأتقى لله منا، فما نحن إلا متبعون لهم؟ فقد نطقوا بذلك في
 إثبات علو الله تعالى على خلقه، واشتد نكيرهم وهجرانهم على من أنكرها كما
 تقدم بيان ذلك في المقدمة، فما علينا إلا أن نلزم غرزهم، وأن يسعنا ما وسعهم.
 قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «مجموع الفتاوى» (٢/٤٧٧): السلف والأئمة أعلم
 بالإسلام وبحقائقه، فإن كثيراً من الناس قد لا يفهم تغليظهم في ذم المقالة حتى
 يتدبرها ويرزق نور الهدى. اهـ

(١) قال الدارمي رَحِمَهُ اللهُ في «رده على الجهمية» (١٦١): الكلمة قد اتفقت من الخلق
 كلهم أن الشيء لا يكون إلا بحدٍّ وصفة، وأن [لا] شيء، ليس له حدٌّ ولا صفة،
 فلذلك قلت: لا حدَّ له، وقد أكذبكم الله تعالى فسمى نفسه أكبر الأشياء، وأعظم
 الأشياء، وخالق الأشياء، قال تعالى: ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ ﴾ [الأنعام: ١٩]،
 وقال: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ [القصص: ٨٨]، فهو سمي نفسه أكبر الأشياء،
 وأعظم الأشياء، وخالق الأشياء، وله حدٌّ وهو يعلمه لا غيره. اهـ

قال: ومذهبُ علماءِ السَّلَفِ:

أن الله هو الأوَّلُ القديمُ ^(١)، وله حدٌّ لا يَعْلَمُه غيرُهُ، ولكن ليس لأحدٍ أن يتوهَّم لحدِّه غايةً في نفسه؛ ولكن عليهم أن يؤمنوا بذلك، ويكلوا عِلْمَ ذلك إلى الله تعالى ^(٢).

٦- قال أهلُ السُّنَّةِ: إن اللهَ بكماله فوقَ عرشه، يَعْلَمُ وَيَسْمَعُ مِنْ فوقِ العرشِ، لا يخفى عليه من خلقه خافيةٌ، ولا يَحْبِبُهُمْ عنه شيءٌ، عِلْمُهُ بهم فوقَ العرشِ مُحِيطٌ، وبصْرُهُ فيهم نافذٌ.

قال اللهُ تعالى: ﴿وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الأنعام: ٨٠]، ولم يقل: ذاتًا.

(١) قال الشيخُ عبدالله أبو بطين رَحِمَهُ اللهُ فِي تعليقه على «لوامع الأنوار» (٣٨/١) بشأن إطلاق (القديم) على الله من باب التسمية: لا يصحُّ إطلاقه على الله تعالى باعتبار أنه من أسمائه، وإن كان يصح الإخبار به عنه؛ [لأن] باب الإخبار أوسع من باب الإنشاء. والله تعالى أعلم. اهـ

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي «بيان تلبس الجهمية» (١٧١/٥): لما كان لفظ: (القديم) فيه نواحٍ لا تدلُّ مُطلقةً إلَّا على المتقدم على غيره، كان اسم (الأول) أحسن منه، فجاء في أسمائه الحسنَى التي في الكتاب والسُّنَّة أنه (الأول)، وفرقٌ بين الأسماء التي يُدعى بها وبين ما يُجرب به من الألفاظ لأجل الحاجة إلى بيان معانيها. اهـ

وقال أيضًا في «درء التعارض» (٣٩١/٢): وقد اشتهر في اصطلاح المتكلمين تسميته: (بالقديم)، بل غالب المعتزلة ومن سلك سبيلهم غالبٌ ما يسمونه:

(بالقديم). اهـ [وانظر: «مجموع الفتاوى» (٦/١٤١-١٤٣)]

(٢) انظر نحوه في «النقض على المريسي» (باب الحد والعرش) (ص ٥٧ و ١٣٣ و ٢٣١ و

٣٠٠)، و«الرَّد على الجهمية» (ص ٨٤)، وليس في شيء منها لفظ: (القديم) !!

وقال عَجَلِكُ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ^(١).

وقال: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨] ^(٢).

وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] ^(٣).

وقال: ﴿إِنِّي مُؤْفِكُكَ وَرَافِعُكَ﴾ [أ/٥] إِلَى [آل عمران: ٥٥]

(١) قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [ص: ٥] في سبع آيات من القرآن حقيقة عند جميع فرق الأمة إلا الجهمية ومن وافقهم، فإنهم قالوا: هو مجاز، ثم اختلفوا في مجازه، فالمشهور عندهم .. بمعنى استولى ..

وقال: إن الإجماع مُعْتَقَدٌ على أن الله سبحانه وتعالى استوى على عرشه حقيقة لا مجازاً .. وقال: إن الجهمية لما قالوا: إن الاستواء مجاز، صرَّح أهل السنة بأنه مستَوٍ بذاته على عرشه .. إلخ «مختصر الصواعق» (٣/ ٨٨٨ و ٨٩٩ و ٩٠٢).

(٢) قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: وحقيقة الفوقية: علو ذات الشيء على غيره، فادعى الجهمية أنها مجاز في فوقية الرتبة والقهر، كما يقال: الذهب فوق الفضة .. وهذا وإن كان ثابتاً للرب تعالى؛ لكن إنكار حقيقة فوقيته وحملها على المجاز باطل من وجوه عديدة: .. ثم ذكرها، ومنها: الخامس: أن العهد والفطر والعقول والشرائع وجميع كتب الله المنزلة على خلاف ذلك، وأنه سبحانه فوق العالم بذاته، فالخطاب بفوقيته ينصرف إلى المُسْتَقَرِّ في الفطر والعقول والكتب السماوية. اهـ «مختصر الصواعق» (٣/ ١٠٦١).

(٣) قال الكرجي القصاب رَحِمَهُ اللهُ في «نكت القرآن» (٣/ ٦٩٤) عن هذه الآية: حُجَّة قاطعة لكل لبسة على من يزعم أن الله بنفسه في الأرض، فكيف يصعد إليه - ويجهم - العمل الصالح وهو مع علمه بزعمهم في الأرض؟ بل هو في السماء على العرش بلا مِرية ولا شك، وعلمه بكل مكان لا يخلو من علمه مكان. اهـ

وقال عز وجل: ﴿ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ [المعارج: ٤] ^(١).

وقال: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل: ٥٠] ^(٢).

(١) قال الكرجي القصاب رَحِمَهُ اللهُ فِي «نكت القرآن» (٣/٣٩٩) عن هذه الآية: دليل على أن الله جل جلاله بنفسه في السماء؛ لأن (الهاء) فِي ﴿ إِلَيْهِ ﴾ راجعة على الله ذي المعارج؛ فلو كان معهم في الأرض - كما يزعمون ويفترون به عليه - ما كان لذكر العروج إليه معنى، فقد وضح - بلا إشكال - خطأ قولهم لمن يلبسون عليه من الجهال، وإن كان غير مُشكَل على أكثرهم بحمد الله ونعمته. اهـ

(٢) قال الكرجي القصاب رَحِمَهُ اللهُ فِي «نكت القرآن» (٢/٦٨) عن هذه الآية: دليل على أن الله جل جلاله بذاته في السماء على العرش، وهذا والله من المصائب العظيمة أن يضطرنا جهلة المعتزلة والجهمية وسخافة عقولهم إلى تثبيت هذا عليهم، وهو شيء لا يخفى على نوبية سوداء. - ثم ذكر حديث النبي ﷺ وقوله للأمة: «أين الله؟»، فقالت في السماء. وسيأتي ذكره قريباً. -

وقال الكرجي: وهؤلاء الجهلة الأعداء لله يزعمون أنه في الأرض بنفسه كما هو في السماء، وهو في كل موضع من البر والبحر والهواء، وينكرون أنه على العرش سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً. وكيف كما يقولون - لعنهم الله - وهو يقول: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ .. إلخ.

قال ابن القيم: قد جاءت فوقية الرب مقرونة بـ (من)، كقوله تعالى: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ فهذا صريح في فوقية الذات، ولا يصح حمله على فوقية الرتبة؛ لعدم استعمال أهل اللغة له. اهـ [مختصر الصواعق] (٣/١٠٦٤)

قلت: وهذه الآيات التي احتج بها الدستاني رَحِمَهُ اللهُ هاهنا، ذكرها الدارمي في كتابه «النقض» (ص ٥٨) فقال: فمن ادعى أنه ليس لله حدٌ فقد ردَّ القرآن، وادعى أنه لا شيء؛ لأن الله حدٌّ مكانه في مواضع كثيرة من كتابه، ثم ذكر الآيات، وقال: فهذا كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحدِّ، ومن لا يعترف به فقد كفر =

وقد وردَ عن النبي ﷺ في هذا المعنى أحاديثٌ صحيحة :

٧- حديثٌ مُعاويةَ بن الحكم السلمي^(١) [رضي الله عنه].

بتنزيل الله ووجد آيات الله. اهـ

(١) وهو حديثٌ طويل، رواه مسلم في «صحيحه» (١١٣٦) وغيره، وفيه قول النبي ﷺ للأمة السوداء: «أين الله؟»، قالت: في السماء. قال: «من أنا؟»، قالت: أنت رسول الله، قال: «أعتقها فإنها مؤمنة».

وانظر التعليق السابق في بيان معنى هذا الحديث.

قال الدارمي رَحِمَهُ اللهُ فِي «النقض» (ص ٦٧): فقول رسول الله ﷺ: «إنها مؤمنة»، دليلٌ على أنها لو لم تؤمن بأن الله في السماء لم تكن مؤمنة، وأنه لا يجوز في الرقبة المؤمنة إلا من يجد الله أنه في السماء كما قال الله ورسوله. اهـ

قلت: تأمل كلام هذا الإمام وقارنه بما تقدم نقله في المقدمة (ص ٤٠) عن ابن حجر بأن اليهودي الذي يقول: (لا إله إلا الذي في السماء) لا يقبل منه قوله؛ لأنه من مُجَسِّمَةِ اليهود وهو كفر عندهم!! إلا أن يكون جاهلاً لا يعرف التجسيم كحال الأمة السوداء التي قَبِلَ النبي ﷺ قولها لجهلها!!

وقال الدارمي رَحِمَهُ اللهُ أَيْضًا فِي «الرد على الجهمية» (٦٤): وفي قول رسول الله ﷺ: «أين الله؟»، تكذيبٌ لقول من يقول: هو في كل مكان، لا يوصف بأين؟ لأن شيئاً لا يخلو منه مكان يستحيل أن يقال: أين هو؟ ولا يقال: أين؟ إلا لمن هو في مكان يخلو منه مكان. اهـ

قلت: وجميع أهل التعطيل من الجهمية والمعتزلة والأشعرية والماتريدية وغيرهم لا يصفون الله تعالى (بأين؟)، وهم ينكرون هذا الحديث بشدة؛ لأنه يأخذ بحلوقهم، ويبطل مذهبهم الباطل في نفي علو الرب تعالى على خلقه.

قال القشيري الأشعري (٤٦٥هـ) في «الرسالة القشيرية» (ص ٣٧) وهو يقرر إنكار العلو: تعالى عن أن يقال: كيف هو؟ أو أين هو؟ .. اهـ وانظر: (ص ١٢٣).

٨- وحديث حُصَيْن^(١) والد عمران [رضي الله عنه]، وغير ذلك من الأحاديث.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي «بيان تلبيس الجهمية» (٤/٤٩٧): الإشارة إلى فوق إلى الله في الدعاء وغير الدعاء باليد والأصبع أو العين أو الرأس أو غير ذلك من الإشارات الحسية قد تواترت به السُّنَن عن النبي ﷺ، واتفق عليه المسلمون وغير المسلمين. اهـ

وقال الدارمي رَحِمَهُ اللهُ فِي «النقض على بشر المريسي» (ص ٢٣٠): وأما قولك: لا يوصف (بأين؟)، فهذا أصل كلام جهم، وهو خلاف ما قال الله ﷻ ورسوله ﷺ والمؤمنون؛ لأن الله تعالى قال: ﴿ءَأَمِنُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾، وقال للملائكة: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقَهُمْ﴾، وقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، فقد أخبر الله العباد أين الله، وأين مكانه، وأين رسول الله ﷺ في غير حديث، فقال: «من لم يرحم من في الأرض لم يرحمه من في السماء».. فلو لم يوصف بأين كما ادعت أيها المعارض لم يكن رسول الله ﷺ يقول للجارية: «أين الله؟»، فيغالطها في شيء لا يؤرِّين، وحين قالت: (هو في السماء)، لو قد أخطأت فيه لرد رسول الله ﷺ عليها وعلمها؛ ولكنه استدل على إيمانها بمعرفتها أن الله في السماء، وكذلك روي لنا عن ابن المبارك.. فهذا القرآن ينطق بأن الله تعالى يوصف بـ (أين؟) وهذا رسول الله ﷺ قد وصفه، وعليه درج أهل المعرفة من أهل الإسلام، فمن أنبأك أيها المعارض غير المريسي أن الله لا يوصف بـ (أين؟)، فأخبرنا به وإلا فأنت المفترى على الله الجاهل به وبمكانه. اهـ

(١) عن عمران بن حُصَيْن رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَيِّهِ: «يَا حُصَيْن، كَمْ تَعْبُدُ الْيَوْمَ إِلَهًا؟» قَالَ أَبِي: سَبْعَةٌ: سِتَّةٌ فِي الْأَرْضِ، وَوَاحِدًا فِي السَّمَاءِ.

قال: «فأيهم تعدُّ لرغبتك ورهبتك؟». قال: الذي في السماء... الحديث.

رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/٣)، والترمذي (٣٤٨٣)، وقال: حسن غريب، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٣٥٥)، والدارمي في «النقض» (٣٤)، والطبراني في «الدُّعاء» (١٣٩٣)، و«الأوسط» (١٩٨٥)، وقال: لم =

يرو هذا الحديث عن شبيب بن شيببة إلا أبو معاوية. اهـ
وفي إسناده شبيب بن شيببة، ضعفه: ابن معين، والنسائي، والدارقطني،
والبرقاني، وقال أبو داود: ليس بشيء. [«تهذيب الكمال» (١٢/٣٦٢-٣٦٤)].
وقد خالفه من هو أوثق منه، فأرسل الحديث عن الحسن البصري، وهو جويرية
ابن بشير. رواه الترمذي في «العلل» (٢/٩١٨) قال: سألت محمداً [يعني:
البخاري] عن هذا الحديث، فلم يعرفه إلا من حديث أبي معاوية.
قال محمد: وروى موسى بن إسماعيل هذا الحديث عن جويرية بن بشير، عن
الحسن عن النبي ﷺ مُرسلاً.
قال أبو عيسى: وحديث الحسن عن عمران بن حصين في هذا أشبه عندي
وأصح. وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه .. اهـ
ورواه الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (٥٤).
وللحديث متابعات وشواهد يتقوى بها؛ ومنها:
ما رواه البزار في «مسنده» (٩/٥٣/٣٥٨٠) من طريق العباس بن عبد الرحمن
عن عمران بن حصين رضي الله عنه.
وما رواه أحمد في «مسنده» (٤/٤٤٤)، وابن أبي شيببة (٢٦٧-٢٦٨)، والنسائي
في «عمل اليوم والليلة» (٩٩٤). قال في «الإصابة» (٢/٨٦): إسناده صحيح.
وما رواه عبد بن حميد (٤٧٦)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٣٥٥)،
والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٩٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٩٩)،
والحاكم في «المستدرک» (١/٥١٠).
وما رواه ابن خزيمة في «التوحيد» (١/٢٧٧/١٧٧).
قال الدارمي رحمته الله في «النقض» (ص ٦٨): فلم ينكر النبي ﷺ على الكافر إذ عرف
إله العالمين في السماء كما قال النبي ﷺ، فحُصِن الخزاعي في كفره يومئذ كان أعلم
بالله الجليل الأجل من المريسي وأصحابه، مع ما ينتحلون من الإسلام، إذ ميَّز بين
الإله الخالق الذي في السماء، وبين الآلهة والأصنام المخلوقة التي في الأرض. اهـ

أي أن هذه الآيات والأحاديث تدلُّ على أن الله تعالى حدًّا،
والله أعلمُ بحدِّه.

٩- **حدثنا** أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهر الصَّرِيفِيُّ، أنبا أبو عبدالله محمد بن محمد بن أبي القاسم القطان - بأصبهان -، أنبا أبو طاهر محمد بن أبي نصر بن هاجر، قال: أنبأنا الإمام الحافظ أبو القاسم عبدالرحمن ابن الحافظ أبي عبدالله ابن منده رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ قَالَ:

ولا دين لمن لا يرى لله الحدَّ؛ لأنه يُسْقِطُ مِنْ بَيْنِهِ وَبَيْنَ اللَّهِ الْحَاجِزَ،
وَالْحِجَابَ، وَالْإِشَارَاتِ^(١)، وَالخَطَابَ.

وذكر ذلك في كتاب: «بيان [٥/ب] الهدى ومعرفة أقاويل أهل
الضلالة والردي» تصنيفه.

قال الحافظ الدشتي:

١٠- وقد وجدتُ في كتاب: «الإيضاح في أصول الدين»، للإمام أبي
الحسن علي بن الزاغوني^(٢) رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ قَالَ:

(١) يريد (بالإشارات): الإشارة إلى السماء في إثبات العلو لله تعالى كما في حديث جابر
رضي الله عنه الطويل في حجة الوداع، وفيه: (قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت.
فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء، وينكتها إلى الناس: «اللهم اشهد، اللهم
اشهد». ثلاثاً. رواه مسلم (١٢١٨).

وكذا حديث الأمة السوداء السابق، فإن أهل البدع ممن لا يُثبتون العلو يُنكرون
الإشارة إلى الله تعالى في السماء كما تقدم، وأما إشارات الصوفية فمُحدثة ضلالة.

(٢) تقدمت ترجمته وبيان حاله (ص ١٦٤).

اعلم أن الدليلَ القاطعَ دلَّ على وجودِ الباري، وثبوته ذاتًا بحقيقةِ الإثباتِ، وأنه لا بدَّ من فصلٍ يكون بينه وبين خَلْقِهِ، ويقتضي انفراده بنفسه، وهذا بعينه هو الحدُّ والنهائية، وإنما يغتَرُّ الأغمارُ الذين لا خبرةَ عندهم بصعوبةِ إضافة: الحدِّ، والغايةِ، والنَّهائيةِ إليه تعالى، مع إقرارهم أنه مُتميزٌ بذاته، مُنفردٌ مُباينٌ لِخَلْقِهِ، وهذا مُناقضةٌ منهم في العقيدة، يُسندونها إلى جهلٍ بالأمر، ووقوفٍ مع الأُنسِ.

وما هذا سبيلُه لا يعوَّلُ على قائِله، ولا يوثقُ ممن يرتكبه.

والقولُ الحقُّ، والحثُّ الفصلُ [٦/أ]: أن للباري سبحانه ذاتًا ثابتةً بحقيقةِ الإثباتِ، يُحيطُ الباري بها علمًا، وأنه لا يجهلُ نفسه، بل يعلمها علمًا حقًّا يثبتُ به انفصالها، ويتميزُ بها ^(١) عما سواها، وأنها جهةٌ لنفسِها، قائمةٌ بذاتها، مُستغنيةٌ بقدرتها عما تقوى به ^(٢) ويقَلُّها ويحملها، وهذا بعينه يُعطي الحدَّ والنَّهائيةَ لما يصري ^(٣) إلينا، أعني الكونَ الكُلِّيَّ الدائرَ المُحيطَ بالعبادِ، وما يُحيطُ به علمه تعالى من غاياتِ ذاته فإنه محدودٌ بعلمه، معلومٌ عند نفسه، لا ينتهي إلى جهةٍ أُخرى، فإن ما عدا الكونَ الكُلِّيَّ وما خلا الذاتَ القديمةَ ليس بشيءٍ، فلا يُشارُ إليه، ولا يُعرفُ بخلاء، ولا ملاء.

(١) كذا في الأصل، وفي كتاب «الإيضاح» (ص ٣٢٦): (وتميزها).

(٢) كذا في الأصل، وفي كتاب «الإيضاح» (ص ٣٢٦): (يقوم بها).

(٣) كذا في الأصل، وفي هامش الأصل: (أي بما ينتهي)، وفي كتاب «الإيضاح» (ص ٣٢٦): (لما ينتهي إليها).

وانفردَ الكونُ الكُلِّيُّ بوصفِ التَّحْتِ؛ لأنَّ اللهَ تعالى وصفَ
نفسَه بالعلوِّ، وتمدَّحَ به.

ولا مزيدَ عندنا على هذا، وهو كافٍ في صِحَّةِ العقيدة، ومقنعٌ
في قبول [٦/ب] ما وردَ به الشرعُ من وصفِه: بالعلوِّ، والاستواءِ
على العرشِ، على ما تقدَّم ذكرُه^(١).

(١) وفي كتاب «الإيضاح» بعض الاختلافات اليسيرة لم أشر إليها.
واعلم أن السُّكوت عن مثل هذا الكلام هو المُتَعِين على المتبع الذي يُريد
النَّجاةَ باتباع السُّنَّةِ والسُّلْفِ، فإن كثيراً من هذه العبارات من علمِ الكلام المذموم
الذي حذَّر منه السُّلْفُ، ونهوا عن الخوض فيه، ولهذا حذف المصنف كثيراً من
عبارات ابن الزاغواني من هذا النص كقوله: (لا يماس الخلق، ولا يماسونه).
وقوله: (يمنع من جواز مماسته للأجسام والجواهر).
وغيرها من العبارات المحدثَّة الكلامية. والله أعلم.
قال الإمام مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: لعن الله عمراً [يعني: ابن عبَّيد إمام المعتزلة]؛ فإنه
ابتدع هذه البدعة من الكلام، ولو كان الكلام علمًا لتكلم فيه الصحابة والتابعون
كما تكلموا في الأحكام والشَّرَائِع؛ ولكنه باطل يدلُّ على باطل.
«ذم الكلام» للهرابي (٨٧٤)، و«مختصر الحجة على تارك المحجة» لنصر المقدسي (٢١٢).
وفي «السُّنَّة» لعبدالله (٩٠) قال الإمام أحمد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: ولستُ بصاحبِ كلام، ولا أرى
الكلام في شيءٍ من هذا؛ إلَّا ما كان في كتاب الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أو في حديثٍ عن النبي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أو
عن أصحابه، أو عن التابعين، فأما غير ذلك فإن الكلام فيه غير محمود.
وقد انعقد إجماع أهل السُّنَّة على النهي عن تعلم علم الكلام والخوض فيه كما
بينت ذلك في كتابي: «الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الإلهية»،
(ص ١٩٣) (المبحث التاسع: التحذير من الكلام وأهله).

١١- ووجدتُ في كتابِ «الأُصولِ»^(١) للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن الفراء رحمته الله - بخطِّ يده - أنه قال:

قد أطلقَ أحمدُ القولَ: إن الله تعالى حدًّا.

نصَّ عليه أحمد في رواية المروزي، وقد ذكر قول ابن المبارك: نعرفُ الله تعالى على العرشِ بحدِّ.

فقال: بلغني ذلك عنه، وأعجبه^(٢).

وقال الأثرم: قلتُ لأحمد: يُحكى عن ابن المبارك: نعرفُ ربنا في السَّماءِ السَّابعة على عرشه بحدِّ.

فقال أحمد: هكذا هو عندنا.

١٢- ورأيت بخطِّ القاضي أبي يعلى^(٣):

أخبرنا أبو بكر أحمد بن نصر الرِّفَّا، قال: سمعتُ أبا بكر بن أبي داود يقول: سمعتُ أبي يقول: جاء ابن حنبل^(٤) فقال له: لله تبارك

(١) لعله يريد كتاب: «المعتمد في أصول الدين»، وموضوع الكتاب: علم الكلام، والقول في الصفات والإيمان، وقد طُبِعَ هذا الكتاب.

(٢) سيأتي تخريج أثر الإمام عبد الله بن المبارك، والإمام أحمد رحمهم الله برقم (١٤).

(٣) وقع في الأصل سقط، وصوابه كما في «إبطال التاويلات» (٥٥١): ورأيت بخط أبي إسحاق، أنا أبو بكر أحمد بن نصر الرِّفَّا، قال: ..

نقلت من خطِّ أبي إسحاق مرة تعاليقه على كتاب «العلل» لأبي بكر الخلال بإسناده: عن أبي بكر ابن أبي داود، سمعتُ أبي يقول: جاء رجل .. فذكره. اهـ

(٤) كذا في الأصل، وسيأتي تصحيحها قريباً للمؤلف.

وتعالى حَدٌّ؟

قال: نعم [٧/أ]؛ لا يعلمه إلا هو، قال الله تعالى: ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِيَةً مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾ [الزمر: ٧٥] يقول: مُحَدِّقِينَ^(١).

فقد أطلق أحمد القول بإثبات الحد لله تعالى.

وقد نفاه في رواية حنبل^(٢): وهو الذي يعلمه خلقه.

والموضع الذي أطلقه؛ محمولٌ على معنيين:

أحدهما: على معنى أنه تعالى في جهةٍ مخصوصةٍ، وليس هو

(١) وهذا القول مروى عن: قتادة، والسُّدي، كما في «تفسير» الطبري (٣٧/٢٤).

قال ابن جرير رَحِمَهُ اللهُ فِي «تفسيره» (٣٨/٢٤): واختلف أهل العربية في وجه دخول (من) في قوله: ﴿حَافِيَةً مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾، والمعنى: حافين حول العرش.. والصواب من القول في ذلك عندي: أن (من) في هذه الأماكن.. وإن كانت دخلت على الظروف فإنها بمعنى: التوكيد. اهـ

قال الدارمي رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرد على الجهمية» (١٦٢): والحجة لقول ابن المبارك رَحِمَهُ اللهُ قَوْلَ اللهِ ﷻ: ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِيَةً مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾ فلماذا يجفون حول العرش إلا لأن الله ﷻ فوقه، ولو كان في كل مكان لحفوا بالأمكنة كلها لا بالعرش دونها، ففي هذا بيان بيِّن للحد، وأن الله فوق العرش، والملائكة حوله حافون يسبحون ويقدمون، ويحمل عرشه بعضهم. اهـ.

(٢) ذكره في «إبطال التأويلات» (٥٥٢)، فقال: [يعني: أحمد]: نحن نؤمن بأن الله على العرش كيف شاء، وكما شاء، بلا حدٍّ، ولا صفة يبلغها واصف، أو يجده أحد. فقد نفى الحد عنه على الصفة المذكورة، وهو الحد الذي يعلمه خلقه، والموضع.. إلخ. ثم ذكر الكلام الذي ذكره الدشتي عنه.

تعالى ذاهبٌ في الجهاتِ السَّتَةِ، بل هو خارجُ العالمِ، مُيَّزٌ عن خلقه، يَنْفِصِلُ عنهم، غيرُ داخِلٍ في كلِّ الجهاتِ.

وهو معنى قول أحمد: (له حدٌّ لا يعلمه إلا هو).

والثاني: أنه على صِفةٍ يبيِّنُ بها عن غيره ويتميِّزُ، ولهذا سُمِّيَ البوَّابُ حدَّادًا؛ لأنه يَمْنَعُ غيره عن الدُّخولِ، فهو تعالى فردٌ واحدٌ يمتنعُ عن الاشتراكِ معه في أخصِّ صفاته.

هذا ما وجدت في كتابِ القاضي أبي [٧/ب] يعلى بخطِّ يده^(١).

وكذا كان بين (جاء)، وبين (ابن حنبل) مُبَيَّنٌ صوابه: (جاء رَجُلٌ إلى أحمدَ بن حنبل).

١٣- وكان عندي كتاب «الاعتقاد»، على مذهب الإمام أحمد، تصنيفُ الحافظِ أبي العلاء الهَمْدَانِي رَحِمَهُ اللهُ، وقال فيه: إن اللهَ على عرشه، وله حدٌّ. - أو ما هذا معناه -^(٢).

١٤- أخبرنا أبو عبدالله محمد بن عبد الحق بن خلف الدمشقي، أنبا أبو زُرْعَةَ اللَّفْتَوَانِي عُبَيْدَ اللهِ بن محمد بن شُجَاعٍ - فيما كتبَ إلينا -

(١) «إبطال التأويلات» (٥٥١)، ونقله ابن تيمية في «بيان تلبس الجهمية» (٢٣/٣).

وللقاضي كلامٌ نحوه في «الروايتين والوجهين» (المسائل العقدية) (ص ٥٤).

(٢) تقدمت ترجمة الهمداني (ص ١٤٧)، وأما كتابه في الاعتقاد فلم نقف عليه.

وقد عقد في كتابه: «فتيا وجوابها في ذكر الاعتقاد» (ص ٦٦) (فصل في الاستواء)، وذكر فيه حديث: أبي رزين، ومعاوية بن الحكم، وحديث عبدالله بن خليفة عن عمر رضي الله عنهم، وسيأتي ذكرها في هذا الكتاب.

وحدثنا أبو الربيع سليمان بن إبراهيم بن هبة الله الإسعري، أنبا الحافظ عبدالغني المقدسي، أنبا أبو بكر محمد بن أبي نصر القاشاني، وأبو الطيب اللقواني محمد بن محمد بن شجاع.

قالوا: أنبا أبو عبدالله الحسين بن عبد الملك الخلال، أنبا أبو المظفر ابن شبيب المقرئ، أنبا أبو عمر عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب.

قال الحافظ عبدالغني: وأنبا أبو الغنائم الترك محمود بن [٨/أ] أحمد الأصهباني - بها، أنبا أبو طاهر الخضر بن الفضل الصفار، أنبانا أبو عمرو عبدالوهاب ابن الحافظ أبي عبد الله ابن منده، أنبا أبي - قراءة عليه -، وأبو عمر بن عبد الوهاب - إذنًا - قالوا: أنبا أبو الحسن أحمد بن محمد بن عمر بن أبان العبدي اللباني، ثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل، حدثني عبدالله بن أحمد ابن شويه أبو عبدالرحمن، قال: سمعت علي بن الحسن ^(١) بن شقيق يقول: سمعت عبدالله - يعني: ابن المبارك - يقول: نعرف ربنا ^{عجل} فوق سبع سموات، على العرش، بائنًا من خلقه بحد، ولا نقول كما قالت الجهمية ها هنا. وأشار بيده إلى الأرض ^(٢).

(١) في الأصل: (الحسين)، وما أثبتناه هو الصواب، كما سيأتي في تحريجه.

(٢) رواه المؤلف من طريق ابن منده، من طريق عبدالله بن أحمد في «السنة» (٢٠٢). ورواه ابن جرير في «ذيل المذيل» (ص ٦٦٠-٦٦١ / ترجمة ابن المبارك): سمعت عبدالله بن أحمد بن شويه يقول: سمعت علي بن الحسن يقول: قلنا لعبدالله بن المبارك: كيف نعرف ربنا؟ قال: فوق سبع سموات على العرش بائنًا من خلقه بحد، ولا نقول كما قالت الجهمية إنه ها هنا - وأشار بيده إلى الأرض - . ورواه عثمان الدارمي في «النقض» (٣٣)، و«الرد على الجهمية» (١٦٢). ورواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٩٠٢) وقد أوله على عادته في =

١٥- وأخبرنا أبو الحجاج يوسف بن خليل، أنبا أبو منصور عبدالله بن محمد بن حمّديه^(١)، أنبا أبو الحسن علي بن الزاغوني، أنبا أبو القاسم علي بن البسري، أنبانا أبو عبدالله عبيدالله بن محمد بن محمد بن حمدان بن بطة [ب/٨] العكبري، ثنا أبو حفص عمر بن أحمد بن شهاب، قال: ثنا أبي.

قال أبو عبدالله: وثنا أبو حفص عمر بن رجاء، ثنا أبو العباس أحمد بن شهاب، قال: ثنا أبو بكر الأثرم، حدثني محمد بن إبراهيم القيسي، قال:

تأويل النصوص إذا خالفت ما يعتقده !!

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي «مجموع الفتاوى» (١٨٤ / ٥): وهذا مشهورٌ عن ابن المبارك، ثابتٌ عنه من غير وجه، وهو أيضًا صحيحٌ ثابتٌ عن أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وغير واحدٍ من الأئمة. اهـ

قلت: أول من صرّح بإثبات الحد لله تعالى كما يذكر أهل السنة هو: عبدالله ابن المبارك رَحِمَهُ اللهُ، ثم تتابع أئمة أهل السنة من بعده على ذلك.

قال اللالكائي رَحِمَهُ اللهُ فِي «عتقاد أهل السنة» (٣٨٨ / ٢): لقي عبدالله بن المبارك جماعة من التابعين مثل: سليمان التيمي، وحميد الطويل وغيرهما، وليس في الإسلام في وقته أكثر رحلة منه، وأكثر طلبًا للعلم، وأجمعهم له، وأجودهم معرفة به، وأحسنهم سيرة، وأرضاهم طريقة مثله، ولعله يروي عن ألف شيخٍ من أباغ التابعين. اهـ

وقال أسود بن سالم رَحِمَهُ اللهُ: كان ابن المبارك إمامًا يُتقدى به، كان من أثبت الناس في السنة، إذا رأيت رجلًا يغمز ابن المبارك بشيء فاتهمه على الإسلام.

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي «التسعينية» (٥٦٣ / ٢): عبدالله بن المبارك الذي أجمعت فرق الأمة على إمامته وجلالته حتى قيل: إنه أمير المؤمنين في كل شيء. وقيل: ما أخرجت خراسان مثل ابن المبارك. اهـ

(١) في الأصل: (حمدويه)، والتصويب من ترجمته في «السير» (٢٧٣ / ٢١).

قلتُ لأحمدَ بن حنبلٍ: يُحكى عن ابنِ المُبارك، قيل له: كيف
نعرفُ ربنا تعالى؟

فقال: في السَّماءِ السَّابعةِ على عرشه بحدٍّ.

فقال أحمدُ: هكذا هو عندنا ^(١).

١٦- وبه، قال أبو عبد الله: حدثنا أبو حفص ابن رَجاء، ثنا أبو جعفر محمد بن

داود البصري، ثنا أبو بكر المرُوذِي، قال: سمعتُ أبا عبد الله - يعني:

أحمد بن حنبل - وقيل له: رُوِيَ عن علي بن الحسن بن شقيق، عن ابنِ

المُبارك أنه قيل له: كيف نعرفُ اللهَ [عزَّ وجلَّ]؟

قال: على العرشِ بحدٍّ.

فقال: بلغني ذلك عنه، وأعجبه. ثم قال أبو عبد الله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ

إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْعَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ثم قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ

وَالْمَلِكُ صَفًا صَفًا﴾ [الفجر: ٢٢] ^(٢).

(١) رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٦٧٢) بتحقيقي.

ويأتي من طريق الخلال، وقال ابن أبي يعلى في «الطبقات» (٢/٢٣٣): (رواه الأثرم). يعني: في «مسائله»، أو «السُّنة» له.

(٢) ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٦٧٣)، ويأتي من طريق الخلال بسنِّده من «مسائل المرُوذِي».

قال الكرجي القصاب رَحِمَهُ اللهُ في «نكت القرآن» (١/١٦٠) عند تفسيره لآية البقرة: حُجَّةٌ على الجهمية واضحة فيما ينكرون من الحركة والنزول إلى سماء الدنيا. اهـ
قلت: إطلاق الحركة لله تعالى سيأتي الكلام عنها تحت فقرة (٢٠).

وصحَّ عن الإمام أحمد [٩/أ] في إثبات الحدِّ لله تعالى؛ لأن ذلك روي عنه بطريق كثيرة.

وروى الإمام أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال بأسانيد صحيحة في كتاب «السنة» له ^(١):

١٧- قال الخلال: أخبرنا أبو بكر المروزي، قال: سمعتُ أبا عبد الله، قيل له: روى علي بن الحسن، عن ابن المبارك أنه قيل له: كيف نعرفُ الله رَجَلًا؟ قال: على العرشِ بحدِّ.

قال: بلغني ذلك عنه، وأعجبه، ثم قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْعَمَامِ ﴾ [البقرة: ٢١٠]. ثم قال: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر: ٢٢] ^(٢).

١٨- قال الخلال: أخبرنا محمد بن علي الوراق، ثنا أبو بكر الأثرم، حدثني محمد ابن إبراهيم القيسي، قال: قلتُ لأحمد بن حنبل: يُحكى عن ابن المبارك، قيل له: كيف نعرفُ ربنا؟

وقال الكرجي القصاب رَحِمَهُ اللهُ في «نكت القرآن» (٤/٥١٧) عن آية سورة الفجر: حُجَّةٌ عليهم شديدة بذكر الجِيَّة، وهو نظير قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ ﴾، وهي حُجَّةٌ خانقة لهم شديدة عليهم. اهـ

(١) هذه النصوص التي سيذكرها المصنف؛ من الجزء المفقود من «السنة» للخلال، وقد ذكرها ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «بيان تلبس الجهمية» (٢/٦١٢-٦١٦).

(٢) ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ في «الإبانة الكبرى» (٢٦٧٣) بتحقيقي.

فقال: في السَّمَاءِ السَّابِعَةِ عَلَى عَرْشِهِ بِحَدٍّ.

قال أحمدُ: هكذا هو عندنا.

١٩- قال الخلال: أخبرنا الحسن بن صالح العطار، [٩/ب] ثنا هارون بن

يعقوب الهاشمي، قال: سمعتُ أبي يقول: [كنا] عند أبي عبد الله، فسألناه عن قول ابن المبارك: على العرشِ استوى بحدٍّ.

قال - يعني: أحمد بن حنبل - : لهذا شواهد من القرآن في خمسة

مواضع: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿ءَأْمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾

[الملك: ١٦]، ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤] ^(١).

وقال الإمام أحمد فيما تقدم: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ

مِنَ الْعَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢].

يعني: أن هذه الآيات تدلُّ على أن الله ﷻ استوى على عرشه

(١) نقله ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/٦١٣-٦١٤) بلفظ أتم من هذا:

قال الخلال: أخبرنا الحسن بن صالح العطار، حدثنا هارون بن يعقوب الهاشمي، سمعت أبي (يعقوب بن العباس)، قال: كنا عند أبي عبد الله، قال: فسألناه عن قول ابن المبارك: قيل له: كيف نعرف ربنا؟ قال: في السماء السابعة، على عرشه بحد. فقال أحمد: هكذا على العرش استوى بحد.

فقلنا له: ما معنى قول ابن المبارك بحد؟ قال: لا أعرفه؛ ولكن لهذا شواهد من

القرآن في خمسة مواضع: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾، ﴿ءَأْمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾، ﴿تَعْرُجُ

الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾، وهو على العرش وعلمه مع كل شيء. اهـ.

وقوله: (لا أعرفه) سيأتي في ملحق الكتاب (ص ٣١٤) تعليق ابن تيمية عليه.

بِحَدِّ، وهو سبحانه وتعالى يَعْلَمُ بِحَدِّهِ.

فمن زعمَ أن الله على العرشِ استوى على خلافِ ما تقرَّرَ في
قلوبِ العامَّة؛ فقد كفرَ، وارتدَّ عن دينِ الإسلام^(١).

(١) قيل ليزيد بن هارون (٢٠٦هـ) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: من الجهمية؟ قال: من زعم أن الرَّحْمَنَ على العرشِ استوى على خلافِ ما يقرُّ في قلوبِ العامَّة فهو جهمي. [رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٦٣)، وعبدالله بن أحمد في «السنة» (٥٦ و ١٠٨٧)].
- وقال بيان بن أحمد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: كنا عند القعني، فسمع رجلاً من الجهمية يقول:
﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾: استولى.

فقال القعني: من لا يوقن أن الرحمن على العرشِ استوى كما تقرَّرَ في قلوبِ العامَّة فهو جهمي. [«اجتماع الجيوش» (ص ١٣٥)].

- قال ابن تيمية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: والذي تقرَّرَ في قلوبِ العامَّة: هو ما فطرَ الله تعالى عليه الخليفة من توجُّهها إلى ربها تعالى عند النوازل، والشدائد، والدُّعاء، والرَّغبات إليه تعالى نحو العلوِّ لا يلتفت يمناً ولا يسرة، من غير موقف وفَقَّهم عليه؛ ولكن فطرة الله التي فطر الناس عليها، وما من مولود إلا وهو يُولد على هذه الفطرة حتى يُجْهِمَهُ وينقله إلى التَّعْطِيلِ من يُفَيِّضُ له .. انتهى من «اجتماع الجيوش» لابن القيم (ص ٢١٤).

قال ابن خزيمة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: من لم يقرَّ بأن الله تعالى على عرشه قد استوى فوق سبع سمواته فهو كافر بربه، يستتاب فإن تاب وإلا ضُربت عنقه، وألقي على بعض المزابل حيث لا يتأذى المسلمون والمعاهدون بنتن ريح جيفته، وكان ماله فيئاً لا يرثه أحد من المسلمين، إذ المسلم لا يرث الكافر كما قال ﷺ.

[«معرفة علوم الحديث» (ص ١٢٥)]

وقال ابن تيمية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في «درء التعارض» (٧/٢٦): القول بأن الله تعالى فوق العالم معلوم بالاضطرار من الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة بعد تدبر ذلك .. والأحاديث عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين مُتواترة موافقة لذلك، ولهذا =

كان السلف مُطبقين على تكفير من أنكر ذلك؛ لأنه عندهم معلوم بالاضطرار من الدين .. اهـ

قلت: ولما كان علو الله تعالى على خلقه أمراً مفطورة عليه قلوب الخلق لم تستطع الجهمية الأولى إظهاره وإفشاءه وإعلانه أمام العامة والخاصة، بل ذهبوا ينكرون غيره من صفات الله تعالى كالرؤية، والكلام، والسمع والبصر وغيرها.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٥٢٢): .. الجهمية أظهروا مسألة القرآن وأنه مخلوق، وأظهروا أن الله لا يُرى في الآخرة، ولم يكونوا يُظهرون لعامة المؤمنين وعلمائهم إنكار أن الله فوق العرش، وأنه لا داخل العالم ولا خارجه، وإنما كان العلماء يعلمون هذا منهم بالاستدلال والتوسّم، كما يُعلم المنافقون في لحن القول .. وهذا كما قال حماد بن زيد الإمام الذي هو من أعظم أئمة الدين: القرآن كلام الله نزل به جبريل ما يحاولون إلا أن ليس في السماء إله.

وقال أيضاً سُلَيْمان بن حرب: سمعت حماد بن زيد وذكر هؤلاء الجهمية، فقال: إنما يحاولون أن يقولوا: ليس في السماء شيء ..

وقال عبدالرحمن بن مهدي: ليس في أصحاب الأهواء أشد من أصحاب جهم؛ يدورون على أن يقولوا: ليس في السماء شيء، أرى والله أن لا يناكحوا، ولا يوارثوا.

.. ومثل هذا كثير في كلام السلف والأئمة، كانوا يردون ما أظهرته الجهمية من نفى الرؤية، وخلق القرآن، ويذكرون ما تبطنه الجهمية مما هو أعظم من ذلك: أن الله ليس على العرش، ويجعلون هذا مُنتهى قولهم، وأن ذلك تعطيل للصانع، وجحود للخالق، إذ كانوا لا يتظاهرون بذلك بين المؤمنين كما كانوا يظهرون مسألة الكلام والرؤية؛ لأنه قد استقرّ في قلوب المؤمنين بالفطرة الضرورية التي خلقوا عليها، وبما جاءتهم به الرُّسل من البينات والهدى، وبما اتفق عليه أهل الإيذان من ذلك ما لم يمكن الجهمية إظهار خلافه .. إلخ. وانظر: (ص ٣٨).

وانظر كذلك كتابي: «الاحتجاج بالأثار السلفية» (ص ٤٤٥) (المبحث الرابع عشر): (فصل المعطلة يدورون في تعطيلهم للصفات على إنكار علو الله ﷻ).

٢٠- **وأخبرنا** يوسف بن خليل - بقراءتي عليه غير مرّة -، أخبرنا أبو الفضل إسماعيل بن علي الجنزوي - غير مرّة -، أنبأنا أبو الحسن علي بن أحمد الغساني، ثنا [١٠/أ] الحافظ أبو محمد عبدالعزيز بن أحمد الكتّاني، أنبا محمد ابن رزق - المعروف: بأبي عمرو الأسود -، ثنا أبو محمد عبدالله بن جعفر النهاوندي ^(١)، ثنا أبو بكر محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن زوزان، ثنا أبو العباس أحمد بن جعفر الاضطخري، قال:

قال أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رَحِمَهُ اللهُ: اللهُ وَجَلَّ عَرْشُهُ، وللعرشِ حملةٌ يحملونه، واللهُ وَجَلَّ عَلَى عَرْشِهِ، وله حَدٌّ ^(٢)، واللهُ أَعْلَمُ بِحَدِّهِ، يتحرك ^(٣)، ويتكلمُ، وينظرُ، ويضحكُ، ويفرحُ.

(١) كتب في الأصل: (أبو محمد بن عبدالله بن جعفر)، وما أثبتناه هو الصواب. انظر ترجمته في «تاريخ دمشق» (٣٢/١٧٤).

(٢) في «طبقات الحنابلة» (١/٦١) زيادة: (ليس له حَدٌّ!! وهذه زيادة غير صحيحة فإن السياق يأبها، وهي تخالف ما تواتر عن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ من إثبات الحد. (٣) أول من نفى (الحركة) عن الله تعالى هم الجهمية والمعتزلة، كما ذكر ذلك الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ في «رده على الجهمية»، والدارمي رَحِمَهُ اللهُ في «نقضه على المريسي الجهمي»، ثم انتقل هذا القول إلى الكَلَّابية والأشاعرة وغيرهم من مُعْطَلَّة الصِّفَات. [انظر: «مجموع الفتاوى» (٥/٥٤٤)، و«حديث النزول» (ص ٤٥٦)].

أما إطلاق لفظة (الحركة) في باب صفات الله وَجَلَّ فمحل خلاف بين أهل السنة. فمنهم من أقر بالمعنى؛ ولكن توقف عن إطلاق اللفظ لعدم تصريح النصوص به. ومنهم من أثبتها لله تعالى على ما يليق به سبحانه؛ وذلك لأنها من لوازم الصِّفَات: كالنزول، والمجيء، والدُّنو وغيرها مما ورد في الكتاب والسنة.

ومن صرَّح بإثباتها لله تعالى:

١- حرب بن إسماعيل الكرمانى (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

ذكر هذا القول في اعتقاده الذي حكى فيها إجماع الشيوخ الذين أدركهم:
الحُمَيْدِي، وأحمد بن حنبل، وسعيد بن منصور، وإسحاق بن راهويه.

قال: باب القول في المذهب: هذا مذهب أئمة العلم، وأصحاب الأثر، وأهل
السُّنة المعروفين بها، المقتدى بهم فيها، وأدرکت من أدركت من علماء أهل:
العراق، والحجاز، والشَّام، وغيرهم عليها، فمن خالف شيئاً من هذه المذاهب،
أو طعنَ فيها، أو عاب قائلها، فهو مُبتدعٌ خارجٌ عن الجماعة، زائلٌ عن منهج
السُّنة وسبيل الحق، وهو مذهب: أحمد، وإسحاق بن إبراهيم بن مخلد، وعبدالله
ابن الزُّبير الحُمَيْدِي، وسعيد بن منصور، وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم
العلم، فكان قولهم - وذكر مسائل في الاعتقاد ومنها - :.. والله تبارك وتعالى
سميع لا يشك، بصير لا يرتاب، عليم لا يجهل، جواد لا يبخل، حلیم لا يعجل،
حفيظ لا ينسى .. يتكلم، ويتحرك، ويسمع ويبصر.. إلخ. [«السُّنة» ل حرب (٥٨)]

٢- عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ في «نقضه على بشر المريسي» (ص ٥٢)
قال: وأما دعواك أن تفسير (القيوم) الذي لا يزول من مكانه، ولا يتحرك. فلا
يقبل منك هذا التفسير إلا بأثر صحيح مأثور عن رسول الله ﷺ، أو عن بعض
أصحابه، أو التابعين؛ لأن (الحي القيوم) يفعل ما يشاء، ويتحرك إذا شاء، ويهبط
ويرتفع إذا شاء، ويقبض ويسط ويقوم ويجلس إذا شاء؛ لأن أمانة ما بين الحي
والميت التحرك، كل حي متحرك لا محالة، وكل ميت غير متحرك لا محالة. اهـ
قلت: هذا نحو قول الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «الرد على الجهمية والزنادقة»
(ص ٢٧٤) قال: قلنا: قد أعظمت على الله الفرية حين زعمتم أنه لا يتكلم،
فشبهتموه بالأصنام التي تُعبد من دون الله؛ لأن الأصنام لا تتكلم، ولا تنطق،
ولا تتحرك.. إلخ.

٣- قال الكرجي القصاب رَحِمَهُ اللهُ في «نكت القرآن» (١/ ١٦٠) قوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ =

وذكر ذلك الإمام أحمد في كتاب «السنة» له^(١)، وقال في أوله:
 هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر، وأهل السنة المتمسكين
 بعرويتها، المعروفين بها، المقتدى بهم فيها من لدن أصحاب النبي
 ﷺ إلى يومنا هذا، فأدرکت من أدرکت من علماء أهل الحجاز،
 والشام، وغيرهم [ب/١٠] عليها، فمن خالف شيئاً من هذه
 المذاهب، أو طعن فيها، أو عاب قائلها: فهو مخالف، مبتدع،
 خارج من الجماعة، زائل عن منهج السنة، وسبيل الحق^(٢).

إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمْ اللَّهُ فِي ظُلْمٍ مِّنَ الْعَمَاءِ ﴿البقرة: ٢١٠﴾: حجة على الجهمية واضحة فيما
 ينكرون من الحركة والنزول إلى سماء الدنيا. اهـ

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «درء التعارض» (٧/٢) بعد أن ذكر كلام الدارمي
 والكرماني في إثبات الحركة: صرَّح هؤلاء بلفظ: (الحركة)، وأن ذلك هو مذهب
 أئمة السنة والحديث من المتقدمين والمتأخرين، وذكر حرب الكرماني أنه قول من
 لقيه من أئمة السنة كأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعبدالله بن الزبير
 الحميدي، وسعيد بن منصور. وقال عثمان بن سعيد وغيره: (إن الحركة من
 لوازم الحياة فكل حي متحرك)، وجعلوا نفي هذا من أقوال الجهمية نفاة
 الصفات الذين اتفق السلف والأئمة على تضليلهم وتبديعهم. اهـ

وانظر: «النفق» للدارمي (ص ١٦٢)، و«شرح حديث النزول» (ص ٤٤٥ -
 ٤٥٩)، و«الاستقامة» (١/٧٠)، و«درء التعارض» لابن تيمية (٢/٢٢)، و«مختصر
 الصواعق المرسله لابن القيم» للموصلي (٣/١٢٣٠)

(١) يعني: رواية الاضطخري التي تقدم الكلام عنها.

(٢) روى هذه العقيدة ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/٥٤) من طريق آخر عن

ابن زوزان به.

٢١- وأخبرنا يوسف، أنبا أبو منصور، أنبا أبو الحسن، أنبا أبو القاسم، أنبانا أبو عبدالله بن بطّة، أخبرني أبو القاسم عمر بن أحمد القصباني، عن أبي بكر - يعني: الخلال -، حدثني حرب بن إسماعيل، قال:

قلت لإسحاق ابن راهويه: قول الله تعالى: ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا حَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ [المجادلة: ٧]، كيف نقول فيه؟^(١).

قال: وحيثما كنت هو أقرب إليك من جبل الوريد، وهو بائن

وقد تكلم أهل العلم في صحة نسبة رسالة الاضطخري للإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ. - قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «الاستقامة» (١/ ٧٣): ليست هذه العقيدة ثابتة عن الإمام أحمد بألفاظها، فإنّي تأملت لها ثلاثة أسانيد مُظلمة برجال مجاهيل، والألفاظ هي ألفاظ حرب بن إسماعيل لا ألفاظ الإمام أحمد، ولم يذكرها المعنيون بجمع كلام الإمام أحمد: كأبي بكر الخلال في كتاب «السنة»، وغيره من العراقيين العالمين بكتاب أحمد، ولا رواها المعروفون بنقل كلام الإمام، لا سيما مثل هذه الرسالة الكبيرة، وإن كانت راجت على كثير من المتأخرين !! اهـ

قلت: وهذه العقيدة هي عقيدة حرب بن إسماعيل الكرمانى رَحِمَهُ اللهُ التي ذكرها في «مسائله» عن أحمد وإسحاق وغيرهما من أئمة السنة الذين لقيهم وأخذ عنهم العلم كما بينت ذلك في تحقيقي لكتاب «السنة» لحرب من هذه «المسائل».

وهذه العقيدة قد تلقاها أهل السنة بالقبول، واستشهدوا بها في مصنفاتهم.

(١) في «الإبانة الكبرى» (٢٦٧٦) قيل لأبي عبد الله [الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ]: فرجل قال: أقول كما قال الله تعالى: ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾، أقول هكذا، ولا أجازه إلى غيره؟ فقال أبو عبدالله: هذا كلام الجهمية. قالوا: كيف نقول؟ قال: علمه معهم، وأول الآية يدل على أنه علمه، ثم قرأ: ﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ﴾ الآية.

من خلقه^(١).

قال حربٌ: قلت لإسحاق: [على] ^(٢) العرش بحدّ؟

قال: نعم، وذكر [عن] ^(٣) ابن المبارك، قال: هو على عرشه،
بائنٌ من خلقه بحدّ^(٤).

(١) قال أبو عمر الطلمنكي رَحِمَهُ اللهُ: أجمع المسلمون من أهل السُّنة على أن معنى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾، ونحو ذلك من القرآن بأن ذلك علمه، وأن الله فوق السموات بذاته مستوٍ على عرشه كيف شاء. اهـ «العلو» للذهبي (٥٦٦).
وقوله: (بائنٌ من خلقه) مما صرَّح بها أهل السُّنة زيادة في البيان، وردًّا على نفاة العلو، ومن ذلك:

- ما رواه ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللهُ أن هشام بن عبيد الله الرّازي القاضي - صاحب محمد ابن الحسن - حبس رجلاً في التجهم، فتاب، فجيء به إلى هشام ليمتحنه، فقال: الحمد لله على التوبة، أتشهد أن الله على عرشه بائنٌ من خلقه؟
قال: أشهد أن الله على عرشه، ولا أدري ما بائنٌ من خلقه.

فقال: ردوه إلى الحبس فإنه لم يتب. [بيان تليس الجهمية] (١/٤٤٠).
- قال ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ في «الإبانة الكبرى» (٢٦٥٥): (باب الإيمان بأن الله على العرشه بائنٌ من خلقه وعلمه محيط بخلقه): أجمع المسلمون من الصحابة والتابعين وجميع أهل العلم من المؤمنين أن الله ﷻ على عرشه، فوق سمواته، بائنٌ من خلقه، وعلمه محيط بجميع خلقه، لا يأبى ذلك، ولا ينكره إلا من انتحل مذهب الحلولية .. وقال: إن الله ذاته لا يخلو منه مكان. اهـ

(٢) سقطت من الأصل. وهي عند الهروي في «ذم الكلام»، والسياق يدل عليها؛ لأن إسحاق استدل بكلام ابن المبارك وهو يتكلم عن حدّ الله ﷻ لا عن حد عرشه.

(٣) سقطت من الأصل، وهي مثبتة في «الإبانة الكبرى»، و«ذم الكلام».

(٤) رواه حرب في كتاب «السُّنة» (٣٣٦) بتحقيقي.

٢١/أ- قال حربٌ: وأملى عليَّ إسحاق: أن الله وَصَفَ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ

[١١/أ] بِصِفَاتٍ اسْتَعْنَى الْخَلْقُ أَنْ يَصِفُوهُ بِغَيْرِ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ؛

مِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْعَمَامِرِ﴾ [البقرة: ٢١٠]،

وقوله: ﴿وَتَرَى [الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِّنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾ [الزمر: ٧٥]،

فِي آيَاتٍ كُلِّهَا يَصِفُ الْعَرْشَ.

وقد ثبتت الروايات في العرش، وأعلى شيء فيه وأثبتته: قولُ الله

عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ^(١).

(١) رواه حرب في كتاب «السُّنَّة» (٣٤٧)، وابن بطّة في «الإبانة الكبرى» (٢٦٧٨)،

والهروي في «ذم الكلام» (١٢٠٨)، من طريق المصنف.

وهو صحيح عن إسحاق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما تقدم في كلام ابن تيمية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قلت: وقد أنكرت الجهمية عرش الرحمن تعالى، وقالوا: العرش في قوله تعالى:

﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ له عندنا سبعة معان ولا يدري أي المراد منها.

وقد أجاب ابن القيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الصواعق المرسلّة» (١/١٩٤) عن هذه الشبهة،

فقال: ومثل هذا قول الجهمي الملبّس: إذا قال لك المشبّهة: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ

اسْتَوَى﴾، فقل له: العرش له عندنا سبعة معان، والاستواء له خمسة معان، فأبي

ذلك المراد، فإن المشبّهة يتحير ولا يدري ما يقول، ويكفيك مؤونته.

فيقال لهذا الجاهل الظالم الفاتن المفتون: ويلك! ما ذنب الموحد الذي سميته

أنت وأصحابك مُشبّهًا، وقد قال لك نفس ما قال الله، فوالله لو كان مشبّهًا كما

ترعّم لكان أولى بالله ورسوله منك؛ لأنه لم يتعد النص.

وأما قولك: للعرش سبعة معان أو نحوها.. فتلبس منك وتمويه على الجهال،

وكذب ظاهر، فإنه ليس لعرش الرحمن الذي استوى عليه إلا معنى واحد، =

٢٢- وأخبرنا يوسف، أنبا أبو منصور، أنبا أبو الحسن، أنبا أبو القاسم، أنبانا أبو عبدالله ابن بطّة رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ قَالَ:

اعلموا - رَحِمَكُمُ اللهُ - أن الجهمية تجحدُ أن اللهُ عرشًا، وقالوا: (لا نقول: إن اللهُ تعالى على العرش؛ لأنه أعظم من العرش، ومتى اعترفنا أنه على العرش فقد حددناه، وقد خَلَّتْ منه أماكن كثيرة غير العرش).

فردُّوا نصَّ التَّنْزِيلِ، وكذَّبوا أخبار الرَّسُولِ ﷺ^(١).

وإن كان للعرش من حيث الجملة عدة معانٍ، فاللام للعهد، وقد صار بها العرش مُعِينًا وهو عرش الرب جل جلاله الذي هو سرير ملكه الذي اتفقت عليه الرسل، وأقرَّت به الأمم إلا من نابذ الرسل.

وقولك: الاستواء له عدة معان، تلبس آخر، فإن الاستواء المعدى بأداة على ليس له إلا معنى واحد، وأما الاستواء المطلق فله عدة معان، فإن العرب تقول: استوى كذا إذا انتهى وكمل .. وتقول: استوى وكذا إذا ساواه .. وتقول: استوى إلى كذا إذا قصد إليه علوًا وارتفاعًا .. واستوى على كذا أي إذا ارتفع عليه، وعلا عليه، لا تعرف العرب غير هذا، فالاستواء في هذا التركيب نصٌّ لا يشمل غير معناه .. فدعوا التلبس فإنه لا يجدي عليكم إلا مقتًا عند الله وعند الذين آمنوا. اهـ قلت: وإنكار العرش درج عليه بعض الأشاعرة المتأخرون، فهذا عبدالقاهر البغدادي يقول في «أصول الدين» وهو يذكر الاختلاف في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، قال: والصحيح عندنا تأويل العرش في هذه الآية على معنى الملك، كأنه أراد أن المُلْك ما استوى لأحدٍ غيره .. اهـ

(١) «الإبانة الكبرى» (٢٦٨٤) (باب ذكر العرش) بتحقيقي.

٢٣- وأخبرنا يوسف - بقراءتي [١٢/ب] عليه غير مرّة -، أنبا أبو الفتح ناصر ابن محمد اليريري - بأصبهان -، ثنا أبو نصر أحمد بن عمر بن محمد بن عبد الله، ثنا ناصر السنّة: أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري رَحِمَهُ اللهُ قَالَ:

(بَابُ إِثْبَاتِ الْحَدِّ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) ^(١).

وقد رد ابن بطّة رَحِمَهُ اللهُ عَلَى هذه الشبهة فقال: (أما قولكم: (إنه لا يكون على العرش؛ لأنه أعظم من العرش)، فقد شاء الله أن يكون على العرش، وهو أعظم منه، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩]، وقال: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾، ثم قال: ﴿وَفِي الْأَرْضِ يَلْمُ﴾ [الأنعام: ٣]، فأخبر أنه في السماء، وأنه بعلمه في الأرض. وقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾. ثم ذكر الأدلة على علو الله عَزَّ وَجَلَّ.

وقال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ فِي «نقضه على المريسي» (ص ١٩٩): وأعجب من ذلك كله: قياسك الله بمقياس العرش ومقداره وزنه من صغر أو كبر، وزعمت كالصبيان العميان - إن كان الله أكبر من العرش، أو أصغر منه، أو مثله - فإن كان الله أصغر فقد صيرتم العرش أعظم منه، وإن كان أكبر من العرش فقد ادعيتم فيه فضلاً على العرش، وإن كان مثله فإنه إذا ضُم إلى العرش السموات والأرض كانت أكبر مع خرافات تكلم بها وترهات تلعب بها، ضلالات يضل بها، لو كان من يعمل عليه لله لقطع ثمرة لسانه، والخيبة لقوم هذا فقيهم، والمنظور إليه مع هذا التمييز كله، وهذا البصر، وكل هذه الجهالات والضلالات.

فيقال لهذا البقباق النفاج: إن الله أعظم من كل شيء، وأكبر من كل خلق، ولم يحتمله العرش عظماً، ولا قوة، ولا حملة العرش احتملوه بقوتهم، ولا استقلوا بعرشه بشدة أسرهم، ولكنهم حملوه بقدرته ومشيئته وإرادته وتأييده، لولا ذلك ما أطاقوا حمله ... إلخ

(١) كتاب «الأربعين في دلائل التوحيد» للهروري الأنصاري (ص ٥٧).

ثنا محمد بن أحمد بن محمد الجارودي^(١) الحافظ، أنبا الحسين بن أحمد بن
 محرق، ثنا يحيى بن معاذ الغزالي، ثنا يحيى بن غيلان، ثنا عبد الله بن بزيع،
 عن روح بن القاسم، حدثني سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي
 هريرة [رضي الله عنه]، أن النبي ﷺ قال في دُعائه: «أنت الظاهرُ
 فليس فوقك شيءٌ، وأنت الباطنُ فليس دونك شيءٌ»^(٢).

فهذا إمامٌ من أئمة المسلمين استدلل بهذا الحديث على أن الله عزَّ
 وجلَّ له حدٌّ لا يعلمه إلا هو.

ومن قال: إن هذا الحديث ليس فيه دليلٌ على إثبات الحد لله
 تعالى؛ فهو رجلٌ غمَّر^(٣)، في صدره [١٣/أ] غمَّر^(٤)، ليس له

(١) في الأصل: (البارودي)، والتصويب من كتب الرجال. انظر: «السير» (١٧/٣٨٤).

(٢) في إسناده: عبد الله بن بزيع الأنصاري، قال ابن عدي في «الكامل» (٤/٢٥٣):
 قاضي تستر، أحاديثه عن من يروي عنه ليست بمحفوظة، أو عامتها. اهـ
 وقال الدارقطني: ليس بمتروك. انظر: «لسان الميزان» (٣/٢٦٣).

ولكن الحديث صحيح؛ رواه مسلم في «صحيحه» مُطَوَّلًا (٦٩٨٨)، والبخاري في
 «الأدب المفرد» (١٢١٢)، وأبو داود (٥٠٥١)، والترمذي (٣٤٠٠)، وغيرهم.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: فجعل كمال ظهوره موجباً لكمال فوقيته، ولا ريب أنه
 ظاهرٌ بذاته فوق كل شيء بذاته، والظهور هنا العلو، ومنه: ﴿فَمَا أَطَّعُوا أَنْ
 يَظْهَرُوهُ﴾ [الكهف: ٩٧]، أي: يعلوه، وقرَّرَ هذا المعنى بقوله: «فليس فوقك
 شيءٌ»، أي: أنت فوق الأشياء كلها. اهـ «مختصر الصواعق» (٣/١٠٦٧).

(٣) رجلٌ غمَّرَ وغَمَّرَ: ضَعِيفٌ لَمْ يُجَرِّبِ الْأُمُورَ. «المخصص» (١/٢٧٢).

(٤) في «مقاييس اللغة» (٤/٣٩٣) (والغمَّر): الحِقْدُ فِي الصِّدْرِ.

معرفة بكلام العرب ولا بلغاتهم.

٢٤- فمن مذهب أصحاب الحديث الذين هم أهل السنة، وأئمة المسلمين وعلمائهم، يعتقدون ويشهدون: أن من قال:

(ليس لله تعالى حدٌ)، يعني بذلك:

أن الله في كلِّ مكانٍ^(١)،

أو ليس هو على العرشِ استوى كما تقرّر في قلوب العامة^(٢)،

أو ليس سبحانه شخصٌ^(٣)،

(١) أول من قال بأن الله في كلِّ مكان: هو إمام الجهمية الجهم بن صفوان - لعنه الله - وقد أجمع أهل السنة على ضلاله وكفره.

انظر: «الإبانة الكبرى» (٢٦٥٦)، و«العرش» للذهبي (١٧٥).

وهذه العقيدة هي التي عليها عقائد الجهمية بفرقها ومذاهبها، كما قال الدارمي رَحِمَهُ اللهُ في «رده على الجهمية» (١٩٥): تزعمون أن إلهكم الذي كنتم تعبدون في كل مكان، واقع على كل شيء، لا حدَّ له، ولا مُتَّهَى عندكم، ولا يخلو منه مكان بزعمكم.

(٢) تقدم نحو هذا القول عن يزيد بن هارون، وعبدالله بن مسلمة القعنبي رَحِمَهُ اللهُ. انظر: (فقرة / ١٩)، والتعليق عليها.

(٣) دلت السنة على جواز إطلاق لفظ: (شخص) على الله تعالى، وعلى ذلك بَوَّب أهل السنة في مُصَنَّفَاتِهِم.

قال البخاري رَحِمَهُ اللهُ في «صحيحه» في (كتاب التوحيد) (٤ / ٣٨٧): (باب: قول النبي ﷺ: «لا شخصٌ أُغَيَّرُ من الله..» الحديث.

ونحوه في «السنة» لابن أبي عاصم (١ / ٣٦٤)، و«الأربعين في دلائل التوحيد» للهرودي (ص ٥١).

ولا شيء^(١)،

واستدلوا بحديث سعد بن عبادَةَ رضي الله عنه، وفيه قوله ﷺ: «.. ولا شخصَ أُغْيِرُ من الله، ولا شخصَ أحبُّ إليه العُذر من الله ﷻ..» الحديث.

رواه البخاري (٧٤١٦) بلفظ: «لا أحد»، ورواه مسلم (٣٧٥٧)، واللفظ له. ورواه أحمد في «المسند» (٢٤٨/٤)، وفيه: قال أبو عبد الرحمن [عبدالله بن أحمد]: قال عبيدالله القواريري: ليس حديثٌ أشدَّ على الجهمية من هذا الحديث قوله: «لا شخصَ أحبُّ إليه العُذر من الله ﷻ».

وانظر: كتاب «بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية (٣٩١/٧).

(١) دل الكتاب والسُّنة على جواز إطلاق لفظ: (شيء) على الله تعالى من باب الإخبار، أو على صفة من صفاته، وعلى ذلك بَوَّبَ أهل السُّنة في مُصنفاَتِهِم. قال البخاري رحمته الله في «صحيحه» (كتاب التوحيد) (٣٨٧/٤) باب ﴿قُلْ أُنشِئْ أَكْبَرُ شَهْدَةً قُلُوبِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٩]، فسَمَّى الله نفسه شيئاً، وسَمَّى النبي ﷺ القرآن شيئاً، وهو صفة من صفات الله، وقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]. اهـ ثم أسند (٧٤١٧) حديث سهل بن سعد رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ لرجل: «أَمَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟» قال: نعم، سورة كذا، وسورة كذا. لسورٍ سَمَّاهَا.

قال الدارمي رحمته الله في «رده على الجهمية» (١٦١): الكلمة قد اتفقت من الخلق كلهم أن الشيء لا يكون إلَّا بحدٍّ وصفة، وأن [لا] شيء ليس له حدٌّ ولا صفة، فلذلك قلت: لا حدَّ له، وقد أكذبكم الله تعالى فسَمَى نفسه أكبر الأشياء، وأعظم الأشياء، وخَلَقَ الأشياء، قال تعالى: ﴿قُلْ أُنشِئْ أَكْبَرُ شَهْدَةً قُلُوبِ اللَّهِ﴾، وقال: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ فهو سَمَى نفسه أكبر الأشياء، وأعظم الأشياء، وخَلَقَ الأشياء، وله حدٌّ وهو يعلمه لا غيره. اهـ

«تنبیه»: إطلاق لفظ (الشيء) على الله تعالى من باب الإخبار عنه، أو عن صفة من صفاته، لا من باب الأسماء؛ وعلى ذلك لا يقال: (الشيء) اسم من أسمائه سبحانه.

أو ليس لله جِهَةٌ^(١)،

(١) إطلاق (الجهة) نفيًا أو إثباتًا لم «يوجد في القرآن ولا الحديث، ولا يوجد نفيها ولا إثباتها في كلام أحد من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان، ولا أحد من أئمة المسلمين المعروفين بالإمامة في الدين»، فلهذا يحتاج إطلاق هذا اللفظ إلى بيان وتفصيل. [انظر: «بيان تلبيس الجهمية» (٨/٥٤٢)]

ومراد المصنف به هاهنا: إثبات جهة العلو والفوقية لله تعالى، فمن أنكر الجهة بهذا المعنى فهو جهمي ضال. والله أعلم.

وإثبات الجهة بهذا المعنى اتفقت عليه جميع الأديان، كما نقل ذلك ابن رشد - وهو من الفلاسفة! - في رده على نفاة العلو، فقال: (القول في الجهة)، وأما هذه الصفة فلم يزل أهل الشريعة من أول الأمر، يثبتونها لله سبحانه وتعالى، حتى نفتها المعتزلة، ثم تبعهم على نفيها متأخرو الأشعرية، كأبي المعالي ومن اقتدى بقوله، وظواهر الشرع كلها تقتضي إثبات الجهة - ثم ذكر الأدلة على ذلك -، ثم قال: إلى غير ذلك من الآيات التي إن سلط التأويل عليها عاد الشرع كله مؤولًا، وإن قيل فيها: إنها من المُتشابهات؛ عاد الشرع كله متشابهًا، لأن الشرائع كلها مبنية على أن الله في السماء. انتهى نقلًا من «بيان تلبيس الجهمية» (١/٢٤٨).

ونفاة العلو كثيرًا ما يقولون: (كان في القدم ولا جهة ولا مكان، وهو الآن على ما عليه كان)، ويقولون عند نفيهم للعلو: (لتعالیه عن الجهة والمكان).

فهم ينفون الجهة ويقصدون بها نفي العلو، كما قال الجويني في «الإرشاد» (ص ٥٨): وذهبت الكرامية وبعض الحشوية إلى أن الباري - تعالى عن قولهم - متحيز مختص بجهة فوق. اهـ

وقال الغزالي في «الاقتصاد في الاعتقاد»: الدعوى السابعة: ندعي أنه ليس في جهة مخصوصة من الجهات الست .. اهـ

وقال الشهرستاني في «الإقدام في نهاية علم الكلام» وهو يرد على غالية =

المُشَبَّهة - كما يزعم - : وأطبقوا على أنه بجهة فوق. اهـ
بل والأعجب أن يحكوا الخلاف في كفر من أثبت جهة العلو لله تعالى على خلقه،
كما قال ابن حجر الهيثمي الأشعري: (لو قال: (الله في السماء)، فقيل: يكفر، وقيل:
لا، والقائلون بالجهة لا يكفرون على الصحيح، نعم إن اعتقدوا لازم قولهم من
الحدوث أو غيره كفروا إجماعاً!!). اهـ [آراء ابن حجر الاعتقادية] (ص ٣٠٤).
فالمعطلة ينفون الجهة عن الله تعالى ويقصدون بذلك: نفي علو الله تعالى على
خلقه، واستوائه على عرشه، وهم الذين قصدهم الدشتي رَحِمَهُ اللهُ.
قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: وكذلك قولهم: نزهه عن (الجهة)، إن أردتم أنه مُنَزَّهٌ عن
جهة وجودية تحيط به وتحويه وتحصره إحاطة الظرف بالمظروف فنعم، هو أعظم
من ذلك، وأكبر وأعلى؛ ولكن لا يلزم من كونه فوق عرشه هذا المعنى.
وإن أردتم بالجهة أمراً يوجب مباينة الخالق للمخلوق، وعلوه على خلقه
واستواءه على عرشه، فنيحكم لهذا المعنى باطل، وتسميته (جهة) اصطلاح منكم
توسلتم به إلى نفي ما دل عليه العقل والنقل والفطرة، فسميتم ما فوق العالم
(جهة)، وقلتم: مُنَزَّهٌ عن الجهات، وسميتم العرش: (حيزاً)، وقلتم: ليس بمُتَحَيِّز،
وسميتم الصفات: (أعراضاً)، وقلتم: الرب منزه عن قيام الأعراض به، وسميتم
حكيمته: (غرضاً) وقلتم: منزه عن الأغراض، وسميتم كلامه بمشيتته، ونزوله
إلى سماء الدنيا ومجيئه يوم القيامة لفصل القضاء، ومشيتته وإرادته المقارنة لمراده
وإدراكه المقارن لوجود المدرك، وغضبه إذا عُصِي، ورضاه إذا أُطِيع، وفرحه إذا
تاب إليه العباد، ونداه لموسى حين أتى الشجرة... (حوادث)، وقلتم: هو مُنَزَّهٌ
عن حلول الحوادث، وحقيقة هذا التنزيه أنه: مُنَزَّهٌ عن الوجود، وعن الإلهية،
وعن الربوبية، عن الملك، وعن كونه فعالاً لما يريد، بل عن الحياة والقيومية.
فانظر ماذا تحت تنزيه المعطلة النفاة بقولهم: ليس بـ(جسم)، و(لا جوهر)،
و(لا مركب)، و(لا تقوم به الأعراض)، و(لا يوصف بالأبغاض)، و(لا يفعل
بالأغراض)، و(لا تحله الحوادث)، و(لا تحيط به الجهات)، و(لا يقال في حقه:

ولا له مكان^(١):

فقد ارتدَّ عن دينِ الإسلام، ولحقَّ بالمشركين، وكفَرَ بالله وبآياته
وبما جاء به رسوله ﷺ، تعالى اللهُ عَمَّا يَقُولُ خصومنا علوًّا كبيرًا.

وقد قال اللهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]: أي ليس كذاته
ذاتٌ، ولا كصفاته صفاتٌ.

ثم أثبتَ لنفسه الصِّفةَ من غير تشبيه، ونفى التشبيهَ من غير
تعطيل^(٢).

أين؟) و(ليس بمُتَحيز)، كيف كسوا حقائق أسمائه وصفاته، وعلوه على خلقه،
واستوائه على عرشه، وتكليمه لخلقه، ورؤيتهم له بالأبصار في دار كرامته، هذه
الألفاظ، ثم توسلوا إلى نفيها بواسطتها، وكفروا وضللوا من أثبتها، واستحلوا
منه ما لم يستحلوه من أعداء الله من اليهود والنصارى، فإلى الله الموعد، وإليه
الملتجأ، وإليه التحاكم، وبين يديه التخاصم.

نحن وإياهم نموت ولا أفلح يوم الحساب من ندما. اهـ

[«مختصر الصواعق» (١/٣٣٦-٣٣٨)، وتقدم نحوه (ص ٦٥).

(١) تقدم إثبات المكان لله تعالى وضلال من أنكره في المقدمة (المبحث السابع).
والمعطلة النفاة ينفون المكان عن الله تعالى ويريدون بذلك نفي علو الله تعالى
على خلقه كما في التعليق السابق.

(٢) قال الدارمي رَحِمَهُ اللهُ فِي «النقض» (ص ٤٣٩): قولنا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أنه
شيء أعظم الأشياء، وخالق الأشياء، وأحسن الأشياء، نور السموات والأرض.
وقول الجهمية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ يعنون: أنه لا شيء؛ لأنهم لا يثبتون في
الأصل شيئاً، فكيف المثل؟! وكذلك صفاته ليس عندهم شيء، والدلالة على
دعواهم هذه الخرافات والمستحالات التي يحتجون بها في إبطالها، واتخذوا قوله: =

وَمَنْ قَالَ بِالْحَدِّ يَقُولُ: إِنَّهُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ الَّتِي ثَبَتَتْ بِالْكِتَابِ
وَالسُّنَّةِ.

ويعتقد أن الله سبحانه وتعالى له ذاتٌ وصفاتٌ [١٣/ب]، ليس
كذاتِهِ ذاتٌ، ولا كصفاته صفاتٌ، وأن الحدَّ من صفاتِ الله عزَّ
وجلَّ^(١) بالدليلِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ:

قال تعالى: ﴿وَتَرَى [الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِّنْ حَوْلِ الْعَرْشِ]﴾ [الزمر: ٧٥]،

وقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]،

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ دلّسة على الجهال ليروجوا عليهم بها الضلال، كلمة حق يبتغى
بها باطل، ولئن كان السفهاء في غلطٍ من مذاهبهم، إن الفقهاء منهم على يقين. اهـ
وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: وأما الرسل وأتباعهم فإنهم قالوا: إنه حي وله حياة،
وليس كمثل شئ في حياته، وهو قوي وله القوة، وليس كمثل شئ في قوته،
وهو السميع البصير يسمع ويبصر، وليس كمثل شئ في سمعه وبصره، ومتكلم،
وله يدان ومستو على عرشه، وليس له في هذه الصفات مثل.

وقال: فعكس المعطلة المعنى فجعلوا ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ جُنَّةً يترسومون بها لنفي
علوه سبحانه على عرشه، وتكليمه لرسله، وإثبات صفات كماله. اهـ

[«مختصر الصواعق» (٢/٥٣٥)].

(١) مراده بصفة الحد هاهنا، صفة العلو لله تعالى، فقد تقدم قوله قريباً: (أن من قال:
ليس لله تعالى حدٌّ)، يعني بذلك: أن الله في كلِّ مكانٍ.. فقد كفر)، ولهذا استدل
رَحِمَهُ اللهُ على إثبات الحد لله ﷻ بآيات إثبات صفة العلو لله تعالى كما سيأتي، وقد تقدم
في (المبحث الرابع) من المقدمة: أن الحدَّ ليس صفة من صفات الله تعالى؛ ولكنه من
لوازم صفة العلو.

والآيات الخمس التي قال الإمام أحمد حين سألوه عن قول ابن المبارك: إن الله على العرش استوى بحدّ؟

قال: لهذا شواهد من القرآن في خمسة مواضع؛

قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْعَمَامِ ﴾

وقوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ [فاطر: ١٠]

وقوله تعالى: ﴿ ءَأَمْنُم مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ [المالك: ١٦]

وقوله: ﴿ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ [المعارج: ٤]

وقوله تعالى: ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر: ٢٢]

فهذه البراهين من قول الله تعالى تدلُّ على أن الله على عرشه بحدّ.

وأما ما جاء في إثبات الحد من السنة [فهو] كثير، لو رويناهما بطرقها لجا أكثر [١٤/أ] من مجلد، إنما أذكر شيئاً يسيراً.

منها :

ما روينا فيما تقدّم أن النبي ﷺ قال في دعائه: «أنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء»^(١).

ومنها :

حديث أبي رزين العقيلي [رضي الله عنه]، وهو ما :

(١) رواه مسلم، وقد تقدم تخريجه برقم (٢٣).

٢٥- أخبرنا يوسف، أنبا أبو منصور، أنبا أبو الحسن، أنبا أبو القاسم، أنبانا أبو عبدالله ابن بطة، حدثني أبو صالح محمد بن أحمد، ثنا أبو الأحوص محمد بن الهيثم، ثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا حماد بن سلمة. قال أبو عبدالله: وحدثنا جعفر القافلائي، ثنا محمد الصّاعاني. قال أبو عبدالله: حدثنا ابن مخلد، ثنا أحمد بن منصور الرمادي، قال: ثنا يزيد بن هارون.

قال أبو عبدالله: وحدثنا أبو بكر أحمد بن سلمان، ثنا أبو جعفر بن عثمان العباسي، حدثني أبي وعمي أبو بكر، قال: ثنا يزيد بن هارون، ثنا حماد بن سلمة، عن يعلى بن عطاء، عن وكيع بن حُدس، عن عمّه أبي رزين [١٥/ب] العُقيلي [رضي الله عنه]، قال:

قلت: يا رسول الله، أين كان ربُّنا ﷻ قبل أن يخلُقَ خَلْقَه؟ قال: «على عماءٍ تحته هواءٌ، ثم خلقَ عرشَه على الماء». قلت: وفي رواية غير هذا:

قال: قلت: يا رسول الله: أين كان ربُّنا عزَّ وجلَّ قبلَ أن يخلُقَ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ؟

قال: «في عماءٍ، ما فوقه هواءٌ، وما تحته هواءٌ، ثم خلقَ عرشَه على الماء»^(١).

(١) رواه المؤلف من طريق ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٦٨٥)، ورواه ابن بطة من طريق أبي جعفر محمد بن أبي شيبه في «العرش» (٣١٣ و ٣١٤). والحديث رواه الطيالسي (١١٨٩)، وأحمد (١١/٤)، والترمذي (٣١٠٩)، =

وابن ماجه (١٨٢)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٦٢٥)، وأبو عبيد في «غريب الحديث» (٢/٢٢٦-٢٢٩)، وعبدالله بن أحمد في «السنة» (٤٣١)، وحرب الكرمانى في «السنة» (٣٥٠)، والطبري في «تفسيره» (٦/٧) و(٤/١٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٦١٤١)، والطبراني في «الكبير» (٢٠٧/١٩) (٤٦٨)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٨٣)، وغيرهم.

كلهم يروونه من طريق: حماد بن سلمة، عن يعلى بن عطاء، عن وكيع بن حُدُس. ويقال: ابن عُدُس.

قال الترمذي رَحِمَهُ اللهُ (٥/٢٦٩): هكذا روى حماد بن سلمة: (وكيع بن حُدُس)، ويقول شعبة وأبو عوانة وهشيم: (وكيع بن عُدُس)، وهو أصح، وأبو رزين اسمه: لَقِيْطُ بْنُ عَامِرٍ. اهـ

وقد اختلفوا في سياق السؤال فمنهم من يرويه: (أين كان ربنا قبل أن يُخلَق خلقه؟)، وبعضهم يرويه: (قبل أن يُخلَق عرشه).

* الحكم على الحديث:

احتج أهل العلم بهذا الحديث في مُصنفاتهم - كما تقدم في تخرجه - وساقوه مساق القبول والاحتجاج. وممن صرَّح بصحته:

١- الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ اللهُ.

قال الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ في «الصفات» (٥٩): حدثنا محمد بن مخلد، قال: حدثنا العباس بن محمد الدوري قال: سمعت أبا عبيد القاسم بن سلام - وذكر الباب الذي يروى في: «الرؤية»، «والكرسي» وموضع القدمين»، و«ضحك ربنا من قنوط عباده وثُرب غيرِه»، «وأين كان ربنا قبل أن يخلق السماء؟»، «وأن جهنم لا تمتلئ حتى يضع ربك عَلَيْكَ قدمه فيها فتقول: قط قط»، وأشباه هذه الأحاديث. -

فقال: هذه الأحاديث صحاح، حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض، وهي عندنا حق لا نشك فيها؛ ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه؟ وكيف ضحك؟ قلنا: لا يُفسَّر هذا، ولا سمعنا أحداً يفسره.

ورواه من طريق الدارقطني: ابن البناء في «المختار من أصول السنة» (ص ٩٧)،
ورواه مختصراً الآجري في «الشریعة» (٥٨١)، واللالكائي (٩٢٨).

قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٥ / ٥١): إسناده صحيح عن أبي عُبيد.
٢- الترمذي رَحِمَهُ اللهُ قَالَ فِي «السُّنَنِ»: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

قال ابن القيم في «حاشيته على أبي داود» (١٦ / ١٣): وهذا الإسناد صححه
الترمذي في موضع، وحسنه في موضع، فصححه في الرؤيا، أخبرنا الحسن بن
علي الخلال، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن وكيع
ابن عدس، عن عمه أبي رزين العقيلي، قال: قال رسول الله ﷺ: «رؤيا المؤمن
جزء من أربعين جزءاً من النبوة ..». قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح.

قال ابن القطان: فيلزمه تصحيح الحديث الأول، أو الاقتصار على تحسين
الثاني، يعني: لأن الإسناد واحد.

قال: فإن قيل: لعله حسن الأول لأنه من رواية حماد بن سلمة، وصحح الثاني
لأنه من رواية شعبة، وفضل ما بينهما في الحفظ بيّن. قلنا: قد صحح من أحاديث
حماد بن سلمة ما لا يحصى، وهو موضع لا نظر فيه عنده، ولا عند أحد من أهل
العلم، فإنه إمام، وكان عند شعبة من تعظيمه وإجلاله ما هو معلوم. اهـ
٣- الطبري في «تاريخه» (١ / ٤٠).

٤- ابن حبان في «صحيحه» (٦١٤١).

٥- وقال ابن العربي الأشعري المالكي في «عارضة الأحوذى» (١١ / ١٩٤): قد
رويناه من طريقه، وهو صحيح سنداً ومتناً. اهـ

٦- الذهبي في «العلو» (١٣) قال: إسناده حسن.

٧- استشهد بهذا الحديث ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِهِ، وَمِنْهَا: «بيان
تلييس الجهمية» (١ / ٥٩١)، و«الاستقامة» (١ / ١٦١)، وغيرهما، ولم يطعن في
إسناده في شيء من كتبه.

٨- صححه ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ فِي «إعلام الموقعين» (٤ / ٢٧٦)، و«تهذيب =

السُّنَنِ» (١٠١/٧)، و«النونية» (١٢٩٢).

٩- وذكره ابن كثير رَضِيَ اللهُ فِي «تفسيره» (٣٠٧/٤) ولم يتعقبه بشيء، بل قبله واحتج به.

١٠- قال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن رَضِيَ اللهُ فِي «الدرر السنينة» (٢٩٢/٣): قبله الحفاظ وصحَّحوه. اهـ

١١- المعلمي رَضِيَ اللهُ فِي «التنكيل» (٣٤٧/١).

قلت: ومع كثرة تتابع أهل السنة على قبوله وتفسيره والاحتجاج به، فقد قال الألباني فيه: حديث أبي رزين مع شهرته وتحمُّس بعض (السلفيين) له !! لا يصح .. إلخ. انظر تعليقه على «التنكيل» (٣٤٧/٢).

وأعلَّ إسناده في «السلسلة الضعيفة» (٥٣٢٠) بجهالة وكيع بن حدس!

وكيف يكون مجهولاً وقد قال عنه ابن حبان في «مشاهير علماء الأمصار» (رقم/٩٧٣): من الأثبات. اهـ

وقال الجورقاني في «الأباطيل والمناكير» (٢٣٢/١): صدوق صالح الحديث. وكل من صحح هذا الحديث وقبله من أهل العلم يدل على أنه ليس بمجهول عندهم. ولا يخفى أن الأخذ بكلام أئمة السنة المتقدمين وعلماء الأثر أهل الجرح والتعديل (السلفيين) هو المتعين على كل صاحب سنة واتباع، والله أعلم.

وقد تكلم أئمة السنة عن معنى هذا الحديث وشرحوا ألفاظه، وهذا دليل آخر على قبولهم له سنداً ومتناً، ولا يخفى أن التأويل فرع عن التصحيح.

قال المعلمي في «التنكيل» (٣٢/٢): أئمة الحديث قد يتبين لهم في حديث من رواية الثقة الثبت المتفق عليه أنه ضعيف، وفي حديث من رواية من هو ضعيف عندهم أنه صحيح، والواجب على من دونهم التسليم لهم. اهـ

قلت: وأشهر من طعن في هذا الحديث وورده هم الأشاعرة المعطلة كالرازي وابن جماعة وابن الأثير وغيرهم من متأخري المعطلة، ومثل هؤلاء لا يلتفت إليهم أمام أئمة السنة (السلفيين) أهل الجرح والتعديل، فتنبه!

٢٦- **وبه** قال أبو عبدالله: حدثنا أبو بكر بن سلمان، حدثني بن أبي شيبة، حدثني عبدالله بن مروان بن معاوية، قال: سمعت الأصمعي^(١)، وذكرَ هذا الحديث، فقال: (العَمَاءُ) في كلامِ العربِ: السَّحَابُ الأَبْيَضُ الممدود. وأما (العَمَى) المقصُورُ في البَصْرِ؛ فليس في معنى هذا في شيء^(٢).

٢٧- **وبه** قال أبو عبد الله ابن بطّة: حدثني أبو بكر عبد العزيز بن جعفر، ثنا أبو بكر الخلال، حدثني حرب بن إسماعيل، قال:
قال إسحاق بن راهويه في حديث أبي رزّين [١٦/أ] العُقيلي [رضي الله عنه]: قوله: (في عَمَاءٍ): - يعني: سحابة -^(٣).

(١) هو عبد الملك بن قُريب الباهلي توفي سنة (٢١٣هـ) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، كان صاحب سنة واتباع. قال أبو أمية الطرسوسي: سمعت أحمد بن حنبل ويحيى بن معين يُثنيان على الأصمعي في السنة. قال: وسمعت علي بن المديني يُثني عليه.
وقال إبراهيم الحربي: كان أهل البصرة أهل العربية، منهم أصحاب الأهواء إلا أربعة فإنهم كانوا أصحاب سنة: أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، والأصمعي. [تاريخ بغداد] (١٠/٤١٠)، و«تهذيب الكمال» (١٨/٣٨٢)
(٢) «العرش» (٨) لمحمد بن أبي شيبة، و«الإبانة الكبرى» لابن بطّة (٢٦٨٦).
وفي «الإبانة» زيادة: (قال الأصمعي: ويجوز أن يكون معنى الحديث: في عمى أنه عمى على العلماء كيف كان).

(٣) «الإبانة» لابن بطّة (٢٦٨٧) من طريق الخلال في «السنة»، عن حرب (٣٥٠).

* معنى العَمَاء في هذا الحديث عند أهل السنة:

لأهل السنة في معنى: (العَمَاء) في هذا الحديث عدة أقوال، وليس بينها اختلاف، ولكل قولٍ شاهد من الكتاب والسنة:

١- ذهب الخليل بن أحمد، والأصمعي، وأبو عبيد، وابن راهويه، والأزهري =

وغيرهم رَحْمَهُ اللَّهِ إِلَى أَنْ (العماء) ممدود، ومعناه في كلام العرب: السَّحَابُ الأَبْيَضُ. قال الأزهري رَحْمَهُ اللَّهِ فِي «تهذيب اللغة» (٣/ ٢٥٧٨): «ويَقْوِي هذا القول قول الله تعالى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ ﴾ [البقرة: ٢١٠].»

٢- ذهب يزيد بن هارون، وتبعه الترمذي رَحْمَهُ اللَّهِ أَنْ لَفْظَةً: (عَمَاء) بِالْمَدِّ؛ وَلَكِنْ

معناها في الحديث: ليس مع الله شيء. [وانظر: «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٦٤)]

قلت: ويشهد لهذا ما رواه البخاري (٧٤١٨) عن عمران رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»، وَفِي لَفْظٍ: «وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مَعَهُ».

٣- وَلِلْأَصْمَعِيِّ قَوْلٌ آخَرَ، قَالَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْحَدِيثِ فِي عَمَى: أَي أَنَّهُ عَمَى عَلَى الْعُلَمَاءِ كَيْفَ كَانَ. نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ بَطَّةٍ فِي «الإبانة الكبرى» (٢٦٨٦).

- قال الأزهري رَحْمَهُ اللَّهِ فِي «تهذيب اللغة» (٣/ ٢٥٧٧): وَقَدْ بَلَّغَنِي عَنْ أَبِي الْهَيْثَمِ وَلَمْ يَعْزِهِ لِي إِلَيْهِ ثِقَةٌ، أَنَّهُ قَالَ فِي تَفْسِيرِ هَذَا الْحَدِيثِ وَلَفْظُهُ: أَنَّهُ كَانَ فِي عَمَى مَقْصُورًا. قَالَ: وَكُلُّ أَمْرٍ لَا تَدْرِكُهُ الْقُلُوبُ بِالْعَقُولِ فَهُوَ عَمَى. قَالَ: وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ كَانَ حَيْثُ لَا تَدْرِكُهُ عَقُولُ بَنِي آدَمَ، وَلَا يَبْلُغُ كُنْهَهُ وَصَفٍ. اهـ

ولعل منه قوله تعالى في أثر القرآن على الكفار: ﴿ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمَى ﴾ [فصلت: ٤٤].

ونقل الذهبي في «العلو» (١/ ٢٧٦): قَالَ الْحَسَنُ بْنُ عِمْرَانَ الْخَنْزَلِيِّ الْهَرَوِيِّ: سَمِعْتُ أَبَا الْهَيْثَمِ خَالِدَ بْنَ يَزِيدَ الرَّازِيَّ يَقُولُ: أَخْطَأَ أَبُو عُبَيْدٍ، إِنَّمَا الْعَمَى مَقْصُورٌ، وَلَا يُدْرَى أَيْنَ كَانَ الرَّبُّ قَبْلَ خَلْقِ الْعَرْشِ. اهـ

قلت: قد ضبطه الأصمعي وغيره قبل أبي عبيد بالمد رواية، وفسَّره دراية.

قال ابن القيم رَحْمَهُ اللَّهِ فِي «اجتماع الجيوش» (ص ٢٣٥): قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ [خلف بن عبد الله المقرئ الأندلسي] (العماء): ممدود وهو السحاب، و(العمى) مقصور: الظلمة، وقد روي الحديث بالمد والقصر، فمن رواه بالمد فمعناه عنده كان في عماء سحاب ما تحته وما فوقه هواء، والهواء راجعة على العماء، ومن رواه بالقصر فمعناه عنده: كان في عمى عن خلقه؛ لأنه من عمي عن شيء فقد أظلم عنه. اهـ

حديث الأُطيط^(١):

٢٨- حدثنا أبو الربيع سليمان بن إبراهيم بن هبة الله بن رحمة الأسعُردي، أنبا الحافظ أبو محمد عبدالغني المقدسي، أنبا الحافظ أبو موسى محمد بن أبي بكر ابن أبي عيسى المدني الأصبهاني - بها -، أنبا أبو منصور محمود بن إسماعيل الصيرفي، أنبا أبو بكر محمد بن شاذان الأعرج، أنبا أبو بكر ابن فُورَك القَبَّابُ، ثنا أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، ثنا عبدالأعلى بن حماد التَّرسِي، ومحمد بن المثنى، قالوا: ثنا وهب بن جرير، ثنا أبي، قال: سمعت محمد بن إسحاق يُحدِّث بحديث عن يعقوب بن عُتْبَةَ، وجُبَيْر بن محمد، عن أبيه، عن جدِّه، قال: أتى رسول الله ﷺ أعرابيُّ، فقال:

يا رسول الله، جهِدَتِ الأنفُسُ، وضاعَ العيالُ، وَنَهَكَتِ^(٢) الأبدانُ، وهلكتِ الأموالُ، فاستسقى الله لنا، فإننا [١٦/ب] نستشفعُ بك على الله تبارك وتعالى، ونستشفعُ بالله عليك.

قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ويحك!! تدري ما تقول؟».

فسبَّحَ رسولُ الله ﷺ، فما زال يُسبِّحُ حتى عُرِفَ ذلك في وجوه أصحابه.

فقال: «ويحك!! لا تستشفع بالله على أحدٍ من خلقه، فإن

(١) قال الخليل بن أحمد رَحِمَهُ اللهُ: (الأطُّ والأطيط): صوت تَقْبُضِ المحامل، أَطَّ أَطِيطًا، وكل شيء ثَقِيلٌ يُحْمَلُ بَعْضُهُ على بَعْضٍ يَنْطُ، والأطاطُ: الصياح، وأطيط الإبل: أنيئها من ثِقَلِ الحِمْلِ. [«العين» (ص ٣٠)]

(٢) في هامش الأصل: (أي ضعفت).

شأن الله أعظم من ذلك. ويحك!! تدري ما الله؟
 إن عرشه على سمواته وأرضه هكذا - مثل القبة -، وإنه ليخطُّ به
 أطيط الرّحلي بالراكب».

رواه البخاري في «التاريخ»، ورواه أبو داود في «السُّنن» (١).

٢٩ - حديثنا عبدالرحمن بن محمد بن أحمد المقدسي، أنبا القاضي أبو المجد محمد
 ابن الحسين بن أحمد القزويني، أنبا أبو منصور محمد بن أسعد بن محمد بن
 حفدة العطاردي، أنبا الإمام الحافظ أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي
 رَحِمَهُ اللهُ، أنا أبو علي الحسين بن محمد، ثنا أبو نعيم ابن [١٧/أ] الحسن
 الإسفراييني، أنبا خال والدي أبو عوانه يعقوب الحافظ، أنبا أبو الأزهر
 أحمد بن الأزهر، ثنا وهب بن جرير، ثنا أبي، قال: سمعت محمد بن
 إسحاق، يُحدِّث عن يعقوب بن عُتبة، عن جُبَيْر بن محمد بن جُبَيْر بن
 مُطعم، عن أبيه، عن جده، قال:

قام أعرابيٌّ إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، نهكتِ الأنفُسُ،
 وجاعَ العيالُ، وهلكتِ الأموالُ، فاستسقى لنا ربَّك، فإنَّا نستشفعُ
 بالله عليك، وبك على الله.

(١) رواه المؤلف من طريق ابن أبي عاصم في «السُّنن» (٥٨٧)، وعزاه للبخاري في
 «تاريخه» (٢/٢٢٤)، ولأبي داود في «سننه» (٤٧٢٦)، وسيأتي تحريجه.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: وروى أبو داود بإسناد حسن عنده عن جبیر بن محمد بن
 جبیر بن مطعم .. فذكره، ثم قال: فتأمل هذا السياق هل يحتمل غير الحقيقة
 بوجه من الوجوه؟. اهـ «مختصر الصواعق» (٣/١٠٦٧-١٠٧٩).

فقال النبي ﷺ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! سُبْحَانَ اللَّهِ! سُبْحَانَ اللَّهِ!».

فما زال يُسَبِّحُ حتى عُرِفَ ذلك في وجوه أصحابه، ثم قال:

«ويحك! أتدري ما الله؟! إن شأنه أعظم من ذلك؛ لأنه لا يُسْتَشْفَعُ بي^(١) على الله، إنه لفوق سمواته على عرشه، وإنه عليه لهكذا. - وأشار وهبٌ بيده مثل القبّة عليه، وأشار أبو الأزهر أيضاً -، إنه لَيُطِّطُّ به أطيّط الرّحْلِ بالركب». [١٧/ب]

٣٠- قال أبو محمد البغوي: هذا حديثٌ أورده أبو داود سليمان بن الأشعث في «الرّدّ على الجهمية والمعتزلة»^(٢).

(١) في الأصل: (به).

(٢) رواه المؤلف من طريق البغوي في «شرح السنّة» (١/١٧٥/٩٢)، وأبي عوانه في «صحيحه» (٢٥١٧).

وقد اختلّف في إسناد حديث الأطيّط على وهب بن جرير:

أ - فيرويه محمد بن بشار، ومحمد بن المثني، وعبد الأعلى بن حماد؛ كلهم عن وهب بن جرير، عن أبيه، عن محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، وجبير بن محمد بن جبير بن مُطعم، عن أبيه، عن جده به.

١ - رواية محمد بن بشار.

يرويه: أبو داود (٤٧٢٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١٤٧)، وعثمان الدارمي في «النقض» (١١٠)، وفي «الرّدّ على الجهمية» (٧١)، وابن منده في «التوحيد» (٦٤٤)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٨٤).

٢ - رواية محمد بن المثني.

يرويه: أبو داود (٨٨٤) و(٤٧٢٦)، وابن أبي عاصم في «السنّة» (٥٨٧)، =

وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٤٠)، وأبو الشيخ في «العظمة» (١٩٨).

٣- رواية عبد الأعلى بن حماد.

يروها: أبو داود (٤٧٢٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٨٧)، ومحمد بن ابن أبي شيبة في «العرش» (١١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٨٤).

ب - وقد خالف هؤلاء جماعة من الحفاظ، منهم:

علي بن المديني، ويحيى بن معين، وعبدالله بن محمد المُسندي، وأحمد بن سعيد الرِّبَاطِي، وأبو الأزهر أحمد النيسابوري، ومحمد بن يزيد الواسطي، كلهم قالوا: عن وهب بن جرير، عن أبيه جرير بن حازم، عن محمد بن إسحاق، عن يعقوب ابن عتبة، عن جُبَيْر بن محمد بن جُبَيْر بن مُطْعَم، عن أبيه، عن جده به.

١- رواية علي بن المديني.

يروها: البخاري في «تاريخه الكبير» (٢/ ٢٢٤)، والطبراني في «معجمه الكبير» (٢/ ١٢٨)، والدارقطني في «الصفات» (٣٩).

٢- رواية ابن معين.

يروها: الطبراني في «الكبير» (٢/ ١٢٨)، وابن منده في «التوحيد» (٦٣٤)، والدارقطني في «الصفات» (٤١).

٣- رواية عبدالله بن محمد المُسندي.

يروها: البخاري في «تاريخه الكبير» (٢/ ٢٢٤).

٤- رواية أحمد بن سعيد الرِّبَاطِي.

يروها: أبو داود (٤٧٢٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٨٤).

٥- رواية أبي الأزهر.

يروها: ابن أبي عاصم في «السنة» (٥٨٨)، وابن منده في «التوحيد» (٦٣٤)، واللالكائي في «الاعتقاد» (٦٥٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٨٣)، والدَّشْتِي كما رأيت من طريق البغوي في «شرح السنة» (٩٢)، ومن طريق أبي

عوانه في «مستخرجه على مسلم» (٢٥١٧).

٦- رواية محمد بن يزيد الواسطي. يرويها الدارقطني في «الصفات» (٤٠). قال أبو داود (٩٦/٥): .. الحديث بإسناد أحمد بن سعيد هو الصحيح، وافقه عليه جماعة منهم: يحيى بن معين، وعلي بن المديني. وكان سماع: عبد الأعلى، وابن المثني، وابن بشار من نسخة واحدة فيما بلغني. اهـ

وقال الدارقطني في «الصفات» (ص ٥٣): من قال فيه: عن يعقوب بن عتبة، وجبير بن محمد، فقد وَهَمَ، والصَّواب: عن جُبَيْر بن محمد. اهـ

قال أبو داود (٩٦/٥): ورواه جماعة عن ابن إسحاق كما قال أحمد أيضًا. اهـ «فائدة»: استدرك الذهبي في «العلو» (١/٤١١) على أبي داود، فقال: يُتأمل قول أبي داود: إنه رواه جماعة عن أبي إسحاق، فما وجدته أبدًا إلا من حديث وهب، عن أبيه عنه. اهـ

قلت: الصواب مع أبي داود، فإن الدارقطني قال في «الصفات» (ص ٨٨): وكذلك رواه حفص بن عبد الرحمن، عن محمد بن إسحاق بهذا الإسناد. اهـ ورواية حفص بن عبد الرحمن رواها الآجري في «الشرعية» (٦٦٧)، وعليه فالمتقدمون أعلم من المتأخرين بما قالوا.

* الحكم على حديث الأبيط:

احتجَّ أهل السُّنة بحديث الأبيط، وساقوه في مُصنِّفاتهم في السُّنة والاعتقاد مساق القبول والاحتجاج - كما تقدم تخرجه عنهم من كتبهم -

ومن احتج بهذا الحديث وقبله، أو صرَّح بصحته من أهل العلم:

١- محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ في كتابه في الاعتقاد، وهو كتاب «خلق أفعال العباد» (١٠٥) فقد ذكره بغير إسناد مُحْتَجًّا به.

٢- عثمان بن سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ قال في «الرد على الجهمية» (ص ٣٣) (باب استواء الرب تبارك وتعالى على العرش، وارتفاعه إلى السَّماء، وبينوته من الخلق) وساق الأحاديث على هذا التبويب، ومنها حديث الأبيط.

ثم قال (ص ٥٦): لم يزل العلماء يروون هذه الآثار، ويتناسخونها، =

ويصدّقون بها على ما جاءت حتى ظهرت هذه العصابة، فكذبوا بها أجمع، وجهّلوهم، وخالفوا أمرهم خالف الله بهم. اهـ

٣- أبو داود (٢٧٥هـ) رَوَى فِي «السَّنَنِ» (٤٧٢٦) (بَابِ الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ).
وقد قال رَوَى فِي «رسالته لأهل مكة» (ص ٢٨): وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح. اهـ

قال الذهبي في «العرش» (٢٨/٢): رواه أبو داود وغيره في (الرد على الجهمية)، بإسناد حسن عنده من حديث محمد بن إسحاق بن يسار. اهـ وكذا قال ابن القيم كما تقدم قريباً.

٤- ابن خزيمة (٣١١هـ) رَوَى فِي «التوحيد» (١/٢٣١) (بَابِ اسْتِوَاءِ خَالِقِنَا الْعَلِيِّ الْأَعْلَى).

٥- أبو عوانه (٣١٦هـ) رَوَى فِي «صحيحه» (٢٥١٧).

٦- ابن منده (٣٩٥هـ) رَوَى فِي «التوحيد» (٣/١٨٨): وهو إسناد صحيح متصل من رَسَمِ أَبِي عَيْسَى والنسائي. اهـ

٧- أبو نصر عبيدالله بن سعيد السَّجْزِي (٤٤٤هـ) رَوَى فِي رسالته «الرد على من أنكر الحرف والصَّوْت» (ص ١٢٤) [بعد ذكر حديث جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ رضي الله عنه وغيره من الأحاديث: هذه المعاني والطُّرُق مقبولة محفوظة. اهـ

٨- محمد بن علي الكرجي القصاب رَوَى فِي تفسيره «نكت القرآن» (٤/٨٦).

٩- الحسين بن مسعود البغوي (٥١٦هـ) رَوَى فِي «شرح السنة» (١/١٧٥).

١٠- ابن الزاغوني وله جزء في تصحيحه.

١١- الدَّشْتِي (٦٦٥هـ) رَوَى فِي «التوحيد».

١٢- ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَوَى فِي «بيان تلبس الجهمية» (٣/٢٥٤):

وهذا الحديث قد يطعن فيه بعض المشتغلين بالحديث انتصاراً للجهمية، وإن كان لا يفقه حقيقة قولهم وما فيه من التَّعْطِيلِ، أو استبشاحاً لما فيه من ذكر (الأطيط)، كما فعل أبو القاسم المؤرخ [يعني: ابن عساكر] ويحتجون بأنه تفرد =

به محمد بن إسحاق، عن يعقوب بن عتبة، عن جبير. ثم يقول بعضهم: ولم يقل ابن إسحاق: حدثني، فيحتمل أن يكون مُنْقَطِعًا، وبعضهم يتعلل بكلام بعضهم في ابن إسحاق، مع أن هذا الحديث وأمثاله وفيما يشبهه في اللفظ والمعنى لم يزل مُتداوِلًا بين أهل العلم خالفًا عن سالف، ولم يزل سلف الأمة وأئمتها يروون ذلك رواية مُصَدِّقٍ به، رادًّا به على من خالفه من الجهمية، مُتَلَقِّين لذلك بالقبول، حتى قد ذكره الإمام أبو بكر محمد بن خزيمة في كتابه «التوحيد» الذي اشترط فيه أنه لا يحتجُّ فيه إلا بأحاديث الثقات المتصلة الإسناد... إلخ.

١٣ - ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللهُ، قال: إسناده حسن.

«مختصر الصواعق» (٣/١٠٦٨)، وانظر كتابه «تهذيب السنن» (٧/٩٤ -

١١٥) فقد أثبت فيه هذا الحديث، وردَّ على من طعن فيه ردًّا مُفْصَلًا مُطَوَّلًا.

وقال في «نونيته» (ص ١٠١-١٠٢):

واذكر حديثًا لابن إسحاق الرضا	ذاك الصَّدوق الحافظ الرَّبَّاني
في قِصَّةِ اسْتِسْقائِهِمْ يَسْتَشْفِعُو	نَ إِلَى الرَّسُولِ بِرَبِّهِ الْمَنانِ
فاسْتَعْظَمَ الْمُخْتارُ ذاكَ وَقَالَ شأ	نُ اللهُ رَبُّ الْعَرْشِ أَعْظَمُ شانِ
اللهِ فَوْقَ الْعَرْشِ فَوْقَ سَمائِهِ	سُبْحانَ ذِي الْمَلَكُوتِ وَالسُّطانِ
وَلعَرْشِهِ مِنْهُ أَطْيَبُ مِثْلُ ما	قَدْ أَطَّ رَحْلُ الرَّاكِبِ الْعَجْلانِ
اللهِ ما لَقِيَ ابْنَ إِسْحاقِ مِنْ الـ	جَهْمِي إِذِ يَرْمِيهِ بِالْعُدوانِ
ويظُلُّ يَمْدَحُهُ إِذا كانَ الَّذِي	يروي يوافقُ مَذْهَبَ الطَّعانِ
كم قد رأينا مِنْهُمُ أمثالَ ذَا	فالحُكْمُ اللهُ الْعَظيمُ الشَّانِ
هذا هو التَّطْطيفُ لا التَّطْطيفُ في	ذَرَعٍ ولا كَيْلٍ ولا مِيزانِ

وقوله في محمد بن إسحاق: (الرَّضَا الرَّبَّاني) فيه نظر، هو حافظ صدوق، ولكنه قد اتهمه غير واحد من الأئمة السلف بالقدر وغيرها. «السير» (٧/٣٣).

١٤ - الهيثمي (٨٠٧هـ).

قال في «مجمع الزوائد» (١/٨٤): رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح. اهـ =

٣١- قال أبو سليمان الخطَّابي^(١): وقوله: «إِنَّه لَيَبْطُؤُ بِهِ»، معناه:

١٥- شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب (١٢٠٦هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

فقد احتجَّ به في كتاب «التوحيد» (باب لا يستشفع بالله على خلقه).

١٦- الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن (١٢٩٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ من أئمة أهل

نجد قال في «الرسائل والمسائل النَّجدية» (٣/٢٤٤): وهذا الحديث لا يستطيع سَماعه الجهمي، ولا يؤمن به إلاَّ أهل السُّنة والجماعة الذين عرفوا الله بصفات كماله، ونزَّهوه أن يستوي على ما لا يليق بكمالِه وقدسه من سائر مخلوقاته. اهـ

١٧- شرف الحق العظيم آبادي في «عون المعبود» (١٣/١٠).

قلت: فهؤلاء الذين صححوا هذا الحديث من أهل العلم والحديث والسُّنة وغيرهم، لا أخالهم يجتمعون على تصحيح حديث ضعيف، ومع ذلك ترى تتابع كثير من محققي كتب السُّنة المعاصرين على تضعيف هذا الحديث تقليدًا للألباني في حكمه عليه بالضعف كما في «السلسلة الضعيفة» (٢٦٣٩)!

(١) الخطَّابي: هو حمَّد بن محمد البُستي (٣٨٨هـ)، كان يذهب إلى طريقة المتكلمين من الأشاعرة وغيرهم في أكثر أبواب الأسماء والصفات، وفي شروحه: كـ «معالم السُّنن»، و«أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري»، وغيرهما كثير من التأويل والتحريف لنصوص الصفات.

ولقد تأثر به كثير من المتأخرين بسبب كثرة النقل من كتبه!!

والبغوي يُكثر النقل عنه جدًّا، وقد ينقل عنه بعض التأويلات ولا يتعقَّبُه!! وقد نقل البغوي عقب حديث الأَطيِّط كلام الخطَّابي، ثم تعقَّبَه، فقال: والواجب فيه وفي أمثاله: الإيمان بما جاء في الحديث، والتسليم، وترك التصرف فيه بالعقل. اهـ

وانظر في مُلحق هذا الكتاب مناقشة شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ للخطَّابي

في مسألة إنكاره الحد لله تعالى وتشنيعه على أهل السُّنة لإثباتهم الحد.

إنه ليعجزُ [عن] جلاله وعظمته حتى يئطَّ به؛ إذ كان معلوماً
أن أطيَّطَ الرَّحْلَ بِالرَّكَبِ إنما يكون لقوَّة ما فوقه، ولعجزه عن
احتماله^(١).

(١) اقتصر المؤلَّف على هذا النقل لبيان المعنى، وبقية كلام الخطابي تأويل قبيح لهذا الحديث، وصرف عن حقيقته؛ ويظهر ذلك جلياً من مجموع كلامه الذي أعرض عن نقله الدشتي رَحِمَهُ اللهُ، ونصَّ كلامه:

قال الخطابي: إن الكيفية عن الله وعن صفاته منفية، وإنما هو كلامٌ تقريبٍ!!
أريد به تقرير عظمة الله وجلاله من حيث يدركه فهم السائل.
ومعنى قوله: «أتدري ما الله؟» معناه: أتدري ما عظمة الله وجلاله.

وقوله: «إنه لَيئطُّ به» معناه: ليعجز عن جلاله وعظمته حتى يئط به، إذ كان معلوماً أن أطيَّطَ الرَّحْلَ بِالرَّكَبِ إنما يكون لقوَّة ما فوقه، ولعجزه عن احتماله، ويُقرر بهذا النوع من التمثيل عنده معنى عظمة الله وجلاله، وارتفاع عرشه، ليعلم أن الموصوف: بعلو الشان، وجلالة القدر، لا يُجعل شفيحاً إلى من هو دونه، تعالى الله أن يكون مُشَبَّهاً بشيء، أو مُكَيِّفاً بصورة خلق، أو مُدْرِكاً بحدٍّ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿[الشورى: ١١]

وقد تعقَّبه البغوي كما تقدم قريباً.

وتعقَّبه من المتأخِّرين صاحب كتاب «عون المعبود» على هذا التأويل والتحريف، فقال (١٣/١٢): قلت: كلام الخطابي فيه تأويل بعيد خلاف للظاهر لا حاجة إليه، وإنَّما الصَّحيح المعتمد في أحاديث الصِّفات إمرارها على ظاهرها من غير تأويلٍ ولا تكييفٍ ولا تشبيهٍ ولا تمثيلٍ كما عليه السلف الصَّالحون، والله أعلم. اهـ
قلت: قد جرى شرف الحق العظيم أبدي هاهنا على السنن الأقوم مما عليه أهل السنة والجماعة، إلا أن له مخالفات عقديَّة نبهت عليها في كتابي: «التنبيهات الجلية على المخالفات العقديَّة في كتاب عون المعبود» (ط/٢/ دار اللؤلؤة).

٣٢- أخبرنا أبو عبدالله المقدسي الحافظ النَّاقِدُ محمد بن عبدالواحد^(١)، ثنا عبدالله ابن ذَهَبَل بن علي بن كَارِه الحَرِيمِي ببغداد، أن أبا غالب أحمد بن الحسن بن أحمد بن البناء أخبرهم، أنبا الحسن بن علي الجوهري، أنبا محمد بن المظفر ابن موسى الحافظ، ثنا محمد بن أحمد بن خالد القاضي، ثنا سعيد بن محمد، ثنا سَلْمُ بن قُتَيْبَةَ، ثنا شُعْبَةَ، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن خليفة، عن عُمَر بن الخطاب [رضي الله عنه]، عن النبي ﷺ في قوله ﷻ [١٨/أ]: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] قال: «حتى يُسْمَعَ أَطِيطٌ كَأَطِيطِ الرَّحْلِ»^(٢).

حديث صحيح؛ رواته على شرط البخاري ومسلم.

٣٣- وأخبرنا أبو عبدالله المقدسي، أنبا أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر بن أبي الفتح - بأصبهان -.

(١) هو الضياء المقدسي.

(٢) أخرجه الضياء في «المختارة» (١٥٤)، والخطيب (٢٩٥/١) كلاهما من طريق محمد بن مظفر في «غرائب شعبة»، وأخرجه من طريق شعبة موقوفاً: ابن ماجه في «التفسير» ذكر ذلك المزي في «تهذيب الكمال» (٤٥٦/١٤).

والتصحيح المذكور هو للضياء، وليس في نشرة «المختارة».

وعبدالله لم يرو له الشيخان، وسَلْم لم يرو له مسلم.

وروى الخطيب، عن البرقاني، عن الدارقطني: (تفرد به القاضي).

قال البرقاني: وهم القاضي، وحديث سَلْم هو عن إسرائيل لا عن شعبة، وحديث شعبة موقوف.

وفي السند اختلافٌ كثير بين الرفع والوقف والإرسال، وفي حال تابعيه.

والصواب أنه حديث مُتَّجُّ به على كلِّ حالٍ، وقد رواه شعبة وعبدالرحمن بن

مهدي كما رأيت، وسيأتي.

وأخبرنا يوسف بن خليل الدمشقي، أنبا أبو عبدالله بن أبي زيد الكُرَّاني - بأصبهان -، قالوا: إن أبا منصور محمود بن إسماعيل الصَّيرفي أخبرهم، قال أبو جعفر - قراءة عليه وهو حاضر - : أنبا أبو الحسن ^(١) أحمد بن محمد بن فاذشاه، قال: ثنا أبو القاسم الطبراني، قال: ثنا محمد بن عبدالله الحضرمي، ثنا عبدالله بن أبي زياد القَطَواني، ثنا يحيى بن أبي بكير، ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن خليفة، عن عُمر [رضي الله عنه]، قال: أتت امرأة النبي ﷺ، فقالت: ادعُ الله أن يُدخلني الجنة.

فعظَّم الرَّبُّ، ثم قال: «إن كرسيَّه وسِعَ السَّمَوَاتِ [١٨/ب] والأَرْضِ، وإنه يَقَعُدُ عليه ما يَفْضُلُ منه مقدارُ أربعِ أصابعٍ.

- ثم قال بأصابعه فجمعها -، وإن له أطيِّطًا كأطيِّطِ الرَّحْلِ الجديدِ إذا رُكِبَ مِنْ ثِقَلِهِ» ^(٢).

هذا حديثٌ صحيحٌ، رواته على شرطِ البخاري ومسلم.

٣٤- وأخبرنا أبو عبدالله ^(٣)، أنبا أبو مسلم المؤيِّد بن الإخوة - بأصبهان -، أنبا

(١) كذا في الأصل، وفي «السير» (١٧/٥١٥): أبو الحسين.

(٢) أخرجه الضياء في «الأحاديث المختارة» (١٥٣)، وأخرجه كذلك ابن العطار في «الفتيا» (٢١) كلاهما من طريق الطبراني في كتابه «السنة»، ذكر ذلك ابن كثير في «التفسير» (١/٦٨١)، و«مسند الفاروق» (٢/٥٦٨).

(٣) هو الضياء، أخرجه في «المختارة» (١٥١) من طريق أحمد بن علي بن المنثى (هو أبو يعلى) في - «مسنده الكبير» - رواية ابن المقرئ كما في «المجمع» للهيتمي (١٠/١٦٢)، و«مسند الفاروق» لابن كثير (٢/٥٦٨)، و«التفسير» له (١/٦٨١)، و«الإتحاف» للبوصيري (٨٣٥٦).

الحُسَيْن بن عبد الملك الخَلَّال، أنبا إبراهيم بن منصور، أنبا محمد بن إبراهيم ابن علي، أنبا أحمد بن علي بن المثنى، ثنا زهير، ثنا يحيى بن أبي بكير، ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن خليفة، عن عمر بن الخطاب [رضي الله عنه] قال: أتت امرأة إلى النبي ﷺ، فقالت: ادعُ الله أن يُدخِلني الجنة.

قال: فعظّم الرّبّ تبارك وتعالى، وقال: «إن كرسِيّه وسِعَ السَّمَوَاتِ والأَرْضَ، وإن له أطيّطاً كأطيّطِ الرّحْلِ الجديدي إذا رُكبَ مِنْ ثِقَلِهِ».

٣٥- وأخبرنا أبو عبدالله^(١)، أنبا أبو [١٩/أ] جعفر محمد بن أحمد بن نصر ابن أبي الفتح - بقراءتي عليه بأصبهان -، قلت له: أخبركم محمود بن إسماعيل الصّيرفي - قراءة عليه وأنا حاضرٌ -، أنبا محمد بن عبد الله بن شاذان، أنبا عبد الله بن محمد القباب، أنبا أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، ثنا إسماعيل بن سالم الصّايغ، ثنا يحيى بن أبي بكير، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن خليفة، عن عمر رضي الله عنه: أن امرأة أتت النبي ﷺ، فقالت: ادعُ الله أن يُدخِلني الجنة.

فعظّم الرّبّ سبحانه وتعالى، وقال: «إن عرشه فوق سبع سَمَوَاتٍ، وإن له أطيّطاً كأطيّطِ الرّحْلِ الجديدي إذا رُكبَ مِنْ ثِقَلِهِ».

٣٦- وأخبرنا يوسف بن خليل، أنبا أبو منصور، أنبا أبو الحسن، أنبا أبو القاسم، أنبأنا أبو عبدالله ابن بطة^(٢)، حدثنا أبو بكر بن سلمان، ثنا محمد بن عبدالله الحضرمي، ثنا عبدالله [ب/١٩] بن الحكم وعثمان، قالوا: ثنا يحيى، عن

(١) هو الضياء، أخرجه في «المختارة» (١٥٢) من طريق ابن أبي عاصم في «السنة» (٥٨٦).

(٢) في «الإبانة الكبرى» (٢٦٩٥)، ومن طريقه ابن الجوزي في «العلل» (٣).

إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن ابن خليفة، عن عمر [رضي الله عنه]، قال: أتت امرأة النبي ﷺ، فقالت: ادعُ الله أن يُدخلني الجنة.

فعظّم الرب، وقال: «إن كُرْسِيَّه فوقَ السَّمَوَاتِ والأَرْضِ، وإنه يَقْعُدُ عليه فما يَفْضُلُ منه مِقْدَارُ أربعِ أَصَابِعِ، - ثم قال بأصابعه يجمعها -، وإن له أَطِيظًا كأطِيظِ الرَّحْلِ الجَدِيدِ إِذَا رُكِبَ».

هذا حديثٌ صحيحٌ؛ رُوِيَتْه على شَرَطِ البخاري ومسلم.

فهو كما قال رسول الله ﷺ، ومعناه على ما يليق به، لا ندخل في ذلك مُتَأَوِّلين بآرائنا، ولا مُتَوَهِّمين بأهوائنا.

وقد أخرجَ هذا الحديثَ عامةُ العلماءِ من أئمةِ المسلمين في كتبهم التي قصدوا فيها نقلَ الأخبارِ الصَّحيحة، وتكلّموا على توثيقِ رجاله، وتصحيحِ طريقه.

ومن رواه: الإمام أحمد بن حنبل، وأبو بكر الخلال، وصاحبه [٢٠/أ] أبو بكر عبدالعزيز، وأبو عبدالله ابن بطّة.

وقد رواه أبو محمد الخلال في كتاب «الصفات» له.

ورواه أبو الحسن الدارقطني في كتاب «الصفات» الذي جمعه وضبطَ طُرُقَه، وحفظَ عدالةَ روايته، وكان الدارقطني من أصحابِ الحديثِ، من أصحابِ الشافعي.

وأخرجه أبو الحسن بن الزاغوني في كتابٍ له.

٣٧- وقال في بعض «مُصَنَّفَاتِهِ»:

وقد أوردته في غير هذا الكتابِ على وجهٍ لا سبيلَ إلى دفعِهِ
وردهِ إِلَّا بطريقِ العنادِ، ولا طعنَ في صحَّتهِ إِلَّا بطريقِ المُكابرةِ.
وقد أخرجهُ شيخنا أبو عبد الله المقدسي في كتاب: «المُسند الصَّحيح».
ورواه غيرهم من الأئمَّة والحفَّاظ^(١).

(١) حديث عبد الله بن خليفة عن عُمر رضي الله عنه، لم يروه عن عُمر إِلَّا عبد الله بن خليفة،
ولم يروه عن عبد الله بن خليفة إِلَّا أبو إسحاق السبيعي.
ورواه عن أبي إسحاق:

١- سفيان الثوري، رواه عبد الله بن أحمد في «السُّنة» (٩٩٦) عن أبيه،
وعبد الأعلى النَّرسي، عن عبد الرحمن بن مهدي، عن سُفيان موقوفًا.
وعلقه البزار (٣٢٥) عن الثوري.

٢- شُعبة، رُوي موقوفًا، ومرفوعًا.
فرواه ابن ماجه في «التفسير» كما في «تهذيب الكمال» للمزي (٤٥٦/١٤)، عن
سَلْم بن قتيبة، عنه موقوفًا.

ورواه الخطيب في «تاريخه» (٢٩٥/١)، والضياء في «المختارة» (١٥٤) ومن
طريقه الدَّشتي كما تقدم)، عن محمد بن أحمد بن خالد القاضي، عن سعيد بن
محمد، عن سلم بن قتيبة، عن شعبة مرفوعًا.
وقد أخطأ فيه القاضي فرفعه.

قال الخطيب في «تاريخه» (١٩٥/١): قال لنا ابن غالب (البرقاني): قال أبو
الحسن الدارقطني: تفرد به القاضي البوراني.

قال ابن غالب: يقال: إنه وهم، والمحفوظ عن قتيبة، عن إسرائيل، عن أبي
إسحاق، وحديث شعبة موقوف.

٣- إسرائيل؛ واختُلف عليه في إرساله ورفعته عن عمر رضي الله عنه،

- فرواه مرفوعاً عن عمر رضي الله عنه: يحيى بن أبي بكير، عن إسرائيل، - به.

رواه عنه بذلك كل من:

أ- عبدالله بن زياد القطواني، رواه الطبراني في «السنة» ذكر ذلك ابن كثير في «مسند الفاروق» (٥٩/٢)، وفي «التفسير» (٦٨١/١).

ورواه عن الطبراني: ابن العطار في «الفتيا» (٢١)، والضياء في «المختارة» (١٥٣) ومن طريقه الدشتي كما تقدم.

ورواه ابن جرير في «التفسير» (١١/٣)، والبخاري (٣٢٥) وأبو الشيخ في «العظمة» (٢٦١)، وابن بطة في «الإبانة» (٢٦٩٥)، وعنه ابن الجوزي في «العلل» (٣).

ب- زهير؛ رواه أبو يعلى في «المسند الكبير»، ومن طريقه الضياء في «المختارة» (١٥١)، وعنه الدشتي كما تقدم برقم (٢٧).

وذكره الهيثمي في «المجمع» (٥٩/١٠)، وابن كثير في «مسند الفاروق» (٥٦٨/٢)، و«التفسير» (٦٨١/١).

ت- إسماعيل بن سالم الصائغ؛ رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (٥٨٦) ومن طريقه الدشتي عن الضياء كما تقدم.

ث- أحمد بن منصور؛ رواه الدارقطني في «الصفات» (٣٥).

ج- عثمان بن أبي شيبة؛ رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٦٩٥)، وعنه ابن الجوزي في «العلل» (٣).

ح، خ- أبو بكر بن إسحاق، والحسن بن ناصح.

رواه أبو الشيخ في «العظمة» (١٩٣).

د- الفضل بن سهل؛ رواه البخاري في «المسند» (٣٢٥).

ذ- يعقوب الدورقي؛ رواه ابن خزيمة في «التوحيد» (١٥٠-١٥١).

لكن شك في ذكر عمر رضي الله عنه، والصواب عن يحيى: ذكر عمر رضي الله عنه.

- ورواه مُرسلاً عن إسرائيل كل من:

أ- وكيع؛ رواه عبد الله في «السنة» (٥٧٠)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١٥١) و١٥٢) والخلال في «السنة» (٢٥٥)، والخطيب في «التاريخ» (٥٢ / ٨).

ب- عبد الله بن رجاء؛ رواه الدارمي في «النقض» (١٠٢)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢٦٠).

ت- أبو أحمد الزبيري؛ رواه عبد الله في «السنة» (٥٧٨) ومن طريقه الذهبي في «العرش» (٩٨)، وابن جرير في «التفسير» (١١ / ٣)؛ لكن رواه مرفوعاً بذكر عمر رضي الله عنه، وهو خطأ.

ث - عبيد الله بن موسى؛ رواه عبد بن حميد، ذكره ابن كثير في «مسند الفاروق» (٥٦٩ / ٢)، وابن جرير في «التفسير» (١٠ / ٣).

ج - مؤمل بن إسماعيل؛ رواه عبد بن حميد، كما ذكر ذلك ابن كثير في «مسند الفاروق».

* ألفاظ متن الحديث:

- ١- لفظ: (الأطيب) كل الرواة اتفقوا على ذكره.
- ٢- لفظ: (العود)، و(الجلوس): أثبتتها ثقات حفاظ، منهم:
 - ١- سفيان الثوري، وحسبك به. ٢- إسرائيل، أثبتها عنه ثقات أصحابه.
 - ٣- وكيع. ٤- عبد الله بن رجاء. ٥- أبو أحمد الزبيري.
 - ٦- عبيد الله بن موسى. ٧- مؤمل بن إسماعيل. ٨- يحيى بن أبي بكير في رواية (القطواني، وعثمان بن أبي شيبة).
- ٣- لفظ: (الثقل)، أتى ذكره في رواية: إسرائيل، أثبتته عنه: عبد الله بن رجاء، وعبيد الله بن موسى، ومؤمل بن إسماعيل، ويحيى بن أبي بكير في رواية التسعة عنه إلا عثمان بن أبي شيبة.

٤- لفظ: [(ف) ما يفضل منه (عنه) (مقدار) (قيد) أربع أصابع]: لم يرو هذا اللفظ إلا إسرائيل، رواه (القطواني، وعثمان بن أبي شيبة، وأبو بكر بن إسحاق، والحسن بن ناصح) عن يحيى بن أبي بكير / ح، ورواه حسين بن معدان - وخالفه =

الدارمي - عن عبدالله بن رجاء/ح، ورواه عبيد الله بن موسى، ومؤمل ابن إسماعيل جميعهم عن إسرائيل.

٥- لفظ: [(ف) وما يفضل منه إلا قدر (قيد) أربع أصابع]: لم يرو هذا اللفظ إلا إسرائيل؛ رواه عنه بذلك: وكيع، وأبو أحمد الزُّبيري، والدارمي عن عبدالله ابن رجاء.

«**تنبيه**»: إذا حُمِل اللفظ الأول على أن (ما) فيه هي الموصولة، اتفق هو واللفظ الثاني، وهذا هو الأولى؛ لأن الجمع أولى من الترجيح.

وإذا حُمِل اللفظ الأول على أن (ما) هي النافية، تعارض اللفظان، واحتيج إلى الترجيح، وإلى ذلك ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، ورجَّح رواية النَّفي بكلام طويل في «مجموع الفتاوى» (١٦ / ٤٣٤ - ٤٣٩).

* الحكم على الحديث:

طعن بعض أهل العلم والمشتغلين به في إسنادِ هذا الحديث، وممن تكلم فيه: ابن معين (الدوري/ ٣ / ٢٧٤٠)، والبزار في «المسند» (١ / ٤٥٨)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١ / ٢٤٤)، والإسماعيلي في «مسند عمر»، وابن الجوزي في «العلل» (١ / ٢٠)، وابن كثير في «التفسير» (١ / ٦٨١)، ومن المعاصرين الألباني في تخريجه «السُّنة» لابن أبي عاصم (٥٧٤)، و«الضعيفة» (٨٦٦). وتابعه على ذلك كثير من المعاصرين.

«**تنبيه**»: اعلم أن أغلب من أعلَّ هذا الحديث من أهل السُّنة - وهم قليل - إنما أعلَّوه من جهة إسناده لا منته، أما الكلام على منته، وما دلَّ عليه من إثباتِ جلوس الرَّبِّ تعالى، فلم يتعرض له فيما أعلم إلا الجهمية أعداء السُّنة والتوحيد. وإن من المؤسف أن يتوارد معهم على هذه التُّهمة من ينسب نفسه للسُّنة والحديث، فيحكم على الحديث بأنه: (مُنكر)!! كصنيع الألباني في «الضعيفة» (٨٦٦)، فقد قال: (بل هو حديث منكر عندي)! والحمد لله أنه نسب هذا =

الحكم إلى نفسه ورأيه، ولم يذكر من سبقه إلى هذا الطعن من أئمة أهل السنة والحديث مع كثرة من خرَّجه منهم في مُصنفاتهم.

ثم أصبح هذا الحكم على هذا الحديث هو الساري في حواشي كثير من كتب السنة والاعتقاد المحققة! والله المستعان.

فهل فطن هؤلاء إلى ما لم يتفطن له الأولون من أئمة السنة والتوحيد مع كثرة من رواه منهم، بل ونصوا على تصحيحه وقبوله والاحتجاج به على المعطلة والجهمية والأشاعرة وغيرهم!؟

* من قبل هذا الحديث وصححه واحتجَّ به:

احتجَّ بهذا الحديث أكثر أهل السنة وغيرهم، وقيلوه وزَوَّوه في مُصنفاتهم في السنة والاعتقاد والرد على الجهمية، ومنهم:

أبو إسحاق السبيعي، والأعمش، وسُفيان، وشعبة، وإسرائيل، وعبدالرحمن ابن مهدي، ووكيع، وأبو أحمد الزبيري، وعبدالله بن رجاء، ويحيى بن أبي بكير، ومؤمل بن إسماعيل، وعبيدالله بن موسى، وأحمد بن حنبل، وعثمان بن أبي شيبة، والعباس العنبري، وغيرهم ممن روى هذا الحديث مُحتجًا به على الجهمية والمعطلة وغيرهم من أهل البدع.

ومن احتجَّ بهذا الحديث وذكره في مُصنَّفه: عبدُ بن حميد في «التفسير»، وابن ماجه في «التفسير»، والمروزي في «ذكر المقام المحمود»، والدارمي في «النقض على بشر المريسي»، وابن أبي عاصم في «السنة»، وعبدالله بن أحمد بن حنبل في «السنة»، والبزَّار في «المسند»، وأبو يعلى في «المسند الكبير»، وابن جرير في «التفسير»، والخلال في «السنة»، والنَّجاد، والطَّبراني في «السنة»، وأبو بكر عبدالعزيز غلام الخلال، وأبو الشيخ في «العظمة»، والدَّارقطني في «الصفات»، وابن بطة في «الإبانة»، وأبو الحسن ابن الرَّاعوني، والعطَّار في «فتا في الاعتقاد»، والضَّياء في «المختارة»، والدَّشتي في «إثبات الحد»، وابن تيمية في «نقض =

تأسيس الجهمية»، و«منهاج السُّنة»، و«مجموع الفتاوى»، والمزي في «تهذيب الكمال»، والذهبي في «العرش»، والهيثمي في «المجمع»، وغيرهم ممن احتجوا به من أهل المصنفات، وتلقَّوه بأحسن قبول، ولم يتعرضوا له بالطَّعن والرَّد.

وقد تقدم في المقدمة (ص ٩١) نقل كلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في أثر لزيد بن أسلم رَحِمَهُ اللهُ في تفضيل صالحى البشر على الملائكة: .. وأقل ما في هذه الآثار: أن السلف الأولين كانوا يتناقلونها بينهم .. ولم يخالف أحدٌ منهم في ذلك، إنما ظهر الخلاف بعد تشتت الأهواء بأهلها، وتفرق الآراء، فقد كان ذلك كالمستقرِّ عندهم. اهـ

وقول ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في حديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في إثبات الصوت لله تعالى: ورواه أئمة الإسلام في كتب السُّنة، وما زال السلف يروونه، ولم يُسمع عن أحدٍ من أئمة السُّنة أنكره، حتى جاءت الجهمية فأنكروه ومضى على آثارهم من اتبعهم في ذلك ... اهـ [«مختصر الصواعق» (٣/ ١٢٩٠)]

قلت: وكذلك يقال ها هنا.

* ذكُرَ بعض أقوالهم:

١- وكيع، فقد حدَّث بحديث عبد الله بن خليفة، فاقشعرَّ رجل عنده، فغَضِبَ وكيع، وقال: أدركنا الأعمش وسُفيان يُحدِّثون بهذه الأحاديث لا ينكرونها.

[انظر: رقم (٣٤)]

٢-٣- أحمد بن حنبل، وابنه عبد الله رَحِمَهُ اللهُ.

قال عبد الله رَحِمَهُ اللهُ في «السُّنة» (ص ٢٦٤) ويأتي ها هنا (٣٨):

سُئِلَ أَبِي عَمَّا رُوِيَ فِي الْكُرْسِيِّ، وَجَلُوسِ الرَّبِّ عَلَيْهِ جَلًّا ثَنَاؤُهُ. قَالَ: رَأَيْتُ أَبِي يُصَحِّحُ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ .. وَيَذْهَبُ إِلَيْهَا، وَجَمَعَهَا فِي كِتَابٍ، وَحَدَّثَنَا بِهَا.

ثم ذكر عبد الله هذه الأحاديث، وكان أولها حديث عبد الله بن خليفة هذا.

٤- الدارمي رَحِمَهُ اللهُ في «النقض» (ص ٢٣٣) ساق الحديث ثم قال: فهناك أيها

المريسي، خذها مشهورة مأثورة. اهـ

قلت: وهذا في غاية الاحتجاج.

- ٥- ابن جرير رَحِمَهُ اللهُ، قال في تفسير آية الكرسي (٣/ ١٠): غير أن الذي أولى بتأويل الآية ما جاء به الأثر عن رسول الله ﷺ. ثم ساق حديث ابن خليفة بطرقه.
- وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في «التفسير» (١/ ٦٨١): وقد اعتمد ابن جرير على حديث عبدالله بن خليفة عن عُمر رضي الله عنه في ذلك. اهـ.
- ٦- ابن الرَّاغوني، قال في بعض مُصنفاة: وقد أوردته في غير هذا الكتاب على وجه لا سبيل إلى دفعه وردّه إلا بطريق العناد، ولا طعن في صحته إلا بطريق المكابرة. اهـ نقله الدّشتي برقم (٣٧).
- ٧- الضياء المقدسي صححه بإخراجه له في صحيحه «المختارة»، كما تقدم.
- ٨- الدّشتي فقد أعقبه بقوله: (حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم). وانظر بقية كلامه، وهو صحيح؛ لكن الشَّرط ليس بصحيح كما سبق بيانه.
- ٩- شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ.
- قال في «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٣٤): حديث عبدالله بن خليفة المشهور الذي يروى عن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ، وقد رواه أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي في «المختارة»، وطائفة من أهل الحديث تردّه لاضطرابه، كما فعل ذلك أبو بكر الإسماعيلي، وابن الجوزي وغيرهم؛ لكن أكثر أهل السُّنة قبلوه. اهـ
- قلت: الإسماعيلي وابن الجوزي من أهل التأويل والتعطيل كما لا يخفى.
- ١٠- الذهبي، قال في «العرش» (٢/ ١١٩): هذا حديث محفوظ من حديث أبي إسحاق السَّبَّيعي إمام الكوفيين في وقته، سَمِعَ من غير واحدٍ من الصَّحابة، وأخرجا حديثه في الصَّحيحين، وتوفي سنة سبع وعشرين ومائة، تفرّد بهذا الحديث عن عبدالله بن خليفة من قدماء التابعين، لا نعلم حاله بجرح ولا تعديل؛ لكن هذا الحديث حدّث به أبو إسحاق السَّبَّيعي مُقرّاً له كغيره من أحاديث الصِّفّات، وحدّث به كذلك سُفيان الثوري، وحدّث به أبو أحمد الزُّبيري، ويحيى ابن أبي بكير، ووكيع، عن إسرائيل.
- وأخرجه أبو عبدالرحمن عبدالله بن أحمد بن حنبل في كتاب «السُّنة والرّد =

على الجهمية» له، عن أبيه عن عبدالرحمن بن مهدي، عن سُفيان. ثم ساقه الذهبي.

ورواه أيضًا عن أبيه، حدثنا وكيع بحديث إسرائيل - ثم ساقه - .

قال الذهبي: قلت: وهذا الحديث صحيح عند جماعة من المحدثين، أخرجه الحافظ ضياء الدين المقدسي في «صحيحه»، وهو من شرط ابن حبان فلا أدري أخرجه أم لا؟! فإن عنده أن العدل الحافظ إذا حدث عن رجل لم يُعرف بجرح، فإن ذلك إسناد صحيح. اهـ

قال أبو عبدالله: (لم يخرج ابن حبان في «صحيحه»؛ لكنه ذكر عبدالله في «الثقات» (٢٨/٥) بروايته هذه، وهذا تصحيح منه للحديث)، والله أعلم.

رجعنا إلى إتمام كلام الذهبي: (فإذا كان هؤلاء الأئمة: أبو إسحاق السبيعي، والثوري، والأعمش، وإسرائيل، وعبدالرحمن بن مهدي، وأبو أحمد الزبيري، ووكيع، وأحمد بن حنبل، وغيرهم ممن يطول ذكرهم وعددهم الذين هم سُرج الهدى، ومصاييح الدُّجى، قد تلقوا هذا الحديث بالقبول وحدثوا به، ولم يُنكره، ولم يطعنوا في إسناده، فمن نحن حتى ننكره، ونتحذلق عليهم؟! بل نؤمن به، ونكل علمه إلى الله ﷻ. قال الإمام أحمد: لا نزيل عن ربنا صفة من صفاته لشناعة شنت، وإن نبت عن الأسع.

فانظر إلى وكيع بن الجراح الذي خَلَفَ سفيان الثوري في علمه وفضله، وكان يشبهه به في سمته وهديه، كيف أنكر على ذلك الرجل، وغضب لما رآه قد تلون لهذا الحديث). اهـ وقوله: (نكل علمه): أي كفيته كما تقدّم التنبيه على ذلك.

١١ - الهيثمي، قال في «مجمع الزوائد» (١٠/٥٩): رجاله رجال الصحيح،

غير عبدالله بن خليفة الهمداني؛ وهو ثقة. اهـ

١٢ - قال أبو عبدالله: الحديث صحيح على كل أحواله:

أ- فالاختلاف في سنده لا يضرّ إن لم نقف له على ترجيح، فكيف والترجيح أنه مرفوع؟! فالموقوف عامة حُجّة، وعن عمر رضي الله عنه فكفالك به، وفيها لا مجال فيه للرأي، فحسبك!

[وإني لأورده إن شاء الله تعالى في كتابٍ غيرِ هذا بطرُقِه
وأسانيده، وكلام الأئمة في ثقةِ رجالِه، وصِحِّحة [٢٠/ب] روايته،
على وجهٍ لا سبيلَ إلى دفعه ورَدِّه؛ إلاَّ بطريقِ العِنادِ، ولا طعن في
صحِّته إلاَّ بطريقِ المُكابرة] ^(١).

٢٨- وقال الشافعي: الحديثُ على ظاهرِه، فإذا احتَمَلَ المعاني؛ فما أشبَهه
ظاهره أولى به ^(٢).

وإلى ما قال الشافعي نذهبُ في هذا، وفي غيره من الآياتِ

على أن الموقوف لا مجال فيه للرأي.

والمرسل حُجَّة عند عامة أهل العلم قديماً، ومن وصله هو أحفظ للوصل ممن
أرسله.

ب- وعبدالله، تابعي كبير، احتج به في هذا الحديث: شعبة، وعبدالرحمن بن
مهدي، وهما من ههما، وروايتهما تصحيح وتوثيق كما هو معلوم من حالهما وهما
من كبار أئمة هذا الشأن.

وذكره ابن أبي حاتم على قاعدته في التابعين، وذكره ابن حبان في «الثقات»،
وصحح له الضياء كما رأيت.

وما زعمه بعضهم بأنه لم يرو عنه غير أبي إسحاق - يريد جهالته، فمردود
بما صرح به ابن أبي حاتم في ترجمته (٥/ ٤٥) بأنه روى عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه،
وعنه يونس بن أبي إسحاق.

ت- وقد أشار البرار عقَبَ روايته إلى أن حديث جبير رضي الله عنه شاهد له).

(١) ما بين المعكوفين ضُرب عليه في الأصل، وقد تقدم مثله من كلام ابن الزاغوني،
فلعله اشتبه على الناسخ، ولم نقف للمؤلف على كتاب بهذا الاسم.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في «المناقب» (ص ٢٣٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ١٠٥).

والأحاديث التي وردت في صفات الله تعالى.

وذلك مذهب جميع علماء المسلمين وأئمتهم بلا خلافٍ منهم^(١).

(١) وهذه قاعدة عظيمة في صفات الله تعالى أن يحمل الكلام على حقيقته عند العرب الذي خاطبنا الله ﷻ بلغتهم، ولا يصرف الكلام عن حقيقته إلى المجاز وغيره إلا لعلة واضحة بيّنة.

قال الدارمي (٢٨٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ فِي «النقض» (ص ١١١): ولا يجوز الكلام في آيات الصفات، وأحاديث الإثبات لها، ونفي المثلية عنها، والإيمان بها إلا بما يعرف من اللغة العربية على سياق الكلام وملازمته، والله أعلم.

وقال أيضًا (ص ٤١٩): قد عرفنا بحمد الله تعالى مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ هَذِهِ الْمَجَازَاتِ الَّتِي اتَّخَذْتُمُوهَا دَلْسَةً وَأَغْلُوطةً عَلَى الْجُهَالِ، تَفْنُونَ بِهَا عَنِ اللَّهِ تَعَالَى حَقَائِقَ الصِّفَاتِ بَعْلَلِ الْمَجَازَاتِ، غَيْرَ أَنَا نَقُولُ: لَا يُحْكَمُ لِلْأَعْرَبِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى الْأَغْلَبِ؛ وَلَكِنْ نَصَرَفَ مَعَانِيهَا إِلَى الْأَغْلَبِ حَتَّى تَأْتُوا بِبِرْهَانٍ أَنَّهُ عَنِ بِنْتِ الْأَعْرَبِ، وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الَّذِي إِلَى الْإِنْصَافِ وَالْعَدْلِ أَقْرَبُ، لَا أَنْ تُعْتَرِضَ صِفَاتُ اللَّهِ الْمَعْرُوفَةِ الْمَقْبُولَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرِ فَتُصَرَفَ مَعَانِيهَا بَعْلَةً الْمَجَازَاتِ إِلَى مَا هُوَ أَنْكَرُ، وَنَرُدُّ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِدَاحِضِ الْحُجْجِ وَبِالَّتِي هِيَ أَعْوَجُ، وَكَذَلِكَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ، وَجَمِيعُ أَلْفَاظِ الرِّوَايَاتِ تُصَرَفُ مَعَانِيهَا إِلَى الْعَمُومِ، حَتَّى يَأْتِيَ مُتَأَوَّلٌ بِبِرْهَانٍ بَيِّنٍ: أَنَّهُ أُرِيدَ بِهَا الْخُصُوصَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾، فَأَثْبَتَهُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ أَعْمَهُ وَأَشَدَّهُ اسْتِفَاضَةً عِنْدَ الْعَرَبِ، فَمَنْ أَدْخَلَ مِنْهَا الْخَاصَّ عَلَى الْعَامِ كَانَ مِنَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ، فَهُوَ يَرِيدُ أَنْ يَتَّبِعَ فِيهَا غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ. اهـ

قال السجزي (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ فِي «رسالته إلى أهل زييد» (١٥٢): الواجب أن يُعلم أن الله تعالى إذا وصف نفسه بصفة معقولة عند العرب، والخطاب ورد بها عليهم بما يتعارفون بينهم، ولم يُبين سبحانه أنها بخلاف ما يعقلونه، ولا فسرها النبي ﷺ لِمَا آدَاهَا بِتَفْسِيرِ يُخَالِفِ الظَّاهِرَ، فَهِيَ عَلَى مَا يَعْقِلُونَهُ وَيَتَعَارَفُونَهُ. اهـ

٢٩- وبه قال ابن بطة: حدثنا أبو بكر بن سلمان، حدثني محمود بن جعفر، ثنا أبو بكر المروزي، ثنا أبو عبدالله - يعني: الإمام أحمد بن حنبل -، ثنا حسن ابن موسى الأشيب، ثنا حماد، عن عطاء بن السائب، عن الشعبي، قال: إن الله تعالى قد ملأ العرش حتى [إن] له أطيظاً كأطيظ الرّحل الجديد^(١).

(١) رواه المؤلف من طريق ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٦٩٣) من طريق موسى. ورواه أبو الشيخ في «العظمة» (٢٢٤) عن إبراهيم بن محمد، عن عبيد بن آدم ابن أبي إياس.

ورواه حرب («اجتماع الجيوش» ص ٢٥٤) عن إسحاق بن راهويه، عن روح، كلاهما (عبيد وروح) عن آدم، كلاهما (آدم وموسى) عن حماد بن سلمة عن عطاء، عن الشعبي. زاد آدم فيه: عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه (موقوفاً). قال أبو عبدالله: صحيح، وعطاء ثقة؛ روى عنه الحمادان قبل اختلاطه. وهو من قول الشعبي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهو من علماء التابعين، أو من قول عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، وهذا أصح.

وستأتي برقم (٤٥) رواية موسى، عن حماد، عن عطاء، عن الشعبي، عن عبدالله رضي الله عنه في الاستواء.

ورواية الشعبي عن عبدالله قد يعلها بعضهم بالانقطاع، وليس بصواب: فالشعبي قد سمع من أصحاب عبدالله وأكثر، وجزمه به عنه في مثل هذا أقوى من تسمية الواسطة كما في قصة مراسيل النخعي عن عبدالله ﷺ. ولو كان قول الشعبي نفسه:

فإن مثل هذا هو أقوى من المسند؛ لأن المسند يُحيلك راويه إلى إسناده ما لم يكن راويه ممن يشترط الصحة، أو ساقه في مقام احتجاج.

أما هذا فجزم فيما لا يحتمل الرأى، بل في الاعتقاد والغيب الذي لا اجتهاد فيه. وأقل أحواله أن حكمه من الجهة الحديثة هو الإرسال الذي يَحْتَجُّ به مُرْسِلُه. فتدبَّر هذه الأسطر جيِّداً، ولا تقع فيما يقع فيه بعضهم في زماننا من تَجْهِيل وتَغْفِيل السَّلف، ولسان حالهم هو لسان قول بعض الجهمية: السَّلف أسلم، ونحن أعلم وأحكم، وهم رجال ونحن رجال!

وهذه قاعدة عظيمة قلَّ من يتفطن لها، وقد ذكرها كثير من أهل السُّنة، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، فهو كثيراً ما يستدل بأقوال الصحابة رَضِيَ اللهُ عنهم والتابعين في كثير من المسائل العلمية والعملية، ومن ذلك قوله في كتابه «بيان تلبيس الجهمية» (٦/٤٤٣-٤٤٥) إذ يقول وهو يتكلم عن إرسال عطاء بن أبي رباح رَحِمَهُ اللهُ لحديث الصُّورة، قال:

ولو قُدِّرَ أن عطاء لم يذكره إلا مُرسلاً عن النبي ﷺ فمن المعلوم أن عطاء من أجلَّ التابعين قدرًا، فإنه هو وسعيد بن المسيب، وإبراهيم النخعي، والحسن البصري أئمة التابعين في زمانهم، وقد ذكر المصنف لهذا الحديث كابن خزيمة أن الأخبار في مثل هذا الجنس التي توجب العلم هي أعظم من الأخبار التي توجب العمل، ومعلوم أن مثل عطاء لو أفتى في مسألة فقهٍ بموجب خبر أرسله لكان ذلك يقتضي ثبوته عنده، ولهذا يجعل الفقهاء احتجاج المرسل بالخبر الذي أرسله دليلاً على ثبوته عنده. فإذا كان عطاء قد جزم بهذا الخبر العلي عن النبي ﷺ في مثل هذا الباب العظيم أيستجيز ذلك من غير أن يكون ثابتاً عنده أن يكون قد سمعه من مجهول لا يُعرف، أو كذَّاب، أو سيئ الحفظ؟! اهـ

وأما ما كتبه بعض الجهلة على حاشية كتاب «اجتماع الجيوش» من أن أثر الشعبي من الإسرائيليات.

فهذا من جنس تغفيل السلف: - عمر، وعبدالله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عنهم، والشعبي رَحِمَهُ اللهُ، وغيرهم من رواة حديث الأبيط - واتهامهم بسوء الاعتقاد حتى في الله تعالى، وأنهم لا يفهمون الفرق بين ما يجوز وما لا يجوز من حكاية أخبار من قبلنا! =

٤٠- أخبرنا أبو عبدالله محمد بن عبدالحق بن [٢٠/أ] خلف الدمشقي، أنبا أبو

هذا إن صح اعتباره منها! والله أعلم.

قال الدارمي رَحِمَهُ اللهُ فِي «النقض» (ص ٣٨٣-٣٨٥): وروى المعارض أيضًا عن الشعبي أن الله قد ملاء العرش، حتى إن له أطيظًا كأطيظ الرجل. ثم فسّر قول الشعبي أنه قد ملاءه آلاء ونعمًا حتى إن له أطيظًا لا على تحميل جسم، فقد حمل الله السموات والأرض والجبال الأمانة، فأبين أن يحملنها، والأمانة ليست بجسم، فكذلك يحتمل ما وصف على العرش.

فيقال لهذا المعارض: لجلجت ولبست حتى صرحت بأن الله ليس على العرش؛ إنما عليه الآؤه ونعمائه، فلم يبق من إنكار العرش غاية بعد هذا التفسير. ويملك! فإن لم يكن على العرش بزعمك إلا الآؤه ونعمائه وأمره، فما بال العرش يتأطط من الآلاء والنعماء؟ لكانها عندك أعكام الحجاره والصخور والحديد، فيتأطط منها العرش ثقلاً، إنما الآلاء طبائع أو صنائع ليس لها ثقل، ولا أجسام يتأطط منها العرش، مع أنك قد جحدت في تأويلك هذا أن يكون على العرش شيء من الله، ولا من تلك الآلاء والنعماء، إذ شبهتها بما حمل الله السموات والأرض والجبال من الأمانة فأبين أن يحملنها، فقد أقررت بأنه ليس على العرش شيء؛ لأن السموات والأرض والجبال إذ أبين أن يحملن الأمانة لم يحملهن الله شيئاً، بل تركهن خلواً من تلك الأمانة وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً.

ففي دعواك ليس على العرش شيء من تلك الآلاء والنعماء التي ادعيت، كما ليس على السموات والأرض والجبال من تلك الأمانة شيء، فكما السموات والأرض والجبال خلوا من الأمانة، كذلك العرش عندك خلوا من كل شيء عليه. فانظر أيها الجاهل أن تورّدك هذه التفاسير من المهالك، وماذا تجر إليه من الجهل والضلال؟ فيشهد عليك بأقبح المحال، ولم تتأول في العرش في صدر كتابك تأويلاً أفحش ولا أبعد من الحق من هذا. اهـ

زُرْعَةُ اللَّفْتَوَانِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شُجَاعٍ - فِيمَا كَتَبَ إِلَيْنَا مِنْ أَصْبَهَانَ - .

وحدثنا أبو الربيع سليمان بن إبراهيم بن هبة الله الأسعري، أنبا الحافظ أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، أنبا أبو بكر محمد بن أبي نصر القاساني، وأبو الطيب اللفتواني محمد بن محمد بن شجاع، قالوا: ثنا أبو عبد الله الحسين بن عبد الله الخلال، أنبا أبو المظفر عبد الله بن شبيب المقرئ، أنبا أبو عمر عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب.

قال الحافظ عبد الغني: وأنبا أبو الغنائم التُّرك محمود بن أحمد الأصهباني - بها - ، أنبا أبو طاهر الخضر بن (الفضل) ^(١) الصَّفار، أنبانا أبو عمر عبد الوهاب ابن الحافظ أبي عبد الله ابن مَنَدَه، أنبا أبي -قراءة عليه- وأبو عمر (عبد الله بن محمد بن) ^(٢) عبد الوهاب - إذنًا - قالوا: أنبا أبو الحسن أحمد [٢١/ب] بن محمد بن عمر بن أبان العبدي اللباني، ثنا أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال:

سُئِلَ أَبِي عَمَّا رُوي فِي الكُرْسِيِّ، وَجُلوسِ الرَّبِّ عَلَيْهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ.

رَأَيْتُ أَبِي ﷺ يَصْحُحُ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ: أَحَادِيثَ الرَّؤْيَةِ، وَيَذْهَبُ

إِلَيْهَا، وَجَمَعَهَا فِي كِتَابٍ، وَحَدَّثَنَا بِهَا ﷺ ^(٣).

٤١- وبه قال: حدثني أبي، ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، ثنا أبي، ثنا محمد بن جُحَادَةَ، عن سَلْمَةَ بن كُهَيْلٍ، عن عُمَارَةَ بن عُمَيْرٍ، عن أَبِي موسى [ﷺ]،

(١) كتبت في الأصل: (المفضل)، والتصويب من حاشية المخطوط، وهو كذلك في

كتب التراجم. [انظر: «السير» (٢٠/٤٧٩)، وتاريخ الإسلام (٣٩/١٥٧)].

(٢) ما بين () كتب في حاشية المخطوط.

(٣) رواه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٥٦٩) بتحقيقي.

قال: الكرسي موضع القدمين، وله أطيّط كأطيّط الرّحْلِ^(١).

(١) إسناده رجاله ثقات.

رواه المؤلف من طريق ابن منده في «الرد على الجهمية» (١٧)، من طريق عبد الله ابن أحمد في «السنة» (٥٧٣).

ورواه أيضًا محمد بن أبي شيبة في «العرش» (٦٠)، وابن جرير في «تفسيره» (٩/٣)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢٤٥)، والبيهقي في «الصفات» (٨٥٩). وهذا الأثر إسناده صحيح؛ لولا الانقطاع الذي بين عُمارة وأبي موسى رضي الله عنه؛ فإنه لا يُعرف له سماعٌ من أبي موسى رضي الله عنه، وإنما سَمِعَ من إبراهيم بن أبي موسى؛ فلعله سَمِعَ منه هذا الأثر عنه.

قلت: ويشهد لأول هذا الأثر: (الكرسي موضع القدمين)، ما رواه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٥٧٢)، والدارمي في «النقض» (٨٩)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١٥٦) وغيرهم عن ابن عباس رضي الله عنهما بإسناد صحيح، قال: الكرسيّ موضعُ القدمين، والعرشُ لا يقدرُ أحدٌ قدره.

قال الدارمي رحمته الله في «النقض» (٨٩): فهذا الذي عرفناه عن ابن عباس رضي الله عنهما صحيحًا مشهورًا. اهـ

وقال الأزهري رحمته الله في «تهذيب اللغة» (٥٤/١٠): هذه الرواية اتفق أهل العلم على صحتها. اهـ

وصححه أبو زرعة كما في «التوحيد» لابن منده (١٠٠٢)، وابن منده في «الرد على الجهمية» (١٧).

قلت: وقد تلقى أهل السنة والأثر ما دل عليه هذا الأثر من إثبات القدمين لله تعالى، وأن الكرسي موضع قدمي الرب تعالى.

وممن حكى أجماع أهل السنة على ذلك:

١ - الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام رحمته الله.

فقد سئل عن هذا الأثر وغيره من أحاديث الصِّفات، فقال: هذه الأحاديث صحاح، حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن بعض، وهي عندنا حقٌّ لا نشكُّ فيها؛ ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه؟ وكيف ضحك؟ قلنا: لا يُفسَّر هذا، ولا سمعنا أحداً يفسِّره. وقد تقدم تحريمه تحت حديث رقم (٢٥).

٢- حرب بن إسماعيل الكرماني رَضِيَ اللهُ فِي عَقِيدَتِهِ الَّتِي نَقَلَ فِيهَا إِجْمَاعَ مَنْ أَدْرَكَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قال رَضِيَ اللهُ: والكرسيُّ موضعُ قدميه. [«السُّنة» لِحَرْبِ (٥١)].

٣- ابن أبي زمنين رَضِيَ اللهُ فِي كِتَابِهِ «أَصُولُ السُّنَّةِ».

قال (ص ٩٦): ومن قول أهل السنة: أن الكرسي بين يدي العرش، وأنه موضع القدمين. اهـ

وغيرهم مما لا يمكن جمع أقوالهم في قبول هذا الأثر وما دل عليه هاهنا.

«**تنبيه**»: شكك الألباني في قبول هذا الأثر المروي عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ مَع

تصحيحه له!! لا احتمال أنه تلقاه عن بني إسرائيل، أو من كتبهم المُحرِّفة!!

فقد قال الألباني في بعض أجوبته المسجله لما سئل عن هذا الأثر: هل نقول لله تعالى قدما استدلالاً بهذا الأثر الموقوف، أم نقول كما ورد في الحديث أن الله ﷻ قدماً بدون ذكر التثنية ووقوفاً مع النص؟!

فقال: إذا كان الحديث الموقوف لا يمكن أن يقال من قبل الرأي والاجتهاد أولاً، ولا يحتمل أن يكون من الإسرائيليات حينئذٍ كما يكون له حكم المرفوع.

وهذا الحديث ليس من هذا القبيل!! لأنه يحتمل أن يكون من الإسرائيليات

.. اهـ [من شريط: ٨٠٣-٤٢]

قلت: وهذا القول غير صحيح، ويكفي في نقضه وبيان بطلانه إجماع أهل العلم والسُّنة على تلقي هذا الأثر عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ بِالْقَبُولِ وَالتَّسْلِيمِ، وتضمينه كتب السُّنة والاعتقاد، والإنكار على من طعن فيه أو رده.

وهذه القاعدة التي ذكرها لم أفق على من نصَّ عليها من أئمة السُّنة والأثر، ودعوى أن كثيراً من هذه الآثار المروية عن الصحابة رضي الله عنهم في الصفات مُتلقَّاه عن أهل الكتاب يدندن بها الجهمية والأشاعرة معطلة الصفات لرد المرويات الثابتة عن الصحابة رضي الله عنهم في أبواب السُّنة والاعتقاد، وعنهم تلقف هذه الشبهة كثير من المتأخرين، وكأنهم فطنوا إلى ما لم يفطن له أئمة السُّلف والسُّنة والحديث !

ثم لا يمكن أن يقال هذا في شأن الصحابة رضي الله عنهم، لأنهم أعلم الناس بعد الأنبياء عليهم السلام بالله تعالى وما يليق به سبحانه من الصفات، وهم أروع وأخشى لله عز وجل من أن يصفوه بها لا يثبت، أو بما لا يليق به سبحانه وتعالى، أو ينقلوا من كتب بني إسرائيل الباطل حق الرب تعالى ويسكتون عنه ولا ينكرونه أو ينهوا على بطلانه ! فيجب إحسان الظن بهم، وعدم اتهامهم بأنهم ينقلون في ديننا ما تلقوه عن بني إسرائيل مما لا يجوز روايته في ذات الله تعالى !! هذا لا يفعله من هو أدنى منزلة في العلم من الصحابة رضي الله عنهم الذين أخذوا العلم عن النبي صلى الله عليه وسلم، فكيف بهم ؟

قال القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (١/ ٢٢٢) وهو يتكلم عن هذه الشبهة: لا يجوز أن يُظن به ذلك؛ لأن فيه إلباساً في شرعنا، وهو أنه يروي لهم ما يظنوه شرعاً لنا، ويكون شرعاً لغيرنا، ويجب أن نُنزّه الصحابة رضي الله عنهم عن ذلك. اهـ
ثم أين أئمة السلف وعلماء السُّنة والآثار في سائر الأزمان عن مثل هذه الآثار المروية عن الصحابة رضي الله عنهم في أبواب الصفات والاعتقاد لم يُنوا ما فيها من مخالفات للنصوص الكتاب والسُّنة، أو إثبات يرد أو يشهد له النص ؟

بل كيف جاز لهم روايتها في كتب السُّنة والاعتقاد والسكوت عنها ؟ بل والاحتجاج بها على الجهمية المعطلة نفاة الصفات ؟

ففي قبول أئمة السلف والسُّنة لهذا الآثار وإجماعهم عليها في الصفات والغيبيات وكثير من العقائد أكبر دليل في نقض هذه الشبهة والدعوى من أساسها.

ثم شرعنا وشرع من قبلنا في الصِّفات سواء؛ لأن صِفات الله لا تختلف =

باختلاف الشرائع، فما ثبت في التوراة والإنجيل من صفات الله تعالى، فهو بلا شك ثابت عندنا؛ فإن هذا من باب الإخبار عن الله تعالى وهو لا يتبدل ولا يتغير من شرع إلى شرع، فالعبرة على ثبوته وتلقي الأمة له بالقبول والتسليم، ولا عبرة بأقوال الجهمية وأفراخهم من الأشاعرة وغيرهم من المعطلة في أبواب العقائد والصفات، فقد طعنوا في الأحاديث الصحيحة المتواترة فضلاً عن آثار الصحابة رضي الله عنهم والتابعين رضي الله عنهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «بيان تلبيس الجهمية» (٦/٤٥١) في إبطال هذه الفرية في حق ابن عباس رضي الله عنهما، وهو يندرج في حق غيره من الصحابة رضي الله عنهم: «وأيضاً فعلم ذلك لا يؤخذ بالرأي وإنما يقال توقيفاً، ولا يجوز أن يكون مستند ابن عباس رضي الله عنهما أخبار أهل الكتاب الذي هو أحد الناهين لنا عن سؤالهم، ومع نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن تصديقهم أو تكذيبهم، فعلم أن ابن عباس إنما قاله توقيفاً من النبي صلى الله عليه وسلم، ففي صحيح البخاري، عن ابن شهاب، عن عبيد الله عن عبد الله، أن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء وكتابكم الذي أنزل على رسولكم أحدث الكتب عهداً بالرحمن، تقرأونه محضاً لم يشب، وقد حدثكم أن أهل الكتاب قد بدلوا من كتب الله وغيروا، فكتبوا بأيديهم الكتب، وقالوا: هو من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً، أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم، فلا والله ما رأينا رجلاً منهم يسألكم عن الذي أنزل عليكم.

وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم»، وقولوا: آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إليكم.

فمعلوم مع هذا أن ابن عباس رضي الله عنهما لا يكون مستنداً فيما يذكره من صفات الرب أنه يأخذ ذلك عن أهل الكتاب، فلم يبق إلا أن يكون أخذ من الصحابة رضي الله عنهم الذين أخذوه من النبي صلى الله عليه وسلم. اهـ

٤٢- وبه قال عبدالله: حدثني أبي، وعبد الأعلى بن حماد النّرسبي، قالوا: ثنا عبدالرحمن بن مهدي، ثنا سُفيان، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن خليفة، عن عمر [رضي الله عنه]، قال: **إذا جلسَ على الكرسي سُمِعَ له أطيظُ كأطيظِ الرَّحْلِ الجديدي** ^(١). [١/٢٢]

٤٣- وبه قال عبدالله: حدثني أبي، ثنا وكيع - بحديث إسرائيل - عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن خليفة، عن عمر [رضي الله عنه]: **إذا جلسَ الرَّبُّ على الكرسي**.

فاقشعرَّ رجلٌ - سماه أبي - عند وكيع، فغضبَ وكيع، وقال:
أدركنا الأعمشَ وسفيان يُحدّثون هذه الأحاديث لا يُنكرونها ^(٢).

٤٤- وبه قال عبدالله: حدثني أبي، ثنا أبو المغيرة، ثنا عبدة بنت خالد بن معدان، عن أبيها خالد أنه قال: **إن الرحمن جلَّ وعزَّ سبحانه ليثقلُ على حملة العرشِ من أوّلِ النَّهارِ إذا قامَ المشركون حتى إذا قامَ المُسبِّحون خُفِّفَ عن حملة العرشِ** ^(٣).

(١) رواه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٩٩٦).

(٢) رواه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٥٧١).

(٣) رواه عبدالله بن أحمد في «السنة» (١٠٠٣)، والدينوري في «المجالسة» (٢٣).

ورواه أبو الشيخ بنحوه في «العظمة» (٥٣٦) بدون ذكر الشاهد.

قال العجلي: خالد بن معدان شامي تابعي ثقة. وقال يعقوب بن شيبه: يعد من

الطبقة الثالثة من فقهاء أهل الشام بعد الصحابة رضي الله عنهم.

قال خالد بن معدان: أدركت سبعين رجلاً من أصحاب النبي ﷺ.

[انظر: «تهذيب الكمال» (١٦٧/٨)، «السير» (٥٣٦/٤)]

«تنبيه»: علق محمد بن سعيد القحطاني مُحقق كتاب «السنة» (٢/ ٤٥٥) لعبدالله بن أحمد على هذا الأثر بقوله:

(والذي أراه أن هذا كلام في كيفية الصفة لا يدعمه دليل صحيح، وما صحَّ في كتاب الله وسنة رسوله يُغنيننا عن هذا)!! اهـ

قلت: إن كان مُراهه إنكار ما دلَّ عليه هذا الأثر من نسبة الثقل لله تعالى فهو كلام مردود، مخالف لما عليه السلف الصالح؛ والحمد لله فقد أراحنا ونسب هذا القول إلى محض رأيه، ولم ينسبه إلى أحد من أئمة السلف.

أما ما دلَّ عليه هذا الأثر من نسبة (الثقل) لله تعالى فقد شهدت له النصوص، وتواردت عليه عبارات السلف وأهل العلم من غير نكير، ومن ذلك:

١- أثر عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، وفيه قوله: .. وأوّل من يعلم غضبه حملة

العرش، يجدونه يثقل عليهم . [رواه عثمان الدارمي في «النقض» (١١٤)]

٢- أثر عبدالله بن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى: ﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ

مِنْهُ ﴾ [مريم: ٩٠] قال: من الثقل .

[رواه الدارمي في «الرد على الجهمية» (٨٨)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢٣٥)،

والحاكم في «المستدرک» (٢/ ٤٤٢) وقال: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي .

وروى نحوه ابن جرير في «تفسيره» (٧/ ٢٥)]

٣- أثر كعب الأبحار رضي الله عنه - الطويل وفي آخره - : (.. فما من السموات سماء إلا

لها أطيّط كأطيّط الرّحل العِلافي أوّل ما يرتحل من ثقلِ الجبار ..).

قال أبو صالح: (العِلافي): الجديد يريد.

[رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٢٣٤)، وصححه: ابن القيم في «اجتماع الجيوش»

(ص ١٠٢)، والذهبي في «العلو»]

٤- قال خالد بن معدان رضي الله عنه: إن الرحمن سبحانه وتعالى ليثقل على حملة

العرش . وهو هذا الذي معنا في متن الكتاب.

٥- قال الحسن البصري رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾ =

[المزمل: ١٨]، قال: مُثَقَّلَةٌ به موقرة.

[رواه البخاري في «صحيحه» مُعَلِّقًا في تفسير سورة المزمل، وعبدالله بن أحمد في «السُّنَّة» (١٠١٤)، وإسناده صحيح].

٦- قال مجاهد رَحِمَهُ اللهُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ قَالَ: مُثَقَّلَةٌ بِهِ. وَفِي لَفْظٍ: تَنْفَطِرُ مِنْ ثِقَلِ رَبِّهَا تَعَالَى.

[رواه الطبري في «تفسيره» (٣٥٢٨٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (كما في شرح الصحيح لابن حجر (٨/ ٦٧٥)، وإسناده حسن].

٧- وعن عكرمة نحوه.

[رواه الطبري في «تفسيره» (٣٥٢٨٥)، وعبدالله بن أحمد في «السُّنَّة» (١٠١٢)]

٨- وعن قتادة نحوه.

[رواه الطبري في «تفسيره» (٣٥٢٨٧)، وعبدالله بن أحمد في «السُّنَّة» (١٠١٣)]

قلت: وعلى هذا التفسير أكثر السلف كما:

٩- قال أبو المظفر السَّمْعَانِي رَحِمَهُ اللهُ فِي «تفسيره» (٨٣/٦): وقد ورد عن كثير

من السلف أن قوله: ﴿مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾: أي بالله، وهو نزول يوم القيامة لفصل القضاء بلا كيف. اهـ

١٠- قال محمد بن إسحاق - في وصف حملة العرش -: فكان مما وصفهم به

أهل الكتاب الأول صفة لم ننكرها معرفتنا ثَقَل ما عليهم من عظمتهم ...

[رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٤٧٤)].

١١- الكرجي القصاب رَحِمَهُ اللهُ فِي تَفْسِيرِهِ «نكت القرآن» (٨٦/٤).

١٢- قال القاضي أبو يعلى: اعلم أنه غير مُتَمَنَع حمل الخير على ظاهره أن ثقله

يَحْصُلُ بِذَاتِ الرَّحْمَنِ، إِذْ لَيْسَ ذَلِكَ مِمَّا يَحِيلُ صِفَاتِهِ.. [بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٥٧٤)]

١٣- قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٢٦٨) وهو يتكلم

عن أثر كعب الأبحار السابق: وهذا الأثر وإن كان هو رواية كعب، فيحتمل أن

يكون من علوم أهل الكتاب، ويحتمل أن يكون مما تلقاه عن الصَّحَابَةِ، =

٤٥- وبه قال عبدالله: حدثني أبي، ثنا يحيى بن سعيد، ثنا ابن عجلان، حدثني سعيد - يعني: المَقْبُرِي -، عن أبي هريرة [رضي الله عنه]، قال: قال رسول الله ﷺ [٢٢/ب]: «إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلَیَجْتَنِبِ الْوَجْهَ، وَلَا یَقْل: قَبَّحَ اللَّهُ وَجْهَكَ، وَوَجْهَ مَنْ أَشْبَهَ وَجْهَكَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صَوْرَتِهِ»^(١).

ورواية أهل الكتاب التي ليست عندنا شاهد هو لا يدفعها ولا يصدقها ولا يكذبها، فهؤلاء الأئمة المذكورة في إسناده هم من أجل الأئمة، وقد حدثوا به هم وغيرهم، ولم ينكروا ما فيه من قوله: (من ثقل الجبار فوقهن)، فلو كان هذا القول مُنكَرًا في دين الإسلام عندهم لم يحدثوا به على هذا الوجه .. اهـ

١٤ - قول ابن القيم في «النونية» (ص ٩٩-١٠٠):

سِرٌّ عَظِيمٌ شَأْنُهُ ذُو شَانٍ	وَسُورَةُ الشُّورَى فِي مُزْمَلٍ
عِلْمًا بِهِ فَهُوَ الْقَرِيبُ الدَّانِي	فِي ذِكْرِ تَفْطِيرِ السَّمَاءِ فَمَنْ يُرَدُّ
جُبْنًا وَضَعْفًا عَنْهُ فِي الْإِيْمَانِ	لَمْ يَسْمَحِ الْمَتَأَخَّرُونَ بِنَقْلِهِ
إِسْلَامٍ هُمْ أَمْرَاءُ هَذَا الشَّانِ	بَلْ قَالَهُ الْمُتَقَدِّمُونَ فَوَارِسِ الْ
تَفْسِيرِهِ حُكَيْتَ بِهِ الْقَوْلَانِ	وَمُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ فِي

(١) حديث صحيح.

وقد رواه المؤلف هاهنا من طريق ابن منده في «التوحيد» (٨٤)، من طريق عبدالله في «السنة» (١٠٠١ و١٠٤٦) عن أبيه - وهو في «المسند» (٢/٢٥١ و٤٣٤). وكذلك رواه الحُمَيْدِي في «مسنده» (١١٢٠)، والبخاري في «الأدب» (١٧٣)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٣٢)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٣٩ و٣٥)، والآجري في «الشریعة» (٧٢٣)، والدارقطني في «الصفات» (٦٤). وأصله في الصَّحِيحِينَ: رواه البخاري (٦٢٢٧)، ومسلم (٦٧٤٤-٦٧٤٩).

«**تنبيه**»: أهل السنة يحملون هذا الحديث على ظاهره، ويشتون به الله تعالى الصورة، ويقولون: الضمير في قول رسول الله ﷺ: «خلق الله آدم على صورته»، يعود إلى الرحمن ﷻ لأمرين:

الأول: لحديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تُقبَّحوا الوجه، فإن الله خلق بني آدم على صورة الرحمن».

رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (٥٢٩)، والآجري في «الشريعة» (٧٢٥)، وعبدالله بن أحمد في «السنة» (٤٨٢)، والدارقطني في «الصفات» (٤٨)، وهو حديث صحيح، قد صححه إمامان من كبار أئمة أهل السنة والحديث، وهما: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه رحمهما الله، وحسبك بهما علماً واتباعاً وفقهاً.

[انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/٤٢٠)]

والثاني: إجماع السلف في القرون الثلاثة المفضلة على عود الضمير إلى الله تعالى.

- قال ابن تيمية رحمته الله في «بيان تلبيس الجهمية» (٣٧٣/٦) وهو يرد على الرازي لتأويله هذا الحديث: (والكلام على ذلك أن يُقال: لم يكن بين السلف من القرون الثلاثة نزاع في أن يقال: إن الضمير عائد إلى الله، فإنه مُستفيض من طُرُق متعددة عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم، وسياق الأحاديث كلها تدلُّ على ذلك). اهـ

قلت: فعود الضمير إلى الرحمن في هذا الحديث إجماع من أهل السنة والجماعة، لم يُخالف فيه إلا الجهمية مُعطلة الصفات، وذلك بعد انقضاء القرون الثلاثة المفضلة كما قال ابن تيمية رحمته الله في «بيان التلبيس» (٣٧٦/٦): لما انتشرت الجهمية في المائة الثالثة، جعل طائفة الضمير فيه عائداً إلى غير الله تعالى. اهـ

ولهذا اشتدَّ نكير أهل السنة والجماعة على من تأول هذا الحديث وأعاد الضمير فيه إلى آدم عليه السلام، أو إلى المضروب، ونسبوه إلى البدعة والجهمية.

- قال إمام أهل السنة والجماعة الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله: من قال: إن الله خلق آدم على صورة آدم؛ فهو جهمي.

- وقال عبدالله بن أحمد رَحِمَهُ اللهُ: قال رجل لأبي: خلق الله آدم على صورته - أي [على صورة] الرَّجُل - فقال أبي: كذب. هو قول الجهمية.
[«میزان الاعتدال» للذهبي (١/٦٠٣)].

- وقال إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ اللهُ عن حديث عبدالله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا السابق: هذا صحيح، لا يدَعُهُ إِلَّا مُبتدع أو ضعيف الرَّأْيِ. [«الشریعة» للأجري (٦٩٧)].
وقد خالف ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ أهل السُّنَّة في هذا الحديث فذهب إلى تأويله، فاعتبرها أهل السُّنَّة زَلَّةً لا يُتابع عليها، ولا يجوز لأحدٍ أن يقتدي به فيها.

- قال الشيخ أبو الحَسَن محمد بن عبدالمملك الكرجي رَحِمَهُ اللهُ في كتابه الذي سماه «الفصول في الأصول، عن الأئمة الفُحول، إلزامًا لذوي البدع والفضول»: فأما تأويل من لم يتابعه عليه الأئمة فغير مقبول، وإن صدر ذلك التأويل عن إمامٍ معروفٍ غير مجهولٍ؛ نحو ما يُنسب إلى أبي بكر محمد بن خزيمة تأويل الحديث: «خلق الله آدم على صورته»؛ فإنه يُفسر ذلك بذلك التأويل، ولم يتابعه عليه مَنْ قبله من أهل الحديث، لما روينا عن أحمد رَحِمَهُ اللهُ تعالى، ولم يتابعه أيضًا من بعده.. إلى أن قال: فهذا وأمثال ذلك من التأويل لا نقبله، ولا يلتفت إليه، بل نوافق ونتابع ما اتفق الجمهور عليه. اهـ [نقلًا من كتاب «بيان تلبیس الجهمیة» (٦/٤٠٤)]
قلت: ولقد تابعه على هذه الزَّلَّة من المعاصرين الألباني، فنصرَ بشدَّة القول بتأويل هذا الحديث والرد على من وافق أهل السُّنَّة في إعادة الضمير إلى الرحمن رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، مما جعل الغيورين على نصرة عقيدة السُّلف يُفردون هذه المسألة بالتصنيف والرد عليه وعلى كل من تأول هذا الحديث وخالف السلف، ومنهم:

١ - الشيخ حمود التويجري رَحِمَهُ اللهُ، فقد أَلَّفَ كتابًا في إثبات حديث عبدالله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وذكر من صحَّحه من أهل العلم، وذكر مُعتقد أهل السُّنَّة فيه، وإنكارهم على من تأوله عن ظاهره، وقام فيه بمناقشة أقوال الألباني في تضعيفه لهذا الحديث، وسماه: «عقيدة أهل الإيمان في حديث خلق آدم على صورة الرحمن»، قال في مقدمته (ص ٦): والقول بأن الضمير فيه عائد إلى غير الله تعالى هو قول =

الجهمية ومن تبعهم على قولهم الباطل من علماء أهل السنة في المائة الثالثة فما بعدها، وقد ذهب إليه كثير من الأكابر المشهورين وأصحاب المصنفات الكثيرة في أنواع العلوم، وقانا الله وسائر المسلمين من اتباع زلاتهم، ولا يزال القول بمذهب الجهمية مستمراً إلى زماننا، وقد رأيت ذلك في بعض مؤلفات المعاصرين وتعليقاتهم الخاطئة، وذكر لي عن بعض المنتسبين إلى العلم أنه ألقى ذلك على الطلبة في بعض المعاهد الكبار في مدينة الرياض، ولما ذكر له بعض الطلبة قول أهل السنة أعرض عنه، وأصرَّ على قول الجهمية، عافانا الله وسائر المسلمين مما ابتلاه به. اهـ

وقد قام بتقديم هذا الكتاب الشيخ عبدالعزيز بن باز رَحِمَهُ اللهُ، ومما قال فيه: (.. فألفيته كتاباً قيماً، كثير الفائدة، قد ذكر فيه الأحاديث الصَّحيحة الواردة في خلق آدم على صورة الرحمن.. وقد أجاد وأفاد، وأوضح ما هو الحق في هذه المسألة: وهو أن الضمير في الحديث الصَّحيح في «خلق آدم على صورته» يعود إلى الله رَحِمَهُ اللهُ، وهو موافق لما جاء في حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أن الله: «خلق آدم على صورة الرحمن»، وقد صححه: الإمام أحمد، وإسحاق، والآجري، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وآخرون من الأئمة رحمة الله عليهم جميعاً، وقد بين كثير من الأئمة خطأ الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ في هذا في إنكار عود الضمير إلى الله..). إلخ.

بينما قال الألباني عن هذا الكتاب كما في حاشية «صحيح الأدب المفرد» (١/ ٣٨٢): لقد أساء الشيخ التويجري رَحِمَهُ اللهُ إلى العقيدة والسنة الصحيحة معاً بتأليفه الذي أسماه: «عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن».. إلخ.

وقال: إن من أعاد الضمير إلى الله تعالى فقد وقع في التشبيه!! وقال: إن من قال: (الضمير يعود على آدم هو جهمي) فقوله: من التشدد والتحمس والحرارة!! ثم وصف نقل ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ إجماع السلف على عدم تأويل هذا الحديث: بأنه خطأ وتناقض! [«سلسلة الهدى» شريط (٢٩٥)].

٢- ومن أفرد هذه المسألة بالتأليف: الشيخ عبدالله بن محمد الدويش رَحِمَهُ اللهُ في كتابه الذي سماه: «دفاع أهل السنة والإيمان عن حديث خلق آدم على صورة =

٤٦- وبه قال عبدالله: حدثني أحمد بن سعيد أبو جعفر الدارمي، قال: سمعتُ

أبي يقول: سمعتُ خارجة بن [مُصعب] ^(١) يقول:

الجهمية كُفَّارٌ، بلغوا نساءهم أنهم طوالق، وأنهم لا يجللن لأزواجهن، لا تعودوا مرضاهم، ولا تشهدوا جنازتهم، ثم تلا:
﴿طه ﴿١﴾ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْفَى ﴿٢﴾﴾ إلى قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴿٥﴾﴾، وهل يكون الاستواء إلا بجلوسٍ ^(٢).

الرحمن»، قال في مقدمة كتابه (ص ٥) بعد أن ساق تضعيف وتأويل الألباني لهذا الحديث، قال: (ولما تأملته وجدته عارياً عن التحقيق والبرهان، بعيداً عن قول أهل السنة والجماعة، موافقاً لقول أهل الضلال الجهمية، فنبهت عليه نصحاً للأمة، وخوفاً من الاغترار به..). إلخ.

(١) في الأصل: (خارجة بن زيد)، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتناه كما هو عند من خرجه.

(٢) رواه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١٠)، وعنه الخلال في «السنة» (١٦٩١)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٣٨٧).

«تنبيه»: طعن محمد بن سعيد القحطاني محقق كتاب «السنة» لعبدالله بن أحمد رَحِمَهُ اللهُ فِي هَذَا الْأَثَرِ بطعن قبيح، وتبعه على ذلك عطية الزهراني محقق كتاب «السنة» للخلال رَحِمَهُ اللهُ، والوليد بن محمد محقق كتاب «الإبانة» لابن بطة رَحِمَهُ اللهُ (قسم الرد على الجهمية) وغيرهما ممن علّق على هذا الأثر!
وخلاصة طعن القحطاني فيه:

١- أن إثبات الجلوس للربّ تعالى ليس هو من مذهب السلف، بل هو إلى

مذهب المُجسِّمة والمُشبِّهة أقرب !!

٢- الطعن في خارجة بن مُصعب رَحِمَهُ اللهُ بأنه كذابٌ يُعَبَّرُ عن مُعتقدِه ! =

وأقول وبالله التوفيق:

١- لا أدري من المراد بالسلف عنده !! فإن أقوالهم كثيرة في إثبات جلوس الرب تعالى على عرشه كما في المقدمة.

٢- تتابع أئمة أهل السنة في ذكر هذا الأثر والاحتجاج به في مصنفاتهم في الرد على الجهمية والمشبّهة، فلا أدري من من أئمة أهل السنة سبق القحطاني في ردّ هذا الأثر، والطعن فيه، ووصف قائله بالتجسيم؟!

وانظر إلى قول ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: وهب أن المعطل يكذب (كعباً) ويرميه بالتجسيم فكيف حدّث به عنه هؤلاء الأعلام مثبتين له غير منكرين. اهـ
[«مختصر الصواعق» (٣/ ١٠٧٥)]

٣- لا يطعن في هذا الأثر - حسب علمي - إلا الجهمية مُعطلة الصّفات ممن لا يستطيع سماع هذه الآثار ولا روايتها، كالكوثري الجهمي الذي طعن في عبدالله بن أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ لروايته أثر خارجة في كتابه «السنة»، وغيرها من الآثار الدالة على إثبات الصّفات، فقال الكوثري مُعلقاً كعادة الجهمية في نبز أهل السنة بالتجسيم: (فهل ترك قائل هذه الكلمات شيئاً من الوثنية والتجسيم)؟!

أقول: لا يسعني أن أقول للقحطاني الذي وافق (الكوثري) في وصف قائل هذا الأثر بالتجسيم، إلا بقوله هو للكوثري في مقدمة تحقيقه «للسنة» (١/ ٨٥):
(إذا وصل الحال إلى أن من نقل للأمة كتاب «السنة»، و«الرد على الجهمية»، و«الزهد»، و«فضائل الصحابة»، يوصف بأنه وتنيّ مجسّم فعلى الدنيا العفاء).

٤- وصف القحطاني لخارجة بأنه كذاب، لا عبرة به هاهنا؛ فإن الرجل يذكر معتقده في الاستواء أنه بجلوس، فهو لم يرو عن غيره حتى تُردّ روايته بزعم كذبه!!
٥- خارجة بن مصعب ليس بكذابٍ على الصحيح من أقوال أهل الجرح والتعديل كما وصفه القحطاني، إنما هو الكذب بمعنى الخطأ والتدليس لا التعمد في الرواية، والرجل صدوق في الرواية كما قال يحيى بن يحيى: (مستقيم الحديث).

وقال أبو حاتم الرّازي مع تشدده: (يُكتب حديثه .. لم يكن محله محل =

٤٧- ووجدتُ في كتابِ بلغني أنه نُسخةٌ من نُسخةٍ بخطِّ الجمال ابن الحافظ عبدالغني المقدسي:

أن الحكم بن معبد^(١) ذكر في كتابِ «الرؤية»، قال:

الكذبِ)، وكذلك قال ابن عدي وجماعة من أئمة هذا الشأن!
[انظر: «الضعفاء» لابن عدي (٣/٥٢)، و«الثقات» لابن حبان (١/٢٨٤)،
و«السير» (٧/٣٢٦)].

قال أبو عبد الله: (هاهنا لطيفة: فقد قال عبدالله بن أحمد بن حنبل في «العلل
ومعرفة الرجال» (٢٤٠٩): (نهاني أبي أن أكتب عن خارجة شيئاً من الحديث).
ثم روى عنه هذا في كتابه في «السنة». فهذا قول أحمد في رواية الرّجل.
وقد رأيت توثيق جماعة له ومعايير معرفة صحيح حديثه من سقيميه لكونه
مُدلساً ويهم).

٦- اتهم القحطاني خارجة بأنه مُجسّم يُعبر عن مذهبه!!

ولا أدري من أين أخذ هذه التّهمة ومن سبقه إليها؟!

وكيف استباح أهل السنة أن يرووا في مُصنفاتهم عن المجسّمة ولا يتعقبونها

بالرد والإنكار؟!

(١) هو الحكم بن معبد الخُزاعي (٢٩٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

قال أبو الشيخ رَحِمَهُ اللهُ في «تاريخ المحدثين بأصبهان» (٤/٥١): كان يتفقه على
مذهب الكوفيين، وكان صاحب أدب وغريب، ثقة، كثير الحديث. اهـ
قلت: له كتاب في «السنة»، و«الرؤية»، وقصيدة في «السنة» يقول في مطلعها:
منحتكم يا أهل ودي نصيحتي وإنني بها في العالمين لمشتهر
وأظهرت قول الحقّ والسنة التي عن المصطفى قد صحّ عندي بها الخبر
وقد نقلها أبو الشيخ في «طبقات المحدثين» (٤/٥٣)، والذهبي في «تاريخ
الإسلام» (وفيات ٢٩٥/ ص ٤٠)، ونقلتها كاملة في كتابي «الجامع في عقائد =

ثنا موسى، ثنا روح بن عبادة، عن حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن الشعبي، عن عبد الله [رضي الله عنه] أنه قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، فقال: جالس^(١).

٤٨- وفيه: عن عبادة بن منصور، قال: سألت الحسن وعكرمة عن قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥].

قالا: جالس^(٢).

ورسائل أهل السنة والأثر» عقيدة رقم (٣٩)، وانظر كذلك ترجمته في «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم (١/٢٩٨)، و«شذرات الذهب» (٢/٢١٨).
 (١) رجاله ثقات؛ وموسى هو ابن عبد الرحمن بن مهدي ذكره ابن حبان في «الثقات» (٩/١٥٩)، وروح بن عبادة بن العلاء القيسي ثقة فاضل، ورواية الحمادين عن عطاء صحيحة، وعبد الله هو ابن مسعود رضي الله عنه. والشعبي لم يسمع منه؛ وإنما سَمِعَ من: ابن عمر، وابن الزبير، وابن عمرو، وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم، وسَمِعَ من كبار أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه، وإرساله عنه هنا أقوى في الاحتجاج؛ لأن الشعبي رضي الله عنه من المحدثين الكبار وهو يروي هذا الأثر عن ابن مسعود رضي الله عنه المتعلق بمسألة علمية عقدية مباشرة بإسقاط من سمع منه، وهو دليل على احتجازه به وقبوله عنده، وإلا فكيف يستجيز ذكره إن لم يكن عنده ثابتاً.
 وقد تقدم الكلام عن قبول قول الصحابي والتابعي في مثل هذا، وكلام شيخ الإسلام ابن تيمية رضي الله عنه في نحو هذا، فانظره تحت أثر رقم (٣٩).
 (٢) وإسناده هو: قال ابن معبد: حدثنا محمد بن حاتم، ثنا الفضل بن عباس، ثنا عبد الرحمن بن ثابت، عن يزيد بن هارون، عن عباد بن منصور، قال: سألت الحسن وعكرمة .. الأثر.

[نقلاً من: «فتح الحميد في شرح كتاب التوحيد» (٤/١٦٧٥)]

٤٩- أخبرنا الحافظ [٢٣ / أ] أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي، أنبا أبو عبدالله محمد بن حمزة بن أبي جميل القرشي، أنا أبو الحسن علي بن الحسن بن الحسين السلمي الموزيني، أنبا القاضي عين الدولة أبو محمد عبدالله بن علي ابن عياض، أخبرنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن جميع^(١)، أنبا أحمد بن محمد بن عبدالله بن عبدالسلام مكحول أبو علي - بيروت -، ثنا أبو علاثة - يعني: محمد بن عمرو -، ثنا مكي بن عبدالله الرُّعَيْنِي، ثنا سفيان بن عيينة، عن أبي الزبير، عن جابر [رضي الله عنه] قال:

لما قدم جعفر بن أبي طالب من أرض الحبشة، تلقاه رسول الله ﷺ، فلما نظر جعفر إلى رسول الله ﷺ حَجَلَ.

- قال لنا مكي: قال [٢٣ / ب] سفيان: (حَجَلَ): مشى على رجلٍ واحدة، إعظاماً منه لرسول الله ﷺ^(٢) -.

فقبل رسول الله ﷺ بين عينيه، وقال له: «حبيبي، أنت أشبه الناسِ بحلقتي وحلقتي، وحلقت من الطينة التي خلقت منها، حدثني بعض عجائب أرض الحبشة».

قال: نعم بأبي أنت وأمي يا رسول الله، بينا أنا سائر في بعض طرقاتها، فإذا بعجوز على رأسها مكتل^(٣)، فأقبل شاب يركض

(١) في «معجمه» (١١٨).

(٢) قال أبو عبيد بن عمير في «غريب الحديث» (١/ ١٨٢): (الحَجَلُ): أن يرفع رجلاً ويففز على الأخرى من الفرح، وقد يكون بالرجلين معاً؛ إلا أنه ففز وليس بمشي. اهـ

(٣) المكتل: شبه الزنبيل، يسع خمسة عشر صاعاً. [«الصحاح» (ص ٩٠٠)].

على فرسٍ له، فزَحَمَها، فألقاها لوجهها، وألقى المِكتَل عن رأسها، فاسترجعت قائمةً، وأتبعته النَّظْر وهي تقول له: (الويلُ لك إذا جلسَ الملكُ على كرسيِّه؛ فافتصَّ للمظلومِ من الظالمِ).

قال جابرٌ: فنظرتُ إلى رسولِ الله ﷺ، وإن دُموعه على لحيته كالجمان^(١)، ثم قال رسول الله ﷺ: «لا قدسَ اللهُ أُمَّةً لم يأخذِ المظلومُ حقَّه من الظالمِ غيرَ مُتَمَتِعٍ»^(٢). [٢٤/أ]

هذا حديثٌ غريبٌ من حديثِ سُفيان بن عُيينة، لا أعلمُ رواه غير مكِّي بن عبدالله^(٣).

(١) الجمان: هو اللؤلؤ الصغار، وقيل: حبُّ يُتخذ من الفضة أمثال اللؤلؤ. «المجموع المغيث» لابن المديني (٣٥٦/١).

(٢) بفتح التاء، أي: من غير أن يصيبه أذى يقلقه ويزعجه. [تاج العروس] (٣٩٤/٢٠).

(٣) حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما يرويه كل من:

١ - أبي الزبير المكي، ويرويه عن أبي الزبير المكي كلُّ من:

أ - سُفيان بن عُيينة: ويرويه عنه: مكِّي بن عبدالله الرُّعيني، وقد تفرَّد به.

رواه العُقيلي في «الضعفاء» (٢٥٧/٤)، والطبراني في «الأوسط» (٦٥٥)،

وعنه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٤٣٥)، ورواه ابن جميع في «معجمه»

(١١٨)، ومن طريقه الضياء في «المختارة»، وعنه: الدَّشتي كما تقدَّم.

قال العُقيلي: مكِّي عن ابن عُيينة حديثه غير محفوظ، ولا يُعرف إلَّا به.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن سُفيان بن عُيينة إلَّا مكِّي بن عبدالله.

قال الضياء: غريب من حديث سُفيان بن عُيينة، لا أعلمُ رواه غير مكِّي.

وذكر الذهبي في «الميزان» (١٧٩/٤) في ترجمة مكِّي بن عبدالله هذا =

الحديث، وقال: له مناكير.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢٠٩): فيه مكّي، وهو ضعيف.
«تنبيه»: وقع عند «ابن جميع» ومَن أخذ عنه خطأ في اسم (أبي علاثة)
 الرّأوي عن مكّي، حيث ورد أنه: (محمد بن عمرو)، والصواب: (محمد بن أبي
 غسان أحمد بن عياض) كما ورد عند الطبراني، وأبي نعيم، والعُقيلي، كما تقدم.
 [وانظر: «الميزان» (٣/ ٤٦٥)].

ب - عبد الله بن عثمان بن خُثيم؛ فرواه عنه كل من:

١ - مسلم بن خالد الزنجي.

وفيه: (قالت: ستعلمُ يا غدرُ إذا وضعَ اللهُ الكرسي، وجمعَ الأولين
 والآخرين، وتكلمتِ الأيدي والأرجلُ بما كانوا يكسبون، فسوف تعلمُ
 أمري وأمرُك عنده غداً...) الحديث.

رواه ابن حبان في «صحيحه» (٥٠٥٨)، وابن النقاش في «فنون العجائب»
 (٢٢)، وقال الذهبي في «العلو» (١/ ٦٦٠): إسناده صالح.

٢ - يحيى بن مُسلم.

ولفظه بنحو لفظ حديث مسلم بن خالد الزنجي المتقدم.

رواه ابن ماجه في «السنن» (٤٠١٠)، وابن أبي الدنيا في «الأهوال» (٢٤٣)،
 وأبو يعلى في «المسند» (٢٠٠٣)، وابن أبي عمُر في «مسنده» («المطالب العالِيّة»/
 ح/ ٣٣٣٦)، قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ٢٤٣): هذا إسناده حسن.

٣ - الفضل بن العلاء.

رواه ابن حبان في «صحيحه» (٥٠٥٩)، والخطيب في «التاريخ» (٧/ ٣٩٦).

٢ - ويرويه كذلك عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما:

عبد الله بن محمد بن عقيل.

أخرجه البيهقي في «الشعب» (٦/ رقم ٧٥٤٩)، لكن بدون ذكر القصة. =

ومن صحح هذا الحديث:

ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ كما في كتابه «شرح حديث النزول» (ص ٤٠٠).

وابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في «نونيته» (ص ١٠٣) فقال:

ولقد أتى ذِكْرُ الجُلوسِ به وَفِي
أثرِ رَوَاهُ جَعْفَرُ الرَّبَّانِي
أعني ابن عم نَبِينَا وبغَيْرِهِ
أيضاً أتى والحقُّ ذُو التَّيْبَانِ

* - ويشهد لصحة هذا الحديث:

١ - حديث أسماء بنت عميسٍ عن جعفر رضي الله عنهما.

يرويه أبو أسامة، عن زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن مَعْبُد، عن أسماء به.

ولفظه: (فقالت: إني أكلُك إلى يوم يجلسُ الملِكُ على الكرسي، فيأخذ للمظلوم من الظالم).

رواه الدارمي في «السنن» (٩٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٦٦٧٧ / الرشد)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١٥٢) مُحْتَجًّا به، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢١٧١)، والخرائطي في «مساوي الأخلاق» (٦٣٤)، والذهبي في «العلو» (١٧١)، وابن المحب في «الصفات» (١ / ٨٨ / ب).

٢ - حديث ابن بُريدة عن أبيه رضي الله عنهما، يرويه: عطاء بن السائب، عن مُحَارِب بن دِثَار، عن ابن بُريدة، عن أبيه.

رواه عن عطاء بن السائب:

١ - منصور بن أبي الأسود؛ ولفظه: فقالت: ويل لك يوم يضعُ الملكُ كرسيه، فيأخذ للمظلومين من الظالم.

فقال رسول الله ﷺ تصديقاً لقولها: «لا قُدْسُ أُمَّةٍ»، أو «كيف تُقَدِّسُ أُمَّةً لا يأخذُ ضعيفها حقَّه من شديدها، وهو غيرُ مُتَمَتِّعٍ».

رواه أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو يعلى، والرُّوياني في مسانيدهم. («المطالب =

العالية»/ ٣٣١٥ و«الإتحاف» ٦٦٨٣ و٦٦٨٤).

قال ابن حجر: إسناده حسن.

وقال البوصيري (المجردة/ ٧/ ١٢٨): رواه ثقات.

والبزار «مختصر الزوائد» (١٢٤٩)، وقال: (لا نعلم له طريقاً غير هذا، ومنصور لا أدري سمع من عطاء بعد اختلاطه أو قبل).

ورواه الطبراني في «الأوسط» (٥٢٣٤)، وقال: لم يرو هذا الحديث عن عطاء بن السائب إلا منصور بن أبي الأسود، وعمرو بن أبي قيس.

قال الهيثمي في «المجمع» (٢٠٨/٥): فيه عطاء بن السائب وهو ثقة؛ لكنه اختلط، وبقية رجاله ثقات. اهـ.

ورواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٦٠)، و«السنن الكبير» (٩٤/١٠).

٢- عمرو بن أبي قيس.

رواه ابن أبي عاصم في «السنّة» (٥٩٤)، والبيهقي في «السنن الكبير» (٩٥/٦)، عن الحاكم (الإتحاف للبوصيري ٦٦٨٤). وأشار إليه الطبراني كما سبق.

٣- حماد بن سلمة.

رواه (العسال) كما ذكره ابن المحب في «الصفات» (١/٨٨ب)

٤- خالد بن عبد الله.

رواه الدارمي في «النقض» (٩٦)؛ لكن رواه عن عطاء، عن ابن بريدة بإسقاط محارب بن دثار، والصواب إثباته.

ذكر ابن حجر «المطالب العالية» (٤١٦/٣): أن عمرو بن أبي قيس تابع عطاء بن السائب عند الحاكم.

قلت: ليست هذه الرواية في «المستدرک» كما يوهمه إطلاق العزو إلى الحاكم،

وقد رواه البيهقي عن الحاكم على الصواب، وذكر ذلك أيضاً البوصيري.

وهذه الرواية خطأ فإن عمرو بن أبي قيس هو الراوي عن عطاء كما في رواية

ابن أبي عاصم، والبيهقي كما سبق، وإشارة الطبراني السابقة تدل على ذلك =

٥٠- قال الخلال: أخبرنا أبو بكر المرؤذي، قال: سمعتُ عبد الوهاب يقول:
﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، قال: قعد (١).

أيضاً. ويدل على ذلك أن البيهقي في «السُّنن» (٦ / ٩٥) ساقها عن الحاكم على الصواب: عمرو بن أبي قيس، عن عطاء بن السائب به.
٣- وبقوله ﷺ: «لَا قُدُّسَتْ أُمَّةٌ لَا يَأْخُذُ الضَّعِيفُ فِيهَا حَقَّهُ غَيْرَ مُتَعَمِّعٍ»،
شواهد منها:

أ- حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.
رواه ابن أبي شيبة (٦ / ٥٩٢)، وابن ماجه (٢٤٢٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (١٠٩١)، قال المنذري في «الترغيب» (٢٧١٣): رواه رواة الصحيح.
وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢ / ٢٤٩): إسناده صحيح.
ب- حديث عائشة رضي الله عنها، أخرجه البزار في «مسنده» (١٣٥٣ / زوائده).
ج- حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (رقم / ١٠٥٣٤)، وفي «الأوسط» (٥٨٥٠).
د- حديث مخارق رضي الله عنه: ولفظه بنحو لفظ حديث أبي سعيد رضي الله عنه.
أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٠ / ٣١٣ ح ٧٤٥)، وفي «الأوسط» (٥٨٤٧).
هـ - حديث عبد الله بن أبي سفيان رضي الله عنه. ولفظه بنحو لفظ حديث أبي سعيد رضي الله عنه.
رواه الحاكم (٣ / ٢٨٧)، والضياء في «المختارة» (٩ / ٤٢١)، وغيرهم كثير.
(انظر: «الآحاد والمثاني» (٦ / ٦٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤ / ٢٤٨) حديث خولة، وللقصة كذلك من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما (الشريعة / ١٧٨٢)، ومرسل محمد بن علي (تاريخ دمشق / جعفر).
فالحديث بهذه الشواهد صحيح إن شاء الله، والله أعلم.
(١) رواه الخلال كما في «إبطال التأويلات» (٥٤٤).

وذكره ابن تيمية رحمه الله في «بيان تلبيس الجهمية» (١ / ٤٣٥)، ولم يتعقبه بشيء.

٥١- وقيل للإمام أحمد بن حنبل: من نَسَأَ بعدك؟
فقال: سَلَّ عبد الوهاب.

وقال الإمام أحمد: عبد الوهاب أهل [أن] يُقتدى به، عافى الله
عبد الوهاب، عبد الوهاب إمامٌ، وهو موضعٌ للفتيا.
قيل له: كل ما أجاب عبد الوهاب في شيءٍ تقبله؟
قال: سبحان الله! الناس يختلفون في الفقه، هو موضعٌ.
وقال: عبد الوهاب إمامٌ، وهو رجلٌ صالحٌ مثله يوفق لإصابة الحق^(١).

(١) «السنة» للخلال (١٨٥٠)، و«طبقات الحنابلة» (٢١١ / ١)، و«الورع» لأحمد (٤).
قلت: وعبد الوهاب الوراق رَحِمَهُ اللهُ ليس بمعروف بكثرة الرواية والكتب والفتوى
والتحديث، ولكنه (رجل صالح) كما وصفه بذلك الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ.
وهنا وقفة ينبغي الالتفات لها والتذكير بها: وهي أن الميزان الذي يزن به أئمة
السنة الناس هو: العمل وموافقة السنة لا كثرة التأليف والكتب والحفظ
والأسانيد والروايات، فإن عبد الوهاب الوراق رَحِمَهُ اللهُ لا يعرفه كثير من أهل
العلم، وليس هو كذلك مشتهراً بكثرة الروايات والتصنيف، ومع ذلك أثنى
عليه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ بهذا الشئ ووصفه بأنه: (إمام)، وهذا الوصف لا يكاد
يطلقه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ إلا على القليل من أهل العلم في وقته مع كثرتهم.
قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ: العلم نور يجعله الله حيث يشاء ليس بكثرة الرواية.
[«الحلية» (٣١٩ / ٦)]

وقال البرهاري رَحِمَهُ اللهُ: اعلم أن العلم ليس بكثرة الرواية والكتب؛ ولكن العالم:
من اتبع الكتاب والسنة، وإن كان قليل العلم والكتب، ومن خالف الكتاب
والسنة فهو صاحبٌ بدعةٍ وإن كان كثير الرواية والكتب. اهـ =

٥٢- وأخبرنا أبو [عبدالله] محمد [بن] عبدالحق بن خلف بن عبدالحق، أنبا أبو سعيد بن أبي محمد المعروف بـ (أمّوسان) - إذنا -، أنبا يحيى بن [٢٦/ب] عبد الوهاب بن أبي عبد الله بن منده، أنبا أبو الوليد الحسن بن محمد الدّرْبَندي، أنبا أبو عبد الله محمد بن جعفر، أنبا أبو محمد الحسن بن رشيقي، أنبا العباس بن محمد بن العباس البصري، ثنا أبو عاصم خُشَيْشُ بن أَصْرَمَ، ثنا إبراهيم بن الحكم، حدثني أبي، حدثني أبو عمرو البصري، حدثني معبد، عن أنس [رضي الله عنه]، ثنا رسول الله ﷺ قال: «يأتوني حتى أمشي بين أيديهم حتى نأتي باب الجنة، فأستفتح، فيؤذن لي؛ فأدخل على ربي، فأجده قاعداً على كرسي العزة، فأخبره ساجداً»^(١). [٢٥/أ]

[«طبقات الحنابلة» (٢/٣٠)]

وما خاض أحد في أبواب السنة والاعتقاد وخرج عن اعتقاد السلف وأهل السنة إلا سقط عندهم، وإن كان حافظاً كثيرة الرواية والكتب.

قال الإمام الدارمي رَحِمَهُ اللهُ: ما خاض في هذا الباب أحدٌ ممن كانوا يُذَكرون إلا سقط، فذكر الكرابيسي، فسقط حتى لا يُذكر، وكان معنار جُلُّ حافظٌ بصيرٌ، وكان سُليمان بن حرب والمشائخ بالبصرة يُكرمونه، وكان صاحبي ورفيقي - يعني: فتكلّم فيه - فسقط. [«ذم الكلام» للأنصاري (١٢١٥)]

(١) رواه المؤلف من طريق خُشَيْشُ في كتاب «السنة» له (كما قال ابن القيم في «اجتماع الجيوش» (ص ١٠٩)).

وذكره الملطي الشافعي (٣٧٧هـ) رَحِمَهُ اللهُ في كتابه: «التنبيه والرّد على أهل الأهواء والبدع» (ص ١١٨).

وله طرق عن أنس رضي الله عنه، منها:

ما رواه أحمد في «مسنده» (١/١١٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣٥٨)، =

وأبو أحمد العسّال في كتاب «المعرفة» كما في «العلو» (١-٥٧) للذهبي، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢٦٥) من حديث أنس رضي الله عنه، لكن من دون لفظ: (القيود). ولفظهم: «فِيْفَتْحُ لِي فَآتِي رَبِّي وَهُوَ عَلَى سَرِيرِهِ أَوْ عَلَى كُرْسِيِّهِ - شَكََّ حَمَادٌ -؛ فَأَخْرَجَهُ سَاجِدًا».

- قال الذهبي في «العلو» (١-٥٧): أخرجه أبو أحمد العسّال في كتاب «المعرفة» بإسناد قوي .. اهـ

* وللحديث شواهد، ومنها:

- حديث ابن عباس رضي الله عنهما، رواه الطيالسي في «مسنده» (٢٨٣٤)، وأحمد في «مسنده» (١/ ٢٨١ و ٢٩٥)، ولكن من غير ذكر: (القيود).

ولفظه: «فَأَنْتَهِيَ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ فَاسْتَفْتَحَ فَيَقَالُ: مَنْ هَذَا؟ فَأَقُولُ أَحْمَدُ: فَيَفْتَحُ لِي، فَأَنْتَهِيَ إِلَى رَبِّي وَهُوَ عَلَى كُرْسِيِّهِ؛ فَأَخْرَجَهُ سَاجِدًا».

وفي إسناده علي بن زيد بن جدعان وفيه ضعف.

- حديث عبد الله بن أنيس الجهني رضي الله عنه، وفيه قول النبي ﷺ: «إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حُشِرَ النَّاسُ عُرَاءَ حُفَاةٍ غُرْلًا، ثُمَّ يَجْلِسُ اللَّهُ عَلَى كُرْسِيِّهِ، ثُمَّ يُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعْدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قُرْبَ، فَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ الدَّيَانُ؛ لَا ظَلَمَ الْيَوْمَ ..» الحديث.

رواه أحمد (٣/ ٤٥٩)، والبخاري في «صحيحه» (كتاب العلم) (باب الخروج في طلب العلم) مُعَلَّقًا مَجْزُومًا بِهِ، وفي «الأدب المفرد» (٩٧٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٠٣٤)، والرويان في «مسنده» (٢/ ٤٧١)، والحاكم في «مستدرکه» (٤/ ٥٧٤).

ورواه الطبراني في «مسند الشاميين» (١٥٦) مطولاً.

قال ابن حجر في «الفتح» (١/ ١٧٤): إسناده صالح.

وقوله: «ثُمَّ يَجْلِسُ اللَّهُ عَلَى كُرْسِيِّهِ» لا توجد هذه اللفظة إلا عند الرويان في «مسنده»

- حديث ثعلبة بن الحكم رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ ﷻ لِلْعُلَمَاءِ يَوْمَ

الْقِيَامَةِ إِذَا قَعَدَ عَلَى كُرْسِيِّهِ لِقَضَاءِ عِبَادِهِ: إِنِّي لَمْ أَجْعَلْ عِلْمِي وَحُكْمِي فِيكُمْ =

٥٣- أخبرنا أبو الفضل إسماعيل بن أحمد العراقي - فيما كتب لنا -، قال: أنبانا الإمام الحافظ أبو موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المدني الأصبهاني^(١)، أنا أبو غالب أحمد بن العباس الكُوشِيذِي^(٢)، أنا أبو بكر بن ريدة، أنا الإمام الحافظ أبو القاسم الطبراني^(٣)، نا جعفر بن سُلَيْمان النَّوْفَلِي، وأحمد بن رشدين المصري، وأحمد بن داود المكي، قالوا: ثنا إبراهيم بن المنذر الحِزَامِيُّ، نا محمد بن فُلَيْح بن سُلَيْمان، عن أبيه، عن سعيد بن الحارث، عن [عبيد الله] ^(٤) بن حُنَيْنٍ، قال:

بيننا أنا جالسٌ إذ جاءني قتادةُ بن النُّعمان [رضي الله عنه، فقال: انطلق بنا يا ابن حُنَيْنٍ إلى أبي سعيد الخُدْري، فإني قد أُخْبِرْتُ أنه قد

إلا وأنا أريدُ أن أغفرَ لكم على ما كان فيكم ولا أبالي».

[رواه الطبراني في «معجمه الكبير» (٢ ح ١٣٨١). والحديث صححه: ابن كثير، والهيثمي، والمنذري، والبوصيري، والسيوطي. كما تقدم ذكره في المقدمة. وحديث الشفاعة أصله في الصَّحَّاحِين من حديث حماد بن زيد، عن معبد. رواه البخاري (٤٤٧٦ و ٦٥٦٥ و ٧٤١٠)، ومسلم (١٨٠/١) (٣٢٢).

(١) روى المؤلف هذا الحديث من طريق المدني في «جزء في حديث الاستلقاء».

وأبو موسى المدني هو: حافظ المشرق في زمانه، صاحب التصانيف، توفي سنة: (٥٨١هـ) رَحِمَهُ اللهُ. قال ابن الديبشي: عاش أبو موسى حتى صار أوحد وقته، وشيخ زمانه إسنادًا وحفظًا. [انظر: «السير» (٢١/١٥٢)].

(٢) في الأصل: (الكُوشِنْدِي)، وما أثبتناه هو الصَّحَّاح.

انظر: «الأنساب» (٥/١٠٨)، «اللباب في تهذيب الأنساب» (٣/١١٨).

(٣) في «المعجم الكبير» (١٩/١٨).

(٤) في الأصل: (عبدالله)، وهو خطأ، والتصويب من مصادر التخرُّج.

اشتكى، فانطلقنا حتى دخلنا على أبي سعيد، فوجدناه مُستلقياً، رافعاً رِجْلَهُ اليمنى على اليسرى، فسَلَّمنا، وجلسنا؛ فرفع قتادة يده إلى رجل أبي سعيد فقرصها قرصةً شديدةً.

فقال أبو سعيد: سبحان الله! يا ابن أم أوجعتني.

فقال له: ذاك أردت، إن رسول الله ﷺ قال:

«إن الله عز وجل لما قضى خلقه استلقى، ووضع إحدى رجليه على الأخرى، وقال: لا ينبغي لأحدٍ من خلقه أن يفعل هذا».

فقال أبو سعيد: لا جرَم والله لا أفعله أبداً.

٥٤- قال الإمام الحافظ أبو موسى:

رواه ابن الأصغر، عن إبراهيم، عن محمد بن فليح، عن أبيه، عن سالم أبي النضر، عن أبي الحُبَابِ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ قَتَادَةَ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ].

ورواه محمد بن المبارك الصوري، عن إبراهيم بن المنذر، عن محمد بن فليح، عن أبيه، عن سالم أبي النضر، عن عبيد بن حنين وبُسر بن سعيد، كلاهما عن قتادة [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ].

ورواه عن قتادة - أيضاً - سَوَى عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ، وَأَبِي الْحُبَابِ، وَبُسر بن سعيد: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة.

ورواه عن إبراهيم بن المنذر: محمد بن إسحاق الصَّاعِقَانِي، ومحمد بن المصنِّفِ، ومحمد بن المبارك الصوري، وجعفر بن سليمان التَّوْفَلِي، وأحمد بن رَشْدِين، وأحمد بن داوود المكي، وابن الأصغر، وغيرهم.

وحدَّث به من الحُفَّاظ: عبدالله بن الإمام أحمد بن حنبل، وأبو بكر ابن أبي عاصم، وأبو القاسم الطبراني.

وأورده أبو عبدالله بن منده، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة».

ورُوي عن شدَّاد بن أوسٍ [رضي الله عنه] - أيضًا - مرفوعًا.

ورُوي عن عبدالله بن عباس، وكعب بن عُجرة [رضي الله عنه] موقوفًا.

وعن كعب الأخبار - أيضًا -.

ورُوي عن عبدالله بن مسعود [رضي الله عنه] في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى

الْعَرْشِ أَسْتَوِي﴾ [طه: ٥]، هذا المعنى.

ورواه هذا الحديث من طريق قتادة، وشدَّاد [رضي الله عنه] عامَّتْهُم مِّن رِّجَالِ

الصَّحِيح ^(١).

(١) رواه عن قتادة بن النُّعمان رضي الله عنه كلُّ من:

١ - عبيد بن حنين.

يرويه: إبراهيم الحزامي، عن محمد بن فليح، عن أبيه، عن سعيد بن الحرث،

عن عبيد بن حنين به.

- رواه عن إبراهيم الحزامي كل من:

أ- ابن أبي عاصم في «السنة» (٥٨٠)، ومن طريقه أبو نعيم في «المعرفة» (٥٧٥٢)،

وابن منده في «المعرفة» (٢ / ١٣٢ / ١) كما في تخريج «السنة» لابن أبي عاصم؛

لكن سقط من الإسناد: «فليح بن سليمان»، والصَّواب إثباته.

ب- ت- ث- جعفر بن سليمان، وأحمد بن رشدين، وأحمد بن داود.

رواه عن الثلاثة الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩ / ١٣) (١٨)، وعنه أبو نعيم

في «المعرفة» (٥٧٥٢).

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ١٠٠): رواه الطبراني عن مشايخ ثلاثة: جعفر بن سُلَيْمان النوفلي، وأحمد بن رشدين المصري، وأحمد بن داود المكي، فأحمد ابن رشدين ضعيف، والاثنان لم أعرفهما، وبقية رجاله رجال الصحيح. اهـ
 كذا قال! وأحمد بن داود: وثَّقه ابن يونس في «تاريخ مصر» (وفيات/ ٢٨٢ من تاريخ الذهبي).

هـ - أحمد بن الحسين الرقي.

عنه أبو بكر الخلال، ذكره أبو يعلى في «إبطال التأييلات» (١٧٩ و ١٨٣).
 ولفظه: «إن الله لما فرغ من خلقه استوى على عرشه، واستلقى ووضع إحدى رجليه على الأخرى، وقال: إنها لا تصلح لبشر».
 قال الذهبي في «العلو» (١١٠): رواه ثقات.

وقال ابن القيم في «اجتماع الجيوش» (ص ١٠٧-١٠٨): وروى الخلال في كتاب «السنة» بإسناد صحيح على شرط البخاري، عن قتادة بن النعمان رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لما فرغ الله من خلقه استوى على عرشه». اهـ
 قلت: والشاهد منه تقدم ذكره في رواية الخلال.
 و- محمد بن إسحاق الصَّاعاني.

رواه عنه الحسن بن محمد الخلال، ذكره أبو يعلى في «إبطال التأييلات» (١٨٢)
 قال أبو محمد الخلال: هذا حديث إسناده كلهم ثقات، وهم مع ثقتهم على شرط الصحيحين مسلم والبخاري. «إبطال التأييلات» (ص ٢٢٦).

ورواه البيهقي في «الأسماء والثقات» (٧٦١)؛ لكنه قال: هذا حديث مُنكر!
 قلت: وهذا مما أملت عليه أشعريته، وقد رد عليه ابن القيم رحمته الله في «الصواعق» (٤/ ١٥٢٧) كما سيأتي.

٢- سعيد بن يسار أبو الحُبَاب.

يرويه: ابن الأَصفَر، عن إبراهيم الحزامي، عن محمد بن فليح، عن أبيه، عن سالم أبي النَّضْر، عن سعيد بن يسار أبي الحُبَاب به.

رواه الحكم بن معبد، ذكره ابن المحب في «الصفات» (١ / ٢٤١ / أ).

٣- عُبيد بن حنين، وبسر بن سعيد.

يرويه: محمد بن المصنفى، ومحمد بن مبارك الصوري، عن إبراهيم الحزامي، عن محمد بن فُلَيْح، عن أبيه، عن سالم أبي النضر، عن عُبيد بن حنين، وبسر بن سعيد. ذكره أبو موسى كما تقدم، ولم أقف عليه.

٤- أبو النضر.

يرويه: ليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي النضر به.

رواه أحمد في «المسند» (٣ / ٤٢)، ولفظه: عن أبي النضر، أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه كان يشتكي رجله، فدخل عليه أخوه وقد جعل إحدى رجله على الأخرى، وهو مضطجع، فضربه بيده على رجله الوجعة فأوجعه، فقال: أوجعتني! أولم تعلم أن رجلي وجعة؟ قال: بلى. قال: فما حملك على ذلك؟ قال: أولم تسمع أن النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عن هذه؟!

قال الهيثمي في «المجمع» (٨ / ١٠٠): رواه أحمد، ورجاله رجال الصَّحيح؛ إلا أن أبا النضر لم يسمع من أبي سعيد. اهـ

(قال السماري محقق كتاب «نقض الدارمي على المريسي»: إسنادهم كلهم ثقات .. أبو النضر هو سالم بن أبي أمية، (ثقة ثبت، وكان يُرسل)، ولم يسمع من أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، فالإسناد منقطع، ولكن يفيد بأن أصل الحديث ثابت، وأن عبيد بن حنين أتى بتفاصيل القصة، وحفظ الحديث، وقد قال الإمام أحمد ابن حنبل رحمته الله: إذا كان في الحديث قصة، دلَّ على أن راويه حفظه. («هدى الساري» ٢ / ٩٦٠). اهـ

ورواه الحارث بن أبي أسامة (زوائده / ٨٦١) كلاهما عن يونس، عن ليث به.

ورواه أحمد بن منيع (المطالب العالية / ٢٨٣٠) عن أبي العلاء الحسن، عن ليث به.

قال البوصيري في «المجردة» (٢ / ١٥٨): رواه ابن منيع والحارث وأحمد بسند صحيح.

٥- عُبيد الله بن عبد الله بن عتبة.

ذكره أبو موسى كما سبق، ولم أقف عليه.

- قال ابن المحب رَحِمَهُ اللهُ فِي «الصفات» (١/ ٢٤١ب): وسئل أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الشافعي عن هذا الحديث، فقال: قال كثير من الحفاظ: لا يصح هذا الحديث. اهـ

قلت: لكن كلام الحفاظ أبي موسى المدني على الحديث أمتن وأقوى، حيث ذكر حديث قتادة بن النعمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وذكر طريقه، ومن حَدَّثَ به من الحفاظ، وذكر شواهد، ثم قال: ورواة هذا الحديث من طريق قتادة وشداد عامتهم من رجال الصحيح. وانظر كلامه في المتن.

* الكلام على رجال إسناده:

- [قتادة بن النعمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ]: صاحب رسول الله ﷺ، وأخو أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، لأمه، مات بالمدينة سنة (٢٣هـ)، وصلى عليه عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

- وعبيد بن حنين المدني مولى آل زيد بن الخطاب، تابعي ثقة قليل الحديث، روى له البخاري ومسلم، مات بالمدينة سنة (١٠٥هـ)، وهو ابن (٩٥ سنة)، وأخطأ من قال: (٧٥هـ). قال المزني في «الكامل»: وهو ابن خمس وتسعين سنة، وهو خطأ. «تهذيب الكمال» (١٩/ ١١٩).

قال ابن حجر في «التهذيب» مُتَعَقِبًا: بل هو الصواب، فهو ثابت فيما ذكره ابن سعد عن الواقدي، وكذا في ثقات ابن حبان، ومما يؤيده أن الواقدي روى عنه أنه قال: قلت لزيد بن ثابت - مقتل عثمان - اقرأ عليّ الأعراف. فقال: اقرأها عليّ أنت. قال: فقرأتها عليه، فما أخذ عليّ ألفاً ولا وراً انتهى. وكان مقتل عثمان سنة (٣٥)، فلو كان كما ذكر المزني، كان يكون عمره إذ ذاك خمس سنين، ويبعد أن مثله يحفظ سورة الأعراف، ويتأهل لأن يقرأها على زيد بن ثابت !!

قلت (السماري): ويؤيد ما ذهب إليه ابن حجر، أن عبيد بن حنين كان من سبي «عين التمر» الذي بعث بهم خالد بن الوليد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إلى المدينة في خلافة أبي بكر الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فيكون قد أدرك من حياة قتادة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ثلاث عشرة سنة، فثبت بذلك =

صحة سماعه من قتادة رضي الله عنه.

- وسعيد بن الحارث الأنصاري تابعي ثقة، روى له البخاري ومسلم.
- وفليح بن سليمان بن أبي المغيرة بن حنين، أو يحيى المدني، مولى آل زيد بن الخطاب، وعبيد بن حنين عن أبيه، اختلف فيه، وليس به بأس، قال ابن عدي: اعتمده البخاري في صحاحه، وروى عنه الكثير، وهو عندي لا بأس به).
قلت: روى له البخاري أكثر من خمسين حديثاً، وخرَّج له مسلم في صحيحه، وهذا الحديث من حديث أهل بيته، فله به عناية.

- ومحمد بن فليح، لا بأس به، احتج البخاري به في «صحيحه»، وقال الدارقطني: ثقة روى عنه عبدالله بن وهب مع تقدمه.
وإبراهيم بن المنذر الحزامي، تكلم فيه كما تكلم في البخاري في مسألة القرآن، وأما في الحديث فهو ثقة، روى له البخاري في «صحيحه».
ما بين [] من تحقيق السماري لـ «نقض الدارمي» (ص ٣٨٦).

* الحكم على الحديث:

اختلف أهل العلم في الحكم على هذا الحديث، ومن صحَّح هذا الحديث:
١- أبو موسى المدني، كما نقل كلامه الدشتي.
٢- أبو محمد الخلال كما تقدم قريباً.
٣- القاضي أبو يعلى في «إبطال التأييلات» (ص ٢٢٨) فقد احتج به وقال:
اعلم أن هذا الخبر يفيد أشياء، منها: جواز إطلاق الاستلقاء عليه، لا على وجه الاستراحة.. إلخ.

قلت: ثم تكلم بكلام المفوضة كعاداته في كلامه على أبواب الصفات.
٤- ابن القيم في «اجتماع الجيوش» (ص ١٠٨)، قال: إسناده صحيح على شرط البخاري. اهـ

٥- الذهبي في «العلو» (١١٠) وقال: رواه ثقات. اهـ =

٦- البوصيري. كما تقدم.

٧- الدشتي.

* ومما يشهد لهذا الحديث:

١- حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال صلى الله عليه وسلم: «لا يستلقين أحدكم ثم يَصْعُ إحدى رجليه على الأخرى». رواه مسلم (٢٠٩٩).

٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يثني الرجل إحدى رجليه على الأخرى.

رواه الطحاوي في «شرح المعاني» (٢٧٧/٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٥٥٤).

٣- حديث شداد بن أوس رضي الله عنه، كما تقدم.

٤- أثر ابن عباس رضي الله عنهما الذي رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥٥٧٢) و(٥٥٧٣) بإسناده عن إسماعيل بن راشد، قال: استلقيت فرفعت إحدى رجلي على ركبتني، فرماني سعيد بحصيات، ثم قال: إن ابن عباس رضي الله عنهما كان ينهى عن هذا.
٥- حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه.

رواه ابن أبي شيبة (٥٥٧٤)، وخشيش بن أصرم، ورواه الحكم بن معبد، كما ذكره ابن المحب في «الصفات» (١/٢٤١/أ)، وابن أخي ميمي في «فوائده» (ص ٤٤/ رقم ٣٢)، والطحاوي في «شرح المعاني» (٦٨٨١)، وابن المحب في «الصفات» (١/٢٤١/أ). وإسناده صحيح، وله حكم الرفع.

ولفظه: عن أبي وائل، قال: كان الأشعث، وجريز بن عبد الله، وكعب قعوداً، فرفع الأشعث إحدى رجليه على الأخرى وهو قاعدٌ.

فقال له كعب بن عجرة: ضعها، فإنه لا يصلح لبشرٍ.

٦- حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وقد مضى.

ورواه إسحاق بن راهويه بمعنى حديث قتادة بن النعمان رضي الله عنه.

ذكره ابن المحب في «الصفات» (١/٢٣٧/ب).

٧- أثر كعب الأخبار رضي الله عنه.

ابن أبي شيبة (٥٥٧٤)، وتفسير ابن جرير (٢١ / ٥٠١)،

[وانظر: تفسير ابن أبي حاتم (٢ / ٢٦٠٨)، و«العظمة» لأبي الشيخ (٢ / ٢٣٤)].

قلت: حكم البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات» (٢ / ٢٠٠) - الذي سار فيه على مذهب الأشاعرة مُعطلة الصِّفات - على هذا الحديث بأنه: (حديثٌ مُنكر)، وقال: إن صح طريقه يحتمل أن يكون النبي ﷺ حدَّث به عن بعض أهل الكتابِ على طريق الإنكارِ، فلم يفهم عنه قتادة بن النعمان ﷺ إنكاره.

قلت: ولقد رد ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ عَلَى هذه الشبهة، فقال في «الصَّواعق المرسله على الجهمية والمعطلة» (٤ / ١٥٢٢): إن جماع ما يرد به المبطلون ما ثبت عن رسول الله ﷺ في الأمور العلمية الخبرية، والأمور العلمية الطلبية نوعان: أحدهما: منع دلالة ما جاء به على تلك المسألة.

والثاني: معارضة الدلالة بما يمنع اتباعها.

فأما الأولى: فاستعملوها في الأحاديث المخالفة لأقوالهم وقواعدهم، ونسبوا رواياتهم إلى الكذبِ والغلطِ والخطأِ في السَّمع، واعتقاد أن كثيرًا منها من كلام الكفارِ والمشرِكين، كان النبي ﷺ يحكيه عنهم، فربما أدركه الواحد في أثناء كلامِهِ بعد تصديره بالحكاية، فيسمع المحكي فيعتقده قائلاً له لا حاكياً، فيقول: قال رسول الله ﷺ كما قاله بعضهم - في حديث قتادة بن النعمان ﷺ في الاستلقاء.

قال: يحتمل أن يكون النبي ﷺ حدَّث به عن بعض أهل الكتابِ على طريق الإنكارِ عليهم، فلم يفهم عنه قتادة بن النعمان إنكاره، فقال: قال رسول ﷺ ...

قالوا: فلهذا الاحتمال تركنا الاحتجاج بأخبار الآحاد في صفات الله.

فتأمل ما في هذا الوجه من الأمر العظيم، أن يشتبه على أعلم الناس بالله وصفاته وكلامه وكلام رسوله - كلام الرسول الحق الذي قاله مدحاً وثناء على الله بكلام الكفارِ والمشرِكين الذي هو تنقُصٌ وعيبٌ، فلا يميز بين هذا وهذا، ويقول: قال رسول الله ﷺ لما يكون من كلام ذلك المشرِك الكافر !!

فأي نسبة جهل واستجهاال لأصحاب رسول الله ﷺ فوق هذا: أنه لا يميز =

أحدهم بين كلام رسول الله ﷺ، وكلام الكفار والمشركين، ويميز بينهما أفراخ
الجهمية والمُعطلة !!

وكيف يستجيز مَنْ للصحابة في قلبه وقارٌ وحرمةٌ أن ينسب إليهم مثل ذلك؟!
ويا لله العجب! هل بلغ بهم الجهل المفرط إلى أن لا يفرقوا بين الكلام الذي
يقوله رسول الله ﷺ حاكياً عن المشركين والكفار، والذي يقوله حاكياً له عن
جبريل عن رَبِّ العالمين، ولا بين الوصف بها هو مدح وثناء وتمجيد لله، ووصفه
بها هو ضد ذلك؟! فتأمل جناية هذه المعرفة على النصوص!

ومن تأمل أحاديث الصِّفات وطرقها وتعدد مخارجها ومن رواها من
الصحابة علم بالضرورة بطلان هذا الاحتمال، وأنه من أبين الكذب والمحال،
فو الله لو قاله صاحب رسول الله ﷺ من عند نفسه لكان أولى بقبوله واعتقاده من
قول الجهمي المعطل النافي، فكيف إذا نسبه إلى رسول الله ﷺ؟!!

والمقصود أن هذه الدرجات الثلاث قد وضعت الجهمية أرجلهم فيها، فهذه
درجة منه كون الرسول ﷺ قاله، وأكدوا أمر هذه الدرجة بأن أخبار الآحاد
يتطرق إليها الكذب. اهـ

[وإنما دخلت الشبهة على من أنكر هذا الحديث لظنه أنه يوافق دعوى اليهود
أن الله لما خلق خلقه استراح يوم السبت.

وهذه الشبهة باطلة وزائلة بإذن الله، فإنه ليس في الحديث ذكر الاستراحة
اليهودية، وقد كذبهم الله ﷻ في كتابه، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ ﴿٣٨﴾ فَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ ﴿﴾ [ق: ٣٨ و٣٩].
وأثبت الله ﷻ لنفسه استواءه على عرشه، فقال تعالى: ﴿إِنَّكَ رَبُّكُمُ اللَّهُ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴿﴾ [الأعراف: ٥٤، ويونس: ٣]،
ومثلها في السجدة والإنسان والحديد، وليس في استوائه على عرشه أن ذلك من
تعب أو إعياء فيكون استراحة!! تعالى الله عما تقول اليهود علواً كبيراً. =

قال سبحانه: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]، فإن نفي مس اللغوب الذي هو التعب والإعياء دال على كمال القدرة ونهاية القوة، بخلاف المخلوق الذي يلحقه النصب والكلال ما يلحقه !!

وكذلك نقول في هذا الحديث: (إن الله ﷻ خلق خلقه ثم استوى على العرش)، (إنه استلقى ووضع إحدى رجليه على الأخرى) من غير تعب، أو إعياء، أو طلب للراحة، ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، ولا يسأل عما يفعل، غني عن جميع خلقه، العرش وغيره، وجميعهم فقراء إلى ربهم، لا غنى لهم عنه طرفة عين.

وأما الاستراحة اليهودية المزعومة فكغيرها من كذبهم على الله وتنقصهم لمقام الربوبية، مثل دعواهم حين نزل قول الله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥]، فقالت اليهود: (إن الله فقير ونحن أغنياء، إنما يقترض الفقير)، ففاسوا الله بخلقه، بل وبالاحتياج الفقير منهم .. فأنزل الله فيهم: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاكَ سَتَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلُ دُفُوعًا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴿١٨١﴾﴾ [آل عمران: ١٨١].

ولقد كان لليهود أيضًا دعوى مصاحبة لتلك الدعوى الفاجرة، ولقد كذبهم الله فيها فقال تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُبْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤].

وهذا هو الواجب على الموحّد أن يرد الوصف الباطل، ويثبت ما أثبتته الله لنفسه وأثبتته له نبيه ﷺ.

وما هلك من هلك من الجهمية المعطلة وإخوانهم اليهود إلا بسبب قياسهم وتمثيلهم بين الخالق والمخلوق، فالجهمية عطلوا بعدما مثلوا، وأما اليهود فبقوا على تمثيلهم، وهذا ضرب الأمثال لله.

ثم نقول لهم: إن ابن آدم الذي خلق في كبد، وما فيه من ضعف ونقص، =

وحاجة إلى الراحة، لربما استلقى ووضع إحدى رجليه على الأخرى من غير تعب، ولكن محبة في هذه الجلسة كما لا يخفى، فالله ﷻ أكمل وأعظم فعال لما يريد، وهذا في النفي والإثبات بطريق الأولى بعد ثبوت النصوص.

وقد فصل شيخ الإسلام ابن تيمية في النفي والإثبات بطريق الأولى، في «بيان تلبس الجهمية»، «والتدمرية» وغيرها.

وَرَحِمَ اللهُ سلف الأمة حين قالوا: إذا قال لك الجهمي: أنا أكفر برب يزول عن مكانه، فقال: أنا أو من برب يفعل ما يشاء.

- من فقه الحديث:

روى مسلم في «صحيحه» (ح ٧٢، ٧٣، ٧٤) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا يستلقين أحدكم ثم يضع إحدى رجليه على الأخرى».

وروى ابن حبان في «صحيحه» (ح / ٥٥٥٤)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢٧٧ / ٤)، بإسناد على شرط الشيخين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ نهى أن يستلقي الرجل ويشي رجليه على الأخرى.

وعارض ذلك ما رواه البخاري في «صحيحه» (ح ٤٧٥)، ومسلم في «صحيحه» (ح ٧٥، ٧٦)، عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه أنه رأى رسول الله ﷺ مستلقياً في المسجد، واضعاً إحدى رجليه على الأخرى.

وقد اختلف في جواز ذلك الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم .. ومن ورد عنه فعل ذلك: عمر، وعثمان، وعبدالرحمن بن عوف، وابن مسعود رضي الله عنهم، وكان ابن عمر رضي الله عنهما لا يرى به بأساً، وكذلك ورد الجلوس ووضع الرجل على الأخرى عن بلال بن رباح، وأنس بن مالك، وأسامة بن زيد رضي الله عنهم، وكان ابن عمر رضي الله عنهما أيضاً لا يرى بذلك بأساً.

وورد فعله عن بعض التابعين، منهم: محمد ابن الحنفية، والشعبي، وقال الحسن البصري: كانت اليهود يكرهونه، فخالفهم المسلمون.

وقال أبو مجلز: لا بأس به، إنما هو شيء كرهته اليهود.

وروي عن ابن سيرين في رواية أنه سئل عن هذه الجلسة أتكره؟ فقال: لا. =

وممن ورد عنه النهي عن ذلك: قتادة بن النعمان أنكروا على أخيه لأمه أبي سعيد الخدري رضي الله عنه - كما تقدم -، ثم تابعه أبو سعيد فقال: لا جرم لا أفعله أبداً. وكعب بن عُجرة أنكروا على الأشعث بن قيس وبحضور جرير بن عبدالله فقال: ضعها فإنها لا تصلح لبشر.

وكان ابن عباس رضي الله عنهما ينهى عن ذلك.

ومن التابعين سعيد بن جبير، فقد رمى بحصيات من فعل ذلك، وقال له: ابن عباس رضي الله عنهما كان ينهى عن هذا.

وروى أيضاً ابن سيرين عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه كره أن يضطجع ويضع إحدى رجله على الأخرى.

ورأى ابن سيرين أحدهم جالساً هذه الجلسة فقال له: ارفعها؛ فقد تواطوا على الكراهية لها.

[انظر: «مصنف» ابن أبي شيبة (١٣/١١٩ - ١٢٢)، صحيح البخاري كتاب الصلاة، باب الاستلقاء في المسجد (٤٧٥)، و«الأدب المفرد» (باب الاستلقاء)]
والراجح عندي قول من ذهب إلى النهي عن ذلك، وذلك لأمر:
أحدها: أن حديث جابر وأبي هريرة رضي الله عنهما هو قول النبي صلى الله عليه وسلم، وقوله مقدم على الفعل المطلق.

ثانيهما: أن هذا القول فيه حكم زائد على معهود الأصل، رافع لما كان الناس عليه قبل وروده، وهذه صفة الناس.

ثالثهما: في حديث قتادة بن النعمان وكعب بن عُجرة رضي الله عنهما: (أن ذلك لا يصلح لبشر)، وهذا خبر، والأخبار لا يدخلها النسخ، فيتعين القول بتأخر حديث جابر وأبي هريرة رضي الله عنهما، وأن حديث عبدالله بن زيد رضي الله عنه كان قبل العلم بذلك.

وأما ما ورد عن بعض الصحابة وبعض التابعين فعلهم لذلك؛ فلعدم علمهم بالنهي فبقوا على الأصل. وكذلك من لم ير بذلك بأساً.

أما من قال من التابعين: إن ذلك إنما أخذ من اليهود؛ فهذا ظن منهم =

رَحْمَهُمُ اللَّهُ إِذْ لَمْ يَبْلُغْهُمْ الْحَدِيثَ، أَوْ بَلَّغْهُمْ مِنْ طَرِيقٍ لَا تَصِحُّ عِنْدَهُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابِ الْخِلَافِ كَمَا بَيْنَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ «رَفْعُ الْمَلَامِ عَنِ الْأُئِمَّةِ الْأَعْلَامِ»، فَالْحُجَّةُ لِمَنْ حَفِظَ وَعَلِمَ كَمَا لَا يَخْفَى.

وأما من قال: إن علة النهي عن ذلك هو خشية انكشاف العورة، ولا تزول هذه العلة بلبس السراويل، فيجاء عن هذا بأنها علة غير منصوصة شرعاً، وإنما هي رأي يبطل بعد خبر قتادة وكعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فأين في الحديث أن النبي ﷺ وصحابته فعلوا ذلك بعد لبسهم للسراويل، مع أن السراويل معروفة في وقتهم وملبوسة عند العرب، ففي الصحيحين عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النبي ﷺ قال: «من لم يجد إزاراً فليلبس السراويل» [اهـ

ما بين] من تحقيق السماري لـ«نقض الدارمي» (ص ٣٨٦).

«تنبيه»:

واعلم - وفقك الله لاتباع السنة - أن الكلام في هذه الصفة عند أهل السنة والاتباع مبنية على الكلام في إسناد هذا الحديث صحة وضعفاً، فمن صحح هذا الحديث أمره على ظاهره من غير تحريف ولا تمثيل، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

ومن ضعفه من أهل العلم من جهة إسناده لم يثبت الله ما دل عليه من صفة الاستلقاء، فالعبرة عند أئمة السنة والأثر على صحة الأثر أو ضعفه، فما صح عندهم قبلناه وقلنا به، وما ضعفوه رددناه، فهم علماء هذا الشأن وحذاقته، ولم أقف حسب علمي وبحثي في كتب المتقدمين من أهل السنة والحديث على من طعن في متن هذا الحديث واستنكر لفظه وما دل عليه، وقد قال الألباني بعد بحث في هذا الحديث: (لم أجد الآن من تكلم عليه من الأئمة النقاد ..).

فهذا الحديث مروى في الكتب المشهورة المتداولة بين أهل السنة والأثر كـ «السنة» لابن أبي عاصم، و«معجم» الطبراني وغيرهما من كتب أهل السنة كما تقدم في تحريجه، وأصحابها أئمة لهم مكانتهم في السنة والحديث، فلم يتعرّضوا =

للطعن في متنه واستنكار ألفاظه وما دل عليه، وإلا فكيف يروون في كتبهم ما لا يليق به سبحانه من أحاديث الصفات ثم يسكتون عنها ولا ينكرونها بحجة من أسندك فقد أحالك !

وهل أئمة الجهمية وأفراخهم من المعتزلة والأشاعرة يُعظّمون الله تعالى أشد تعظيمًا من أئمة السنة والأثر؟! فهم يطعنون في ألفاظ أحاديث الصفات بحجة أنها توهم التشبيه والتمثيل بزعمهم، فسلكوا هذا المسلك المحدث في إعلال تلك الأحاديث، وهذا بلاؤهم الذي ارتقوا منه إلى سُلّم التعطيل ونفي الصفات.

ومن أعجب ما تقف عليه في تحقيقات كثيرٍ من المتأخرين لكتب السنة والاعتقاد المتقدمة سلوكهم هذه الطريقة المحدثه الموروثة عن الجهمية المعطلة وأفراخهم من الأشاعرة في تعليهم لأحاديث الصفات والآثار المروية عن الصحابة والتابعين، فلا يقتصرون على الكلام على أسانيدنا صحة وضعفًا - فقد يكون لهم سلف من أئمة هذا الشأن في الكلام عليها - بل أخذوا يستنكرون ألفاظها بحجة أنها ألفاظ منكرة تخالف تعظيم الله تعالى وتوقيره! أو بحجة أنها مُتلقاة عن بني إسرائيل وأخبارهم كما في حديث الاستلقاء وغيره كما تقدم !!

ولا يخفى أن في هذا تجهيلًا كبيرًا للسلف الصالح وأئمة السنة الذين رووا هذه الأحاديث والآثار في مصنفاتهم في السنة والرد على الجهمية المعطلة، إذ كيف يروونها ويحتجون بها على المعطلة وهي ألفاظ منكرة لا تليق بالله سبحانه !

ورحّم الله ابن تيمية إذ يقول في «بيان تلبيس الجهمية» (٣/ ٢٦٨) وهو يتكلم عن أثر لكعب الأخبار رَحِمَهُ اللهُ فِيهِ نِسْبَةُ الثَّقَلِ لِلَّهِ تَعَالَى، قَالَ: (وهذا الأثر وإن كان هو رواية كعب، فيحتمل أن يكون من علوم أهل الكتاب، ويحتمل أن يكون مما تلقاه عن الصحابة، ورواية أهل الكتاب التي ليس عندنا شاهد هو لا يدفعها ولا يصدقها ولا يكذبها، فهؤلاء الأئمة المذكورة في إسناده هم من أجل الأئمة، وقد حدثوا به هم وغيرهم، ولم ينكروا ما فيه من قوله: (من ثقل الجبار =

فوقهن)، فلو كان هذا القول مُنكرًا في دين الإسلام عندهم لم يحدثوا به على هذا الوجه.. اهـ

ورجَمَ الله كذلك ابن القيم وهو يقول: (وهب أن المعطل يكذب (كعبًا) ويرميه بالتجسيم فكيف حدث به عنه هؤلاء الأعلام مُثبتين له غير منكرين). اهـ
[«مختصر الصواعق» (٣/١٠٧٥)]

ومن أمثلة طعن المتأخرين في أحاديث الصفات بسبب ما استنكروه من ألفاظها: حديث الاستلقاء الذي نحن بصدد الكلام عنه، فهذا الألباني لما ضعّفه تكلم عليه من قبل إسناده، وليته اقتصر على ذلك؛ ولكن الأمر تعدّى إلى الطعن في متنه وما دل عليه، فإذا هو يقول: أشم منه رائحة اليهودية! كذا زعم!
ثم يقول كما في «ضعيفته» (٧٥٥): (وجملة القول: إن هذا الحديث منكر جدًّا عندي، ولقد قفّ شعري منه حين وقفت عليه، ولم أجد الآن من تكلم عليه من الأئمة النقاد.. إلخ.

والحمد لله فقد أراحنا ونسب هذا الاستنكار (إلى نفسه ورأيه وأنه لم يجد أحدًا سبقه إلى الطعن فيه من الأئمة)، ثم أخذ يُفَسِّسُ كعاداته إذا أراد أن يتتصر لقول له في كلام أهل العلم ليقف على من وافقه على إنكار متن حديث الاستلقاء فلم يجد إلا أفراخ الجهمية المعطلة، فهذا هو يقول: (ثم رأيت البيهقي في كتابه «الأسماء والصفات» سبقني إلى الكلام على الحديث بنحو ما ظهر لي).!! اهـ

فهل مثل هؤلاء الأشاعرة المعطلة يُفرح بكلامهم في صفات الله تعالى ويحتج بهم في أبواب السُّنة والاعتقاد؟! وقد قال المعلمي رَحِمَهُ اللهُ فِي «التنكيل» (١/٢٤٢):
والبيهقي أرعبته شقاشق أستاذه ابن فورك المتجهم الذي حذا حذو ابن الثلجي في كتابه الذي صنّفه في تحريف أحاديث الصفات والطعن فيها. اهـ

قلت: وهل غفل أئمة السُّنة وعلماء الحديث والأثر على مرّ هذه الأزمان والدهور حتى جاء هؤلاء المعطلة فأنكروا ألفاظ هذه الأحاديث ونزّهوا الله تعالى عن ما لا يليق به! سبحانك هذا بهتان عظيم.

وقد تقدم قريباً ردّ ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ عَلَى البيهقي وغيره ممن طعن في هذا الحديث وغيره من أحاديث الصفات.

ثم وقفت على بعض المقالات لبعض أتباعه ممن يحدو حدوه، ويقتفي أثره، وينصر مذهبه في الإرجاء وغيره من مسائل الاعتقاد - كتأويل حديث الصورة الذي تقدم الكلام عليه وأنه لا يرده إلا الجهمية، ورد أثر مجاهد رَحِمَهُ اللهُ فِي الإقعاد الذي سيأتي الكلام عليه قريباً وأنه لا يرده إلا الجهمية - فإذا هو ينصر كلام البيهقي الأشعري والألباني في الطعن على حديث الاستلقاء واستنكاره أشد الإنكار، ويرمي كل من قبله وأخذ به بأنه مخالف لمنهج السلف ومقاصدهم النبيلة!!

ثم أخذ يرد على أئمة السُّنَّة والحديث الذين قبلوا هذا الحديث ورووه في مصنفاتهم في السُّنَّة والاعتقاد واحداً واحداً، ويرميهم بالتساهل والغفلة وعدم تعظيم الله تعالى لروايتهم لهذه الأحاديث والآثار المروية عن بني إسرائيل - بزعمه - ككعب الأخبار ووهب بن مُنْبِه رَحِمَهُ اللهُ وغيرهما ممن أسلم وحسن إسلامهم، وسمع منهم كثير من الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وسلف الأمة وعلماء السُّنَّة وصدقوهم، واحتجوا بكلامهم، وأقوالهم مبثوثة في كتب السُّنَّة والاعتقاد، ولا يكاد يخلو منها كتاب! ومع ذلك كله فقد ادعى هذا (المُتعالِم) أنها بثوا في الأمة كثيراً من الأحاديث الواهية والمكذوبة! - فسبحانك هذا بهتان عظيم -، وطعن في أئمة السُّنَّة والدين كطعن الجهمية المعطلة وأفراخهم في أئمة السنة بأنهم يروون في مصنفاتهم الآثار المنكرة ويثبتونها في الأمة من غير نكير ولا تحذير!

«تنبيهان»:

١ - (عبيد بن حنين) الراوي عن قتادة، وقع عند ابن أبي عاصم في الأصل (عبدالله بن حنين)، وقد قال الألباني في تحقيقه «للسُّنَّة» لابن أبي عاصم (٥٦٨)، وتلميذه الجوابرة في تحقيقه «للسُّنَّة» لابن أبي عاصم كذلك (٥٨٠): إن =

وذلك كله بعد قوله: ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ ﴾ [النحل: ١٧]؛ إنما يُوافق الاسمَ الاسمَ، ولا يشبه الصِّفَةُ الصِّفَةَ.

قال أبو محمد الدَّشْتِي:

فهذا الحديث نصٌّ عن النَّبِيِّ ﷺ على أن الله عَجَبٌ حَدًّا، وأن حدَّ الله لا يعلمه غيره.

٥٥- أنشدنا الحافظ أبو الحجاج يوسف بن خليل الدمشقي - من لفظه - أنبا أبو القاسم ابن بوش، أنبا أبو العز أحمد بن عبيد الله بن كادش، أنشدنا أبو طالب محمد [٢٧ / أ] بن علي الحربي، أنشدنا الإمام أبو الحسن علي ابن عمر الدارقطني رَحِمَهُ اللهُ، قال:

حديثُ الشَّفَاعَةِ فِي أَحْمَدٍ إِلَى أَحْمَدَ الْمُصْطَفَى نُسِنْدُهُ

فَأَمَّا حَدِيثُ بِإِقْعَادِهِ عَلَى الْعَرْشِ أَيْضًا فَلَا نَجَحْدُهُ

أَمْرُوا الْحَدِيثَ عَلَى وَجْهِهِ وَلَا تُدْخِلُوا فِيهِ مَا يُفْسِدُهُ

الصَّوَاب: (عبدالله بن منين)، وكلاهما خطأ، والصواب: (عبيد بن حنين).
انظر المصادر التي خرجت منها الحديث، وانظر: «تهذيب الكمال» (١٩٧ / ١٩).
٢- (سعيد بن الحارث) الرَّاوي عن ابن حنين، جعله الألباني في كلامه على الحديث (الحارث بن سعيد العتقي)، وتابعه تلميذه الجوابرة، وضعَّفاه به الحديث.
قلت: والصواب أنه: (سعيد بن الحارث الأنصاري) من رجال الجماعة، مشهور مُجمع على الاحتجاج به كما تقدم في كلام أبي موسى المدني، وابن القيم.
انظر: «تهذيب الكمال» (٣٧٩ / ١٠).

ولا تُتْكَرُوا أَنَّهُ قَاعِدٌ وَلَا تَجْحَدُوا أَنَّهُ يُقْعِدُهُ (١) (٢)

(١) في إسناد المصنف أبو العز أحمد بن كادش تُكَلِّمُ فيه؛ ولكن تابعه القاضي أبو يعلى في «إبطال التأويلات» (٢/٤٩٢) فيرويه عن شيخه أبي طالب العشاري - وهو ثقة - عن الدارقطني.

وبهذا تصح نسبتها للدارقطني رَحِمَهُ اللهُ، فلا يُلتفت إلى من ضعفها، كالكوثري الجهمي، والألباني في «الضعيفة» (٢/٢٥٦)، فقد قال: (..) مما يُتْكَرُ في هذا الباب، ما رواه أبو محمد الدشتي في «إثبات الحد» ثم ذكره، وقال: فهذا إسناد لا يصح، من أجل أبي العز هذا .. إلخ.

ومن أثبت هذه الآيات للدارقطني رَحِمَهُ اللهُ:

١ - الدَّشْتِي .

٢ - الذهبي في كتابه «العرش» (٢٥٨)، و«العلو» (٥١٣).

٣ - ابن القيم في «بدائع الفوائد» (٤/٤٩)، و«النونية» (ص ١٠٣)، فقال:

وَالدَّارِقُطْنِي الْإِمَامُ يُثَبِّتُ الْ	آثَارَ فِي ذَا الْبَابِ غَيْرَ جَبَانَ
وَلَهُ قَصِيدٌ صُمِّمَتْ هَذَا وَفِيهِ	هَذَا لَسْتُ لِلْمَرْوِيِّ ذَا نُكْرَانِ
وَجَرَتْ لَذَلِكَ فِتْنَةٌ فِي وَقْتِهِ	مِنْ فِرْقَةِ التَّعْطِيلِ وَالْعُدْوَانِ
وَاللَّهُ نَاصِرُ دِينِهِ وَكُتَابِهِ	ذَا حَكَمَهُ مَذْكَانَتِ الْفِتْنَانِ

٤ - وابن سحمان في كتابه «الضياء الشارق في رد شبهات الماذق المارق» (٢/٦٨)

(٢) يشير إلى أثر مجاهد رَحِمَهُ اللهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] قال: يُجْلِسُهُ مَعَهُ فِي الْعَرْشِ .

رواه الطبري في «تفسيره» (١٥/١٤٥)، والخلال في «السنة» (١/٢٠٩-٢٦٠) وقد أكثر من ذكر طرقه ورواياته.

وهو أثر صحيح، اتفق أهل السنة على تلقيه بالقبول، والاحتجاج به على الجهمية، وأنكروا على كل من ردّه ولم يقبله، أو طعن فيه.

«تنبيه»:

تصدَّى الألباني في مقدمة «مختصر العلو للذهبي» في رد هذا الأثر، والطعن في سنده ومنتنه، وأنه لا يجوز الإيهان به حتى على فرض صحته عن مجاهد! لأنه يستلزم نسبة القعود على العرش لله تعالى، وأن هذا يستلزم نسبة الاستقرار عليه، وهذا كما زعم مما لا يجوز اعتقاده ونسبته إلى الله تعالى، كذا قال!! ثم أنكروا على الذهبي تردده في ترك الجزم بردّ هذا الأثر المنكر!! وأنه كان الأولى به الجزم برده، وعدم الاحتجاج به فهو اللائق به لورعه في عدم نسبة ما لا يصح له سبحانه!! ثم اعتذر له في تردده بين إثبات هذا الأثر وإنكاره بأنه لعله أخذ بهيبة هؤلاء العلماء الذين أثبتوا هذا الأثر! وتعجب كثيرا من المحدثين أئمة السنة والآثار من تحمسهم الزائد لإثبات هذا الأثر المنكر ومبالغتهم على من رده، وإساءتهم الظن بعقيدته!! ولقد تابعه في هذا الرد كثير ممن ينتسب إلى التحقيق والتخريج!! وأصبح هذا القول هو الساري في حواشي كثير من كتب السنة، والله المستعان.

- قال البرهاري رَحِمَهُ اللهُ فِي «السُّنَّة» (١٥٤): مَنْ قَبَلْنَا لَمْ يَدْعُونَا فِي كَبْسٍ، فَقَلَدَهُمْ وَاسْتَرَحَ، وَلَا تَجَاوِزِ الْأَثْرَ، وَأَهْلُ الْأَثْرِ. اهـ

فمن أراد السَّلامَةَ والنَّجاة فليتبع السَّلف الصَّالح فقد كانوا أعلم بالله وبسنة نبيه ﷺ ممن جاء بعدهم، وأورع وأخشى لله أن ينسبوا له ما لا يثبت.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي «مجموع الفتاوى» (٣٧٤/٤): .. إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا فَقَدْ حَدَّثَ الْعُلَمَاءُ الْمَرْضِيُّونَ وَأَوْلِيَاؤُهُ الْمَقْبُولُونَ: أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُجْلِسُهُ رَبُّهُ عَلَى الْعَرْشِ .. وَهَذَا لَيْسَ مُنَاقِضًا لِلشَّفَاعَةِ لِمَا اسْتَفَاضَتْ بِهَا الْأَحَادِيثُ مِنْ أَنَّ الْمَقَامَ الْمَحْمُودَ هُوَ الشَّفَاعَةُ بِاتِّفَاقِ الْأُئِمَّةِ مِنْ جَمِيعٍ مَنْ يَنْتَحِلُ الْإِسْلَامَ وَيَدَّعِيهِ، لَا يَقُولُ: إِنْ إِجْلَاسُهُ عَلَى الْعَرْشِ مُنْكَرٌ، وَإِنَّمَا أَنْكَرَهُ بَعْضُ الْجَهْمِيَّةِ، وَلَا ذِكْرُهُ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ مُنْكَرًا. اهـ

وقد تلقى أهل السنة في كل عصر أثر مجاهد بالقبول، وبالغوا في الإنكار على من رده، أو طعن فيه، وأقوالهم في هذا الباب كثيرة جدًا، فانظر كتاب «السنة»

للخلال رَحِمَهُ اللهُ (١/٢٠٩-٢٦٠) حتى تقف على بعض أقوالهم. ومنها: =

- ١- قال إمام أهل السنة والجماعة الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ عن أثر مجاهد رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ: قد تلقته العلماء بالقبول. «العرش» للذهبي (١٩٢).
- ٢- قال أبو داود - صاحب السنن (٢٧٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ: ما زال الناس يُحدثون بهذا يريدون مغايظة الجهمية، وذلك أن الجهمية ينكرون أن على العرش شيئاً. وقال: وما ظننت أن أحداً يُذكر بالسنة يتكلم في هذا الحديث.
- [«العرش» للذهبي (١٩٤)، (٢٤٤)]
- ٣- وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل (٢٩٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ: ما رأيت أحداً من المحدّثين يُنكره، وكان عندنا وقت ما سمعناه من المشايخ أنه إنّما ينكره الجهمية.
- [«العرش» (١٩٠)]
- ٤- وقال ابن جرير الطبري (٣١٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ: ليس من فرق المسلمين من يُنكر هذا، لا من يُقرّ أن الله فوق العرش ولا من ينكره. [«العرش» (١٩٥)].
- ٥- وقال أبو بكر يحيى بن أبي طالب وهو يتكلم على من ردّ أثر مجاهد رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ: .. ولا علمت أحداً ردّ حديث مجاهد .. واحتمله المحدّثون الثقات، وحدّثوا به على رؤوس الأشهاد، لا يدفعون ذلك، يتلقّونه بالقبول والسُرور بذلك، أنا فيما أرى أنّي أعقل مُنذ سبعين سنة والله ما أعرف أحداً ردّه، ولا يرده إلا كلّ جهميّ مُبتدع خبيث يدعو إلى خلاف ما كان عليه أشياخنا وأئمّتنا ..
- [«السنة» للخلال (٢٦٨)]
- ٦- وقال الأجري (٣٦٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ في «الشریعة» (٣/٣٦٧): وأما حديث مجاهد .. فقد تلقاه الشيوخ من أهل العلم والنقل لحديث رسول الله ﷺ تلقّوها بأحسن تلقّ، وقبلوها بأحسن قبول، ولم ينكروها. اهـ
- ٧- قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ في «درء التعارض» (٥/٢٣٧): .. وإنما الثابت عن مجاهد وغيره من السلف، وكان السلف والأئمة يروونه ويتلقّونه بالقبول ... اهـ
- ٨- قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ في «بدائع الفوائد» (٣/١٣٨٠): قال القاضي:

صنف المروزي كتاباً في فضيلة النبي ﷺ، وذكر فيه إقعاده على العرش، قال القاضي: وهو قول أبي داود، وأحمد بن أصرم، ويحيى بن أبي طالب، وأبي بكر بن حماد، وأبي جعفر الدمشقي، وعباس الدوري، وإسحاق بن راهويه، وعبد الوهاب الوراق، وإبراهيم الأصبهاني، وإبراهيم الحربي، وهارون بن معروف، ومحمد بن إسماعيل السلمي، ومحمد بن مصعب بن العابد، وأبي بكر بن صدقة، ومحمد بن بشر بن شريك، وأبي قلابة، وعلي بن سهل، وأبي عبدالله بن عبدالنور، وأبي عبيد، والحسن بن فضل، وهارون بن العباس الهاشمي، وإسماعيل بن إبراهيم الهاشمي، ومحمد بن أبي عمران الفارسي الزاهد، ومحمد بن يونس البصري، وعبدالله ابن الإمام أحمد، والمروزي، وبشر الحافي. انتهى.

قلت (ابن القيم): وهو قول ابن جرير الطبري، وإمام هؤلاء كلهم مجاهد إمام التفسير، وهو قول أبي الحسن الدارقطني، ومن شعره فيه ... ثم ذكره. اهـ

٩- وقال الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١٣٨٩هـ) رَحِمَهُ اللهُ - مُفْتِي الدِّيَارِ السُّعُودِيَّةِ سَابِقاً - وهو يتكلم عن المقام المحمود في «مجموع الفتاوى» (١٣٦/٢): قيل: الشفاعة العظيمة، وقيل: إجلاله معه على العرش كما هو المشهور من قول أهل السنة؛ والظاهر أنه لا منافاة بين القولين، فيمكن الجمع بينهما: بأن كلاهما من ذلك [أي المقام المحمود]، والإقعاد على العرش أبلغ. اهـ

قلت: فهكذا ينقل أهل العلم في كل عصر من العصور قبولهم لهذا الأثر واحتجاجهم به دون نكير.

وأما ما جاء عنهم في الإنكار على من ردَّ هذا الأثر، أو طعن فيه، فهو أكثر مما تقدم، ومنه:

١- قال إسحاق بن راهويه (٢٣٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ: مَنْ رَدَّ هَذَا الْحَدِيثَ فَهُوَ جَهْمِي.

٢- قال إبراهيم الحربي (٢٨٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ: مَا يَنْكُرُ هَذَا إِلَّا أَهْلَ الْبِدْعِ.

٣- قال عبدالله بن أحمد بن حنبل (٢٩٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ: إِنَّمَا تُنْكِرُهُ الْجَهْمِيَّةُ، وَأَنَا

أُنْكِرُ عَلَى كُلِّ مَنْ رَدَّ هَذَا الْحَدِيثَ، وَهُوَ مُتَّهَمٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٥٦- أنشدنا الحافظ أبو الحجاج - من لفظه غير مرّة -، أنبا الحافظ أبو الفرج ثابت ابن محمد بن أبي الفرج الشافعي المديني في كتابه، أنشدنا أبو عبد الله الحسين ابن عبد الملك بن الحسين الأديب - فيما أظنّ - وكان من عيون أديب البلد، وكان من المرّضيين للإمام أبي طاهر مطيار بن أحمد الرّسّمي، الذي قال الحافظ محمد بن عبد الواحد الدّقاق في [حقّه] ^(١):
 ما رأيتُ رجلاً قطُّ خيراً منه في هَجْوِ أَهْلِ الْبِدْعِ، قال: [٢٧/ب]

٤- قال إبراهيم الأصبهاني: هذا الحديث حدّث به العلماء منذ ستين ومائة سنة، ولا يرده إلا أهل البدع.

[هذه الآثار في «السنة» للخلال (٢٥٠) و (٢٧٩)]

٥- وقال الأجرى (٣٦٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ فِي «الشريعة» (٣/٣٦٧): وأنكروا - يعني: أهل السنة - على من ردّ حديث مجاهد إنكاراً شديداً، وقالوا: من ردّ حديث مجاهد فهو رجلٌ سوء. اهـ
 قلت: وإنكارهم في هذا الباب على من ردّ هذا الأثر كثيرٌ جداً، وقد أفردناه بجزء يسر الله إتمامه.

فمن يجترئ بعد هذه الأقوال من أئمة أهل السنة على مخالفتهم؟!
 قال الأوزاعي رَحِمَهُ اللهُ: اصبر نفسك على السنة، وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا وكفّ عما كفّوا عنه، واسلك سبيل سلفك الصّالح، فإنه يسعك ما وسعهم.

[اللالكائي (٣١٥)]

(١) في الأصل: (في حفظه)، والتصويب من: «جزء أبي موسى في الاستلقاء». والإسناد صحيح كما ترى، وثابت بن محمد؛ ثبتّه: يوسف بن خليل، والمنذري، وابن الديبثي.

والرسّمي قال عنه الحسين - وهو ثقة - (الإمام)، وقال الدقاق: ما رأيت ...

الْأَشْعَرِيَّةُ ضَالُّلٌ زَانِدَةٌ
 إِخْوَانٌ مِّنْ عَبْدِ الْعُزَّى مَعَ اللَّاتِ
 بِرَبِّهِمْ كَفَرُوا جَهْرًا، وَقَوْلُهُمْ
 إِذَا تَدَبَّرْتَهُ أَسْوَأَ الْمَقَالَاتِ
 يَنْفُونَ مَا أَثْبُتُوا عَوْدًا بِبَدْئِهِمْ
 عَقَائِدُ الْقَوْمِ مِنْ أَوْهَى الْمَحَالَاتِ ^(١)

(٢) تكفير الأشاعرة محل خلاف بين أهل السنة والأثر، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي «بيان تلبس الجهمية» (٥/١٥٠) وهو يتكلم عن الصفاتية الذين أقرُّوا ببعض الصفات وجحدوا بعضها، فقال: (هؤلاء يؤمنون ببعض أسماء الله تعالى، ويكفرون ببعض، ويؤمنون ببعض الكتاب، ويكفرون ببعض، ولهذا تنازع الناس في إيمانهم وكفرهم). اهـ

ووجه من ذهب من أهل السنة إلى تكفيرهم: أنهم نظروا إلى حقيقة مذهب الأشاعرة وأصولهم التي بنوا عليها مذهبهم في الاعتقاد، فوجدوها مأخوذة من أصول الجهمية الذين أجمع السلف على تكفيرهم.

ومن تلك الأصول: نفي مُتَقَدِّمِي الْأَشَاعِرَةِ لأفعال الله تعالى الاختيارية. قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي «منهاج السنة» (٢/٣٩٠): والأشعري تبع في ذلك للجهمية والمعتزلة الذين نفوا قيام الفعل به تعالى؛ لكن أولئك ينفون الصفات أيضًا بخلاف الأشعرية). اهـ

فهذا بالنسبة لِمُتَقَدِّمِي الْأَشَاعِرَةِ.

أما متأخروهم فقد والوا الجهمية والمعتزلة، فكان حقيقة باطنهم: باطن المعتزلة الجهمية المعطلة.

قال ابن تيمية في «الفتاوى الكبرى» (٥/٥١): وأما المتأخرون فإنهم والوا =

المعتزلة، وقاربوهم أكثر، وقدموهم على أهل السنة والإثبات وخالفوا أوليهم. اهـ
فالأشاعرة في بداية أمرهم تلقوا عن الجهمية والمعتزلة بعض أصولهم في
الصفات؛ فنفوا أفعال الله الاختيارية تبعاً لهم.

ثم بدأ التقارب بين مذهبهم وبين مذهب الجهمية والمعتزلة في أبواب
الاعتقاد حتى قارب أن يكون مذهباً واحداً.

- قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي «بيان تلبيس الجهمية» (٤/٤٠١): فعلم أن هؤلاء
[يعني: متأخري الأشاعرة] حقيقة باطنهم باطن المعتزلة الجهمية المعطّلة، وإن
كان ظاهرهم ظاهر أهل الإثبات كما أن المعتزلة عند التحقيق حقيقة أمرهم أمر
الملاحدة نفاة الأسماء والصفات بالكلية، وإن تظاهروا بالرد عليهم، والملاحدة
حقيقة أمرهم حقيقة من يجحد الصّانع بالكلية، هذا العمري عند التحقيق. اهـ

- وقال رَحِمَهُ اللهُ فِي «الفتاوى الكبرى» (٥/٣٢٤) فِي معرض ردّه على متأخري
الأشاعرة: فعامّة ما ذمه السلف والأئمة وعابوه على المعتزلة من الكلام المخالف
للكتاب والسنة والإجماع القديم لكم منه أوفر نصيب، بل تارة تكونون أشد
مُخالفة لذلك من المعتزلة، وقد شاركتموهم فِي أصول ضلالهم التي فارقوا بها
سلف الأمة وأئمتها، ونبذوا بها كتاب الله وراء ظهورهم .. إلى أن قال: وأنتم
شركاؤهم فِي هذه الأصول كلها، ومنهم أخذتموها، وأنتم فروخهم فيها، كما
يقال: الأشعرية مخانيث المعتزلة، والمعتزلة مخانيث الفلاسفة؛ لكن لما شاع بين
الأمة فساد مذهب المعتزلة، ونفرت القلوب عنهم صرتم تُظهرون الرّد عليهم فِي
بعض المواضع، مع مقاربتكم أو موافقتكم لهم فِي الحقيقة. اهـ

وقال السّجزي (٤٤٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ فِي «رسالته إلى أهل زيد» وهي رسالة يرد
فيها على الأشاعرة، ويبيّن فيها حقيقة مذهبهم، وموافقتهم للجهمية والمعتزلة.

قال (ص ١٣٧): الفصل الخامس: (بيان موافقتهم للمعتزلة فِي كثير من
مسائل الأصول، وأنهم زائدون عليهم فِي القبح، وفساد القول فِي بعضها). =

- وكذا الهروي في «ذم الكلام» (١٣١/٥ - ١٤٤) فقد قال: (باب في ذكر كلام الأشعري)، ثم قارن بين مذهب الأشاعرة ومذهب الجهمية، وبين ضلالهم وخذاعهم وتمويههم على العامة، حتى ساء لهم إناث الجهمية، في كلام طويل له، ومنه قوله: فجاءت [يعني: الأشاعرة] بمخاريق تراء للغبي بغير ما في الحشايا، بنظر الناظر الفهم في جذرها، فيرى منح الفلسفة بكساء لحاء السنّة، وعقد الجهمية بنحل ألقاب الحكمة. - ثم قارن بين المذهبين -، وقال: ولا يخفى على ذوي الألباب أن كلام أوليهم وكلام آخريهم كخيطة السحارة، فاسمعوا الآن يا ذوي الألباب، وانظروا ما فضل هؤلاء على أولئك.. إلخ وسيأتي ما ذكره قريباً.

وقال ابن الحنبلي في «الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة» (٤٥١/٢):
وظهرت المعتزلة في زمن المأمون، وجرى منهم ما جرى، فكان آخر البدع ظهوراً مذهب الأشعري، وتولى نصرته الظلمة وأرباب الدنيا، وأصحاب المظالم القائمين بما يخالف الشرع من النجامة، والفلسفة، والإدمان على المظالم والفسق، لتعلم أن هذه البدعة شرُّ البدع بظهورها آخر الزمان، وانتشارها في فاسد البلدان، وركوب دعائها التمويه والمحال، والكلام المزخرف وفي باطنه الكفر والضلال، فزمان هذه البدعة أخصب الأزمنة، وأتباعها أخصب الأمة، ودعائها أقل أديان هذه الملة. اهـ
وقال أبو سعد الزنجاني (٤٧١هـ) رَحِمَهُ اللهُ فِي شَرْحِهِ لِمَنْظُومَتِهِ فِي السُّنَّةِ (ص ١٠٨) بعد ذكره لمقتل الجهم بن صفون: وانقطع عن الأمة شرُّ مقالاته واندرست، ولم يبق أحدٌ يقولها إلا حيث لا يُفطنُ له، إلى أن كان علي بن إسماعيل الأشعري، وفسد بينه وبين أبي علي الجبائي، وأخرجه عن مجلسه ونفاه، فعدل إلى بعض أقواله، وصار ينصره وينظر عليه المعتزلة، فعاد شرُّها إلى الأمة. اهـ

وقال أبو الحسن الكرجي الشافعي (٥٣٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ - وله قصيد في السنّة تلقب بـ«عروس القصائد في شمس العقائد»، قال ابن السمعاني: رأيت بالكرخ، إمام، ورع، فقيه، مفت، خير، أطيّب.. له قصيدة بائنة في السنّة شرح فيها اعتقاده، واعتقاد السلف، تزيد على مائتي بيت. اهـ ومما قال فيها:

وخبث مقال الأشعري تحنث يُضاهي تلوّيه تلوي الشغازب
يُزيّن هذا الأشعريُّ مقاله ويقشبه بالسّم يا شرّاً قاشبِ
فينفي تفاصيلاً ويثبت جملةً كناقضةٍ من بعد شدّ الذوائب
ويجزم بالتأويل من سنن الهدى فجرأته في الدين جرأةُ خارب
يؤول آيات الصفات برأيه ويخلب أعماراً فأشّم بخالب

قال ابن تيمية رحمته الله في «مجموع الفتاوى» (٤٧١ / ١٧): والأشعري وأمثاله

برزخ بين السلف والجهمية. اهـ

وقال في «الفتاوى الكبرى» (٦ / ٦٢١): إن أبا المعالي وأمثاله يضعون كتب الكلام الذي تلقوا أصوله عن المعتزلة والمتفلسفة.. والأصول التي يقررها هي أصول جهم بن صفوان في الصفات والقدر والإرجاء. اهـ

قلت: ومن كفر الأشاعرة من أهل السنة يعود تكفيره لهم لعدة مخالفات في أبواب السنة والاعتقاد كفر بها السلف وأئمة السنة كثيراً من الفرق بواحدة منها، فكيف إذا اجتمعت تلك الضلالات في فرقة من الفرق؟

وسأذكر بعض اعتقاداتهم التي كانت سبباً في تصريح بعض أهل العلم بكفرهم:

١- مخالفاتهم في توحيد الألوهية.

٢- اعتقادهم في الإيمان.

٣- نفيهم علو الله تعالى على خلقه.

٤- اعتقادهم في القرآن أنه عبارة عن كلام الله تعالى.

٥- نفيهم الحرف والصوت في كلام الله تعالى.

٦- تحريفهم لنصوص صفات الله تعالى.

٧- نفيهم لرؤية المؤمنين لربهم عز وجل.

وتفصيل ذلك:

١- توحيد الألوهية عند الأشاعرة.

ويتلخص مذهبهم في توحيد الألوهية فيما يلي:

- أ- أنهم لم يهتدوا أصلاً إلى معرفة توحيد الألوهية والعبادة بمعناه الصحيح، بل ولا وجود لذكره عندهم في مُصنفاتهم !!
- ب- أن التوحيد عندهم هو الشهادة لله تعالى بالربوبية.
- فهم يعتقدون: «أن الإله بمعنى الآله اسم فاعل، وأن الإلهية هي: القدرة على الاختراع، كما يقوله الأشعري وغيره ممن يجعلون أخصّ وصف الإله القدرة على الاختراع». [«درء التعارض» (٣٧٧/٩)].
- ج- أن الشرك عندهم هو شرك الربوبية.
- د- أن صرف العبادة كالدعاء، والخوف والرّجاء، والمحبة، والعبادات العملية المتعلقة بالجوارح لا تكون شركاً عندهم إذا لم يعتقد استقلالية المعبود بالربوبية.
- هـ- أن الشرك في توحيد الأسماء والصفات عندهم هو: إثبات صفات الله ﷻ، والتوحيد عندهم هو: إنكارها وتعطيلها باسم التأويل الذي حقيقته تحريف.
- ولهذا ترى الرازي في «تفسيره» (١٣٠/٢٧) وهو من كبار الأشاعرة يسمي «كتاب التوحيد» الذي ألفه ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ: بِ(كُتَابِ الشُّرْكِ) !!
- وقال ابن فورك في «مشكل الحديث» (ص ٣٥٩): وعلم أن أحد أصولنا في هذا الباب أن كلما أطلق على الله ﷻ من هذه الأوصاف والأسماء التي قد تجري على الجوارح فينا، فإنما يجري ذلك في وصفه على طريق الصفة إذا لم يكن وجه آخر يحمل عليه مما يسوغ فيه التأويل، وذلك لصحة قيام الصفة بذاته، فإن قيامها مما لا يقتضي انتقاض توحيدها وخروجها عما يستحقه من القدم وإلهية، فأما وصفه بذلك على الحد الذي يتوهمه المشبهة المثلثة لربها بالخلق في إثبات الجوارح والآلات فخلافاً للدين والتوحيد. اهـ
- وقال البيهقي في «الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد» (ص ١٢٠) وهو يتكلم على صفة الاستواء: ومنهم من قبله وآمن به، وحمله على وجه يصح استعماله في اللغة ولا يناقض التوحيد. اهـ
- قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي «بيان تلبيس الجهمية» (٤٢٧/١): أن تسميتك =

أصحابك أهل التوحيد والتنزيه، هو مما اتبعتم فيه المعتزلة نفاة الصفات، فإنهم فسروا التوحيد بتفسير لم يدل عليه الكتاب والسنة ولا قاله أحد من سلف الأمة وأئمتها .. وادعوا أن من أثبت الصفات لم يكن موحدًا، لأن الواحد عندهم - الذي لا يعقل فيه - ما تميز منه شيء عن شيء أصلاً، وثبوت الصفات يقتضي الكثرة، والذي جعلوه واحدًا لا ينطبق إلا على معدوم ممتنع .. وأما تفسير التوحيد بما يستلزم نفي الصفات، أو نفي علوه على العرش؛ بل بما يستلزم نفي ما هو أعم من ذلك، فهو شيء ابتدعته الجهمية لم ينطق به كتاب ولا سنة ولا إمام، وكذلك جعل التشبيه ضد التوحيد، وتفسير التشبيه بما فيه إثبات الصفات، هو أيضًا باطل .. إلخ

قلت: فإمرار الصفات عندهم على حقيقتها وظاهرها من نواقض التوحيد ! ثم هم يفسرون توحيد الألوهية بتوحيد الربوبية، ولا ذكر لتوحيد الألوهية الذي جاءت به الرسل من توحيد الله بالعبادة في كتبهم، فهذا البيهقي يقول في كتابه «الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد» (ص ٤٩): الله معناه من له الإلهية، وهي القدرة على اختراع الأعيان وهذه صفة يستحقها بذاته. اهـ

ثم إن موقفهم من كلمة التوحيد (لا إله إلا الله): أنها ليست بأول واجب على العباد، وإنما أول الواجبات هو إثبات وجود الله تعالى بالنظر والقصد إليه !! فخالفوا بذلك دعوة الرسل جميعًا عليهم صلوات الله وسلامه !!

قال الباقلاني وهو من كبار أئمة الأشاعرة: (وأن يعلم أن أول ما فرض الله على جميع العباد: النظر في آياته، والاعتبار بمقدوراته، والاستدلال عليه بآثار قدرته، وشواهد ربوبيته؛ لأن الله غير معلوم بالاضطرار). اهـ

وموقفهم من الإيمان الذي هو أحد مراتب الدين كما سيأتي أنه يكفي فيه التصديق القلبي المجرد، ولو لم يتكلم بكلمة التوحيد، ولم يعمل بجوارحه قط. فوافقوا الجهمية في تعريف الإيمان أنه: التصديق فقط دون القول والعمل. قال ابن تيمية رحمته الله في «درء التعارض» (١/ ٢٢٤): فهم يريدون بلفظ =

(التوحيد، والواحد) في اصطلاحهم: ما لا صفة له، ولا يُعلم منه شيء دون شيء، ولا يرى، والتوحيد الذي جاء به الرسول لم يتضمن شيئاً من هذا النفي، وإنما تضمن إثبات الإلهية لله وحده؛ بأن يشهد أن لا إله إلا هو، ولا يعبد إلا إياه، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يُوالي إلا له، ولا يُعادي إلا فيه، ولا يعمل إلا لأجله، وذلك يتضمن إثبات ما أثبتته لنفسه من الأسماء والصفات .. وليس المراد بالتوحيد مجرد توحيد الربوبية، وهو اعتقاد أن الله وحده خلق العالم، كما يظن ذلك من يظنه من أهل الكلام والتصوف، ويظن هؤلاء أنهم إذا أثبتوا ذلك بالدليل فقد أثبتوا غاية التوحيد، ويظن هؤلاء أنهم إذا شهدوا هذا وفنوا فيه فقد فنوا في غاية التوحيد.

وكثير من أهل الكلام يقول: التوحيد له ثلاث معانٍ، وهو: واحد في ذاته لا قسيم له، أو لا جزء له، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له، وهذا المعنى الذي تتناوله هذه العبارة فيها ما يوافق ما جاء به الرسول ﷺ، وفيها ما يخالف ما جاء به الرسول ﷺ، وليس الحق الذي فيها هو الغاية التي جاء بها الرسول، بل التوحيد الذي أمر به أمرٌ يتضمن الحق الذي في هذا الكلام، وزيادة أخرى، فهذا من الكلام الذي لبس فيه الحق بالباطل، وكتّم الحق.

وذلك أن الرجل لو أقرّ بما يستحقه الرب تعالى من الصفات، ونزّهه عن كلّ ما ينزّه عنه، وأقرّ بأنه وحده خالق كلّ شيء، لم يكن مؤحّداً، بل ولا مؤمناً حتى يشهد أن لا إله إلا الله، فيقرّ بأن الله وحده هو الإله المستحق للعبادة، ويلتزم بعبادة الله وحده لا شريك له.

والإله هو بمعنى المألوه المعبود الذي يستحق العبادة، ليس هو الإله بمعنى: (القادر على الخلق)، فإذا فسّر المفسّر الإله بمعنى: القادر على الاختراع، واعتقد أن هذا أخصّ وصف الإله، وجعل إثبات هذا التوحيد هو الغاية في التوحيد، كما يفعل ذلك من يفعله من متكلّمة الصفاتية، وهو الذي ينقلونه عن أبي الحسن =

[يعني: الأشعري] وأتباعه، لم يعرفوا حقيقة التوحيد الذي بعث الله به رسوله، فإن مشركي العرب كانوا مُتَمَرِّين بأن الله وحده خالق كل شيء، وكانوا مع هذا مُشركين.. ولهذا كان من أتباع هؤلاء من يسجد للشمس والقمر والكواكب، ويدعوها كما يدعو الله تعالى، ويصوم لها، وينسك لها، ويتقرب إليها، ثم يقول: إن هذا ليس بشرك، وإنما الشُّرك إذا اعتقدت أنها هي المدبِّرة لي، فإذا جعلتها سبباً وواسطة لم أكن مُشركاً.

ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا شرك، فهذا ونحوه من التوحيد الذي بعث الله به رسله، وهم لا يُدخِلونه في مسمى التوحيد الذي اصطَلحوا عليه، وأدخلوا في ذلك نفي صفاته. اهـ

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ كَمَا فِي «الدُّرِّ السَّنِيَّةِ» (١/١١٢) وهو يتكلم عن معنى المعبود عند المتكلمين الأشاعرة:

والمُتَكَلِّمُونَ مَنْ يَدْعِي الْإِسْلَامَ؛ لَكِنْ أَضَلَّهُمُ اللهُ عَنْ مَعْرِفَةِ الْإِلَهِ، فَذَكَرَ عَنِ الْأَشْعَرِيِّ، وَمَنْ تَبِعَهُ: أَنَّهُ الْقَادِرُ، وَأَنَّ الْأُلُوْهِيَّةَ هِيَ الْقُدْرَةُ.

فإذا أقرنا بذلك، فهي معنى قوله: (لا إله إلا الله)، ثم استحوذ عليهم الشيطان؛ فظنوا أن التوحيد لا يتأتى إلا بنفي الصفات، فنفوها، وسموا من أثبتها: (مُجَسِّمًا) !!

ورد عليهم أهل السنة بأدلة كثيرة، منها: أن التوحيد لا يتم إلا بإثبات الصفات؛ وأن معنى الإله: هو المعبود؛ فإذا كان هو سبحانه متفرداً به عن جميع المخلوقات، وكان هذا وصفاً صحيحاً، لم يكذب الواصف به، فهذا يدل على الصفات، فيدل على العلم العظيم، والقدرة العظيمة؛ وهاتان الصفتان: أصل جميع الصفات، كما قال تعالى: ﴿ اللهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَنْزِلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [الطلاق: ١٢].

فإذا كان الله قد أنكر عبادة من لا يملك لعباده نفعاً ولا ضرراً، فمعلوم: أن هذا يستلزم العلم بحاجة العباد ناطقها وبهيمها؛ ويستلزم: القدرة على قضاء =

حوادثهم، ويستلزم الرحمة الكاملة، واللفظ الكامل، وغير ذلك من الصفات، فمن أنكر الصفات، فهو مُعطلٌّ؛ والمعطل: شرٌّ من المشرك. ولهذا كان السلف، يسمون التصانيف في إثبات الصفات: (كتب التوحيد)، وختم البخاري «صحيحه» بذلك، قال: (كتاب التوحيد)؛ ثم ذكر الصفات بابًا بابًا. فنكتة المسألة: أن المتكلمين يقولون: التوحيد لا يتم إلا بإنكار الصفات. فقال أهل السنة: لا يتم التوحيد إلا بإثبات الصفات، وتوحيدكم هو: التَّعْطِيلُ، ولهذا آل هذا القول لبعضهم إلى إنكار الرَّبِّ تبارك وتعالى، كما هو مذهب ابن عربي، وابن الفارض، وفئام من الناس، لا يحصيهم إلا الله ..

فبين السلف: أن العبادة إذا كانت كلها لله عن جميع المخلوقات فلا تكون إلا بإثبات الصفات والأفعال، فتيين: أن منكر الصفات، منكر لحقيقة الألوهية؛ لكن لا يدري.

وتبين لك: أن من شهد أن لا إله إلا الله صدقاً من قلبه، لا بُدَّ أن يثبت الصفات والأفعال؛ ولكن العجب العُجاب: ظن إمامهم الكبير [يعني: الأشعري]، أن الألوهية: هي القُدرة، وأن معنى قولك: لا إله إلا الله؛ أي: لا يقدر على الخلق إلا الله. ! اهـ

وقال الشيخ عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُمُ اللهُ صاحب كتاب «فتح المجيد» كما في «الدُرر السَّنية» (٢٠٨-٢١١/٣): وهذه الطائفة التي تنتسب إلى أبي الحسن الأشعري، وصفوا رب العالمين بصفات المعدوم والجماد، فلقد أعظموا الفرية على الله، وخالفوا أهل الحق من السلف والأئمة وأتباعهم .. إلى أن قال: فهذه الطائفة المنحرفة عن الحق، قد تجردت شياطينهم لصدِّ الناس عن سبيل الله، فجددوا توحيد الله في الألوهية، وأجازوا الشرك الذي لا يغفره الله، فجوزوا: أن يُعبد غيره من دونه، وجددوا توحيد صفاته بالتعطيل. فالأئمة من أهل السنة وأتباعهم، لهم المصنفات المعروفة في الرد على هذه الطائفة الكافرة المعاندة .. اهـ

قال ابن بدران في «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد» (ص ٤٩٦: إذا رأيت =

كتب الذين يزعمون أنهم أشاعرة رأيتهم على مذهب أرسطاطاليس ومن تبعه كابن سينا والفارابي، ورأيت كتبهم عنونها علم التوحيد وباطنها النوع المسمى بالإلهي من الفلسفة، وإذا كنت في ريب مما قلناه من الكلام، فانظر: «المواقف» لعضد الدين الإيجي، وشرحه للسيد الجرجاني، وما عليه من الحواشي، ثم تأمل كتاب «الإشارات»، وكتاب «الشفاء» لابن سينا، وشروح الأول، فإنك تجد الكل من وادٍ واحد لا فرق بينهما إلا بالتصريح باسم المعتزلة والجبرية وغيرهما، فهل يؤخذ توحيد من هذه الكتب إلا بعد الوقوع بألف ورطة، ثم إن سلم السالك من هذه الطامات ظفر بتوحيد من جنس توحيد الفلاسفة والملاحدة. اهـ

قلت: وقد تكلمت عن هذه المسألة ونقلت بعض كلام أئمة الأشاعرة في توحيد الألوهية وما تضمنه من الشرك الأكبر أو الأصغر في كتابي: «الاحتجاج بالآثار السلفية على إثبات الصفات الإلهية»، (المبحث الأول: العلاقة بين توحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصفات وأن توحيد العبادة لا يتم إلا بإثبات الصفات؛ وكل مُعطلٌ فلا بد أن يكون مشركاً، وأن التَّعطيل شرٌّ من الشُّرك).

٢- قولهم في الإيمان.

أما مذهب الأشاعرة في الإيمان فهو التصديق القلبي المجرد، ولو لم يتكلم بكلمة التوحيد، ولم يعمل بجوارحه قط.

فوافقوا الجهمية في تعريف الإيمان أنه: التصديق فقط دون القول والعمل. قال إمامهم الباقلاني: وأن يعلم أن الإيمان بالله ﷻ هو التصديق بالقلب، بأنه الواحد الفرد. اهـ

قال الزنجاني رَحِمَهُ اللهُ في شرحه لمنظومته في السنة (ص ١٠٦): وأما المرجئة: فهم من البدع القديمة، وهم طوائف، وبينهم دقائق اختلافٍ تكثر، فمن قول بعضهم: (إن الإيمان قول وعقد)، وهو قول المريسي، ومن قول بعضهم: (إن الإيمان المعرفة بالله، وهو العلم بوجوده)، وهو قول جهم والأشعري، وهو أحبُّها مقالة .. إلخ وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «مجموع الفتاوى» (٧/ ١١٩): والقاضي أبو بكر =

الباقلاني نصر قول جهم في مسألة الإيمان متابعاً لأبي الحسن الأشعري وكذلك أكثر أصحابه. اهـ

وقال أيضاً (٧/ ٥٨٢): وبهذا وغيره يتبين فساد قول جهم والصالحى ومن اتبعهما في الإيمان كالأشعري في أشهر قولييه، وأكثر أصحابه، وطائفة من متأخري أصحاب أبي حنيفة كالماتريدي ونحوه، حيث جعلوه مجرد تصديق في القلب يتساوى فيه العباد. اهـ

- وقال الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن أبا بطين رَحِمَهُ اللهُ فِي «الرسائل والمسائل النجدية» (٢/ ١٧٦-١٧٧): ومذهب الأشاعرة: أن الإيمان مجرد التصديق، ولا يدخلون فيه أعمال الجوارح.

قالوا: وإن سُمِّيت الأعمال في الأحاديث إيماناً فعلى المجاز لا على الحقيقة. ومذهب أهل السنة والجماعة: أن الإيمان تصديق بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالجوارح، وقد كفر جماعة من العلماء من أخرج العمل عن الإيمان. اهـ

قلت: ومن تكفير أهل السنة لمن ذهب هذا المذهب: قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: .. الجهمية تقول: إذا عرف ربه بقلبه، وإن لم تعمل جوارحه؛ وهذا كفر، إبليس قد عرف ربه، فقال: ﴿رَبِّ بِمَا أَعُوذُنِي﴾ [الحجر: ٣٩].

[«السنة» للخلال (٩٨٠)]

- وقال وكيع رَحِمَهُ اللهُ: قالت الجهمية: المعرفة بالقلب بما جاء من عند الله يجزئ من القول والعمل؛ وهذا كفر. [«السنة» لعبدالله (٣٩٩)]

- وقال المروزي رَحِمَهُ اللهُ فِي «تعظيم قدر الصلاة» (٢/ ٧٠٠): وقد جامعنا في هذا المرجئة كلها على أن الإقرار باللسان من الإيمان إلا فرقة من الجهمية كفرت عندنا وعند المرجئة بزعمهم أن الإيمان هو المعرفة فقط .. إلخ وكذا كفرهم أبو عبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ اللهُ فِي كتابه «الإيمان» (باب من جعل الإيمان المعرفة بالقلب وإن لم يكن عمل).

٣- نفيهم علو الله تعالى على خلقه.

الأشاعرة المتأخرون مجتمعون على نفي علو الله تعالى، بل صرّح بعضهم بكفر من أثبت العلو لله تعالى كما تقدم نقل أقوالهم في مقدمة هذا الكتاب (ص ٣٩). قال السّجزي رَحِمَهُ اللهُ (ص ١٣٧) في «رسالته في الحرف والصوت» وهو يُبيّن موافقتهم للمعتزلة في نفي العلو: (بيان موافقتهم للمعتزلة في كثير من مسائل الأصول، وأنهم زائدون عليهم في القبح، وفساد القول في بعضها). قال: وأنكرت [المعتزلة] حديث المعراج.

وقال الأشعري: إنه ثابت، ثم قال: الله لا يجوز أن يوصف أنه فوق. فكذب بما في حديث المعراج، فصار موافقاً لهم مع إظهاره الخلاف. اهـ وقال أبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» (١٣٥/٥) وهو يقارن بين مذهب الجهمية والأشاعرة ويبيّن أنه لا فرق بينهما في الحقيقة:

قال: أولئك قالوا - قبح الله مقالتهم - [يعني الجهمية]: إن الله موجود بكل مكان. وهؤلاء يقولون [يعني الأشاعرة]: ليس هو في مكان، ولا يوصف بأين؟ .. وقالوا: هو من فوق كما هو من تحت، لا يدرى أين هو؟ ولا يوصف بمكان، وليس هو في السماء، وليس هو في الأرض، وأنكروا الجهة والحد. اهـ

- قال الشيخ عبد الله أبا بطين رَحِمَهُ اللهُ في «الرسائل والمسائل» (١٧٦/٢):
اعلم أن أكثر أهل الأمصار اليوم أشعرية، ومذهبهم في صفات الرب سبحانه وتعالى موافق لبعض ما عليه المعتزلة الجهمية ...

إلى أن قال: والأشعرية لا يثبتون علو الرب فوق سمواته، واستواءه على عرشه، ويسمون من أثبت صفة العلو والاستواء على العرش مُجَسِّمًا مُشَبَّهًا. وهذا خلاف ما عليه أهل السُّنة والجماعة .. وصرّح كثيرٌ من السلف بكفر من لم يثبت صفة العلو والاستواء.

والأشاعرة وافقوا الجهمية في نفي هذه الصفة؛ لكن الجهمية يقولون: إنه سبحانه وتعالى في كل مكان، ويُسمون الحلولية.

والأشعرية يقولون: كان ولا مكان، فهو على ما كان قبل أن يخلق المكان. اهـ
قلت: ونفي الأشاعرة لعلو الرب تعالى واستوائه على عرشه لا يجادل فيه أحدٌ
من يفهم ويعقل حقيقة قول الأشاعرة، وقد نقلت أقوالهم في مقدمة هذا
الكتاب، بل وتصريحهم بتكفير من أثبت علو الله تعالى على خلقه.

وأما تكفير أئمة السُّنة لمن أنكر العلو فهو متواتر مستفيض، وما هذا الكتاب
إلا لتقرير هذه المسألة، وقد تقدم نقل كثير من أقوالهم، ومن ذلك:

قال ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ: من لم يقرّ بأن الله تعالى على عرشه قد استوى فوق
سبع سمواته فهو كافر بربه، يُستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه، وألقي على
بعض المزابل حيث لا يتأذى المسلمون والمعاهدون بنتن ريح جيفته، وكان
ماله فيئًا لا يرثه أحد من المسلمين، إذ المسلم لا يرث الكافر كما قال ﷺ.

[«معرفة علوم الحديث» (ص ١٢٥)]

وقال عثمان بن سعيد الدارمي رَحِمَهُ اللهُ في «الرد على الجهمية» (٣٦٨) وهو يذكر
أوجه تكفير الجهمية: ونكفرهم أيضًا أنهم لا يدرون أين الله؟ ولا يصفونه بـ
(أين؟) والله قد وصف نفسه بـ (أين؟)، ووصفه به الرسول ﷺ.. وهذا أيضًا من
واضح كفرهم، والقرآن كله ينطق بالرد عليهم، وهم يعلمون ذلك أو بعضهم؛
ولكن يكابرون ويغالطون الضعفاء، وقد علموا أنه ليس من حجة أنقض
لدعواهم من القرآن، غير أنهم لا يجدون إلى رفع الأصل سبيلًا مخافة القتل
والفضيحة، وهم عند أنفسهم بها وصف الله به فيه نفسه جاحدون، قد ناظرنا
بعض كبرائهم وسمعنا ذلك منهم منصوبًا مفسرًا... فأى كفر أوضح مما
حكينا عنهم من سوء مذاهبهم. اهـ

بل جعل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ كفر نفاة علو الله تعالى على خلقه
أعظم من كفر عباد الأوثان، فقال في «بيان تليس الجهمية» (٤/١٧٦) في كلامه
على إمام الأشاعرة الرازي: يتبين أن الذي قتلته أقبح من هذا الشرك، ومن جعل
الأنداد لله، كما أن جحود فرعون الذي وافقتموه على أنه ليس فوق السموات =

رب العالمين إله موسى جحوده لرب العالمين، ولأنه في السماء كان أعظم من شرك المشركين الذين كانوا يقرون بذلك ويعبدون معه آلهة أخرى.. اهـ
وقد تقدم (ص ١٧٠) نقل كلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ أَنْ مسألة علو الله على خلقه من المسائل المعلومة من الدين بضرورة.

- وقال الشيخ سليمان بن سحمان رَحِمَهُ اللهُ: مسألة علو الله على خلقه، واستوائه على عرشه، وإثبات صفات كماله، ونعوت جلاله من المسائل الجلية الظاهرة، ومما عَلِمَ من الدين بالضرورة، فإن الله قد وضحها في كتابه، وعلى لسان رسوله، فمن سمع الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية: فقد قامت عليه الحجة، وإن لم يفهما، فإن كان ممن يقرأ القرآن فالأمر أعظم وأطم لاسيا إن عاند وزعم أن ما كان عليه هو الحق، وأن القرآن لم يبيِّن ذلك بياناً شافياً كافياً؛ فهذا كفره أوضح من الشمس في نحر الظهيرة، ولا يتوقف في كفره من عرف الإسلام وأحكامه وقواعده. اهـ
[من كتاب: «إجماع أهل السنة النبوية على تكفير المعطلة الجهمية» (ص ١١٧)]

٤- اعتقادهم في القرآن أنه عبارة عن كلام الله.

الأشاعرة وإن قالوا في الظاهر: إن القرآن كلام الله، فهم يقصدون بذلك الكلام النفسي الذي هو عبارة عن كلام الله تعالى، وهو ليس بحرف ولا صوت، وهذا القول الذي لا وجود له في الحقيقة، وهو عين كلام الجهمية النافين لكلام الله تعالى، وإنما الفرق أن الجهمية صرَّحوا بذلك، والأشاعرة أخفوا ذلك.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «الاستقامة» (١/ ٢١٢): فلا خلاف بين الناس أن أول من أحدث هذا القول في الإسلام - أي الكلام النفسي - أبو محمد عبدالله بن سعيد بن كلاب البصري، واتبعه على ذلك أبو الحسن الأشعري ومن نصر طريقتها.. إلخ
قال السَّجْزِي رَحِمَهُ اللهُ في «رسالته إلى أهل زبيد» (ص ١٣٧) وهو يُبيِّن موافقة الأشاعرة للمعتزلة في مسألة القرآن:

وقالت المعتزلة: السور والآي مخلوقة، وهي قرآن معجز.

وقال الأشعري: القرآن كلام الله سبحانه، والسور والآي ليست بكلام الله =

سبحانه، وإنما هي عبارة عنه، وهي مخلوقة.

فوافقهم في القول بخلقها، وزاد عليهم بأنها ليست قرآناً، ولا كلام الله سبحانه. فإن زعموا أنهم يُقرُّون بأنها قرآن: قيل لهم: إنما يُقرُّون بذلك على وجه المجاز، فإن من مذهبهم أن القرآن غير مخلوق، وأن الحروف مخلوقة، والسور حروف بالاتفاق، من أنكر ذلك لم يخاطب.

وإذا كانت حروفاً مخلوقة لم يجوز أن يكون قرآناً غير مخلوق. اهـ

قال المروزي رَحِمَهُ اللهُ فِي «ذَمِّ الْكَلَامِ» (١٣٦/٥): وَقَالَ أَوْلَيْكَ [يَعْنِي الْجَهْمِيَّةَ]:

لَيْسَ لَهُ كَلَامٌ، إِنَّمَا خَلَقَ كَلَامًا.

وهؤلاء يقولون: تكلم مرّة، فهو متكلم به منذ تكلم، لم ينقطع الكلام، ولا يوجد كلامه في موضع ليس هو به.. ثم قالوا: ليس له صوت ولا حرف.

وقالوا: هو زاج وورق.. وهذا صوت القارئ.. فراوغوا فقالوا: هذا حكاية عبّر بها عن القرآن، والله تكلم مرّة، ولا يتكلم بعد ذلك، ثم قالوا: غير مخلوق، ومن قال: مخلوق كافر. وهذا من فحوخهم يصطادون به قلوب عوام أهل السنّة، وإنما اعتقادهم: (القرآن غير موجود)؛ لفظته الجهمية المذكور بمرّة، والأشعرية الإناث بعشر مرات. اهـ

قال الزنجاني (٤٧١هـ) رَحِمَهُ اللهُ فِي شرحه لمنظومته (ص ١١٠): وأما عبد الله ابن سعيد بن كلاب فكان نصرانياً من أهل البصرة، فأسلم وفارق قومه.. وهو الذي يزعم أن ليس لله كلام مسموع منه، وأن جبريل لم يسمع من الله شيئاً مما أدّاه إلى رسله، وأن الذي أنزل على الأنبياء حكاية كلام الله، وأن كلام الله ليس بأمرٍ ولا نهي، ولا خبر ولا استخبار، وإنما يُعرف ذلك منه بمعنى آخر، وأنه ليس لله كلمات، وأن كلامه شيءٌ واحدٌ ليس بسورة، ولا آيات كلمات ولا لغة من اللغات، فكذب بدءاً بالقرآن.. وخالف الأمة كلّها في كون ما في الأرض كلام الله وكتابه، وكان هو والأشعري وغيرهم من اللفظية يزعمون أن كلام الله في =

الحقيقة لا يكون عربياً ولا عبرانياً ولا سريانياً، ولا بلغةٍ من اللغات، ولا يجوز أن يكون سوراً ولا آياتٍ، ولا إذا أجزاءٍ ولا أعداد، ولا يجوز نزوله إلى أحدٍ من الأنبياء في الحقيقة، ولا وجوده في محلٍّ لا قلب ولا لسان ولا صحيفة.

وذكر ابن فورك في كتابه: مجرد قول الأشعري أنه كان يقول: إن كتاب الله غير كلامه، وإن الأعداد والأجزاء في الكتاب لا في الكلام، وإن التوراة والإنجيل والزيور تسميات العبارات المنزلة المختلفة، وكلام الله لا يستحق شيئاً من هذا التسميات، وكلهم تزعموا أنه يرد على المعتزلة في خلق القرآن، فليتأمل الناظر هذا الفصل من كلامهم يتبين له تلاعبُ القوم وِرْقَةَ دينهم، فلم يقع الخلاف مع المعتزلة وغيرهم إلا فيما في الدنيا من القرآن المحفوظ في الصدور، المقروء بالألسن، المكتوب في المصاحف، ولم يعرف الخلق بأسرهم قرآناً غيره. اهـ

وقال ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ فِي «حكاية المناظرة في القرآن» (ص ١٧):

موضع الخلاف: أننا نعتقد أن القرآن كلام الله، وهو هذه المائة والأربع عشرة سورة .. وأنه سور وآيات وحروف وكلمات، متلوٌّ مسموع مكتوب.

وعندهم [يعني الأشاعرة]: أن هذه السور والآيات ليست بقرآن، وإنما هي عبارة وحكاية، وأنها مخلوقة، وأن القرآن معنى في نفس الباري، وهو شيء واحد، لا يتجزأ، لا يتبعَّض، ولا يتعدد، ولا هو شيء ينزل، ولا يُتلى، ولا يُسمع، ولا يُكتب، وأنه ليس في المصاحف إلا الورق والمداد ..

وقال (ص ٣٢): هذا القرآن الذي أجمع عليه المسلمون، وكفر به الكافرون، وزعمت المعتزلة أنه مخلوق، وأقرَّ الأشعري أنهم مخطئون، ثم عاد فقال: هو مخلوق، وليس بقرآن فراد عليهم.

ولا خلاف بين المسلمين أجمعين أن من جحد آية أو كلمة مُتَّفَقاً عليها، أو حرفاً مُتَّفَقاً عليه أنه كافر .. والأشعري يجحده كله، ويقول: ليس شيء منه قرآناً، وإنما هو كلام جبريل .. ومدار القوم على القول بخلق القرآن ووافق المعتزلة؛ ولكن =

أحبوا أن لا يُعلمَ بهم فارتكبوا مكابرة العيان، وجحد الحقائق، ومخالفة الإجماع، ونبد الكتاب والسنة وراء ظهورهم، والقول بشيء لم يقله قبلهم مسلمٌ ولا كافر. ومن العجائب أنهم لا يتجاسرون على إظهار قولهم، ولا التصريح به إلا في الخلوات، ولو أنهم ولاةُ الأمر وأرباب الدولة، وإذا حكيث عنهم مقالتهم التي يعتقدونها كرهاً ذلك وأنكروه، وكابروا عليه، ولا يتظاهرون إلا بتعظيم القرآن، وتبجيل المصاحف، والقيام لها عند رؤيتها، وفي الخلوات يقولون: ما فيها إلا الورق والمداد، وأي شيء فيها؟ وهذا فعل الزنادقة.

ولقد حكيثُ عن الذي جرت المناظرة بيني وبينه ما قاله، فُنقل إليه ذلك فغضب، وشقَّ عليه، وهو من أكبر ولاية البلد، وما أفصح لي بمقالته حتى خلوتُ معه، وقال: أريدُ أن أقول لك أقصى ما في نفسي، وتقول لي أقصى ما في نفسك، وصرَّح لي بمقالتهم على ما حكيثناه عنهم، ولما ألزمته بعض الآيات الدالة على أن القرآن هو هذه السور، قال: أنا أقول: إن هذا القرآن؛ ولكن ليس هو القرآن القديم. قلت: ولنا قرآنان؟

قال: نعم، وأي شيء يكون إذا كان لنا قرآنان؟

ثم غضب لما حكيثُ عنه هذا القول.. ولا نعرف في أهل البدع طائفة يكتمون مقالتهم، ولا يتجاسرون على إظهارها إلا الزنادقة والأشعرية.. فقلوه قول المعتزلة لا محالة؛ إلا أنه يريد التلبس، فيقول في الظاهر قولاً يوافق أهل الحق، ثم يفسره بقول المعتزلة.

فمن ذلك أنه يقول: القرآن مقروء، متلو، محفوظ، مكتوب، مسموع.

ثم يقول: القرآن في نفس الباري قائمٌ به، ليس هو سوراً ولا آياتٍ، ولا حروفاً، ولا كلمات. فكيف يُتصوَّر إذا قراءته وسماعه وكتابته؟

ويقولون: إن موسى سمع كلام الله من الله، ثم يقولون: ليس بصوت..

ثم كيف يحلُّ أن يوهوا العامة ما يقوى به اعتقادهم الذي يزعمون أنه =

بدعة من تعظيمهم للمصاحف في الظاهر، واحترامها عن الناس .. وهذا هو النفاق في عهد رسول الله ﷺ، وهو الزندقة اليوم، وهو: إظهار موافقة المسلمين في اعتقادهم، ويُضَمَر خلاف ذلك.

وهذا حال هؤلاء القوم لا محالة، فهم زنادقة بغير شك، فإنه لا شك في أنهم يُظهرون تعظيم المصاحف إيماءً أن فيها القرآن، ويعتقدون في الباطن أنه ليس فيها إلا الورق والمداد، ويُظهرون تعظيم القرآن .. ويعتقدون أنه من تأليف جبريل وعبارته، ويُظهرون أن موسى سمع كلام الله من الله، ثم يقولون: ليس بصوت، ويقولون في أذانهم وصلواتهم: أشهد أن محمدًا رسول الله، ويعتقدون أنه انقطعت رسالته ونبوته بموته، وأنه لم يبق رسول الله، وإنما كان رسول الله في حياته.

وحقيقة مذهبهم: أنه ليس في السماء إله، ولا في الأرض قرآن، ولا أن محمدًا رسول الله.

وليس في أهل البدع كلهم من يتظاهر بخلاف ما يعتقدونه غيرهم، وغير من أشبههم من الزنادقة. اهـ

قلت: وهذا الكلام يصرِّحُ به أئمة الأشاعرة في كتبهم وشروحاتهم، ومن ذلك: - قال ابن فورك في «مشكل الحديث» (ص ٤٠٤) وهو يتكلم عن حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «إذا تكلم الله بالوحي ..» الحديث، فقال: معنى ذلك راجع إلى العبارات والدلالات التي هي الطريق إلى الكلام، وبها يفهم مراده منه، لأنه تعالى قوله إذا تكلم الله بالوحي أنه يتجدد له كلام؛ ولكنه يتجدد إسماع وإفهام بخلق عبارات ونصب دلالات بها يفهم الكلام، ثم يقال على طريق السعة والمجاز لهذه العبارات: كلام من حيث أنها دلالات عليه. اهـ

- قال القرطبي في «المفهم في شرح مسلم» (٢/٢٩٦) وهو يشرح حديثاً: ففيه: دليل لأهل السنة [يعني الأشاعرة] على أن في النفس كلامًا وقولًا؛ فهو ردٌّ على مَنْ أنكر ذلك من المعتزلة وأهل البدع. اهـ

- وقال البيجوري في «شرح جوهرة التوحيد»: ومذهب أهل السنة [يعني الأشاعرة] أن القرآن بمعنى الكلام النفسي ليس بمخلوق، وأما القرآن بمعنى اللفظ الذي نقرأه فهو مخلوق، لكن يمتنع أن يقال: (القرآن مخلوق) يريد به اللفظ الذي نقرأه إلا في مقام التعليم؛ لأنه ربما أوهم أن القرآن بمعنى كلامه تعالى مخلوق، ولذلك امتنعت الأئمة من القول بخلق القرآن. اهـ

وقد صرح كبار أئمتهم المتأخرين أن الخلاف بينهم وبين المعتزلة في القرآن خلاف لفظي فقط، ولولا خشية الإطالة لنقلت أقوالهم في ذلك.

ولقد كفر أئمة السنة من نفى حقيقة كلام الله تعالى وقال: بأن القرآن عبارة وحكاية عن كلام الله، وليس هو بحرف وصوت، وإن كان يقول في الظاهر بأنه كلام الله من باب التمويه والتلبيس، فإنما العبرة بالحقائق لا الأسماء.

وممن صرح بكفر من اعتقد أن القرآن عبارة وحكاية عن كلام الله ﷻ:

١- ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ فِي «الإبانة الكبرى» (٢٢١٤) حيث قال: واعلموا رحمكم الله أن صنفاً من الجهمية اعتقدوا بمكر قلوبهم، وخبث آرائهم، وقبيح أهوائهم، أن القرآن مخلوق، فكنونا عن ذلك بدعة اخترعوها، تمويهاً وبهرجة على العامة، ليخفى كفرهم، ويستغمض إحداهم على من قلَّ علمه، وضعفت نحيزته، فقالوا: إن القرآن الذي تكلم الله به وقاله، فهو كلام الله غير مخلوق، وهذا الذي نتلوه ونقرؤه بألسنتنا، ونكتبه في مصاحفنا ليس هو القرآن الذي هو كلام الله، هذا حكايةٌ لذلك، فما نقرؤه نحن حكايةٌ لذلك. اهـ

٢- اللالكائي رَحِمَهُ اللهُ فِي «اعتقاد أهل السنة» (٣٣٠ / ٢) حيث قال: سياق ما دلَّ من الآيات من كتاب الله تعالى وما روي، عن رسول الله ﷺ، والصحابة والتابعين على أن القرآن تكلم الله به على الحقيقة، وأنه أنزله على محمد ﷺ، وأمره أن يتحدث به، وأن يدعو الناس إليه، وأنه القرآن على الحقيقة متلوه في المحاريب، مكتوب في المصاحف، محفوظ في صدور الرجال، ليس بحكاية ولا عبارة عن قرآن، وهو =

قرآن واحد غير مخلوق، وغير مجعول ومربوب، بل هو صفة من صفات ذاته، لم يزل به متكلمًا، ومن قال غير هذا فهو كافر ضالُّ مُضِلُّ مبتدع، مخالفٌ لمذاهب السُّنة والجماعة. اهـ

٢- ابن الحنبلي في «الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة» في رده عليهم في مسألة القرآن (٢/ ٦٨٤) حيث قال: واعلم يا أخي - وفقنا الله وإياك - أن الأشاعرة يسلكون في إبطال القرآن مسلك الباطنية في الإلحاد والزندقة.

وقال (٢/ ٣٠٧): (والجهمية - لعنهم الله - على أصناف مختلفة:

أ- فمنهم من يقول: القرآن ليس هو كلام الله، ولا هو مخلوق.

ب- ومنهم من يقول: القرآن كلام الله، ولا يقول: إنه مخلوق أم غير مخلوق.

ج- وطائفة منهم تقول: إنه حكاية عن ذلك القرآن ..

قال: فهؤلاء الأصناف كلها هم الجهمية، وهم كفار زنادقة .. اهـ

٣- والقحطاني رَحِمَهُ اللهُ في نونيته حيث قال:

من قال في عبارة وحكاية فغداً يُجرَّع من حميمٍ أن

٤- وابن القيم رَحِمَهُ اللهُ وهو يتكلم عن القرآن وأنه كلام الله تعالى، ثم قارن بين

قول الأشاعرة والمعتزلة، وأن حقيقة قول الأشاعرة في القرآن الذي بين أيدينا أنه

مخلوق، قال: قالوا: المكتوب المحفوظ المتلو هو الحكاية أو العبارة المؤلفة المنطوق

بها التي خلقها الله في الهواء أو في اللوح المحفوظ أو في نفس الملك.

فيقال: هذه عندكم ليست كلام الله إلا على المجاز، وقد علم بالاضطرار أن

هذا الكلام العربي هو القرآن وهو كتاب الله وكلامه .. وعندكم أن القرآن

يستحيل أن يقرأ لأنه ليس بحروف ولا أصوات، وإنما هو واحد الذات ليس بسور

ولا آيات .. قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]،

وعندهم أن الذي يسمع ليس كلام الله على الحقيقة وإنما هو مخلوق حُكي به كلام

الله على أحد قوليهم، وعبارة عبَّرَ بها عن كلامه على القول الآخر، وهو مخلوق على

القولين، فالمقروء والمسموع والمكتوب والمحفوظ ليس هو كلام الله، وإنما هو =

عبارة عبّر بها عنه كما يُعبّر عن الذي لا ينطق ولا يتكلم من أحرص أو عاجز .. ويعجب هذا القائل من نصب الخلاف بينهم وبين المعتزلة، وقال: ما ثبتته نحن من المعنى القائم بالنفس فهو من جنس العلم والإرادة، والمعتزلة لا تنازعنا في ذلك، وغاية ما في الباب أننا نحن نسميه كلامًا، وهم يسمونه علمًا وإرادة، وأما هذا النظم العربي الذي هو حروف وكلمات وسور وآيات، فنحن وهم مُتفقون على أنه مخلوق، لكن هم يسمونه قرآنًا، ونحن نقول: هو عبارة عن القرآن، أو حكاية عنه. فتأمل هذه الأخوة التي بين هؤلاء وبين المعتزلة الذين اتفق السلف على تكفيرهم، وأنهم زادوا على المعتزلة في التعطيل. اهـ

[«مختصر الصواعق» (٤/ ١٣٨٢١-١٣٨٢٢)]

٥- نفيهم الحرف والصوت في كلام الله تعالى.

تواتر النقل عن أئمة متأخري الأشاعرة في نفي الحرف والصوت في كلام الله تعالى، فهم يثبتون كلامًا لا حقيقة له في الوجود، وهو كلام بلا حرف ولا صوت، وإنما هو كلام نفسي كما تقدم قريبًا قولهم في القرآن.

قال السجزي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في «رسالته إلى أهل زبيد» (ص ١٣٧) (بيان موافقتهم للمعتزلة في كثير من مسائل الأصول، وأنهم زائدون عليهم في القبح، وفساد القول في بعضها): قالت المعتزلة: لا يجوز أن توصف ذات الله بالكلام، ولا كلام إلا ما هو حرف وصوت. وقال الأشعري: يجب وصف ذاته سبحانه بالكلام، وليس ذلك بحرف ولا صوت، فنفي ما نفته المعتزلة، وأثبت ما لا يُعقل، فهو مُظهرٌ خلافتهم، موافق لهم في الأصل. اهـ

وأقوالهم كثيرة في نفي الحرف والصوت، وأن الله تعالى لما كلم موسى ﷺ لم يتكلم بصوت سمعه منه موسى ﷺ، ومن ذلك:

١- قال الباقلاني في «الإنصاف»: ولا يجوز أن يطلق على كلامه شيء من

أمارات الحدث من حرف وصوت. اهـ

٢- قال البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٢٨-٢٩): .. والباري جل =

- ثناؤه ليس بذئ مخارج، وكلامه ليست بحرف ولا صوت. اهـ
- ٣- قال الجويني في «الإرشاد» (ص ١٢٤): فإن الكلام عند أهل الحق معنى قائم بالنفس ليس بحرف ولا صوت. اهـ
- ٤- وقال ابن عطية في «المحرر الوجير» (١٣٧/٢): وكلام الله للنبي موسى ﷺ دون تكييف ولا تحديد ولا تجويز حدوث، ولا حروف ولا أصوات، والذي عليه الراسخون في العلم: أن الكلام هو المعنى القائم في النفس، ويخلق الله لموسى أو جبريل إدراكاً من جهة السمع يتحصل به الكلام. اهـ
- وقال: فقد سمع موسى كلام الله القديم، وهو ليس بحرف ولا صوت. اهـ
- ٥- قال القرطبي في «المفهم في شرح مسلم» (١٨١/٦): كلامه تعالى ليس بحرف ولا صوت كما هو مُبرهن عليه في موضعه. اهـ
- ٦- قال ابن حجر في «الفتح» (٤٥٨/١٣): وإذا ثبت ذكر الصوت بهذه الأحاديث الصحيحة وجب الإيذان به، ثم إما التفويض، وإما التأويل. اهـ
- وقال (٤٦٠/١٣): وأثبتت الحنابلة أن الله متكلم بحرفٍ وصوت. اهـ
- ٧- قال البيهقري في «شرح الجوهرة» عن صفة كلام الله تعالى: صفة أزلية قائمة بذاته تعالى ليس بحرف ولا صوت. اهـ
- قلت: قد كفر أئمة السُّنة من نفى الحرف والصوت في كلام الله ﷻ، ومن أنكر حقيقة كلام الله تعالى لموسى ﷺ وأنه بصوت سمعه موسى ﷺ من الرب تعالى، ومن ذلك:
- ١- قال عبدالله بن أحمد رَحِمَهُ اللهُ فِي «السُّنة» (٥١٨): سألتُ أبا رَحِمَهُ اللهُ: عن قومٍ يقولون: لما كَلَّمَ اللهُ ﷻ موسى لم يتكَلَّم بصوتٍ؟ فقال أبي: بلى، إن ربَّكَ ﷻ تكَلَّمَ بصوتٍ، هذه الأحاديث نروها كما جاءت.
- وقال: حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: إذا تكَلَّمَ اللهُ ﷻ سمع له صوتٌ كجرِّ السِّلْسِيلة على الصَّفوان. قال أبي رَحِمَهُ اللهُ: وهذا الجهمية تنكره.
- قال أبي: هؤلاء كفارٌ، يريدون أن يُمَوِّهوا على الناس، مَنْ زعم أن الله ﷻ =

لم يتكلم فهو كافرٌ، إلا أنا نروي هذه الأحاديث كما جاءت.

٢- قال المروزي رَحِمَهُ اللهُ: سمعت أبا عبد الله وقيل له: إن عبد الوهاب: قد تكلم، وقال: من زعم أن الله كلم موسى بلا صوت فهو جهمي، عدو الله، وعدو الإسلام. فتبسم أبو عبد الله، وقال: ما أحسن ما قال، عافاه الله. [الدرء] (٢/ ٣٩).

٣- قال الآجري رَحِمَهُ اللهُ في «الشريعة» (٣/ ١٠٧): من ادعى أنه مسلم ثم زعم أن الله ﷻ لم يكلم موسى فقد كفر، يستتاب فإن تاب وإلا قتل.

قيل: لأنه رد القرآن، وجحد، ورد السنة، وخالف جميع علماء المسلمين، وزاغ عن الحق.. فأما الحجة عليهم من القرآن فإن الله ﷻ قال في سورة النساء: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].. فمن زعم أن الله ﷻ لم يكلم موسى ردَّ نص القرآن، وكفر بالله العظيم.

فإن قال منهم قائل: إن الله تعالى خلق كلامًا في الشجرة فكلم به موسى. قيل له: هذا هو الكفر؛ لأنه يزعم أن الكلام مخلوق، تعالى الله ﷻ عن ذلك، ويزعم أن مخلوقاً يدعي الربوبية، وهذا من أفبح القول وأسمجه.

وقيل له: يا ملحد، هل يجوز لغير الله أن يقول: (إني أنا الله)، نعوذ بالله أن يكون قائل هذا مسلمًا، هذا كافر، يستتاب فإن تاب ورجع عن مذهبه السوء وإلا قتله الإمام، فإن لم يقتله الإمام ولم يستتبه وعلم منه أن هذا مذهبه: هجر، ولم يكلم، ولم يسلم عليه، ولم يصل خلفه، ولم تقبل شهادته، ولم يزوجه المسلم كريمته. اهـ وانظر: «الإبانة الكبرى» (باب التصديق بأن الله تبارك وتعالى كلم موسى، وبيان كفر من جحدته وأنكره).

قلت وتأمل هذه العقائد التي تقدم نسبتها للأشاعرة مع هذا الكلام لإمام من أئمة السلف والسنة:

قال عمرو بن العباس: سمعت عبدالرحمن بن مهدي، وقيل له: إن الجهمية يقولون: إن القرآن مخلوق.

فقال: إن الجهمية لم يريدوا ذا، وإنما أرادوا أن:

أ- ينفوا أن يكون الرحمن على العرش استوى.

ب- وأرادوا أن ينفوا أن يكون الله تعالى كلم موسى، وقال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ

اللَّهُ مُوسَى تَكْوِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

ت- وأرادوا أن ينفوا أن يكون القرآن كلام الله تعالى.

أرى أن يستتابوا؛ فإن تابوا وإلا ضربت أعناقهم.

[«الأسماء والصفات» (٥٤٦)]

٦- تحريفهم لنصوص صفات الله تعالى.

متأخرو الأشاعرة مجمعون على تحريف صفات الله تعالى وإبطال حقيقتها،

وهو ما يسمونه: (تأويلًا)، وهو في حقيقته تحريف وتكذيب وإنكار لها، وقد

سلكوا هذا المسلك خوفًا من الافتضاح أمام العامة والخاصة، فذهبوا إلى إبقاء

ألفاظ نصوص الصفات كما هي، وتسلطوا على معانيها بالتحريف والتأويل

المتدع، والذي في طياته التكذيب بها، كما قال ابن منده رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ «الرد على

الجهمية»: التأويل عند أصحاب الحديث: نوعٌ من التكذيب. اهـ

وهذه هي وصية إمامهم الأكبر بشر المريسي - أخزاه الله - الذي أخذوا عنه

التحريف والتعطيل لنصوص الصفات.

قال عثمان الدارمي رَحِمَهُ اللهُ فِي «النقض» (ص ٥٥٨): وبلغنا أن بعض أصحاب

المريسي قالوا له: كيف تصنع بهذه الأسانيد الجياد التي يحتجون بها علينا في ردِّ

مذهبنا مما لا يمكن التكذيب بها؟ مثل: سفيان عن منصور عن الزُّهري.

والزُّهري عن سالم. وأيوب وابن عون عن ابن سيرين. وعمرو بن دينار عن

جابر عن النبي ﷺ وما أشبهها؟

فقال المريسي: لا تردوه ففتضحوا؛ ولكن غالطوهم بالتأويل، فتكونوا قد

رددتموها بلطفٍ إذ لم يمكنكم ردّها بعُنْفٍ.

وعن الحسن بن البزار قال: جاء رجل إلى المريسي، فقال: يا أبا عبد الرحمن، أذاكر =

أصحاب الحديث، فكلما ذكروا الحديث عن النبي ﷺ رددته، فيقولون: أنت كافر.
قال: صدقوا!! إذا ذكروا الحديث عن النبي ﷺ فرددته يقولون: أنت كافر.
قال: فكيف أصنع؟
قال: إذا ذكروا حديث النبي ﷺ قل: صدقت، ثم اضربه بعلّة، فقل: له علة.
[«السنة» للخلال (١٧٣٤)].

- قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ فِي «الصواعق المرسلّة» (١/٢١٦): والجهمية .. سلكوا
في تحريف النُّصوص الواردة في الصِّفات مسالك إخوانهم من اليهود، ولما لم
يتمكّنوا من تحريف نصوص القرآن حَرَّفوا معانيه، ووسطوا عليها، وفتحوا باب
التأويل لكل مُلحدٍ يكيد الدِّين. اهـ

قلت: ومن نظر في أغلب التفاسير وشروحات الأحاديث المتأخرة وجد
أصحابها قد سلكوا فيها مسلك المريسية في تعطيل صفات الله تعالى وتحريفها عن
ظاهرها، بل والإنكار على من أثبتها وآمن بمقتضاها وأجراها على ظاهرها كما
تقدم نقل كثير من أقوالهم في حواشي هذا الكتاب، والأغرب فيها حكايتهم
الخلاف في تكفير من سلك مسلك أهل السنة في إثبات حقيقة الصفات.

فهذا القرطبي الأشعري أحمد بن عمر بن إبراهيم (٦٥٦هـ) المالكي صاحب
«المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» يقول (٦/٦٧٠): قوله: «إذا رأيتم
الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين ساهم الله فاحذروهم»، يعني: يتبعونه
ويجمعونه طلباً للتشكيك في القرآن، وإضلالاً للعوام، كما فعلته الزنادقة،
والقرامطة الطاعنون في القرآن. أو طلباً لاعتقاد ظواهر المتشابه كما فعلته المجسّمة
الذين جمعوا ما وقع في الكتاب والسنة مما يوهم ظاهره الجسمية، حتى اعتقدوا: أن
الباري تعالى جسم مجسم، وصورة مصورة ذات وجه، وعين، ويد، وجنب،
ورجل، وإصبع، تعالى الله عن ذلك، فحذر النبي ﷺ عن سلوك طريقهم.
فأما القسم الأول: فلا شك في كفرهم، وأن حكم الله فيهم القتل من غير استتابة. =

وأما القسم الثاني: فالصحيح القول بتكفيرهم، إذ لا فرق بينهم وبين عبَاد الأصنام والصور، ويستتابون، فإن تابوا وإلا قتلوا، كما يفعل بمن ارتد. اهـ
قلت: فهذا موقف هؤلاء المعطلة في من أثبت صفات الله تعالى وأمرها على ظاهرها، مع تنزيه الله ﷻ عن مشابهة المخلوقين.
وهذه مقارنة بين مذهب الجهمية ومذهب الأشاعرة في الصفات تنزيل اللبس في تقرير هذه القضية.

قال أبو إسحاق الهروي رَحِمَهُ اللهُ فِي «ذم الكلام» (٤/١٣٧):
وأولئك [الجهمية] قالوا: لا صفة.

وهؤلاء [الأشاعرة] يقولون: (وجه) كما يقال: وجه النهار، ووجه الأمر، ووجه الحديث. و(عين): كعين المتاع. و(وسمع): كأذن الجدار.. و(يد): كيد المنة والعطية. و(الأصابع): كقوهم: خراسان بين أصبعي الأمير. و(القدمان): كقوهم: جعلت الخصومة تحت قدمي، و(القبضة) كما قيل: فلان في قبضتي، أي أنا أملك أمره. و(الكرسي): العلم، و(العرش): الملك، و(الضحك): الرضا، و(الاستواء): الاستيلاء، و(النزول): القبول، و(الهرولة): مثله، فشبهوا من وجه، وأنكروا من وجه، وخالفوا السلف، وتعدوا الظاهر، وردوا الأصل، ولم يثبتوا شيئاً، ولم يبقوا موجوداً، ولم يفرّقوا بين التفسير والعبارة بالألسنة، فقالوا: لا نفسرها، نجريها عربية كما وردت.

وقد تأولوا تلك التأويلات الخبيثة، أرادوا بهذه المخرقة أن يكون عوام المسلمين أبعد غياباً عنها، وأعياء ذهاباً منها، ليكونوا أوحش عند ذكرها وأشمس عن سماعها.. إلخ

وقد بيّن ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ - وهو الخبير بحالهم - في كلام له نفيس أن مذهب الأشاعرة في الصفات هو بعينه مذهب الجهمية، وأن التأويلات والتحريفات التي وقعوا فيها ونشروها في مصنفاتهم هي بعينها تأويلات الجهمية التي ذكرها =

الدارمي في رده على المريسي الجهمي الكافر.

فقال في «الفتوى الحموية الكبرى» (ص ٢٥٤): وهذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي الناس، مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر ابن فورك في كتاب «التأويلات»، وذكرها أبو عبدالله محمد بن عمر الرازي، ويوجد كثير منها في كلام خلق غير هؤلاء مثل: أبي علي الجبائي، وعبدا الجبار بن أحمد الهمداني، وأبي الحسين البصري، وأبي الوفاء ابن عقيل، وأبي حامد الغزالي، وغيرهم، هي بعينها التأويلات التي ذكرها بشر المريسي في كتابه، وإن كان قد يوجد في كلام بعض هؤلاء التأويل وإبطاله أيضًا، ولهم كلام حسن في أشياء.

فإنما بيّنت أن عين تأويلاتهم هي عين تأويلات المريسي، ويدلُّ على ذلك كتاب الرد الذي صنّفه عثمان بن سعيد الدارمي أحد الأئمة المشاهير في زمان البخاري، صنّف كتابًا سماه: «رد عثمان بن سعيد على الكاذب العنيد فيما افترى على الله في التوحيد» حكى فيه هذه التأويلات بأعيانها عن بشر المريسي بكلام يقتضي أن المريسي أّعد بها، وأعلم بالمنقول والمعقول من هؤلاء المتأخرين الذين اتصلت إليهم من جهته، ثم ردَّ ذلك عثمان بن سعيد بكلام إذا طالعه العاقل الذكي: علم حقيقة ما كان عليه السلف، وتبيّن له ظهور الحجّة لطريقهم، وضعف حجة من خالفهم.

ثم إذا رأى الأئمة - أئمة الهدى - قد أجمعوا على ذم المريسية، وأكثرهم كفروهم، أو ضللوهم، وعلم أن هذا القول السّاري في هؤلاء المتأخرين هو مذهب المريسية؛ تبيّن له الهدى لمن يريد الله هدايته. اهـ

أما تكفير أهل السنة والأثر لمن سلك هذا المسلك، ووصمهم بالجهمية فهو كثير، ومن ذلك:

١ - قال عثمان بن سعيد الدارمي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في «الرد على الجهمية» (٣٦٦) في

أوجه تكفير الجهمية: وقال الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]=

﴿وَمَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].. قال هؤلاء: ليس لله يدٌ، وما خلق آدم بيديه، إنما يدها نعمته ورزقه، فأدعوا في يدي الله أوحش مما ادعته اليهود، قالت اليهود: يد الله مغلولة، وقالت الجهمية: يد الله مخلوقة؛ لأن النعم والأرزاق مخلوقة لا شك فيها، وذاك محال في كلام العرب فضلاً أن يكون كفرًا؛ لأنه يستحيل أن يقال: خلق آدم بنعمته ..

ونكفّرهم أيضًا بالمشهور من كفرهم أنهم لا يثبتون لله تبارك وتعالى وجهًا، ولا سمعًا، ولا بصرًا، ولا علمًا، ولا كلامًا، ولا صفة إلا بتأويل ضلال. افتضحوا، وتبينت عوراتهم، يقولون: سمعه، وبصره، وعلمه، وكلامه بمعنى واحد، وهو بنفسه في كل مكان .. وهذا أيضًا مذهب واضح في إكفارهم. اهـ

٢- قال ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ فِي «التوحيد» (١/١٠٦): (باب إثبات السَّمْعِ، والرُّؤْيِيَةِ اللهُ جَلَّ وَعَلَا الَّذِي هُوَ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، وَمَنْ كَانَ مَعْبُودَهُ غَيْرَ سَمِيعٍ بَصِيرٍ؛ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْبَصِيرِ، يَعْبُدُ غَيْرَ الْخَالِقِ الْبَارِي الَّذِي هُوَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ.

٣- قال أبو العباس محمد بن إسحاق السَّراج (٣١٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ: مَنْ لَمْ يَقْرُ وَيُؤْمِنْ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى: يَعْجَبُ، وَيَضْحَكُ، وَيَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ: «مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيهِ»؛ فَهُوَ زَنْدِيقٌ، كَافِرٌ، يُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَلَا يُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ. [«العلو» للذهبي (٤٩٢)]

٧- نَفِيهِمْ لِرُؤْيِيَةِ الْمُؤْمِنِينَ لِرَبِّهِمْ ﷻ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

قال السَّجْزِي رَحِمَهُ اللهُ فِي رِسَالَتِهِ «الحرف والصوت» (ص ١٣٧): (بيان موافقتهم للمعتزلة في كثير من مسائل الأصول، وأنهم زائدون عليهم في القبح، وفساد القول في بعضها)، قال: وأما موافقتهم للمعتزلة؛ فإن المعتزلة قالت: لا تجوز رؤية الله تعالى بالأبصار، وأنه ليس بمرئي.

وقال الأشعري: هو مرئي، ولا يرى بالأبصار عن مقابلة.

فأظهر خلافهم وهو موافق لهم. اهـ

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي «بيان تلبس الجهمية» (٢/٤٣٤): أئمة أصحاب =

الأشعري المتأخرين كأبي حامد وابن الخطيب وغيرهما لما تأملوا ذلك عادوا في الرؤية إلى قول المعتزلة أو قريب منه وفسروها بزيادة العلم كما يُفسرها بذلك الجهمية والمعتزلة وغيرهم، وهذا في الحقيقة تعطيل للرؤية الثابتة بالنصوص والإجماع .. إلخ

وقال أيضًا (٤/٤٠٠): .. لا يُعرف القول بإثبات الرؤية مع نفي كون الله تعالى فوق العالم إلا عن هذه الشذمة، وهم بعض أتباع الأشعري ومن وافقهم .. ولهذا تجد هؤلاء الذين يثبتون الرؤية دون العلو عند تحقيق الأمر منافقين لأهل السنة والإثبات، يُفسرون الرؤية التي يثبتونها بنحو ما يُفسرها به المعتزلة وغيرهم من الجهمية، فهم ينصبون الخلاف فيها مع المعتزلة ونحوهم، ويتظاهرون بالرد عليهم وموافقهم أهل السنة والجماعة في إثبات الرؤية، وعند التحقيق فهم موافقون للمعتزلة، إنما يثبتون من ذلك نحو ما أثبتته المعتزلة من الزيادة في العلم، ونحو ذلك مما يقوله المعتزلة في الرؤية، أو يقول قريبًا منه، ولهذا يعترف الرازي بأن النزاع بينهم وبين المعتزلة في الرؤية قريب من اللفظي.

فَعَلِمَ أن هؤلاء حقيقة باطنهم باطن المعتزلة الجهمية المعطّلة، وإن كان ظاهرهم ظاهر أهل الإثبات، كما أن المعتزلة عند التحقيق حقيقة أمرهم أمر الملاحدة نُفَاة الأسماء والصفات بالكلية، وإن تظاهروا بالرد عليهم، والملاحدة حقيقة أمرهم حقيقة من يجحد الصانع بالكلية، هذا لعمرى عند التحقيق .. إلخ

- وقال الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين رحمته الله في «الرسائل والمسائل النجدية» (٢/١٧٦-١٧٧): والأشعرية يوافقون أهل السنة في رؤية المؤمنين ربهم في الجنة، ثم يقولون: إن معنى الرؤية: إنما هو زيادة علمٍ يخلقه الله في قلب الناظر ببصره، لا رؤية بالبصر حقيقة عيانًا. فهم بذلك نافون للرؤية التي دلّ عليها القرآن، وتواترت بها الأحاديث عن النبي صلّى الله عليه وآله.

قلت: وقد كفر أئمة السنة والأثر من ينفي حقيقة رؤية المؤمنين لربهم صلّى الله عليه وآله.

قال المروزي رَحِمَهُ اللهُ: قيل لأبي عبدالله [الإمام أحمد]: أتعرف عن يزيد بن هارون، عن أبي العطف، عن أبي الزبير، عن جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: إن استقرَّ مكانه فسوف تراني، وإن لم يستقرَّ فلا تراني في الدنيا ولا في الآخرة؟

فغضب أبو عبدالله غضباً شديداً، حتى تبين في وجهه، وكان قاعداً والناس حوله، فأخذ نعله وانتعل. وقال: أخزى الله هذا! لا ينبغي أن يكتب هذا، ودفع أن يكون يزيد بن هارون رواه، أو حدث به.

وقال: هذا جهميٌّ، هذا كافرٌ، أخزى الله هذا الخبيث، من قال: إن الله لا يرى في الآخرة، فهو كافر. [«منتخب العلل» (١٧٣)]

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «بيان تليس الجهمية» (٢/٣٩٢-٣٩٤): ثبت بالسنة المتواترة وباتفاق سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة أهل الإسلام الذين ائتموا بهم في دينهم أن الله سبحانه وتعالى يرى في الدار الآخرة بالأبصار عياناً.. ومسألة الرؤية كانت من أكبر المسائل الفارقة بين السنة المثبتة وبين الجهمية، حتى كان علماء أهل الحديث والسنة يصنفون الكتب في الإثبات، ويقولون: كتاب «الرؤية والرد على الجهمية» وكذلك الأحاديث التي تنكرها الجهمية من أحاديث الرؤية وما يتبعها ويعدون من أنكر الرؤية مُعْطَلاً. اهـ وانظر: تكفير السلف لمن أنكر الرؤية ووصمهم بالجهمية والزندقة في كتاب «السنة» لعبدالله بن أحمد باب (سئل عما جحدت الجهمية الضلال من رؤية الرب تعالى يوم القيامة) (بتحقيقي).

قلت: فأى فرقة اجتمعت فيها هذه العقائد الكفرية فهي كافرة عند أئمة السلف والسنة أيًا كان اسمها، وإلى أي مذهب انتسبت إليه، فالعبرة بالحقائق والعقائد التي تعتقدها وتدين الله بها لا بالأسماء، وإن الجدل في فرقة من الفرق في تبديعها أو تكفيرها على مجرد اسمها لا يُقدِّم ولا يؤخِّر شيئاً في تغيير الأحكام والحقائق، ولا يخرج المتخاصمين بنتيجة مجدية مرضية، وخاصة أن كثيراً من =

هذه الفرق المتأخرة قد اجتمع فيها كثير من المذاهب والأقوال البدعية والكفرية، فتجدها جهمية، قدرية، صوفية، أشعرية، مرجئة، خارجية وكل بلاء فيها. وقضية تكفير بعض الفرق أو الأشخاص تذكرني بتلك الواقعة التي وقعت لأبي إسماعيل الهروي صاحب كتاب «ذم الكلام» لما حضر مجلس الوزير، فأراد خصومه أن يوقعوا بينه وبين الوزير، فسألوه عن جهره بلعن الأشعري وإنكاره عليه وعلى أتباعه.

قال ابن طاهر: سمعت أحمد بن أميرجَه القلانسي - خادم الأنصاري - يقول: حضرت مع الشيخ للسلام على الوزير أبي علي الطوسي، وكان أصحابه كلفوه بالخروج إليه، وذلك بعد المحنة، ورجوعه من بلخ، فلما دخل عليه أكرمه وبجله، وكان في العسكر أئمة من الفريقين في ذلك اليوم، وقد علموا أنه يحضر، فاتفقوا جميعاً على أن يسألوه عن مسألة بين يدي الوزير، فإن أجاب بما يُجيب به بهراً سقط من عين الوزير، وإن لم يُجب سقط من عيون أصحابه وأهل مذهبه. فلما دخل واستقر به المجلس، انتدب له رجل من أصحاب الشافعي، يُعرف بالعلوي الدبوسي، فقال: يأذن الشيخ الإمام في أن أسأل مسألة؟ فقال: سل. فقال: لم تلعن أبا الحسن الأشعري؟! فسكت، وأطرق الوزير لما علم من جوابه، فلما كان بعد ساعة، قال له الوزير: أجبه.

فقال: لا أعرف الأشعري! وإنما ألعن من لم يعتقد أن الله ﷻ في السماء، وأن القرآن في المصحف، وأن النبي ﷺ اليوم نبي. ثم قام وانصرف، فلم يمكن أحد أن يتكلم بكلمة من هيئته وصلابته وصولته.

فقال الوزير للسائل ومن معه: هذا أردتم؟ كنا نسمع أنه يذكر هذا بهراً، فاجتهدتم حتى سمعناه بأذاننا، ما عسى أن أفعل به؟

[«ذيل الطبقات» (١/١٢٤-١٢٥)]

قلت: وهكذا يقال ها هنا؛ فمن صرح بتكفير الأشاعرة من أهل السنة قالوا: نحن نكفر كل من اجتمعت فيه هذه العقائد ودعا إليها أيًا كان اسمه، وإلى =

أي فرقة انتمى، فالعبرة عندنا بعقائدهم وأقوالهم لا بأسمائهم.
فممن صرَّح بكفر الأشاعرة ولعنهم:

١- أبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام» (٤/ ٣٩١-٤٣٢) قال: (الطبقة الثامنة: وفيهم نجمت الأشاعرة). وذكَّر في هذه الطبقة مَنْ كَفَرهم مِنْ أهل العلم.

٢- قال أحمد بن حمزة وأبو علي الحداد: وجدنا أبا العباس أحمد بن محمد النهاوندي على الإنكار على أهل الكلام، وتكفير الأشعرية. [«ذم الكلام» (١٢٩٥)].

٣- قال أبو إسماعيل الهروي رَحِمَهُ اللهُ في «ذم الكلام» (١٣١٥): رأيت يحيى بن عمار (٤٢٢هـ) ما لا أحصي من مرَّة على منبره يكفرهم ويلعنهم، ويشهد على الأشعري بالزندقة، وكذلك رأيت عُمر بن إبراهيم ومشايخنا. اهـ

٤- قال عُمر بن إبراهيم رَحِمَهُ اللهُ: لا تحل ذبائح الأشعرية، لأنَّهم ليسوا بمسلمين، ولا أهل كتاب، ولا يُشبتون في الأرض كتاب الله. «ذم الكلام» (١٣١٨).

٥- قال يوسف بن عبد الهادي رَحِمَهُ اللهُ في «جمع الجيوش والديساكر» (ص ٢٠١): ومنهم: أبو المظفر الترمذي، حبال بن أحمد إمام أهل ترمذ، كان مجانبا لهم، [يعني: الأشاعرة] يشهد عليهم بالزندقة.

٦- الأهوزي رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «مثالب ابن أبي بشر» - يعني: الأشعري-، وقد أكثر من النقل منه ابن عبد الهادي في كتابه «جمع الجيوش والديساكر»، وكتابه الآخر «كشف الغطا عن محو الخطأ».

٧- قال ابن قدامة المقدسي (٦٢٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ في «حكاية المناظرة في القرآن» (ص ٥٠)- وهو يتكلم عن الأشاعرة -: وهذا حال هؤلاء لا محالة، فهم زنادقة بغير شك؛ فإنه لا شك في أنهم يظهرون تعظيم المصاحف إيهامًا أن فيها القرآن، ويعتقدون في الباطن أنه ليس فيها إلا الورق والمداد .. إلى أن قال: وحقيقة مذهبهم: أنه ليس في السماء إله، ولا في الأرض قرآن، ولا أن محمدًا رسول الله ..

٨- قال ابن الحنبل في «الرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة» (٢/ ٤٥١):

وظهرت المعتزلة في زمن المأمون، وجرى منهم ما جرى، فكان آخر البدع ظهوراً مذهب الأشعري، وتولى نصرته الظلمة وأرباب الدنيا، وأصحاب المظالم القائمين بها يخالف الشرع من النجامة، والفلسفة، والإدمان على المظالم والفسق، لتعلم أن هذه البدعة شرُّ البدع بظهورها آخر الزمان، وانتشارها في فاسد البلدان، وركوب دعائها التمويه والمحال، والكلام المزخرف وفي باطنه الكفر والضلال، فزمان هذه البدعة أخبث الأزمنة، وأتباعها أخبث الأمة، ودعائها أقل أديان هذه الملة. اهـ

٩- قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللهُ صاحب كتاب «فتح المجيد» في «الدرر السنوية» (٣/٢٠٨-٢١١): .. فالأئمة من أهل السنة وأتباعهم، لهم المصنفات المعروفة في الردِّ على هذه الطائفة الكافرة المعاندة .. اهـ وقد تقدم قريباً نقل كلامه كاملاً.

قلت: فهؤلاء بعض من صرح بتكفيرهم من أهل العلم ممن وقفت على أقوالهم وغيرهم كثير.

ومن أراد زيادة بيان في حال الأشاعرة والتحذير منهم ومجانبتهم فليُنظر: «جمع الجيوش والديساكر على ابن عساكر» ليوسف بن عبدالهادي (٩٠٩هـ)، فقد جمع أسماء من تكلم فيهم في فصل مستقل، فقال: (فصل: ونحن نذكر جماعة ممن ورد عنهم مجانبية الأشاعرة، ومجانبة الأشعري، وأصحابه في زمنه وإلى اليوم على طريق الاختصار لا على باب التطويل في التراجم ..).

وذكر أكثر من (٤٠٠) عالم ممن كان مجانباً للأشاعرة، ويصرح بهجرهم والتحذير منهم، ثم قال: (وقد رأينا من أصحابنا ورفقائنا، ومن اشتغل معنا أكثر من ألف واحدٍ على مجانبتهم ومصارمتهم والوقوف فيهم، وما تركنا ممن تقدم أكثر ممن ذكرنا، فهذا لعمر كالدساكر لا العسكر الملقِّ الذي قد لَفَّقَه ابن عساكر بالصدق والكذب الذين لا يبلغون خمسين نفساً ممن قد كذب عليهم .. والله =

ثم والله، ثم والله لما تركنا أكثر ممن ذكرنا، ولو ذهبنا نستقصي ونتبع كل من جانبهم من يومهم وإلى الآن لزدنا على عشرة آلاف نفس. اهـ
وأختم هذه الحاشية بذكر أبيات منتقاة من نونية القحطاني رَحِمَهُ اللهُ فِي فَضْحِهِ
وهجوه للأشاعرة وبيان حقيقة مذهبهم في نونته الشهيرة في أبواب السنة
والأحكام والآداب وغيرها، فيقول:

والآن أهجو الأشعريَّ وحزبه
يا معشر المتكلمين عدوئكم
أزعمتم أن القرآن عبارة
إيمان جبريل وإيمان الذي
هذا الجويهر والعريض بزعيمكم
من عاش في الدنيا ولم يعرفهما
أفمسلّم هو عندكم أم كافر
عطلتم السبع السموات العلاء
وزعمتم أن البلاغ لأحمد
هذي الشقاشق والمخارف والهوى
سميتم علم الأصول ضلالة
ونعت محارمكم على أمثالكم
إني اعتصمت بحبل شرع محمد
أشعرتكم يا أشعريّة أني
أنا همكم أنا غمكم أنا سقمكم
أذهبتكم نور القرآن وحسنه
فوحق جبار على العرش استوى
ووحق من ختم الرسالة وأهدى
لأقطعن بمعولي أعراضكم

وأذيع ما كتموا من البهتان
عدوان أهل السب في الحيتان
فهما كما تحكون قرآنان
ركب المعاصي عندكم سيان
أهما لمعرفة الهدى أصلان؟
وأفر بالإسلام والفرقان
أم عاقل أم جاهل أم واني
والعرش أخلتكم من الرحمن
في آية من جملة القرآن
والمذهب المستحدث الشيطاني
كاسم النبيذ لخمرة الأذنان
والله عنها صانني وحماني
وعضضته بنواجذ الأسنان
طوفان بحر أيما طوفان
أنا سقمكم في السر والإعلان
من كل قلب وإله لهفان
من غير تمثيل كقول الجاني
بمحمد فزها به الحرمان
ما دام يصحب مهجتي جثناني

وَالرَّفْضُ وَالنَّصْبُ وَالإِرْجَاءُ صَاحِبُهَا ^(١)
لَا هِ عَنِ اللَّهِ مَلْعُونُ الْمَقَامَاتِ
مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِالْمَخْلُوقِ لَيْسَ لَهُ
دِينٌ وَلَا هُوَ مِنْ أَهْلِ الْوَلَايَاتِ ^(٢)

(١) قال حرب الكرماني رَضِيَ اللَّهُ فِي «السنة» (٩٩/ بتحقيقي): (الرافضة): وهم الذين يتبرؤون من أصحاب النبي ﷺ، ويسبونها، ويتنقصونهم، ويكفرون الأمة إلا نفراً يسيراً، وليست الرافضة من الإسلام في شيء.

وقال: والرأفة أسوأ أثراً في الإسلام من أهل الكفر من أهل الحرب. اهـ والنواصب هم: الذين ناصبوا العداوة لأهل البيت، وطعنوا فيهم، وكفروهم، وهم ضد الروافض. وهي كلمة يطلق الرافضة على أهل السنة، ولهذا قال حرب الكرماني في «عقيدته» (١١٦): وأما الرافضة: فإنهم يسمون أهل السنة: ناصبة، وكذبت الرافضة، بل هم أولى بهذا الاسم إذ ناصبوا أصحاب محمد ﷺ النصب والشتم، وقالوا فيهم غير الحق، ونسبواهم إلى غير العدل، كذباً وظلماً، وجراً على الله ﷻ، واستخفافاً لحق الرسول ﷺ، وهم والله أولى بالتعير والانتقام منهم. وأما المرجئة، فقد قال حرب رَضِيَ اللَّهُ «عقيدته» (٩٢): (المرجئة): وهم الذين يزعمون: أن الإيمان قول بلا عمل، وأن الإيمان هو القول، والأعمال شرائع، وأن الإيمان مجرد، وأن الناس لا يتفاضلون في الإيمان، وأن إيمانهم وإيمان الملائكة والأنبياء واحد، وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأن الإيمان ليس فيه استثناء، وأن من آمن بلسانه ولم يعمل فهو مؤمن حقاً، وأنهم مؤمنون عند الله بلا استثناء، هذا كله قول المرجئة، وهو أخبث الأقاويل وأضلل، وأبعده من الهدى. اهـ

(٢) أجمع أهل السنة على تكفير من شبَّه الله تعالى بخلقه، ومن ذلك:

قال نعيم بن حماد (٢٢٨هـ) رَضِيَ اللَّهُ: من شبَّه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر، فليس فيما وصف الله به نفسه ورسوله =

بِرَبِّهِمْ كَفَرُوا جَهْرًا، وَقَوْلُهُمْ
 إِذَا تَدَبَّرْتَهُ أَصْوَا الْمَقَالَاتِ
 اللَّهُ نَعْرَفُهُ بِالْحَدِّ مُسْتَوِيًّا
 حَيًّا عَلَى عَرْشِهِ فَوْقَ السَّمَوَاتِ

تشبيهه. [اعتقاد أهل السنة] للالكائي (٩٣٦)]

وقال إسحاق بن إبراهيم بن راهويه (٢٣٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: من وصفَ اللهَ فشَبَّهَ صفاتَه بصفاتِ أحدٍ من خلقِ الله فهو كافرٌ بالله العظيم؛ لأنه وصفَ لصفاته؛ إنما هو استسلام لأمرِ الله ولما سنَّ الرسول ﷺ. [اللالكائي (٩٣٧)]

«فائدة»: في التفريق بين التشبيه عند أهل السنة وعند الجهمية المعطلة.

ينفي أهل السنة التشبيه عن الله تعالى، وكذا الجهمية المعطلة تنفي التشبيه عن الله تعالى، ولكن شتان بين المذهبين!

فالتشبيه المنفي عند أهل السنة هو كما قال الإمام إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ اللَّهُ: إنما يكون التشبيه إذا قال: يدٌ كيدٍ، أو مثلٌ يدٍ، أو سمعٌ كسمعٍ أو مثلٌ سمعٍ، فإذا قال: سَمِعٌ كسمعٍ أو مثلٌ سمعٍ فهذا التشبيه. وأما إذا قال كما قال الله تعالى: يدٌ، وسمعٌ، وبصرٌ، ولا يقول: كيف؟ ولا يقول: مثلٌ سمعٍ ولا كسمعٍ، فهذا لا يكون تشبيهاً. وهو كما قال الله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. اهـ [سنن] الترمذي (٥١ / ٣).

وأما التشبيه المنفي عند الجهمية فهو إثبات حقيقة الصفات الواردة في الكتاب السنة كما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في «الرد على الجهمية» (ص ١٠٤): وزعم - يعني الجهم بن صفوان - أن من وصف الله بشيءٍ مما وصف به نفسه في كتابه، أو حدث عنه رسوله ﷺ كان كافراً، وكان من المشبهة، فأضل بكلامه بشرًا كثيرًا

مِن خَلْقِهِ بَائِنٌ، وَالخَلْقُ كُلُّهُمْ

مِن دُونِهِ فَوْقَهُم رَبُّ الْبَرِيَّاتِ

مِن بَعْدِ مَا يَسْتَرِقُّ اللَّيْلُ يَنْزُلُ مِنْ

عَرْشٍ مَّجِيدٍ إِلَى الْخَضْرَاءِ بِالذَّاتِ [أ/٢٨]

يَقُولُ: هَلْ سَأَلُ يُعْطَى وَهَلْ أَحَدٌ

يَدْعُو فَيُعْتَقُ مِنْ رِقِّ الْجَنَائِاتِ

إِلَى تَنْفُسِ ضَوْءِ الصُّبْحِ ثُمَّ عَلَا

كُرْسِيِّه جَلَّ مِنْ عَالٍ وَمِنْ آتٍ (١)

آخر الكتاب

والحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قرأ علي هذا الكتاب جميعه:

أبو عبد الله ابن عبد الله الرُّمِّي الزَّجَّاجِ غَيْرِ مَنْةٍ فِي مَجَالِسِ آخِرِهَا: يَوْمَ السَّبْتِ

عشرين من ربيع الآخر، سنة: وسنمائة، بمنزلي بدمشق.

كتبه :

محمود الدشتي عفا الله عنه.

(١) رواها الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي في آخر «جزء فيه مجلس من أمالي

أبي نصر الغازي»، عن أبي الفرج ثابت بن محمد بن أبي الفرج.

مُلْحَق فِيهِ

الرَّدُّ عَلَى مُنْكَرِ الْحَدِّ

مِنْ كَلَامِ

شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ

رَحِمَهُ اللهُ (٧٢٨هـ)

مِنْ كِتَابِهِ :

« بَيَانُ نَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ »

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِن الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ
أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلَّهُ فَلَا
هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا
عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

أما بعد:

فمن باب إتمام الفائدة، وإظهار الحق، والرّد على كلّ مُنكر مُخالف
لعقيدة السلف الصّالح، رأينا - بعد الاستخارة والاستشارة - أن
نُلحق بهذا الكتاب ما سطره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ
«بيان تلبيس الجهمية» في تقرير مسألة إثبات الحدّ لله تعالى، وردّه على
الخطابي الذي شنّع على أهل السُّنة في إثباتهم الحدّ لله تعالى، وهو كلامٌ
طويل، قد نقل فيه نقولات طويلة عن كلّ من:

١ - عثمان بن سعيد الدارمي.

٢ - والخلال.

٣ - والقاضي أبي يعلى.

٤ - والأنصاري الهروي.

والله من وراء القصد وهو حسبنا ونعم الوكيل.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي «بيان تلبيس الجهمية» (٦٠٤/٢ - ٦٢٩)، و (٣/٣ - ٤٩):

قال أبو سعيد عثمان بن سعيد الدَّارِمِيّ فِي كتابه الذي سماه: «نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد، فيما افترى على الله تعالى في التوحيد» قال فيه:

(باب الحدّ والعرش)

وَدَّعَى المعارض أَيْضًا: (أَنه لَيْسَ لَهُ حَدٌّ، وَلَا غَايَةٌ، وَلَا نِهَائِيَّةٌ).

قال: وهذا الأصل الذي بنى عليه جَهْمٌ جميع ضلالاته، واشتقَّ منه أغلوطاته.

وهي كلمةٌ لم يبلغنا أَنه سَبَقَ جَهْمًا إِلَيْهَا أَحَدٌ مِنَ العالمين.

فقال له قائل ممن يحاوره: قد علمت مُرادك أَيُّها الأعجمي؛ تعني: أَن الله تعالى لا شيء؛ لأن الخلق كلُّهم عَلِمُوا أَنه لَيْسَ شَيْءٌ يَقَعُ عَلَيْهِ اسم الشيء إِلَّا وله حَدٌّ، وَغَايَةٌ، وَصِفَةٌ، وَأَن لا شيء لَيْسَ لَهُ حَدٌّ، وَلَا غَايَةٌ، وَلَا صِفَةٌ. فالشيء أَبَدًا موصوفٌ لا محالة، ولا شيء يوصف بلا حَدٍّ، وَلَا غَايَةٍ، وقولك: (لا حد له) تعني: أَنه لا شيء.

قال أبو سعيد: والله تعالى له حَدٌّ لا يعلمه غيره، ولا يجوز لأحد أَن يتوهم لحدّه غاية في نفسه؛ ولكن نؤمن بالحدِّ ونَكِلُ عِلْمَ ذلك إِلَى الله تعالى، ولمكانه أَيْضًا حَدٌّ، وهو على عرشه فوق سمواته، فهذان حدان اثنان.

قال: وسُئِلَ ابن المبارك: بِمَ نَعْرِفُ رَبَّنَا؟

قال: بأنه على العرش، بائنٌ من خلقه.

قيل: بحدّ؟ قال: بحدّ.

حدثناه الحسن بن الصباح البزار، عن علي بن الحسن بن شقيق،

عن ابن المبارك.

فمن ادّعى أنه ليس لله حدٌّ فقد ردّ القرآن، وادّعى أنه لا شيء؛ لأن

الله تعالى وصف حدّ مكانه في مواضع كثيرة من كتابه، فقال: ﴿الرَّحْمَنُ

عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ﴿ءَأَمِنُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن

فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ

الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

فهذا كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحدّ.

ومن لم يعترف به فقد كفرَ بتنزيل الله تعالى، ووجدَ آيات الله تعالى.

وقال رسول الله ﷺ: «إن الله فوق عرشه، فوق سماواته».

وقال للأمة السوداء: «أين الله؟».

قالت: في السماء.

قال: «أعتقها، فإنها مؤمنة»^(١).

فقول رسول الله ﷺ: «إنها مؤمنة»؛ دليلٌ على أنها لو لم تؤمن بأن

الله في السماء لم تكن مؤمنة، وأنه لا يجوز في الرقبة المؤمنة إلاّ من يجد

(١) تقدم تخريجه في رسالة الدثتي فقرة (٧).

الله أنه في السماء، كما قال الله ورسوله.

فحدثنا أحمد بن منيع البغدادي الأصبم، حدثنا أبو معاوية، عن شبيب بن شيبعة، عن الحسن، عن عمران بن الحصين رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبيه: «يا حصين، كم تعبد اليوم إلها؟».

قال: سبعة: ستة في الأرض، وواحدًا في السماء!

قال: «فأيهم تُعبد لرغبتك ورهبتك؟».

قال: الذي في السماء ^(١).

فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم على الكافر إذ عرف أن إله العالمين في السماء، كما قاله النبي صلى الله عليه وسلم.

فحصين في كفره يومئذ كان أعلم بالله الأجل من المريسي وأصحابه مع ما ينتحلون من الإسلام، إذ ميز بين الإله الخالق الذي في السماء، وبين الآلهة والأصنام المخلوقة التي في الأرض.

وقد اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله في السماء، وحدوه بذلك إلا المريسي الضال وأصحابه، حتى الصبيان الذين لم يبلغوا الحنث قد عرفوه بذلك، إذا حزب الصبي شيء يرفع يديه إلى ربه تعالى يدعوه في السماء دون ما سواها، فكلُّ أحدٍ بالله تعالى وبمكانه أعلم من الجهمية.

قال: ثم انتدب المعارض لتلك الصِّفات التي أَلْفها وعددها في كتابه من: الوجه، والسَّمع، والبصر، وغير ذلك يتأولها، ويحكم على الله تعالى وعلى رسوله فيها حرفاً بعدَ حرفٍ، وشيئاً بعدَ شيءٍ، بحكمِ بشر ابن غياث المريسي، لا يَعتمدُ فيها على إمامٍ أقدمَ منه، ولا أرشدَ منه عنده، فاغتنمنا ذلك منه إذ صرح باسمه؛ وسلّم فيها لحُكمه، لما أنَّ الكلمة قد اجتمعت من عامة الفقهاء في كُفْره، وهتوك سِتره، وافتضاحه في مصره، وفي سائر الأمصار الذين سمعوا بذكره.

[قال: وأعجب من هذا كله قياسك الله بقياس العرش، ومقداره ووزنه من صغيرٍ أو كبيرٍ، وزعمت كالصِّبيان العُميان إن كان الله أكبر من العرش، أو أصغر منه، أو مثله؟ فإن كان الله أصغر فقد صيرتم العرش أعظم منه، وإن كان أكبر من العرش فقد ادعيتم فيه فضلاً عن العرش، وإن كان مثله فإنه إذا ضم إلى العرش السَّموات والأرض كانت أكبر.

من خرافات تكلم بها، وتُرّهات يلعب بها، وضلالات يُضلل بها، لو كان من يعمل عليه لله لقطع ثمرة لسانه، والخيبة لقوم هذا فقيهم، والمنظور إليه مع هذا التمييز كله، وهذا النظر، وكل هذه الجهالات والضلالات.

فيقال لهذا البقباق^(١) النفاخ: إن الله أعظم من كل شيءٍ، وأكبر من كل خلقٍ، ولم يحتمله العرش عظمًا ولا قوة، ولا حملة العرش احتملوه

(١) البقباق: كثير الكلام. «العين» (٣٠/٥).

بقوتهم، ولا استقلوا بعرشه بشدة أسرهم، ولكنهم حملوه بقدرته،
ومشيئته وإرادته وتأيبده؛ لولا ذلك ما أطاقوا حمله.

وقد بلغنا أنهم حين حملوا العرش وفوقه الجبار في عزته وبهائه
ضعفوا عن حمله واستكانوا وجثوا على ركبهم حتى لقنوا: (لا حول
ولا قوة إلا بالله)، فاستقلوا به بقدره الله وإرادته، ولولا ذلك ما استقل
به العرش، ولا الحملة، ولا السموات والأرض ولا من فيهن، ولو قد
شاء لاستقل على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته، ولطف ربوبيته،
فكيف على عرش عظيم أكبر من السموات السبع والأرضين السبع؟
ولو كان العرش في السموات والأرضين ما وسعته؛ ولكنه فوق السماء
السابعة. اهـ

[قال ابن تيمية]: وإذا عرفت أصل هذا الكلام فجميع السلف
والأئمة الذين بلغهم ذلك أنكروا ما فيه من هذه المعاني السلبية التي
تنافي ما جاء به الكتاب والسنة^(١).

ثم من كان من السلف أخبر بحال الجهمية مثل الذين كانوا
يباشرونهم من السلف والأئمة الذين بالعراق وخراسان إذ ذاك؛ فإنهم
كانوا أخبر بحقيقة أمرهم لمجاورتهم لهم، فإنهم قد يتكلمون بنقيض ما
نفوه، وقد يتوقف بعضهم عن إطلاق اللفظ مثل لفظ: «الحد»، فإن
المشاهير بالإمامة في السنة أثبتوه، كما ذكره عثمان بن سعيد عنهم

(١) يقصد كلام الرازي (٣/٦٧٦-٦٨٣).

وسمى ابن المبارك^(١).

وقال الخلال في «كتابه السنّة»:

- أخبرنا أبو بكر المروزي، قال: سمعت أبا عبد الله قيل له:

روي عن علي بن الحسن بن شقيق، عن ابن المبارك أنه قيل له:

كيف نعرف الله عز وجل؟

قال: على العرشِ بِحَدِّ.

قال: قد بلغني ذلك عنه، وأعجبه.

ثم قال أبو عبد الله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾

[البقرة: ٢١٠]

ثم قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]

قال الخلال: أخبرنا الحسن بن صالح العطار، حدثنا هارون بن

يعقوب الهاشمي، سمعت أبا يعقوب بن العباس، قال: كنا عند أبي

عبد الله، قال: فسألناه عن قول ابن المبارك:

قيل له: كيف نعرف ربنا؟

قال: في السماء السابعة، على عرشه، بِحَدِّ.

فقال أحمد: هكذا على العرشِ استوى بِحَدِّ.

(١) ما بين المعكوفتين ذكره ابن تيمية في (٣/ ٦٩٤-٦٩٧) بعد كلام الإمام الدارمي

رَحِمَهُ اللَّهُ السابق وهو يتكلم عن مسألة الحد.

فقلنا له: ما معنى قول ابن المبارك بحدّ؟

قال: لا أعرفه؛ ولكن لهذا شواهد من القرآن في خمسة مواضع:

﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿ءَأَمِنُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]،

و﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]

وهو على العرش وعلمه مع كل شيء.

اقال ابن تيمية :

وقولهم: (ما معنى قول ابن المبارك؟، وقوله: لا أعرفه).

قد يكون لا أعرف حقيقة مراده؛ لكن للمعنى الظاهر من اللفظ شواهد، وهو النصوص التي تدل على أن الله تنتهي إليه الأمور، وأنه في السماء، ونحو ذلك.

وقد يكون: لا أدري من أين قال ذلك؛ لكن له شواهد^(١).

- قال الخلال: وأخبرنا محمد بن علي الوراق، حدثنا أبو بكر الأثرم، حدثنا محمد بن إبراهيم القيسي، قال: قلت لأحمد بن حنبل: يُحكى عن ابن المبارك قيل له: كيف نعرف ربنا؟

قال: في السماء السابعة، على عرشه بحدّ.

فقال أحمد: هكذا هو عندنا.

- قال الخلال: أخبرنا حرب بن إسماعيل، قال: قلت لإسحاق -

(١) ما بين المعكوفتين هو قول ابن تيمية في (٣/٧٠٤)

يعني ابن راهويه - : على العرشِ بحدٍّ ؟

قال: نعم بحدٍّ.

وذكرَ عن ابن المبارك، قال: هو على عرشه بائنٍ من خلقه بحدٍّ.
وقد ذكرَ أيضًا حرب بن إسماعيل في آخر كتابه في «المسائل» كلها:
هذا مذهب أئمة العلم، وأصحاب الأثر، وأهل السُّنة المعروفين
بها، المقتدى بهم فيها، وأدركت من أدركت من علماء: أهل العراق،
والشَّام، والحجاز، وغيرهم عليها، فمن خالف شيئًا من هذه المذاهب،
أو طعنَ فيها، أو عابَ قائلها: فهو مُبتدعٌ، خارج عن الجماعة، زائلٌ عن
منهج السُّنة، وسبيل الحقِّ، وهو مذهب: أحمد، وإسحاق بن إبراهيم ابن
مخلد، وعبدالله بن الزبير الحميدي، وسعيد بن منصور، وغيرهم ممن
جالسنا وأخذنا عنهم العلم، فكان من قولهم: إن الإيمان قول وعمل - إلى
أن قال -: وخلق الله سبع سموات بعضها فوق بعضٍ، وقد تقدم حكاية
قوله .. - إلى قوله -: لأن الله تبارك وتعالى على العرشِ فوق السَّماء
السَّابعة العليا يعلم ذلك كلّه، وهو بائنٌ من خلقه، لا يخلو من علمه
مكان، والله عرش، وللعرش حملة يحملونه، وله حدٌّ، الله تعالى أعلم
بحدّه؛ والله تعالى على عرشه عزَّ ذكره، وتعالى جده، ولا إله غيره .

ولكن هذا اللفظ يحتمل أن يعود فيه الحدُّ إلى العرش، بل ذلك
أظهر فيه.

- قال القاضي أبو يعلى في كتاب «إبطال التأويل»: رأيت بخطَّ أبي

إسحاق، حدثنا أبو بكر أحمد بن نصر الرِّفَا، سمعت أبا بكر بن أبي داود، سمعت أبي يقول: جاء رجل إلى أحمد بن حنبل فقال: لله تعالى حدٌّ؟

فقال: نعم، لا يعلمه إلا هو، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِيَاتٍ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾ [الزمر: ٧٥] يقول: مُحَدِّقِينَ [].

- وروى الخلال أيضًا في «كتاب السنة»:

أخبرني يوسف بن موسى أن أبا عبد الله قيل له: ولا يشبهه ربنا تبارك وتعالى شيئاً من خلقه، ولا يشبهه شيء من خلقه؟

قال: نعم، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

- قال: أخبرني عبيد الله بن حنبل، حدثني أبي حنبل بن إسحاق، قال: قال عمي: نحن نؤمن بالله تعالى على العرش كيف شاء، وكما شاء، بلا حدٍّ ولا صِفةٍ يبلغها واصفٌ، أو يحده أحدٌ، فصفاً الله له ومنه، وهو كما وصف نفسه، ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ بِحَدٍّ وَلَا غَايَةٍ، ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، و﴿هُوَ عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الحشر: ٢٢]، ﴿عَلَّمَ الْغُيُوبَ﴾ [المائدة: ١٠٩] ولا يُدركه وصفٌ واصفٌ، وهو كما وصف نفسه، وليس من الله تعالى شيءٌ محدود، ولا يبلغ علمه وقدرته أحدٌ، غلب الأشياء كلها بعلمه، وقدرته، وسُدِّ لطانته، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]

وكان الله تعالى قبل أن يكون شيءٌ، والله تعالى الأوَّل، وهو الآخر، ولا يبلغ أحدٌ حدَّ صِفاتِهِ، والتَّسليم لأمرِ الله، والرِّضا بقضائِهِ.

نسأل الله التوفيق والسداد إنه على كل شيء قدير.

فهو في هذا الكلام أخبر أنه بلا حد ولا صفة يبلغها واصف، أو يحده أحد، فنفي أن تُحيط به صفة العباد، أو حدُّهم، وكذلك قال: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ ، بحدٍّ، ولا غاية، فيبين أن الأبصار لا تُدرك له حدًّا، ولا غاية.

وقال أيضًا: ولا يدركه صفة واصف، وهو كما وصف نفسه، وليس من الله تعالى شيء محدود، كما قال بعد هذا: ولا يبلغ أحد حدًّا صفاته، فنفي في هذا الكلام كُله أن يكون وصف العباد، أو حدَّ العباد يبلغه أو يدركه، كما لا تدركه أبصارهم.

لوقال ابن تيمية:

وذلك أن لفظ (الحد) عند من تكلم به يُراد به شيئان:

١- يُراد به حقيقة الشيء في نفسه.

٢- ويُراد به القول الدال عليه المميز له.

وبذلك يتفق الحد الوصفي، والحدُّ القدري كلاهما يُراد به الوجود العيني، والوجود الذهني.

فأخبر أبو عبدالله أنه على العرش بلا حد يحده أحد، أو صفة يبلغها واصف، وأتبع ذلك بقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، بحدٍّ ولا غاية.

وهذا التفسير الصحيح للإدراك به: أي لا تُحيط الأبصار بحدّه ولا غايته، ثم قال: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَرَ﴾، وهو عالم الغيب والشهادة، ليتبين أنه عالم بنفسه وبكل شيء^(١).

- قال الخلال:

وأخبرني علي بن عيسى، أن حنبلاً حدّثهم، قال: سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تُروى: «أن الله تعالى ينزل إلى سماء الدنيا»، و«أن الله تعالى يُرى»، و«أن الله تعالى يضع قدمه»، وما أشبه هذه الأحاديث.

فقال أبو عبد الله: نؤمن بها، ونصدق بها، ولا كيف، ولا معنى، ولا نرد منها شيئاً، ونعلم أن ما جاءت به الرُّسل حقٌّ، ونعلم أن ما ثبت عن الرُّسول حقٌّ إذا كانت بأسانيد صحيحة، ولا نردُّ على قوله، ولا نصف الله تبارك وتعالى بأعظم مما وصف به نفسه بلا حدٍّ ولا غاية.

وقال حنبل في موضع آخر: ليس كمثله شيء في ذاته كما وصف به نفسه.

فقد أجهل تبارك وتعالى بالصفة لنفسه، فحدّ لنفسه صفة ليس يشبهه شيء، فيعبد الله تعالى بصفاته غير محدودة ولا معلومة إلا بما وصف نفسه، قال تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وقال: حنبل في موضع آخر قال: فهو سميعٌ، بصيرٌ، بلا حدٍّ، ولا تقديرٍ، ولا يبلغ الواصفون صفته، وصفاته منه وله، ولا نتعدى القرآن

والحديث، فنقول كما قال، ونصِّفه كما وصف نفسه تعالى، ولا نتعدى ذلك، ولا تبلغه صفة الواصفين، نؤمن بالقرآن كله محكمه ومُتَشابهه، ولا نُزِيل عنه صفة من صفاته لشناعةِ شنعت، وما وصف به نفسه من: كلام، ونزول، وخلوة بعبده يوم القيامة، ووضع كنفه عليه، هذا كله يدل على أن الله تعالى يُرى في الآخرة، والتحديد في هذا بدعة، والتسليم لله بأمره بغير صفة، ولا حدٍّ، إلا ما وصف به نفسه، سَمِيعٌ بَصِيرٌ، لم يزل مُتَكَلِّمًا، حيًّا، عَالِمًا، غَفُورًا، عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، عَلَّامِ الْغُيُوبِ، فهذه صفاته وصف بها نفسه، لا تُدْفَع ولا تُرَدُّ، وهو على العرشِ بلا حدٍّ، كما قال: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] كيف شاء، المشيئة إليه وَجَلَّ والاستطاعة له، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وهو ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، وهو كما وصف نفسه، سَمِيعٌ بَصِيرٌ، بلا حدٍّ ولا تقدير.

قال إبراهيم لأبيه: ﴿لَمْ تَعْبُدُوا مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يَبْصُرُ وَلَا يُعْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤٢]، فثبت أن الله سَمِيعٌ بَصِيرٌ صفاته منه، لا نتعدى القرآن والحديث والخبر، «يضحك الله»، ولا يُعلم كيف ذلك إلا بتصديق الرسول ﷺ، وبتثبيت القرآن، لا يصفه الواصفون، ولا يحده أحد، تعالى الله عما يقول الجهمية والمشبهة.

- وقال أبو عبدالله: قال لي إسحاق بن إبراهيم لما قرأ الكتاب بالمحنة تقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ؟

فقلت له: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾

قال: ما أردت بها؟

قلت: القرآن صفة من صفات الله وصف بها نفسه، لا ننكر ذلك ولا نردّه. قلت له: والمُشَبَّهة ما يقولون؟

قال: مَنْ قال: بصرٌ كبصري، ويدٌ كيدي.

وقال حنبل في موضع آخر: وقدم كقدمي، فقد شبّه الله تعالى بخلقه، وهذا يجده، وهذا كلام سوء، وهذا محدود، الكلام في هذا لا أحبه.

قال عبدالله: جردوا القرآن^(١).

وقال النبي ﷺ: «يضع قدمه»^(٢).

نؤمن به، ولا نحده ولا نردّه على رسول الله ﷺ، بل نؤمن به،

قال الله تعالى: ﴿وَمَاءَ أَنْتُمْ الرُّسُولُ فَحَذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، فقد أمرنا الله ﷻ بالأخذ بما جاء به، والنهي عما نهى، وأسمائه وصفاته منه غير مخلوقة، ونعوذ بالله من الزلل والارتباب والشك، إنّه على كلّ شيء قدير.

— قال الخلال: وزادني أبو القاسم الجبلي، عن حنبل في هذا الكلام:

(١) عبدالله هو ابن مسعود رضي الله عنه، وهذا رواه ابن أبي شيبه في «المصنف» (٣٠٢٥٢)، وعبدالرزاق في «مصنفه» (٧٩٤٤).

(٢) يُشير إلى حديث أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «يُلقي في النار وتقول هل من مزيد حتى يضع قدمه فتقول: قط قط». [رواه البخاري (٤٨٤٨)، (٧٣٨٤)].

وقال تبارك وتعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ
الْمُتَكَبِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣]

هذه صفات الله ﷻ وأسماءه تبارك وتعالى.

فهذا الكلام من الإمام أبي عبد الله أحمد رَحِمَهُ اللهُ يُبَيِّنُ أنه نفى أن العباد
يحدُّون الله تعالى، أو صفاته بحدٍّ، أو يُقدِّرون ذلك بقدرٍ، أو أن يبلغوا
إلى أن يصفوا ذلك، وذلك لا يُنافي ما تقدّم من إثبات أنه في نفسه له
حدٌّ يعلمه هو لا يعلمه غيره، أو أنه هو يصف نفسه.

وهكذا كلام سائر أئمة السلف يُثبتون الحقائق وينفون علم العباد
بكنهها كما ذكرنا من كلامهم في غير هذا الموضع ما يبين ذلك.
وأصحاب الإمام أحمد :

- ١- منهم من ظنَّ أن هذين الكلامين يتناقضان، فحكى عنه في
إثبات الحد لله تعالى روايتين، وهذه طريقة «الروائتين والوجهين».
- ٢- ومنهم من نفى الحد عن ذاته تعالى ونفى علم العباد به، كما
ظنه موجب ما نقله حنبل، وتأول ما نقله المروزي، والأثرم، وأبو
داود، وغيرهم من إثبات الحد له على أن المراد إثبات حدٍّ للعرش.
- ٣- ومنهم من قرّر الأمر كما يدلُّ عليه الكلامان، أو تأوّل نفى
الحدِّ بمعنى آخر.

والنفي هو طريقة القاضي أبي يعلى أولاً في «المعتمد» وغيره، فإنه كان ينفي الحد والجهة، وهو قوله الأول.

[ثم أطال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي نَقْلِ كَلَامِ الْقَاضِي فِي تَقْرِيرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ (٣/ ٢١)]
ثم قال شيخ الإسلام :

قال [يعني القاضي أبا يعلى الفراء]:

وإذا ثبت استوائه، وأنه في جهة، وأن ذلك من صفات الذات، فهل يجوز إطلاق الحد عليه ؟

قد أطلق أحمد القول بذلك في رواية المروزي، وقد ذكر له قول ابن المبارك: نعرف الله على العرش بحد.

فقال أحمد: بلغني ذلك، وأعجبه.

وقال الأثرم: قلت لأحمد: يُحْكِي عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ: نَعْرِفُ رَبَّنَا فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ عَلَى عَرْشِهِ بِحَدٍّ ؟

فقال أحمد: هكذا هو عندنا.

قال: ورأيت بخط أبي إسحاق، حدثنا أبو بكر أحمد بن نصر الرِّفَا، قال: سمعت أبا بكر بن أبي داود، قال: سمعت أبي يقول: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فَقَالَ: اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حَدٌّ ؟

قال: نعم، لا يعلمه إلا هو، قال الله تعالى: ﴿ وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِيَاتٍ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ ﴾ [الزمر: ٧٥] يقول: مُحَدِّقِينَ

قال: فقد أطلق أحمد القول بإثبات الحد لله تعالى،

وقد نفاه في رواية حنبل، فقال: نحن نؤمن بأن الله تعالى على العرش كيف شاء، وكما شاء بلا حد ولا صفة يبلغها واصف أو يحده أحد.

فقد نفى الحد عنه على الصفة المذكورة، وهو الحد الذي يعلمه خلقه، والموضع الذي أطلقه محمول على معينين:

(أحدهما): على معنى أنه تعالى في جهة مخصوصة، وليس هو ذاهباً في الجهات الستة؛ بل هو خارج العالم مُميز عن خلقه مُنفصل عنهم غير داخل في كل الجهات، وهذا معنى قول أحمد: حد لا يعلمه إلا هو.

(والثاني): أنه على صفة يبين بها عن غيره ويتميز، ولهذا يسمى البواب حداً؛ لأنه يمنع غيره من الدخول، فهو تعالى فردٌ واحد ممتنع عن الاشتراك له في أخص صفاته.

قال: وقد منعنا من إطلاق القول بالحد في غير موضع من كتابنا، ويجب أن يجوز على الوجه الذي ذكرنا.

ثم قال: ويجب أن يُحمل اختلاف كلام أحمد في إثبات الحد على اختلاف حالتين:

١- فالموضع الذي قال: إنه على العرش بحد، معناه:

أن ما حاذى العرش من ذاته هو حد له، وجهة له.

٢- والموضع الذي قال: (هو على العرش بغير حد)، معناه:

ما عدا الجهة المحاذية للعرش، وهي الفوق، والخلف، والأمام، واليمين، واليسرة.

وكان الفرق بين جهة التَّحت المحاذية للعرش وبين غيرها ما ذكرنا أن جهة التَّحت تُحاذي العرش بما قد ثبت من الدليل، والعرش محدود، فجاز أن يُوصف ما حاذاه من الذَّات أنه حدٌّ وجهة، وليس كذلك فيما عداه؛ لأنه لا يُحاذي ما هو محدود، بل هو مارٌّ في اليمين واليسرة، والفوق والأمام، والخلف إلى غير غاية؛ فلذلك لم يوصف واحد من ذلك بالحدِّ والجهة.

وجهة العرش تُحاذي ما قابله من جهة الذَّات، ولم تحاذ جميع الذَّات لأنه لا نهاية لها.

قلت: هذا الذي جمع به بين كلامي أحمد، وأثبت الحدَّ والجهة من ناحية العرش والتحت دون الجهات الخمس يُخالف ما فسَّر به كلام أحمد أولاً من التفسير المطابق لصريح ألفاظه^(١)، حيث قال:

(١) ونقل شيخ الإسلام هذا الكلام أيضاً في (٣/٧٣٦) وعلَّق عليه بقوله:

قلت: هذا الذي ذكره في تفسير كلام أحمد ليس بصواب، بل كلام أحمد كما قال أولاً: حيث نفاه نفي تحديد الحدِّ له وعلمه بحدّه، وحيث أثبتته أثبتته في نفسه. ولفظ الحدِّ يقال على حقيقة المحدود، صفة، أو قدرًا، أو مجموعهما. ويقال على العلم والقول الدال على المحدود.

وأما ما ذكره القاضي في إثبات الحدِّ من ناحية العرش فقط فهذا قد اختلف فيه كلامه، وهو قول طائفة من أهل السُّنة، والجمهور على خلافه وهو الصَّواب.

فقد نفى الحدَّ عنه على الصِّفة المذكورة وهو الذي يعلمه خلقه،
والموضع الذي أطلقه محمول على معنيين:

أحدهما: يقال على جهة مخصوصة، وليس هو ذاهباً في الجهات، بل هو خارج العالم، مُتميز عن خلقه مُنفصل عنهم غير داخل في كل الجهات، وهذا معنى قول أحمد: (حدٌّ لا يعلمه إلا هو).

والثاني: أنه على صفةٍ يبين بها عن غيره ويتميز، فهو تعالى فرد واحد، مُمتنع عن الاشتراك له في أخصِّ صفاته.

قال: وقد منعنا من إطلاقِ القولِ بالحدِّ في غيرِ موضع في كتابنا، ويجب أن يجوز على الوجه الذي ذكرناه.

فهذا القول الوسط من أقوال القاضي الثلاثة هو المطابق لكلام أحمد وغيره من الأئمة.

وقد قال: إنه تعالى في جهة مخصوصة، وليس هو ذاهباً في الجهات، بل هو خارج العالم متميز عن خلقه، مُنفصل عنهم غير داخل في كلِّ الجهات، وهذا معنى قول أحمد: (حدٌّ لا يعلمه إلا هو).

ولو كان مُراد أحمد رحمه الله الحد من جهة العرش فقط لكان ذلك معلوماً لعباده، فإنهم قد عرفوا أن حدَّه من هذه الجهة هو العرش، فعُلمَ أن الحدَّ الذي لا يعلمونه مُطلق لا يختصُّ بجهة العرش.

- وروى شيخ الإسلام [الهروي الأنصاري] (٤٨١هـ) في «ذم الكلام»:

ما ذكره حرب بن إسماعيل الكرمانى في «مسائله»، قال لإسحاق ابن إبراهيم - وهو الإمام المشهور المعروف بابن راهويه - ما تقول في قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ﴾ الآية [المجادلة: ٧]؟

قال: حيث ما كنتَ هو أقرب إليك من حبل الوريد، وهو بائن من خلقه.

قلت لإسحاق: على العرشِ بحدٍّ؟

قال: نعم بحدٍّ. وذكره عن ابن المبارك.

قال: هو على عرشه بائنٌ من خلقه بحدٍّ.

- وقال حرب أيضاً: قال إسحاق بن إبراهيم:

لا يجوز الخوض في أمرِ الله تعالى كما يجوز الخوض في فعل

المخلوقين، لقول الله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]

ولا يجوز لأحدٍ أن يتوهم على الله بصفاته وفعاله بفهم ما يجوز

التفكير والنظر في أمر المخلوقين، وذلك أنه يمكن أن يكون الله عزَّ

وجلَّ موصوفاً بالنزول كلِّ ليلةٍ إذا مضى ثلثها إلى سماء الدنيا كما يشاء،

ولا يسأل كيف نُزوله؛ لأن الخالق يصنع ما شاء كما شاء.

وروى شيخ الإسلام عن محمد بن إسحاق الثقفي:

سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال: دخلت يوماً على طاهر

ابن عبدالله وأظنه: عبدالله بن طاهر - وعنده منصور بن طلحة، فقال لي منصور: يا أبا يعقوب، تقول: إن الله ينزلُ إلى سماء الدنيا كُلَّ ليلة؟ قلت: ونؤمن به، إذا أنت لا تؤمن أن لك ربًّا في السَّماء فلا تحتاج أن تسألني عن هذا!؟

فقال ابن طاهر: ألم أنك عن هذا الشيخ.

وروي عن محمد بن حاتم، سمعت إسحاق بن راهويه يقول: قال لي عبدالله بن طاهر: يا أبا يعقوب، هذه الأحاديث التي تروونها في النزول ما هي؟

قال: أيها الأمير، هذه الأحاديث جاءت مجيء الأحكام، الحلال، والحرام، ونقلها العلماء، ولا يجوز أن تُردَّ، هي كما جاءت بلا كيف. فقال عبدالله بن طاهر: صدقت، ما كنت أعرف وجوهها حتى الآن. وفي رواية قال: رواها مَنْ رَوَى الطَّهَّارَةَ، والغُسل، والصَّلَاة، والأحكام - وذكر أشياء، فإن يكونوا مع هذه عدولاً؛ وإلا فقد ارتفعت الأحكام وبطل الشَّرْع.

فقال: شفاك الله كما شفيتني - أو كما قال -.

- وروى أيضاً شيخ الإسلام [الهروي] ما ذكره أبو محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم في «الردُّ على الجهمية»:

حدَّثنا علي بن الحسن السُّلَمي، سمعت أبي يقول: حَبَسَ هشام بن

عُبَيْدُ اللَّهِ - وَهُوَ الرَّازِي - صَاحِبُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ رَجُلًا فِي التَّجَهْمِ، فَتَابَ، فَجِيءَ بِهِ إِلَى هِشَامٍ لِيَمْتَحِنَهُ، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّوْبَةِ، أَتَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِّنْ خَلْقِهِ؟

فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى عَرْشِهِ، وَلَا أُدْرِي مَا بَائِنٌ مِّنْ خَلْقِهِ؟

فَقَالَ: رُدُّوهُ إِلَى الْحَبْسِ فَإِنَّهُ لَمْ يَتُبْ.

- قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ [الْهَرَوِيُّ]: لِشَرْحِ مَسْأَلَةِ الْبَيْنُونَةِ فِي كِتَابِ «الْفَارُوقِ»، بَابِ أَغْنَى عَنْ تَكَرُّرِهِ هَاهُنَا.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ [الْهَرَوِيُّ]: وَسَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي حَاتِمِ ابْنِ حَبَانَ الْبُسْتِيِّ، قَلْتُ: رَأَيْتَهُ؟!

قَالَ: كَيْفَ لَمْ أَرَهُ، وَنَحْنُ أَخْرَجْنَاهُ مِنْ سَجِسْتَانَ؟!

كَانَ لَهُ عِلْمٌ كَثِيرٌ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كَبِيرٌ دِينٍ:

قَدِمَ عَلَيْنَا فَأَنْكَرَ الْحَدَّ لِلَّهِ، فَأَخْرَجْنَاهُ مِنْ سَجِسْتَانَ^(١).

[هَذَا مَعَ أَنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَذْكُرُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَقْوَاهُمْ مِنْ أُمَّةِ الْحَدِيثِ، وَالْفَقْهِ، وَالتَّصَوُّفِ، وَغَيْرِهِمْ، وَقَدْ ذَكَرَ عَنْهُمْ ذَمَّ الْكُلَّابِيَّةِ، وَالكُرَّامِيَّةِ، وَالأَشْعَرِيَّةِ، وَنَحْوِهِمْ عَلَى مَا أَحْدَثُوهُ مِمَّا يَخَالِفُ طَرِيقَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ] [«بَيَانُ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (٣/ ٦٩٩)].

(١) [ذَكَرَ هَذَا كُلَّهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، وَهُوَ فِي كِتَابِ «ذَمِّ الْكَلَامِ»: (١٢٠٨ وَ ١٢٠٩ وَ ١١٩٢ وَ ١١٩٣ وَ ١١٩٠ وَ ١١٩١ وَ ١٢١٠ وَ ١٢٩٢)].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ (٣٦/٣) بعد أن ذكر كلام الدارمي والخلال والقاضي أبي يعلى والهروي، قال في رده على من أنكر الحد:

قلت: وقد أنكره طائفة من أهل الفقه والحديث ممن يسلك في الإثبات مسلك: ابن كُلاب، والقلانسي، وأبي الحسن، ونحوهم في هذه المعاني ولا يكاد يتجاوز ما أثبتته أمثال هؤلاء، مع ما له من معرفة بالفقه والحديث كأبي حاتم [البستي] هذا، وأبي سليمان الخطابي وغيرهما، ولهذا يوجد للخطابي وأمثاله من الكلام ما يُظنُّ أنه مُتناقض، حيث يتأول تارة، ويتركه أخرى، وليس بمتناقض؛

فإن أصله أن يثبت الصفات التي في القرآن والأخبار الموافقة له، أو ما في الأخبار المتواترة دون ما في الأخبار المحضة، أو دون ما في غير المتواترة. وهذه طريقة ابن عقيل ونحوه.

وهي إحدى طريقي أئمة الأشعرية كالقاضي أبي بكر بن الباقلاني، وهم مع هذا يثبتونها صفات معنوية.

قال الخطابي في «الرسالة الناصحة» له: (ومما يجب أن يُعلم في هذا الباب ويحكم القول فيه:

أنه لا يجوز أن يُعتمد في الصفات إلا الأحاديث المشهورة، التي قد ثبتت صحة أسانيدها وعدالة ناقلها، فإن قومًا من أهل الحديث قد تعلقوا منها بألفاظ لا تصح من طريق السند، وإنما هي من رواية المفاريد والشواذ، فجعلوها أصلًا في الصفات، وأدخلوها في جملتها:

كحديث الشفاعة، وما رُوي فيه من قوله ﷺ:

«فأعودُ إلى رَبِّي فأجده بمكانه، - أو في مكانه-»^(١)، فزعموا على هذا المعنى أن الله تعالى مكاناً^(٢) تعالى الله عن ذلك، وإنما هذه لفظة تفرَّد بها في هذه القصة شريك بن عبدالله بن أبي نمر، وخالفه أصحابه فيها ولم يتابعوه عليها، وسبيل مثل هذه الزيادة أن تُردَّ ولا تُقبل لاستحالتها، ولأن مخالفة أصحاب الراوي له في روايته كخلاف البيئته، وإذا تعارضت البيئتان سقطتا معاً.

وقد تحتمل هذه اللفظة لو كانت صحيحة أن يكون معناها: أن يجد رَبَّهُ ﷻ بمكانه الأول من الإجابة في الشفاعة والإسعاف بالمسألة، إذ كان مروياً في الخبر أنه يعود مراراً فيسأل رَبَّهُ تعالى في المذنبين من أمته كُلِّ ذلك يشفعه فيهم، ويشفعه بمسألته لهم^(٣).

[قلت: هذا في حديث المعراج من حديث رواية شريك؛ ولكن غلطَ الخطابي في ذلك فاشتبه عليه حديث المعراج بحديث الشفاعة؛ ولكن في حديث الشفاعة: «فأستأذن على رَبِّي في داره فيؤذن لي عليه، فإذا رأيته وقعت ساجداً»، ذكر ذلك ثلاث مرات، وهذا في الصحيح من رواية قتادة عن أنس رضي الله عنه، وأما تلك اللفظة فهي في حديث المعراج

(١) الحديث رواه البخاري في صحيحه (٧٥١٧) ولا مطعن فيه عند أهل السنة.

(٢) تقدم في مقدمة الكتاب إثبات السلف الصالح المكان لله تعالى.

(٣) كل هذا الكلام ليفر من إثبات المكان لله تعالى ولا يخفى بطلانه، وأن اللفظ على ظاهره كما سبق من إثبات السلف له.

من رواية شريك، وليس هذا موضع الكلام في ذلك] ^(١).

قال [الخطابي]: ومن هذا الباب أن قومًا منهم زعموا أن لله حدًّا،

وكان أعلى ما احتجوا به في ذلك حكاية عن ابن المبارك.

قال علي بن الحسن بن شقيق: قلت لابن المبارك: نعرف ربنا بحدِّ،

أو نثبته بحدِّ؟ فقال: نعم بحدِّ.

فجعلوه أصلًا في هذا الباب، وزادوا الحدَّ في صفاته، تعالى الله عن

ذلك.

وسبيل هؤلاء القوم - عافانا الله وإياهم - أن يعلموا أن صفات

الله تعالى لا تؤخذ إلا من كتاب، أو من قول رسول الله ﷺ دون قول

أحد من الناس كائنًا من كان، علت درجته، أو نزلت، تقدّم زمانه أو

تأخر، لأنّها لا تُدرَك من طريق القياس والاجتهاد، فيكون فيها لقائل

مقال، ولناظر مجال، على أن هذه الحكاية قد رويت لنا أنه قيل له:

أتعرف ربنا بحدِّ؟ قال: نعم نعرف ربنا بحدِّ، (بالجيم) لا بالحاء ^(٢).

(١) ما بين [] من كلام ابن تيمية رحمه الله في [«بيان تلبس الجهمية» (٣/٧٢٧)]

(٢) اتفقت جميع مصادر كتب السنة على إخراج هذا الأثر بلفظ: (الحد)، بالحاء دون الجيم.

وهذه الرواية التي زعم الخطابي مما يبين لك أن الزبغ يحمل صاحبه على الزيف!

وحجته داحضة، وكلامه فيه تجهيل وتضليل للسلف، وأنه أصح اعتقادًا وفهمًا

منهم، وهذا جارٍ على أصل الأشاعرة: (الخلق أعلم وأحكم) ! فتنبه.

وزعم بعضهم أنه جائز أن يقال: إن له تعالى حَدًّا لا كَالْحُدُودِ، كما نقول: يدٌ لا كالأيدي.

فيقال له: إنها أحوجنا إلى أن نقول: (يدٌ لا كالأيدي)؛ لأن اليدَ قد جاء ذكرها في القرآن وفي السُّنَّة، فلزم قبولها، ولم يجوز ردها. فأين ذكر الحدِّ في الكتاب والسُّنَّة حتى نقول: (حدٌّ لا كالحدود)، كما نقول: (يدٌ لا كالأيدي؟!) أ رأيت إن قال جاهلٌ: رَأْسٌ لا كالرُّؤوسِ، قياسًا على قولنا: يدٌ لا كالأيدي، هل تكون الحُجَّة عليه إلا نظير ما ذكرناه في الحدِّ من أنه لما جاء ذكر اليدِ وجب القول به ولما لم يجيء ذكر الرَّأسِ لم يجوز القول به؟!

قلت: أهل الإثبات المُنازعون للخطَّابي وذويه يجيبون عن هذا بوجوه:

١ - أحدها: أن هذا الكلام الذي ذكره إنما يتوجَّه لو قالوا: إن له صفة هي (الحد) كما توهمه هذا الرَّادُّ عليهم!
وهذا لم يقله أحدٌ، ولا يقوله عاقلٌ؛ فإن هذا الكلام لا حقيقة له؛ إذ ليس في الصِّفَات التي يُوصف بها شيء من الموصوفات - كما يوصف باليد والعلم - صفة مُعينة يُقال لها: (الحد)، وإنما الحدُّ ما يتميَّز به الشيء عن غيره من صِفَتِهِ وقدرِهِ، كما هو المعروف من لفظِ الحدِّ في الموجودات، فيقال: حدُّ الإنسان، وحدُّ كذا، وهي الصِّفَات المميزة له، ويُقال: حدُّ الدَّار، والبُستان، وهي جهاته وجوانبه المُميَّزة له.

ولفظ (الحدّ) في هذا أشهر في اللغة والعرف العام ونحو ذلك. ولما كان الجهمية يقولون ما مضمونه: إن الخالق لا يتميِّز عن الخلق، فيجحدون صفاته التي تميِّز بها، ويجحدون قدره، حتى يقول المعتزلة: إذا عرفوا أنه: حيٌّ، عالمٌ، قديرٌ، قد عرفنا حقيقته وماهيته. ويقولون: إنه لا يُباين غيره، بل إما أن يصفوه بصفة المعدوم فيقولون: لا داخل العالم، ولا خارجه، ولا كذا، ولا كذا، أو يجعلوه حالاً في المخلوقات، أو وجود المخلوقات.

فبيّن ابن المبارك أن الرّبَّ سبحانه وتعالى على عرشه مُباينٌ لخلقه، مُنفصلٌ عنه، وذكر الحدّ؛ لأن الجهمية كانوا يقولون: (ليس له حدٌّ)، وما لا حدّ له لا يُباين المخلوقات، ولا يكون فوق العالم؛ لأن ذلك مُستلزمٌ للحدّ).

فلما سألوا أمير المؤمنين في كلِّ شيء عبد الله بن المبارك: بماذا نعرفه؟ قال: بأنه فوق سمواته على عرشه، بائنٌ من خلقه. فذكروا له لازم ذلك الذي تنفيه الجهمية، وبنفيهم له ينفون ملزومه الذي هو موجود فوق العرش ومُباينته للمخلوقات، فقالوا له: بحدّ؟ قال: بحدّ.

وهذا يفهمه كلٌّ من عرف ما بين قول المؤمنين أهل السنة والجماعة، وبين الجهمية الملاحظة من الفرق.

٢- الوجه الثاني: قوله: (سبيل هؤلاء أن يعلموا أن صفات الله

تعالى لا تؤخذ إلا من كتاب الله، أو من قول رسول الله ﷺ، دون قول أحد من الناس).

فيقولون له: لو وَفَّيْتِ أَنْتِ وَمَنْ اتَّبَعْتَهُ بِاتِّبَاعِ هَذِهِ السَّبِيلِ لَمْ تُحَوِّجْنَا نَحْنُ وَأَنْتِ إِلَى نَفْيِ بَدْعِكُمْ، بَلْ تَرَكْتُمْ مُوجِبَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فِي النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ.

أما في النفي: فنفيتم عن الله تعالى أشياء لم ينطق بها كتاب، ولا سنة، ولا إمام من أئمة المسلمين؛ بل والعقل لا يقضي بذلك عند التحقيق، وقلتم: إن العقل نفاها.

فخالفتكم الشريعة بالبدعة والمناقضة المعنوية،

وخالفتم العقول الصريحة، وقلتم: ليس هو بجسم، ولا جوهر، ولا مُتَحَيِّزٍ، ولا في جهة، ولا يُشار إليه بحسٍّ، ولا يتميِّز منه شيء من شيء، وعبرتم عن ذلك بأنه تعالى ليس بمُنْقَسَمٍ، ولا مُرَكَّبٍ، وأنه لا حدَّ له، ولا غاية، تريدون بذلك أنه يمتنع عليه أن يكون له حدٌّ وقدر؛ أو يكون له قدر لا يتناهى، وأمثال ذلك!

ومعلومٌ أن الوصف بالنفي كالوصف بالإثبات.

فكيف ساغ لكم هذا النفي بلا كتاب ولا سنة، مع اتفاق السلف على ذم من ابتدع ذلك، وتسميتهم إياهم جهمية، وذمهم لأهل هذا الكلام؟!!

وأما في الإثبات:

فإن الله تعالى وصف نفسه بصفاتٍ، ووصفه رسوله ﷺ بصفاتٍ، فكنتم أنتم الذين تزعمون أنكم من أهل السنة والحديث - دَع الجهمية والمعتزلة - تارة تنفونها وتحرفون نصوصها، أو تجعلونها لا تُعَلَم إلاّ أمانى، وهذان مما عاب الله تعالى به أهل الكتاب قبلنا.

وتارة تُقَرُّونها إقراراً تنفون معه ما أثبتته النصوص من أن تكون النصوص نفته، وتاركين من المعاني التي دَلَّت عليه ما لا ريب في دلالتها عليه، مع ما في جمعهم بين الأمور المتناقضة من مخالفة صريح المعقول.

فأنت وأئمتك في هذا الذي تقولون إنكم تثبتونه:

إما أن تثبتوا ما تنفونه فتجمعوا بين النفي والإثبات!

وإما أن تثبتوا ما لا حقيقة له في الخارج ولا في النفس!

وهذا الكلام تقوله النفاة والمثبتة لهؤلاء كمثل: الأشعري، والخطابي، والقاضي أبي يعلى، وغيرهم من الطوائف.

ويقول هؤلاء المُثبتة: كيف سَوَّغتم لأنفسكم هذه الزيادات في النفي وهذا التَقْصِير في الإثبات على ما أوجبه الكتاب والسنة

وأنكرتم على أئمة الدين رَدِّهم لبدعة ابتدَعها الجهمية مضمونها إنكار وجود الرب تعالى وثبوت حقيقته، وعبروا عن ذلك بعبارة، فأثبتوا تلك العبارة لبيّنوا ثبوت المعنى الذي نفاه أولئك،

وأين في الكتاب والسنة أنه يحرم رَدُّ الباطل بعبارة مُطابِقة له؟

فإن هذا اللفظ لم نثبت به صفة زائدة على ما في الكتاب والسنة،
بل بينا به ما عطله المبطلون من وجود الربّ تعالى، ومُباينته لخلقه،
وثبوت حقيقته.

ويقولون لهم: قد دلّ الكتاب والسنة على معنى ذلك كما تقدم
احتجاج الإمام أحمد لذلك بما في القرآن مما يدل على أن الله تعالى له حدٌ
يتميّز به عن المخلوقات، وأن بينه وبين الخلق انفصلاً ومُباينة، بحيث
يصح معه أن يعرج الأمر إليه، ويصعد إليه، ويصح أن يجيء هو ويأتي
كما سنقرر هذا في موضعه، فإن القرآن يدلُّ على المعنى تارة بالمطابقة،
وتارة بالتضمن، وتارة بالالتزام.

وهذا المعنى يدلُّ عليه القرآن تضمناً أو التزاماً.

ولم يقل أحد من أئمة السنة إن السُّني هو الذي لا يتكلم إلا
بالألفاظ الواردة التي لا يفهم معناها بل من فهم معاني النصوص
فهو أحق بالسُّنة ممن لم يفهمها، ومن دفع ما يقوله المبطلون مما
يعارض تلك المعاني وبين أن معاني النصوص تستلزم نفي تلك الأمور
المعارضة لها فهو أحق بالسُّنة من غيره. اهـ

وانظر كذلك كلامه في (٢/١٥٧-١٦٩).

ومن كلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي هَذَا الْمَسْأَلَةِ فِي ثَنَايَا كَتَبَهُ:

- قال في [«بيان تلبيس الجهمية» (٢/٥٢٧)]:

إِنْ كَثِيرًا مِنْ أُمَّةِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ أَوْ أَكْثَرِهِمْ يَقُولُونَ:

(إِنَّهُ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ، بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ بِحَدِّ).

وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَطْلُقْ لَفْظَ: (الحد)، وَبَعْضُهُمْ أَنْكَرَ الْحَدَّ. اهـ

وقال في [«بيان تلبيس الجهمية» (٣/٥٩١)]:

وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ أُمَّةِ السَّلَفِ أَنَّهُمْ قَالُوا: (لِلَّهِ حَدٌّ)، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا

يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ، وَأَنَّهُ مُبَايِنٌ لَخَلْقِهِ، وَفِي ذَلِكَ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ

مُصْنَفَاتٍ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى التَّحْيِيزِ عِنْدَ مَنْ تَكَلَّمَ بِهِ مِنَ الْأَوَّلِينَ، فَإِنَّ

هَؤُلَاءِ كَثِيرًا مَا يَكُونُ النَّزَاعُ بَيْنَهُمْ لَفْظِيًّا؛ لَكِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ

فِيهِمْ رِعَايَةٌ لِأَلْفَاظِ النُّصُوصِ وَأَلْفَاظِ السَّلَفِ، وَكَثِيرٌ مِنْ مَبْتَغِي ذَلِكَ

يُؤْمِنُ بِالْأَلْفَاظِ لَا يَفْهَمُ مَعَانِيهَا، وَقَدْ يُوْمِنُ بِلَفْظٍ وَيَكْذِبُ بِمَعْنَى آخَرَ،

غَايَتُهُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ بَعْضُ مَعْنَى اللَّفْظِ الَّذِي آمَنَ بِهِ. اهـ

- وَقَالَ أَيْضًا رَحِمَهُ اللهُ فِي «بَيَانِ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» (٣/٦٨٣):

وَذَكَرُوا [أُمَّةَ السُّنَّةِ] .. أَنْ جَهْمًا وَأَتْبَاعَهُ هُمْ أَوَّلُ مَنْ أَحْدَثَ فِي

الْإِسْلَامِ هَذِهِ الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ، وَإِبْطَالِ نَقِيضِهَا، مِثْلَ قَوْلِهِمْ: لَيْسَ فَوْقَ

الْعَالَمِ، وَلَا هُوَ دَاخِلُ الْعَالَمِ، وَلَا خَارِجُهُ، وَلَيْسَ فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ،

وَلَيْسَ بِمَتَحَيِّزٍ، وَلَا جَوْهَرٍ، وَلَا جِسْمٍ، وَلَا نِهَائِيَّةٍ، وَلَا حَدٍّ، وَنَحْوَ هَذِهِ

الْعِبَارَاتِ، فَإِنَّ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ جَمِيعُهَا، وَمَا يَشْبِهُهَا، لَا تَتَوَثَّرُ عَنْ أَحَدٍ

من الصَّحابة والتَّابعين، ولا من أئمة الدِّين المعروفين، ولا يروى بها حديث عن رسول الله ﷺ، ولا توجد في شيء من كتب الله المنزلة من عنده، بل هذه هي من أقوال الجهمية ومن الكلام الذي اتفق السلف على ذمِّه لما أحدثه من أحدثه، فحيث ورد في كلام السلف ذمُّ الجهمية كان أهل هذه العبارات داخلين في ذلك، وحيث ورد عنهم ذمُّ الكلام والمتكلمين كان أهل هذه العبارات داخلين في ذلك، فإن ذلك لما أحدثه المبتدعون كثر ذمُّ أئمة الدِّين لهم، وكلامهم في ذلك كثير قد صُنِّف فيه مُصنِّفات حتَّى إن أعيان هذه العبارات وأمثالها ذكرها السلف والأئمة فيما أنكروه على الجهمية وأهل الكلام المحدث. اهـ

- وقال أيضاً في «بيان تلبيس الجهمية» (٣/٧٨٤):

ذكر علماء الإسلام والسُّنة أن هذا السُّلب أول من ابتدعه في الإسلام هم الجهمية، وليس له أصل في دين المسلمين ولا غيرهم، بل الموجود في كتاب الله وسُنَّة رسوله وكلام سلف الأمة وأئمتها هو نفي إدراك نهايته ونفي الإحاطة به كما قال تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]

وقال من قال من السلف لمن سأله عن هذه الأشياء: ألسنت ترى السَّاء؟ قال: بلى. قال: أفكلها ترى؟ قال: لا. قال: فالله أكبر.

وكذلك قوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، سواء كان الضمير عائداً على الله، أو على ما بين أيديهم، فإن ذلك يدل على عدم إحاطة

العلم بالله من طريق الأولى، وكذلك قول النبي ﷺ: «لا أُحْصِي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك»، وغير ذلك، وكذلك من قال من سلف الأمة إن حدّه لا يعلمه أحد غيره. اهـ

وقال أيضاً (٧٠٦/٣):

وهذا المحفوظ عن السلف والأئمة من إثبات حدّ الله في نفسه، قد بينوا مع ذلك أن العباد لا يحدونه، ولا يدركونه، ولهذا لم يتناف كلامهم في ذلك كما يظنه بعض الناس؛ فإنهم نفوا أن يحد أحد الله كما ذكره حنبل عنه في كتاب «السنة والمحنة».

وقال في «درء التعارض» (٣٣/٢):

وقوله: (بلا حدّ ولا صفة يبلغها واصف أو يحدّه أحد) نفى به إحاطة علم الخلق به، وأن يحدوه أو يصفوه على ما هو عليه إلّا بما أخبر عن نفسه ليبين أن عقول الخلق لا تحيط بصفاته كما قال الشافعي في خطبة الرّسالة: (الحمد لله الذي هو كما وصف به نفسه وفوق ما يصفه به خلقه)، ولهذا قال أحمد: (لا تدركه الأبصار بحد ولا غاية)، فنفى أن يدرك له حدّ أو غاية، وهذا أصحّ القولين في تفسير الإدراك وقد بسط الكلام على شرح هذا الكلام في غير هذا الموضوع.

وما في الكلام من نفي تحديد الخلق وتقديرهم لربهم وبلوغهم صفته لا ينافي ما نصّ عليه أحمد وغيره من الأئمة كما ذكره الخلال أيضاً قال:

(حدثنا أبو بكر المروزي قال: سمعت أبا عبد الله - لما قيل له:

روى علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك أنه قيل له: كيف
نعرف الله ﷻ؟

قال: على العرش بحدّ - قال: قد بلغني ذلك عنه وأعجبه...

ثم ذكر الآثار السّابقة من كتاب السنّة للخلال، ثم قال:

فهذا مثاله مما نُقل عن الأئمة كما قد بسط في غير هذا الموضع وبينوا
أن ما أثبتوه له من الحد لا يعلمه غيره، كما قال مالك وربيعة وغيرهما:
(الاستواء معلوم، والكيف مجهول)، فبيّن أن كيفية استوائه مجهولة
للعباد، فلم ينفوا ثبوت ذلك في نفس الأمر؛ ولكن نفوا علم الخلق به،
وكذلك مثل هذا في كلام عبدالعزيز بن عبد الله بن الماجشون وغير
واحد من السلف والأئمة؛ ينفون علم الخلق بقدره وكيفيته.

وبنحو ذلك قال عبدالعزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون في
كلامه المعروف وقد ذكره ابن بطة في «الإبانة»، وأبو عمر الطلمنكي في
كتابه في «الأصول» ورواه أبو بكر الأثرم قال: حدثنا عبد الله بن صالح
عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة أنه قال:..

الفهرس

- ١- فهرس الآيات.
- ٢- فهرس الأحاديث.
- ٣- فهرس الآثار.
- ٤- فهرس عقائد العلماء.
- ٥- فهرس الفوائد.
- ٦- فهرس الكتب التي روى المؤلف
من طريقها
- ٧- فهرس الموضوعات.

١- فهرس الآيات

الصفحة	الآية
٧٥ و ٧٨ و ١٠٤	﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩]
١٤٩	﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ﴾ [البقرة: ١١١]
١٦٧ و ١٨٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٧	﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]
١٢٢ و ١٥٤ و ٣٠٩	﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]
٢٥٥	﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨١]
٢٥٥	﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَعْلُومَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]
١٧٩	﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ﴾ [الأنعام: ٣]
١٥٤	﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]
١٨٢ و ١٥٢	﴿قُلْ أَيْ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩]
١٥٣	﴿وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الأنعام: ٨٠]
٣٨٣ و ٣١٦ و ٣٣	﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]
٨٣ و ٢٥٤	﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]
١٢٢	﴿فَلَمَّا جَعَلْنَا لِلْجِبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣]
٧٥ و ٨٤ و ٧٨ و ٨٢	﴿وَأَسْتَوَىٰ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤]
٢٧٨	﴿رَبِّ بِمَا أَعْوَيْنِي﴾ [الحجر: ٣٩]
٢٦٢	﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]
١٥٧ و ١٥٥	﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]

- ﴿ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ [الإسراء: ٧٩] ٢٦٣
- ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [طه: ٥] ٤٢ و ٦٤ و ٧٦ و ٨١ و ١٠٠ و ١٠١ و ١١١ و ١٢٤ و ١٢٩ و ١٥٤ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٦ و ٢٠٣ و ٢٣٢ و ٢٣٥ و ٢٤١ و ٣٠٩
- ﴿ لَهُ، مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ [طه: ٦] ١٣٣
- ﴿ أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا ﴾ [طه: ١٤] ٥٢
- ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾ [طه: ١١٠] ٣٣
- ﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطِرْنَ مِنْهُ ﴾ [مريم: ٩٠] ٢٢٦
- ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ ﴾ [الأنبياء: ٢] ٥٤
- ﴿ فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَكَ ﴾ [المؤمنون: ٢٨] ٨٢
- ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى ﴾ [القصص: ١٤] ٧٥
- ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ [القصص: ٨٨] ١٨٢ و ١٥٢
- ﴿ ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوْحِهِ ﴾ [السجدة: ٩] ١٣٢
- ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ [فاطر: ١٠] ٣١٤ و ٣٠٩ و ١٨٧ و ١٦٩ و ١٥٤
- ﴿ سَلَّمَ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَجِيمٍ ﴾ [يس: ٥٨] ١٠١
- ﴿ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴾ [فصلت: ١١] ٧٥
- ﴿ لِمَا خَلَقْتُ يَدَيَّ ﴾ [ص: ٧٥] ١٣١ و ٤٢
- ﴿ وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِيزَاتٍ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ ﴾ [الزمر: ٧٥] ٣١٦ و ١٨٦ و ١٧٧ و ١٦٣
- ﴿ فَإِنْ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ، ﴾ [فصلت: ٣٨] ١٢٣
- ﴿ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمَى ﴾ [فصلت: ٤٤] ١٩٣
- ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى: ١١] ١٨٥ و ٢٠٢ و ٢٥٨ و ٣٠٣ و ٣١٦

- ﴿ لِيَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ﴾ [الزخرف: ١٣] ٧٥ و ٨٢
- ﴿ فَأَسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوْقِهِ ﴾ [الفتح: ٢٩] ٧٥
- ﴿ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ ﴾ [ق: ٣٨] ٢٥٤
- ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾ [النجم: ٨-٩] ١٣٦
- ﴿ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ ﴾ [النجم] ١٣٥
- ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ ﴾ [الحديد: ٣] ١٢٤
- ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْمٍ ثَلَاثَةً إِلَّا هُوَ ﴾ [المجادلة: ٧] ١٧٥ و ٣٢٦
- ﴿ ءَأَنتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ ﴾ [الملك: ١٦] ٤٢ و ٦٧ و ٦٨ و ١٢٢ و ١٥٧ و ١٦٩
- ١٨٧ و ٣٠٩ و ٣١٤
- ﴿ وَيَجْمَلُ عَرْشَ رَبِّكَ ﴾ [الحاقة: ١٧] ١١٢
- ﴿ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ [المعارج: ٤] ١٥٥ و ١٦٩ و ١٨٧ و ٣١٤
- ﴿ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾ [المزمل: ١٨] ٢٢٧
- ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر: ٢٢] ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٨٧ و ٣١٣

٢- فهرس الأحاديث

الصفحة

- ٢٢٨ إذا ضربَ أحدكم فليجتنبَ الوجهَ
- ٢٤٤ إذا كان يوم القيامة حشر الناس عراة
- ١٨٢ أمعك من القرآن شيءٌ؟
- ١٣٠ إن الله حَمَّرَ طينةَ آدم أربعين يوماً
- ٢٤٦ إن الله ﷻ لما قضى خلقه استلقى
- ١٤١ إن الله يُدني المؤمن فيضع عليه كنفه ويستره
- ١٤٣ إنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا
- ٢٠٥ إن عرشه فوق سبع سموات، وإن له أطيظاً
- ٢٠٤ إن كرسیه وسع السموات والأرض وإنه يقعد
- ٢٥٦ أن النبي ﷺ نهى يثني الرجل إحدى رجله على الأخرى
- ٩٩ إنا جالسنا اليوم الجبار تبارك وتعالى
- ١٨٧ أنت الظاهرُ فليس فوقك شيء
- ١٥٦ أين الله؟
- ١٣٨ جبريل لم أراه في صورته التي خُلق عليها إلا مرتين
- ٢٣٦ حبيبي، أنت أشبهُ الناسِ بخُلقي وخُلُقي
- ٢٠٣ حتى يُسمعَ أطيظُ كأطيظِ الرَّحْلِ

- ٢٢٩ خلق الله آدم على صورته
- ١٣٤ .. ثم علا به فوق ذلك بما لا يعلمه إلا الله
- ٢٩٦ سبحان الله، سبحان الله
- ١٨٨ على عَمَاءٍ تَحْتَهُ هَوَاءٌ، = في عَمَاءٍ، ما فوقه هَوَاءٌ
- ٩٨ .. فَآتَى رَبِّي فَأَجِدُهُ عَلَى كُرْسِيِّهِ - أو سريره - جَالِسًا
- ٩٨ .. فإذا نَزَلَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا جَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّهِ
- ٢٣٤ و٨٤ فاستأذن على ربي في داره فيؤذن لي عليه
- ١٣٩ كان الله ولم يكن شيء قبله
- ١٨١ لا شخص أغير من الله
- ١٣٥ لما عرج بي مضى جبريل حتى جاء الجنة قال ..
- ١٤٢ نور أنى آراه!
- ١٥٧ يا حصين، كم تعبد اليوم إلهًا؟
- ١٩٤ ويحك!! تدري ما تقول؟
- ٢٤٤ و٩٧ يقول الله ﷻ لِلْعُلَمَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذَا قَعَدَ عَلَى كُرْسِيِّهِ
- ٩٨ و٢٤٣ يأتيوني حتى أمشي بين أيديهم حتى نأتي باب الجنة
- ١٣٢ ينزل ربنا إلى السماء الدنيا = إن الله ينزل كل ليلة إلى

٣- فهرس الآثار

- الإسناد سلاح المؤمن أثر ٢
- أدر كنا الأعمش، وسفيان، يُحدثون بهذه الأحاديث أثر ٤٣
- إذا جلس على الكرسي سُمِعَ له أطيظ أثر ٤٢
- استلقت فرغت إحدى رجلي على ركبتني، فرماني ص ٢٥٢
- إذا فرغَ الله من أهل الجنة والنار أقبل في ظللٍ ص ١٠١
- اصبر نفسك على السنة، وقف حيث وقف القوم ص ٢٦٧ و ٨٩
- إن كُرسِيَّه وسع السموات والأرض = إن عرشه فوق أثر ٣١ - ٣٤
- إن الله تعالى قد مَلَأَ العرش حتى له أثر ٣٩
- إنَّ الرحمن جل وعز سبحانه لِيَثْقُلُ على حملة العرشِ أثر ٤٤
- بلغني ذلك عنه وأعجبه أثر ١٦ و ١٧
- بين السماء السابعة وبين العرش سبعون ألف حجاب ص ١٢٠
- جالس أثر ٤٧، ٤٨
- الجهمية كفاراً، بلغوا نساءهم أثر ٤٦
- حتى يُسْمَعِ أطيظُ كأطيظِ الرَّحْلِ أثر ٣٠
- الحديث على ظاهره، فإذا احتمل المعاني أثر ٣٨
- الحمد لله الذي دنا في علوه، ونأى في دنوه ص ١١٩
- لعن الله عمراً؛ فإنه ابتدع هذه البدعة من الكلام ص ١٦١

- رأى النبي ﷺ ربه بقلبه
ص ١٤٢
- رؤيا المؤمن جزء من أربعين جزءاً من النبوة ..
ص ١٩٠
- سُئل أبي عما روي في الكرسي وجلوس الرب
أثر ٤٠
- على العرش بحد
أثر ١٦-١٩
- فما من السموات سماء إلا لها أطيظ كأطيظ الرحل
ص ٢٢٦
- قد تلقته العلماء بالقبول
ص ٢٦٥
- قعد
أثر ٥٠
- الكرسي موضِعُ القدمين، وله أطيظ
أثر ٤١
- كان الأشعثُ وجريِر وكعبُ قُعودًا، فرفع الأشعثُ
ص ٢٥٢
- ليس من فرق المسلمين من يُنكر هذا
ص ٢٦٥
- ما رأيت أحداً من المحدثين يُنكره.
ص ٢٦٥
- ما زال الناس يحدثون بهذا يريدون مغايظة الجهمية.
ص ٢٦٥
- ما ينكر هذا إلا أهل البدع
ص ٢٦٥
- مثقلة به موقرة
ص ٢٢٧
- من الثقل
ص ٢٢٧
- مَنْ رَدَّ هذا الحديث فهو جهمي
ص ٢٦٦
- من زعم أن محمداً ﷺ رأى ربه
ص ١٤٢
- من زعم أن الرحمن على العرش استوى على خلاف
ص ١٧٠

- من قال: (إن الله خلق آدم على صورة آدم)؛ فهو جهمي ص ٢٢٩
- مَنْ قَبَلْنَا لَمْ يَدْعُونَا فِي لَبْسٍ، فَقَلْدَهُمْ وَاسْتَرَحْ ص ٢٦٤
- نَعْرِفُ رَبَّنَا فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ عَلَى عَرْشِهِ بِحَدِ أَثَرِ ١١ وَ ١٤
- هَكَذَا هُوَ عِنْدَنَا أَثَرِ ١٥
- هَذَا صَحِيحٌ، لَا يَدْعُوهُ إِلَّا مُبْتَدِعٌ، أَوْ ضَعِيفُ الرَّأْيِ ص ٢٣٠
- وَحَيْثَمَا كُنْتُ هُوَ أَقْرَبُ إِلَيْكَ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ أَثَرِ ٢١
- وَاللَّهُ ﷻ عَرْشٌ، وَلِلْعَرْشِ حَمَلُهُ يَحْمِلُونَهُ أَثَرِ ٢٠
- وَأَنَّ جَهَنَّمَ لَا تَمْتَلِئُ حَتَّى يَضَعَ رَبُّكَ قَدَمَهُ فِيهَا ص ١٨٩
- مَنْ نَسَأَلَ بَعْدَكَ؟ أَثَرِ ٥١
- وَأَوَّلُ مَنْ يَعْلَمُ غَضَبَهُ حَمَلَةُ الْعَرْشِ ص ٢٢٦
- يُجْلِسُهُ مَعَهُ فِي الْعَرْشِ ص ٢٦٣

٤- فهرس الفوائد

الصفحة

موضوعات الكتاب

- ٩ علامة أهل البدع الوقعة في أهل الأثر
- ٩ علامة الجهمية تسمية أهل السنة : (حشوية)
- ١٠ أئمة السُّنة لا يثبتون لله من الأسماء والصفات إلا ما ثبت عندهم
- ١٠ اعتراض الألباني على كتاب "النقض" للإمام الدارمي !
- ١١ طعن الكوثري في الإمام الدارمي ودفاع العلمي عنه
- ١٢ ثناء أهل العلم على كتب الإمام الدارمي ووصيتهم بها
- ١٣ إقرار الألباني بعض طعون الكوثري في كتب السنة والاعتقاد
- ١٣ بعض التقولات عن أهل العلم في الأمر بالأخذ بآثار السلف في أبواب السنة والاعتقاد والتحذير من مخالفتهم
- ٣٢ إطلاق «الحد» عند أهل السُّنة بين النفي والإثبات
- ٣٣ ذكر بعض أئمة السنة الذين ورد عنهم نفي الحد وعلى ماذا يحمل إنكار السلف على إطلاق الألفاظ المحدثثة في صفات الله
- ٣٣٧ و ٣٣٤ و ١٨٥ و ١٣٢ و ٦٥ و ٦٢ و ٣٥
- ٣٣٦ و ٣٣٤ و ٣٧ سبب إطلاق أهل السنة لفظة (الحد) لله تعالى
- ١٧٠ و ٣٨ المعطلة الأوائل لم يصرحوا بنفي العلو
- ٢٩١ و ٣٩ تصريح متأخري المعطلة بنفي العلو وتكفيرهم لمن أثبتته
- ٤٠ طعن ابن حجر الهيثمي في ابن تيمية وابن القيم لإثباتهما علو الله
- ٤١ قول العسقلاني أنه لا يقبل إسلام اليهودي المجسم الذي يقر بالعلو
- ٤٢ تكفير الأشاعرة لمن أثبت صفات الله تعالى وأمرها كما جاءت

- ٤٣ الحد ليس من صفات الله وإنما هو من باب الإخبار عنه سبحانه
- ٤٤ نقل الإجماع على إثبات الحد لله تعالى
- ٥١ سبب زيادة لفظه : (الحد) في مسألة العلو
- ٥١ سبب زيادة لفظه: (غير مخلوق) في مسألة القرآن
- ٥٢ سبب امتناع بعض العلماء من القول بأن القرآن غير مخلوق في أول الأمر
- ٥٤ اختيار الشوكاني الوقف في مسألة القرآن
- ٥٤ الرد على قول الذهبي أنه قد يقف الرجل في مسألة القرآن تورعاً
- ٥٥ إنكار أئمة السنة على من وقف في القرآن
- ١٧٦ و ١٣٠ و ٥٦ سبب زيادة لفظه: (بائن من خلقه) في العلو
- ٥٧ إنكار الذهبي على أهل السنة في موقفهم من ابن حبان لما أنكر الحد
- ٥٨ تقليد كثير من المحققين للذهبي في بعض المسائل التي خالف فيها
- ٥٩ موقف أهل السنة ممن أنكر الحد لله تعالى
- ٢٧٥ و ١٨٣ و ١٨١ و ٦١ تكفير من قال: إن الله في كل مكان
- ٦٢ سبب إنكار أهل السنة على أهل الكلام
- ٦٢ أول من اشتهر عنه إنكار الحد
- ٦٥ معنى قولهم: تعالى الله عن (الحدود)، و(الغايات)، و(الأركان) و..
- ٧٠ دفاع ابن حجر عن أهل التأويل وإنكاره على أهل الإثبات
- ٧٥ الاستواء في كلام العرب كطلق ومقيد
- ١٧٨ و ٧٦ ليس في لغات العرب : الاستواء بمعنى الاستيلاء
- ٧٩ لأهل السنة في تفسير الاستواء خمس معاني
- ٧٩ تفسير استوى بمعنى: علا
- ٨٠ تفسير استوى بمعنى: ارتفع
- ٨١ تفسير استوى بمعنى: صعد

- ٨١ تفسير استوى بمعنى: استقر
- ٨٥ لا يعرف إنكار تفسير الاستواء بالاستقرار إلا من المعطلة
- ٨٦ المعطلة يلمزون أهل السنة بالمجسمة والجسمية
- ٨٧ المراد بمجاز القرآن عند أبي عبيدة معمر بن المثنى
- ٨٨ إنكار الألباني تفسير الاستواء بمعنى الاستقرار
- ٨٩ تفسير الاستواء بالجلوس والعود
- ٩٠ ما رواه أهل السنة وتلقوه بالقبول قبلناه وقلنا به
- ٩٥ الأحاديث الواردة في إثبات جلوس الرب تعالى
- ١١٢ لا يعرف إنكار جلوس الرب إلا عن المعطلة أو من تأثر بهم
- ٣٣٩ و ٢٧٥ و ١١٣ لا يعرف نفي المكان عن الله تعالى إلا عن المعطلة
- ١١٦ شبهة المعطلة في نفيهم المكان عن الله تعالى
- تنبيه على خطأ قول صديق حسن خان والألباني: إن الله تعالى ليس له جهة ولا مكان
- ١١٧ إثبات الجهة لله تعالى
- ٢٧٥ و ١٨٢ و ١٢٤ بيان خطأ قولهم: لا يوصف بزمان ولا مكان
- ٢٧٥ و ١٢٤ سبب تأليف الكتاب
- ١٢٧ ذكر من صرح بلفظة: (بذاته) لله تعالى وسبب ذلك
- ١٢٨ استنكار الذهبي على أهل السنة لفظة: (بذاته) والرد عليه
- ١٢٩ إنكار المعطلة لفظة بذاته وطعنهم فيمن أثبتها
- ١٣٠ تصحيح حديث: إن الله حَمْر طينة آدم أربعين صباحًا
- الرد على بعض المحققين في رده لأثر (إن الله حَمْر طينة آدم...)
- ٢٢٢ و ٢١٨ و ١٣٠ لاحتمال أنه مأخوذ من أخبار بني إسرائيل
- ١٣٠ موقف السلف من أخبار بني إسرائيل

- ١٣٢ المعطلة يدخلون على صفة النزول ألفاظ مبتدعة يريدون إبطالها
- ١٣٤ إثبات دنو وتدلي النبي ﷺ من ربه ﷻ في حديث المعراج
- ١٣٤ الكلام على بعض الألفاظ التي تفرد بها شريك في حديث الإسراء
- ١٣٨ الفرق بين الدنو التدلي في حديث المعراج وفي سورة النجم
- ١٣٩ موقف المعطلة من حديث المعراج ودنو النبي ﷺ من الجبار ﷻ
- ١٤١ خلاف أهل العلم في رؤية النبي ﷺ لربه ﷻ لليلة المعراج
- ١٤١ لم يثبت حديث في رؤية النبي ﷺ بعينه في الدنيا
- ١٤٢ الجمع بين روايات الصحابة ﷺ في إثبات رؤية النبي ﷺ ربه ونفيها
- ١٤٢ كل حديث فيه رؤية النبي ﷺ ربه عياناً في الدنيا فهو باطل كذب
- ١٤٤ ذم بعض أهل السنة لكتاب "منازل السائرين" للهروي
- ١٤٦ نفي الحكمة عن الله تعالى
- ١٤٧ فضل أهل الحديث وأنهم أعلم الناس
- ١٤٧ أهل الحديث يحتجون بالكتاب والسنة لا بالمقاييس والآراء
- ١٤٨ الإسناد من الدين وهو سلاح المؤمن
- ١٤٩ هل يرد الحديث إذا صح سنده؟
- ١٤٩ مصادر الاحتجاج
- ١٥٠ ذم الذين يتبعون المشايخ من غير دليل ولا برهان
- ١٥٠ الدين إنما هو اتباع للكتاب والسنة الصحيحة
- ١٥٠ صفات أهل العلم الذين يؤخذ عنهم العلم
- ١٥٠ أصحاب الرأي والقياس في الدين: مبتدعة جهلة ضلال
- ١٥١ متى يقبل قول القائل: (ليس لله حد) ومتى يرد؟
- ١٥٢ سبب نفي الجهمية للحد
- ١٥٣ إطلاق القديم على الله تعالى

- ١٥٤ نقل الإجماع على أن الله تعالى مستو على عرشه حقيقة لا مجازاً
- ١٦٨ علو الله على خلقه مما فطر الله تعالى عليه الناس ١٥٤ و
- ١٥٦ حديث الإشارة بالأصبع إلى السماء في إثبات العلو ١٥٥ و
- ١٥٦ الرقيق الذي لم يؤمن بأن الله في السماء لا يجزئ في عتق الرقبة
- ٢٨٠ جواز السؤال : أين الله ؟ ١٥٦ و ١٨٨ و ٢٧٥ و
- ١٥٧ اتفق المسلمون على جواز الإشارة إلى الله تعالى في السماء
- ١٦٠ نقل المصنف لكلام ابن الزاغوني فيه شيء من علم الكلام
- ١٦٠ بعض أقوال السلف في النهي عن علم الكلام
- ١٦٢ الجمع بين أقوال الإمام أحمد في مسألة الحد
- ١٦٨ نقولات من الجزء المفقود من كتاب "السنة" الخلال
- تكفير من لم يؤمن بأن الله استوى على العرش حقيقة كما يفهمه
- ١٨١ عوام أهل السنة ١٧٠ و
- ٢٨١ مسألة العلو من المسائل المعلومة من الدين بالضرورة ١٧٠ و
- ١٧٢ إطلاق الحركة على الله تعالى
- ١٧٢ أول من نفى الحركة عن الله تعالى هم الجهمية
- ١٧٥ الكلام عن عقيدة الإمام أحمد التي يرويها الاضطخري
- ١٧٧ الجهمية تنكر العرش
- ١٧٩ الرد على المعطلة: لو قلنا باستواء الله على عرشه لكان العرش أكبر منه
- ١٨١ إثبات صحة إطلاق لفظ: «شخص» على الله تعالى
- ١٨٢ إثبات صحة إطلاق لفظ: «شيء» على الله تعالى
- ١٨٢ إطلاق (الشيء) على القرآن أو صفات الله تعالى
- ٢٧٥ الإنكار على من نفى جهة العلو لله تعالى ١٨٣ و

- ١٨٤ معنى قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ عند المعطلة وعند أهل السنة
- ١٨٩ تصحيح أهل السنة لحديث: (العماء)
- ١٩١ معنى العماء عن أهل السنة
- ١٩٤ حديث الأطيظ ومعناه
- ١٩٨ كلام أهل العلم على حديث الأطيظ
- ٢١٥ تحمل جميع الأحاديث على ظاهرها
- ٢١٦ إمرار الصفات على ظاهرها من غير تأويل ولا تحريف
- ٢١٦ تحمل نصوص الوحيين على الظاهر من كلام العرب لا بالمجاز
- ٢١٨ قبول ما جاء عن التابعين في أبواب العقائد
- ٢٢١ نقل الإجماع على أن الكرسي موضع القدمين
- ٢٢٣ بطلان رد كثير من آثار الصحابة رضي الله عنهم في أبواب الاعتقاد بأنها
- ٢٥٤ و مأخوذة من بني إسرائيل
- ٢٢٥ إنكار وكيع على من اقشعر عند سماع حديث عمر رضي الله عنه في الجلوس
- ٢٢٥ إثبات الثقل لله تعالى
- ٢٢٦ الرد على القحطاني في طعنه على أثر ابن معدان في نسبة الثقل لله
- ٢٢٩ الرد على من طعن في حديث الصورة وأعاد الضمير إلى غير الرحمن
- ٢٣٠ موقف الألباني من حديث الصورة وردود أهل العلم عليه
- ٢٣٠ ذكر بعض المصنفات في حديث الصورة
- ٢٣٢ طعن القحطاني في أثر خارجة في تفسير الاستواء بالجلوس
- ٢٣٢ تكفير الجهمية وتطبيق نساؤهم منهم
- ٢٤٢ ليس العلم بكثرة الرواية والكتب إنما هو بالتقوى والعمل
- ٢٤٧ الكلام على حديث الاستلقاء رواية ودراية
- ٢٥٨ تنبيه مهم في أحاديث الصفات التي اختلفت أنظار أهل العلم في

الحكم عليها صحة وضعفًا

- ٢٥٨ الفرق بين أهل السنة والمعطلة في الحكم على أحاديث الصفات
- ١٥٩ التنبيه على أن بعض المحققين لكتب السنة سلخوا مسلك المعطلة في الحكم على بعض أحاديث الصفات بالنكارة
- ٢٦٠ كلام الألباني في حديث الاستلقاء بما لم يسبقه إليه أحد من أئمة السنة
- ٢٦٣ تصحيح قصيدة الدارقطني في إقعاد النبي ﷺ على العرش
- ٢٦٣ تلقي أهل السنة أثر مجاهد في إقعاد النبي ﷺ على العرش بالقبول
- ٢٦٤ التنبيه على تضعيف الألباني لأثر مجاهد ومخالفته للسلف في عدم قبوله
- ٢٦٨ خلاف أهل العلم في تكفير الأشاعرة
- ٢٧١ ذكر بعض عقائد الأشاعرة التي كانت سببًا في تكفيرهم
- ٢٧١ موقف الأشاعرة من توحيد الألوهية
- ٢٧٢ الشرك عند الأشاعرة هو إثبات الصفات
- ٢٧٦ التوحيد عند أهل السنة لا يتم إلا بإثبات الصفات
- ٢٧٦ سبب تسمية أهل السنة مصنفات الصفات: بكتب التوحيد
- ٢٧٧ قول الأشاعرة في الإيثار هو التصديق وهو قول الجهمية
- ٢٧٨ تكفير أهل السنة لمن قال الإيثار تصديق بالقلب فقط
- ٢٨٥ نفي الأشاعرة علو الله تعالى على خلقه ٢٧٨ و
- ٢٧٩ المقارنة بين الأشاعرة والجهمية وأنه لا فرق بينهما
- ٢٧٩ أكثر أهل الأمصار اليوم أشعرية ومذهبهم موافق لبعض المعتزلة
- ٢٨٠ قولهم: كان ولا مكان، فهو على ما كان قبل أن يخلق المكان
- ٢٨٠ تكفير من أنكر العلو
- ٢٨١ من سمع القرآن والأحاديث فقد قامت عليه الحجة في مسألة العلو
- ٢٨١ اعتقاد الأشاعرة في القرآن أنه عبارة عن كلام الله

- ٢٨٨ و٢٨١ لا فرق بين قول الجهمية والأشاعرة في القرآن
- ٢٨٢ الأشاعرة يقولون: القرآن ليس بحرف ولا صوت
- ٢٨٣ من جحد كلمة، أو آية، أو حرفاً من القرآن مجمع عليها فهو كافر
- ٢٨٥ قول ابن قدامة في الأشاعرة: هم زنادقة بغير شك
- الأشاعرة يُظهرون تعظيم المصاحف في الظاهر ويعتقدون في
- ٢٨٥ الباطن أنه ليس فيها إلا الورق والمداد
- ٢٨٥ نقل بعض كلام الأشاعرة أن القرآن إنما هو عبارة عن كلام الله
- ٢٨٦ أقوال أهل السنة في تكفير من قال: القرآن عبارة أو حكاية
- ٢٨٨ نقل كلام أئمة الأشاعرة أن القرآن ليس بحرف ولا صوت
- ٢٩١ حقيقة مذهب الأشاعرة في الصفات هو مذهب الجهمية
- ٢٩٢ تكفير الأشاعرة لمن أثبت الصفات على ظاهرها
- أكثر التأويلات اليوم المبنوثة اليوم في التفاسير والشروحات هي
- ٢٩٣ تأويلات المريسي الجهمي
- ٢٩٤ أقوال أهل السنة في تكفير من لم يثبت الصفات
- ٢٩٥ نفي الأشاعرة لرؤية الله تعالى يوم القيامة
- ٢٩٦ أن حقيقة باطن الأشاعرة هو مذهب المعتزلة الجهمية المعطّلة
- ٢٩٦ حقيقة باطن المعتزلة هو مذهب الملاحدة
- ٢٩٩ ذكر بعض أسماء من صرح بكفر الأشاعرة
- ٣٠١ أبيات من قصيدة القحطاني في ذم الأشاعرة
- ٣٠٢ من هم الرافضة والناصبية والمرجئة
- ٣٠٢ نقل إجماع أهل السنة على تكفير من شبه الله تعالى بخلقه
- ٣٠٣ «فائدة»: في التفريق بين التشبيه عند أهل السنة وعند الجهمية
- ٣٣٥ رد الباطل بعبارات مطابقة له

- ٣٣٧ جهم وأتباعه هم أول من أحدث في الإسلام هذه الصفات السلبية
- ٣٣٧ أول من أطلق الألفاظ السلبية كنفى الحيز والمكان والجسم و...
هم الجهمية
- ٣٣٩ معنى قول أحمد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (لا تدركه الأبصار بحد ولا غاية)

٥- فهرس عقائد الرجال

الصفحة	الصفحة
الذهبي ٢٥ و ٤٥ و ٥٦ و ٦٩ و ٧٤ و ٩٣ و ١٢٨ و ١٥٢	أحمد بن أبي دؤاد ٦٤ و ٧٦ الأصمعي أثر ٢٦
الرازبي ٢٧٢ و ٢٨٠ و ٢٩٤ و ٢٩٥ السفارييني ٧٢	الألباني ١٠ و ٨٨ و ١١٧ و ١٩١ و ٢٠١ و ٢١٠ و ٢٣٠ و ٢٦٠
شعيب الأرنؤوط ٧٣	الإيجي ٢٧٧
الشهرستاني ١٨٣ شمس الحق العظيم أبادي ٢٠٢	الباقلاني ٣٥ و ٢٧٤ و ٢٧٧ و ٢٨٨ و ٣٢٩
الشوكاني ٥٤	بشر المريسي ٣٨ و ٤٤ و ١٢٦ و ٢٩٤
الصالحى ٢٧٨	البغوي ٢٠١
صديق حسن خان ١١٧	البيجوري ٢٨٦ و ٢٨٩
الطحاوي ٦٤	البيهقي ٣٥ و ٦٧ و ٢٥٣ و ٢٧٢ و ٢٨٨
عبد الجبار بن أحمد الهمداني ٢٩٤	الجرجاني ٢٧٧
عبدالقاهر البغدادي ١١٤	الجويني ١٨٣ و ٢٧١ و ٢٨٩
عبدالواحد التميمي ٣٥	الجهم بن صفوان ٥٩ و ٦٣
عبدالوهاب السبكي ٦٩ و ١٢٥	حسن بن فرحان المالكي ٧١
عياض القاضي ٦٨	الحكم بن معبد الخزاعي ٢٣٤
العيني الحنفي ٨٦	الخطابي ٦٦ و ١٣٥ و ١١٥
القرطبي ٨٦ و ٢٨٦ و ٢٨٩	١٣٩ و ٢٠١ و ٣٢٩

١١٢	ابن العطار	٣٢٩	القلاسي
٢٨٩ و ١١٣	ابن عطية	١٣٢ و ١١٦	الكرماني
٣٢٩ و ٢٨٢ و ٢٨ و ٣٥	ابن كلاب	٧١ و ٩	الكوثري
٥٦	ابن معدل	٢٧٨	الماتريدي
١٤٤	أبو إسماعيل الهروي	٢٠٠	محمد بن إسحاق
١١٤ و ١١١ و ٦٦	أبو بكر بن فورك	٧٣	محمد حامد الفقي
٢٩٤ و ٢٨٥ و ٢٨٣ و ٢٧٢		٢٢٦	محمد بن سعيد القحطاني
٢٩٤ و ١٨٣ و ١١٣	أبو حامد الغزالي	١١١	النسفي
١٢٦ و ٨٥	أبو الحسن الأشعري	٦٨	النووي
٢٨١ و ٢٧٩ و ٢٧٧ و ٢٧٤ و ٢٧١		٨٦	ابن بطال
٢٩٥ و ٢٨٨ و ٢٨١		١١٤	ابن الجوزي
٣٢٩ و ٣٠٠ و ١٤٦	أبو الحسن الزاغوني	٦٤ و ٦١ و ٥٦ ٣٢٩ و ١٣٢ و ١٢٨	ابن حبان البستي
٢٩٤ ٨٧	أبو الحسين البصري أبو عبيدة معمر بن المثنى	١٢٥ و ٦٩ ١١٥ و ٨٦ و ١٢٨ و ١٢٥	ابن حجر العسقلاني
٢٩٤ و ١٩٩	أبو علي الجبائي	٢٨٩ و ١٥٦ و ١٣٢	
١٩٩ و ٩٨ ٢٩٤ و	أبو الوفاء بن عقيل	٤٠ و ١٢٩ و ١٨٣ و ١٣٢ و ١١٦	ابن حجر الهيتمي
١٤٥	أبو يعلى ابن الفراء القاضي	١١٤	ابن حزم
		٢٣٠	ابن خزيمة

٦- فهرس الكتب التي روى المؤلف من طريقها

(مصادر المؤلف)

٣٩ و ٣٦ و ٢٧ و ٢٦	٢٥ و ٢٢ و ١٢ و ١٦ و ١٥	الإبانة / ابن بطة
٢٣		الأربعون في الصفات / لأبي إسماعيل الأنصاري
١٢ و ١١		الأصول / للقاضي أبي يعلى
١٣		الاعتقاد / لأبي العلاء الهمداني
٣٧ و ١٠		الإيضاح / للزّاغوني
٥		الرد على الجهمية / لعثمان بن سعيد الدارمي
٤٦ و ٤٥ و ٤٤ و ٤٠ و ١٤		الرد على الجهمية / لمحمد بن إسحاق بن منده
٤٨ و ٤٧		الرؤية / للحكم بن معبد الخزاعي
٣٥ و ٢٨		السنة / لابن أبي عاصم
٢٠		السنة / لأحمد رواية الإصطخري
١٨ و ١٥ و ١٢		السنة / الأثرم
		السنة / لحرب بن إسماعيل الكرمانى = المسائل
٥٤ و ٥٢		السنة / لخشيش بن أصرم
٣١		السنة / للطبراني
٤٦-٤٠ و ١٤		السنة / لعبد الله بن أحمد
٥٠ و ٢٧ و ٢١ و ١٩-١٧		السنة / للخلال
٣٠-٢٩		شرح السنة / للبعثي

- ٣٦ الصفات / للدارقطني
- ٢٥ و ٢٦ العرش / لمحمد بن عثمان بن أبي شيبة
- ٣٠ غرائب شعبة / لمحمد بن المظفر
- ٢٨ و ٢٩ و ٣٢ و ٣٣ المختارة / للضياء
- ٢١ و ٢٧ المسائل / لحرب بن إسماعيل
- ٣٩ المسائل / للمروزي
- ٢٩ المستخرج / لأبي عوانة
- ٣٤ المسند الكبير / لأبي يعلى
- ٤٩ المعجم / لابن جُمَيْع
- ٥٣ المعجم الكبير / للطبراني
- ٥ النقص على المريسي / لعثمان بن سعيد الدارمي
- ١٢ و ١٥ و ٣٧ كتاب أحمد بن حنبل
- ٩ كتاب عبدالرحمن بن منده
- ١٢ كتاب أبي داود
- ١٢ كتاب ابن أبي داود
- ٢٨ و ٥٣ كتاب أبي موسى المدني
- ٤ كتاب إسماعيل بن الفضل التيمي الأصبهاني

٧- الفهارس العامة

مقدمة الطبعة الثانية

مقدمة الطبعة الأولى

ترجمة المصنف

وصف المخطوط ومنهج التحقيق

الباب الأول: إثبات الحد لله تعالى

المبحث الأول: معنى الحد

المبحث الثاني: إطلاق الحد عند أهل السنة بين الإثبات والنفي

المبحث الثالث: سبب ذكر أهل السنة الحد لله تعالى

المبحث الرابع: الحد ليس صفة من صفات الله تعالى

المبحث الخامس: من صرح من أهل العلم بإثبات الحد لله تعالى

المبحث السادس: من قال بالوقف في إثبات الحد

المبحث السابع: حكم من أنكر الحد لله تعالى

المبحث الثامن: ذكر بعض من أنكر الحد لله تعالى

الباب الثاني إثبات جلوس الرب عَلَيْكَ

المبحث الأول: معنى الاستواء في كلام العرب

المبحث الثاني: تفسير الاستواء عند أهل السنة

المبحث الثالث: إثبات جلوس الرب عَلَيْكَالمبحث الرابع: ما روي عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في إثبات الجلوس

- ١٠٠ المبحث الخامس: أقوال الصَّحابة رضي الله عنهم في ذلك
- ١٠١ المبحث السادس: أقوال التابعين ومَن بعدهم مِن أهل العلم
- ١١٣ المبحث السابع: إثبات المكان لله تعالى
- ١٢٧ نص الكتاب المحقق
- ٣٠٥ مُلحق فيه الرد على منكر الحد
- ٣٤١ **الفهارس**
- ٣٤٢ فهارس الآيات
- ٣٤٥ فهارس الأحاديث
- ٣٤٧ فهارس الآثار
- ٣٥٠ فهارس الفوائد
- ٣٥٩ فهارس عقائد الرجال
- ٣٦١ فهرس الكتب التي روى المؤلف من طريقها
- ٣٦٣ الفهارس العامة

صدر للمحقق

الجماعة

في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر

صلى سبب عقيدة من عقائد أهل السنة

جمعة واغتني به

أبو عبد الله عادل بن عبد الله آل حمدان

يصدر قريباً للمحقق

الإيمان

في كتب الإيمان

المجموعة الأولى

- ١- كتاب الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ.
- ٢- كتاب الإيمان لابن أبي شيبَةَ (٢٣٥هـ) رَحِمَهُ اللهُ.
- ٣- كتاب الإيمان للإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللهُ.
- ٤- كتاب الإيمان لمحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني (٢٤٣هـ) رَحِمَهُ اللهُ.

صدر للمحقق

- ١ - «الجامع في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر». (دار اللؤلؤة).
- ٢ - تحقيق «السنة» لعبدالله بن الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ. (ط / ٢) (دار اللؤلؤة).
- ٣ - تحقيق «السنة» لحرب الكرمانى رَحِمَهُ اللهُ. (ط / ٢) (دار اللؤلؤة).
- ٤ - تحقيق «الإبانة الكبرى» لابن بطة رَحِمَهُ اللهُ.
- ٥ - تحقيق «الشرح والإبانة». المعروف بـ «الإبانة الصغرى» لابن بطة رَحِمَهُ اللهُ.
- ٦ - تحقيق «الرد على المبتدعة» لابن البناء الحنبلي رحمه الله. (دار الأمر الأول).
- ٧ - تحقيق «إثبات الحد لله وأنه جالس وقاعد على عرشه» للدشتي رَحِمَهُ اللهُ.
- ٨ - «الاحتجاج بالأثار السلفية على إثبات الصفات الإلهية والرد على المفوضة والمشبهة والجهمية». (ط / ٢)، (دار اللؤلؤة).
- ٩ - «التنبهات الجليلة على المخالفات العقدية في كتابي: تحفة الأحوزي وعون المعبود». (ط / ٢) (دار لؤلؤة).
- ١٠ - «الجامع في كتب آداب المعلمين». وهو عبارة عن ست في التعليم.
- ١١ - تحقيق «آداب المعلمين» لابن سحنون رحمه الله. (ط / ٢) (دار اللؤلؤة).
- ١٢ - «الجامع في أحكام وآداب الصبيان». (كتاب العلم). (المكتبة الأسدية).
- ١٣ - «الاحتفال بأحكام وآداب الأطفال». (ط / ٢) (دار الحجاز).
- ١٤ - «الإفادة بما يشرع فعله أيام الولادة». (ط ٢) (دار الحجاز).
- ١٥ - «إتحاف المصلين بتتبع الفضائل والأجور من حين الاستعداد للصلاة إلى الفراغ منه». (وقد ترجم بالأردية). (ط ٣) (مدار الوطن).